وكالات الأنباء والتحكم الإخباري



د. سهام الشجيري

وكالات الأنباء

و

التحكم الإخباري

دراسة في الاختلال الإخباري بين وكالات الأنباء الدولية والعربية

رؤية علمية

تأليف

الدكتورة سهام حسن علي الشجيري

نبلاء ناشرون وموزعون

الأردن - عمان

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

الناشر

دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن – عمان

- **هاتف:** 5658252 – 5658253
- **فاكس:** 5658254
- **العنوان: العبدلي- مقابل البنك العربي**

ص. ب: 141781

Email: **darosama@orange.jo**

www.darosama.net

نبلاء ناشرون وموزعون

الأردن – عمان- العبدلي

الطبعة الأولى

2014م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(1688/ 5/ 2013)

070.435 الشجيري، سهام حسن
وكالات الانباء والتحكم الإخباري/سهام حسن الشجيري.- عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.
( ) ص .

ر.أ : (1688/ 5/ 2013)

الواصفات: /وكالات الأنباء//الأخبار العالمية//الصحافة/

ISPN: 978-9957-22-551-3

الفهرس

المحتويات ______ الصفحة

الفصل الثاني

تقديم:

الصيحة التي انطلقت من شعوب العالم الثالث وراح يتردد صداها من خلال المحافل الدولية الرسمية والشعبية، لتعلن للعالم غياب التوازن في حركة تناقل المعلومات والأخبار بين أهل الشمال وأهل الجنوب، ظلت على مدى عقود حديث المتخصصين في الإعلام والاتصال حتى بعد المحاولات التي أرادت أن تضع نظاماً عالمياً جديداً للإعلام، والذي تعاطفت معه المنظمات الدولية وتشكلت لجان لعل أشهرها وأبرزها لجنة ماكبرايد للبحث في آليات لردم الفجوة الحاصلة بين الدول المتقدمة التي تسيطر على 80٪ من إنتاج ونقل الأخبار عبر وكالاتها الكبرى وبين الدول الأخرى التي ليس لها إلا ما تبقى.

عدم التوازن هذا أو الاختلال كان موضوع الكتاب الذي بين أيدينا والذي كتب في الأصل ليكون أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الإعلام/جامعة بغداد، والكتاب /الأطروحة، سلط الضوء على واحدة من الموضوعات الإعلامية العالمية، والتي ما زالت الشغل الشاغل للمهتمين في حقل الإعلام، وقد كتب بلغة علمية رصينة ودقيقة وهذا هو شأن الاطاريح الجامعية، إذ أنها تبتعد عن الإسهاب والأطناب، إلا فيما يدور حول الموضوع المراد تناوله.

ومع كل ما يشهد لهذا المنتج العلمي، فان ما زاد من أهميته وما رفع من شأنه أن مؤلفه (الدكتورة سهام الشجيري) التي عرفناها كاتبة صحفية بامتياز وشاعرة وأديبة، ظهرت لنا كباحثة علمية استطاعت أن تتناول موضوعا على قدر من الأهمية وراحت تبحث في ثنايا الموضوع بأسلوب علمي ومنهجية واضحة توصلت من خلالها إلى نتائج علمية كانت خلاصة لجهدها المتميز.

لقد استطاعت الكاتبة الشجيري أن تغطي موضوعة الاختلال الإخباري بين وكالات الأنباء الدولية ووكالات الأنباء العربية، إذ تمكنت الباحثة من الوقوف على دور وكالات الأنباء في صناعة الأخبار ونقلها، معرجة على الأهداف السياسية والدعائية التي تتحقق من خلال عملية صنع الأخبار وتدفق الإعلام الدولي، كما

أشارت إلى دور الوكالات الدولية الكبرى في تكريس سياسة الاختلال الإخباري بين الشمال والجنوب، عبر متابعتها الدقيقة وحرصها على البحث عن أسباب هذا الاختلال والتدفق غير المتوازنين للأخبار.

لقد أرادت الباحثة الشجيري أن تثبت من فرضياتها التي جعلت من أسلوب تناول القضية وتصنيف أبعادها، طريقاً للوصول إلى التحقق من صحة تلك الفرضيات، ويمكن الشهادة بالجهد الكبير الذي بذلته الباحثة من خلال النظر إلى القيمة العلمية للكتاب، إذ كانت مباحثه وفصوله مليئة بالمعلومات التي توصلت إليها، والتي تؤشر ملامح الاختلال الإخباري بين الوكالات الدولية والعربية من حيث عدم التكافؤ في المصادر بين الوكالات كذلك تحكم عدد قليل من الوكالات بتدفق الأخبار فيما تعجز الوكالات الكثيرة الأخرى عن ذلك، وهو ما يرسم حركة التدفق الإخباري من الشمال باتجاه الجنوب، فضلا عن الاعتماد الكلي لوكالات الأنباء العربية على المنتج الإخباري الدولي وهو ما يرشح الاختلال الإخباري ويخلق القدرة على التحكم في كمية ونوعية الأخبار المنتجة في الوكالات الدولية وكذلك طغيان النموذج الغربي لمضمون الأخبار الخارجية، بل أن تلك الهيمنة أثرت بشكل واضح حتى على القيم الإخبارية كالإثارة والصراع والغرابة التي تتناسب مع فلسفة الإعلام الغربي.

وختاما، لابد من القول أن هذا الكتاب يمثل رؤية علمية ناضجة وجهد إعلامي متميز، صنعته خبرة صحفية وملكة أدبية تمتعت بها الدكتورة الشجيري التي تميزت بعقليتها العلمية المنتجة وأسلوبها الأدبي الرائع، فكانت نتاجاً موفقا تحسد عليه، ومثل إضافة نوعية للمكتبة الإعلامية العربية ليكون عوناً للباحثين والدارسين، متمنين للكاتبة الباحثة كل التوفيق.

الأستاذ المساعد الدكتور

حمدان خضر السالم

المقدمة:

يأتي الاهتمام بمشكلة الاختلال الإخباري بعد اتساع الفجوة الإخبارية والمعلوماتية بين الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الوطن العربي، بالرغم من التطورات التكنولوجية والثورة المعلوماتية الهائلة، وهذا الاهتمام يتركز في إعادة استكشاف جوانبها، وأبعادها، وإعادة صياغتها في ضوء المعالجات المختلفة والمتباينة للمشكلة.

ويمثل الاختلال الإخباري أحد أوجه الاختلال الإعلامي الذي تعاني منه الدول النامية في علاقتها مع الدول المتقدمة، ولما كان كل مجتمع ينتج أساساً المعلومات التي يحتاج إليها، فقد نشأ اختلال بين كم الأخبار ونوعها والمعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات العالمي، وهذا الإختلال جاء نتيجة عدم التوازن في القوى السياسية والاقتصادية والمالية والتقنية والعلمية وغيرها من الأسباب بين الجانبين وذلك لصالح الدول الصناعية، الأمر الذي ترتب عليه اختلال كبير في الوضع الإعلامي الدولي، بخاصة عندما حل الشكل الجديد للنظام العالمي المعاصر، خاصة بعد تداعي النظام الثنائي القطبي وانهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وتفرُّد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع فريد على الساحة العالمية يؤثر - بطريقة فعَّالة- على هيكل التوازن الدولي ويولد الاختلال الإخباري على الساحة الإعلامية فيه.

كما تُعدُّ مشكلة الاختلال الإخباري في تبادل الأخبار والمعلومات على المستوى الدولي (أي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بصورة عامة والبلدان الغربية والعربية على وجه التحديد) من المشكلات الأساسية في الصراع بين الشمال والجنوب التي أثارت اهتمام الأوساط الدولية والعربية الرسمية على مستوى الأمم المتحدة والجامعة العربية فيما مضى، وقد تصدى لها الكثير من الخبراء والمهتمين بالعديد من البحوث والدراسات بهدف تشخيص أسبابها والصيغ الكفيلة بالتخفيف من حدتها وآثارها السلبية إعلامياً وثقافياً في البلدان المستهلكة لها، إذ أصبح

الاختلال الإخباري ظاهرة دولية عامة يشترك فيها كل أطراف المجتمع الدولي، وهي من المشكلات المتجددة والمستمرة والمؤثرة على واقع الأحداث اليومية، وإدراكاً منا بأهمية هذه المشكلة تناولنا في هذه الدراسة الكيفية التي يمكن بها معالجة ظاهرة الاختلال في تبادل الأخبار بين وكالات الأنباء الدولية والعربية باعتبارها مشكلة بالغة الخطورة دولياً واقليمياً، تتفاقم يوماً بعد يوم أكثر من ذي قبل، وتسعى هذه الدراسة إلى إعادة استكشاف جوانب المشكلة، وأبعادها وإعادة صياغتها في ضوء المعالجات المختلفة والمتباينة لهذا النوع من المشكلات، إذ من الواضح أن ظاهرة الاختلال الإخباري تتزايد يوماً بعد يوم بين وسائل الإعلام عامة ووكالات الأنباء الدولية مع بعضها خاصة، وتأتي هذه الزيادة في تفاقم المشكلة إثر التطورات التكنولوجية، وأثر التغيرات الدولية في مفاهيم التعامل الدولي بشأن القضايا المختلفة بين البلدان ولاسيما بعد استفحال ظاهرة العولمة (الهيمنة) التي تُعدُّ رمزاً للاختلال بين الشمال والجنوب وبين دول العالم المتقدم وبلدان الوطن العربي برغم كل الجهود التي بُذلت للحيلولة دون عولمة الإعلام أو عولمة وكالات الأنباء تحديداً.

وما له من أهمية بالغة في تحديد مكانة وكالات الأنباء العربية بين مثيلاتها الدولية وعملها الإخباري وبالتالي إيصال الصوت العربي وتحسين صورة العرب في جميع القضايا المطروحة على الساحة الدولية ولاسيما ما يتعلق بالتطورات التنموية والمجتمعية لبلدانهم.

وقد ازدادت حدة جدل الإختلال الإخباري بشأن مسألة التدفق الدولي للأخبار وسيطرة وكالات الأنباء الدولية على جمع الأخبار ونشرها، وذلك لأن عملياتها الواسعة على نطاق العالم شبيهة بالاحتكار في مجال نشر الأخبار على الصعيد الدولي، ولكن هنا يشهد العالم أزمة بسبب تحكم وكالات الأنباء الدولية في الأخبار، بغلبة أخبار البلدان الصناعية وندرة الأخبار عن البلدان النامية، وقد جرت محاولات عديدة للحد من ظاهرة الهيمنة الفاضحة لهذه الوكالات على الأخبار

الأمر الذي فتح المجال لانطلاق ما عرف لاحقاً بـ (اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام) والتي كلف بترؤسها الإيرلندي شون ماكبرايد(*) والذي أصبح اسمه مرادفاً لأسم هذه اللجنة (لجنة ماكبرايد)، وضمت ـ إضافة إليه ـ نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجالات الاتصال والإعلام من دول عديدة في العالم، وتركز عمل تلك اللجنة على مسألتين أساسيتين: الأولى ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والذي أكد أن (لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقصاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أية وسائل وبغض النظر عن الحدود) والثانية قرار الأمم المتحدة المرقم (59) الصادر عام 1964 الذي أكد أن حرية الإعلام حق إنساني أساسي والمحك لجميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة نفسها له وتطلب امتيازاتها من دون إساءة استعمال وتتطلب كنظام أساسي الالتزام والسعي لخلق الحقائق من دون تحامل ونشر المعرفة من دون نوايا خبيثة.

إن السفر العلمي في البحث عن ماهية الاختلال الإخباري، هو أكبر من أن يكون بحثاً تحليلياً وناقلاً لمعلومات متناثرة هنا أو هناك، أو التفاؤل بتنبؤات مسرفة في الخيال، إنما هو عمل علمي دقيق له مواصفاته الواضحة ومنهجه المتوازن، وهذا ما جهدنا في سبيل تحقيقه عندما تناولنا هذه الظاهرة التي تتفاقم يوماً بعد يوم.

وهذا الدور المهم والخطير لوكالات الأنباء عموماً جعل القائمين عليها يطمحون إلى المكاسب المترتبة على الهيمنة الخبرية والمعلوماتية المحيطة بنا، ووفقاً لذلك فأن ثمة اختلافات كبيرة بين وكالات الأنباء الدولية ووكالات الأنباء العربية من حيث قدراتها التقنية والبشرية ونطاق عملها وفعاليتها ومساحة الحرية التي تتحرك بموجبها مع أن صناعة الأخبار في العالم العربي تعتمد ـ أساساً ـ على وكالات الأنباء الدولية.

(*) أحد وزراء الخارجية السابقين (Sean Mackbrid) في ايرلندا، وهو سياسي وصحفي، وأحد مؤسسي منظمة العفو الدولية وحائز على جائزتي لينين ونوبل للسلام.

وفي هذه الدراسة نتناول (وكالات الأنباء والتحكم الإخباري/ دراسة في الاختلال الإخباري بين وكالات الأنباء الدولية والعربية/رؤية علمية) للوقوف على حالة عدم التوازن في تدفق الأخبار، وعدم التكافؤ في مصادر الأخبار ومناشئها وطبيعتها وموضوعاتها.

وتتضمن الدراسة فصلان، وتضمن الفصلان مجموعة مباحث تسعى كلها لتسليط الضوء على طبيعة الإختلال الإخباري وأسبابه، وقد توخينا الدقة في الرصد داعمين أمثلتنا وتحليلاتنا بالأرقام التي تم الحصول عليها، للكشف عن الإختلال الإخباري.

ودعمت الدراسة بالملاحق والجداول والإيضاحات المطلوبة لعرض الحقيقة المتحققة على نحو قريب من الدقة إلى حد كبير، كما طرحت هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة والافتراضات بهدف الوصول إلى معرفة أوجه الإختلال الإخباري وأسبابه.

يبين الفصل الأول دور وكالات الأنباء في الإعلام وصناعة الأخبار ونشأة وكالات الأنباء الدولية والعربية وتطورها وعدّ وكالات الأنباء مصادر عالمية لصناعة الأخبار وتدفق الإعلام الدولي والتعرض للأهداف السياسية والدعائية وراء عملية صنع الأخبار في وكالات الأنباء.

ويأتي الفصل الثاني لدراسة التدفق الحر للإعلام الدولي وتكريس سياسة الاختلال الإخباري في وكالات الأنباء بالوقوف على مفهوم الإختلال الإخباري وأسبابه والسياسة الإتصالية لهذه الوكالات.

الفصل الأول

المبحث الأول: نشأة وكالات الأنباء الدولية والعربية وتطورها.

المبحث الثاني: وكالات الأنباء كمصادر عالمية لصناعة الأخبار وتدفق الإعلام الدولي.

المبحث الثالث: الأهداف السياسية والدعائية وراء عملية صنع الأخبار في وكالات الأنباء.

دور وكالات الأنباء في الإعلام وصناعة الأخبار

المبحث الأول

نشأة وكالات الأنباء الدولية والعربية وتطورها

تعد وكالات الأنباء ـ سواء الدولية منها أم العربية ـ من أهم مصادر تزويد الأخبار، وهي مؤسسات وضعت لكياناتها ركائز إدارية وفنية ومالية جعلتها تستمر في عطائها الإخباري والإعلامي بشكل عام.

وقد ظهرت وكالات الأنباء الدولية، كما هو معروف، في الدول الأكثر تطوراً في العالم، إذ كان الطلب على الأنباء الدولية والوطنية قد وصل إلى الذروة الكاملة تقريباً وذلك لثلاثة أسباب هي [1]:

أولاً: نمو التجارة والاستثمارات في العالم، فتطلب ذلك وجود مصدر ثابت معتمد عليه للمعلومات الموثوق بها والمتعلقة بالشؤون الاقتصادية العالمية.

ثانياً: حاجة التجارة والتوجه الاستعماري إلى إمداد ثابت من المعلومات التي تتعلق بالأحلاف الدولية والأمن العسكري.

ثالثاً: التحرك السكاني الذي نتج عن نمو التجارة الدولية، والتوسع الاستعماري الذي ساعد في خلق طلب شعبي عارم للأنباء.

وتختلف تعاريف وكالات الأنباء باختلاف وجهات نظر القائمين عليها أو الذين يرصدون عملها ويحددون التوجه العلمي الواضح لها، وبهذا تكون وكالات الأنباء البؤرة الإعلامية التي تلخص مهمة تجسيد الخبر أو الحدث وإفشاءه بين المشتركين. ولا شك في أن هذا الجهد الإعلامي الذي تتعدد مفاصله وتختلف ينابيعه، له من السياقات التنظيمية، والنظم الإدارية ما يجعله ذا هيمنة مسؤولة لنقل

(1) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، دراسة حول وكالات الأنباء الدولية ومناطق النفوذ (الكويت، وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، ط1، 2004)، ص77.

الحدث بأسسه المحددة (أسس التغطية الإخبارية الناجحة) لكي تحظى بثقة ومصداقية واجبتين، وإذا تعرضنا للتعريفات التي أوردتها مصادر الأخبار وكتب الإعلام المتخصصة لوجدنا أنها تذهب إلى اتجاه واحد مفاده الاتفاق المتبادل بين وكالات الأنباء والمشتركين، وإن وكالات الأنباء هي مؤسسات تعمل على نقل الأحداث ضمن سياقات خبرية ووسائل إيضاح متعددة. ويمكن القول إن مفهوم وكالة الأنباء الدولية المعاصرة تغير تغيراً جذرياً، وهنا محاولة لإدراك هذا المفهوم عبر عد التغييرات المتلاحقة التي طرأت على وكالات الأنباء والعالم الذي تعمل خلاله منظمات إعلامية - اقتصادية متكاملة، تفيد من أعلى تجليات التقنية في جمع الأنباء حول العالم وتجهيزها وتطويرها وتصنيفها وتوزيعها بعدة لغات. وتقوم تلك الوكالات بإضافة المعلومات والتحليل والرأي والصور والرسوم البيانية إلى الأخبار والقصص التي توزعها، وتنشئ وتسهم في إنشاء شركات ذات طابع اقتصادي ومعلوماتي وإعلامي، كما تنشئ وسائل إعلام أخرى، وتطور مؤشرات اقتصادية لقياس أداء أسواق المال وتجري استطلاعات رأي لقياس توجهات سياسية، وفيما تجتهد تلك الوكالات لتقديم خدمات تنشد التكامل وتغطي مساحات جديدة وتلبي الحاجات الناشئة عبر منافسة ضارية لنظيراتها، تروّج لمفاهيمها عن الأشياء والجماعات والدول والأمم، وتطلق صفات وتنسب أدواراً وتؤثر في السياسات وفي الأسواق والثقافات، وعبر استيعابها وسرعتها في التفاعل مع ثورة المعلومات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ووسائل الإعلام الأخرى و(الملتي ميديا) بخاصة، وبات كل العالم - بفئاته وأفراده الاعتياديين - جمهوراً مستهدفاً لتلك الوكالات أو بعض خدماتها الآخذة في التزايد.

مفهوم وكالات الأنباء :

من أبرز تلك التعريفات ما وضعته دائرة المعارف البريطانية تعريفاً لوكالات الأنباء وهو: مؤسسة تقوم بمد الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفاز، وجهات أخرى من الأخبار، وهي لا تقوم بنشر الأخبار بنفسها، ولكنها تمد المشتركين بها،

وهؤلاء المشتركون يسهمون في عملية التكاليف مقابل حصولهم على الأخبار التي لا يستطيعون الحصول عليها من دون وكالة الأنباء، وتعتمد جميع أجهزة الإعلام على وكالات الأنباء التي تمثل مركز تجميع الأخبار[1].

وهناك تعريفات أخرى منها: أنها هي المؤسسة التي تملك إمكانيات واسعة تمكنها من استقبال الأخبار ونقلها، وتستخدم شبكة من المراسلين لجمع الأخبار في عدد كبير من دول العالم، كما تستخدم عدداً كبيراً من المحررين في مركزها الرئيسي لتحرير المواد الإخبارية والمحلية وإرسالها بأسرع وقت إلى مكاتب الوكالة، لتتوزع بدورها على الصحف ومحطات الإذاعة، وإلى وكالات الأنباء المحلية المتعاقد معها ، وإلى الصحف ومحطات الإذاعة والتلفاز خارج المناطق المشتركة فيها مباشرة[2].

أما موسوعة السياسة فتعرف وكالة الأنباء بأنها مؤسسة إعلامية تقوم بجمع الأنباء وتحريرها وإعادة توزيعها على مختلف الأجهزة الإعلامية الأخرى من صحف وإذاعات ومحطات تلفاز وغيرها، فتغذي مختلف الأجهزة الإعلامية بالصور والأنباء على مدار الساعة، وتطلعها لحظة بلحظة على كل ما يستجد من الأحداث وتطوراتها، مرفقة بذلك الصور إلى جانب المعلومات، وتؤدي وكالات الأنباء دوراً مهماً بتأثيرها في تفكير الناس وآرائهم وطريقة تصورهم للأشياء ونظرتهم إلى مختلف الأمور والقضايا[3] وتعرف الموسوعة العربية العالمية وكالة لأنباء: بأنها وكالة الأخبار التي يتم توزيعها على الصحف ومحطات الإذاعة والتلفاز والتي بدورها تعتمد على واحدة أو أكثر من وكالات الأنباء في الحصول على الأخبار المحلية

(1) عبد العزيز الغنام، مدخل في علم الصحافة، (بيروت، دار النجاح، 1972)، ص77.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 77.

(3) ماجد طعمة، موسوعة السياسة، الجزء السابع ، ط1 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص 301 ــ 302.

والعالمية، وقليل من الصحف أو المحطات يستطيع الاعتماد فقط على مراسليها المحليين والدوليين وقد تطورت وكالات الأنباء عن منظمات أنشئت في عشرينيات القرن التاسع عشر الميلادي وثلاثينياته لتزويد الأفراد من عملائها بالأخبار بطريقة اقتصادية. ولوكالات الأنباء مراسلون في المدن الرئيسية بالعالم كله، ويتلقى كل المشتركين في وكالة الأنباء الأخبار نفسها، مع اختلافات يسيرة للأحداث المحلية والأخبار المتخصصة مثل أخبار المال والرياضة وغيرها[1] على أنه ثمة تعريفات لوكالات الأنباء أكثر شمولاً على غرار التعريف التالي: وكالات الأنباء في - مفهومها العام - هي مراكز أو مؤسسات إعلامية للتوزيع الإخباري، إذ تختص بتزويد الصحف ومحطات الإذاعة والتلفاز والعديد من الجهات المختلفة بالأخبار والتقارير الصحفية، وعليه فإنها لا تقوم بنشر الأخبار والمعلومات بنفسها، وإنما تمدُّ مشتركيها بالمواد الخبرية وكذلك أية جهات تطلب منها معلومات عن موضوع أو حدث معين[2].

وثمة تعريف آخر يركز على دور العمل وآلياته يصف وكالة الأنباء بأنها تلعب دور الاختصاصي والمموّل الرئيسي للمعلومات الإخبارية الآنية الأهمية، وخلفياتها ومسار تطورها، وبالتالي تقوم الوكالة بدور صحافة الصحفيين[3].

آليات عمل وكالات الأنباء :

سلط بعض الباحثين الضوء على مصادر الوكالة ومشتركيها، في إشارة إلى " المدخلات " و " المستفيدين " أو " المشتركين " على النحو التالي:

---

(1) الموسوعة العربية العالمية، ط2 ، مج2، ص137.

(2) أسما حسين حافظ، الخبر الصحفي، أصوله العامة (القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2000)، ص 136 ــ 137.

(3) سلافوي هاشكوفيتش وياروسلاف فرست، مدخل إلى الصحافة: صحافة وكالة الأنباء، ترجمة جيان (بيروت، دار الفارابي، د.ت)، ص11.

المصادر	المشتركون
ملاك المراسلين	الصحف اليومية
النشرات الرسمية	محطات الإذاعة
المؤتمرات الصحفية	شبكة المكاتب
مساهمون محليون	الصحف المحلية
مراسلون في الخارج	المجلات
الصحف اليومية	الدوائر والمؤسسات
الصحف الأجنبية	الشركات
وكالات أخرى	وكالات أخرى
نشرات الإذاعة والتلفاز	مراسلو وسائل الإعلام الأخرى
وسائل الإعلام الأخرى	

ويمكن تصور عمل وكالات الأنباء ومدخلاتها ومخرجاتها ومستفيديها على النحو الآتي:

شكل رقم (1) [1]

وكالات الأنباء: المدخلات والمخرجات والقيمة المضافة

المدخلات	العمليات (القيمة المضافة)	المخرجات	المستفيدون
❖ المراسلون	❖ جمع الأخبار وتجهيزها	❖ أشكال تحريرية متعددة ومطورة	❖ حكومات ومنظمات دولية
❖ المندوبون	❖ تكوير الأخبار والقصص الخبرية والتقارير	❖ صور ورسوم بيانية (جرافيك) ومعلومات مساندة للقصص الخبرية	❖ وسائل إعلام

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 19ـ20.

المدخلات	العمليات (القيمة المضافة)	المخرجات	المستفيدون
❖ نظم المعلومات	❖ تقسيم الخدمات وتنويعها	❖ أشكال خبرية منوعة عبر خدمات متخصصة (اقتصاد ،رياضة)	❖ شركات في جميع الفروع والأنشطة
❖ وسائل الإعلام الأخرى	❖ مساندة الأخبار والقصص بالأعمال الفنية (صور - جرافيك) وبالمعلومات الموثقة.	❖ نشرات بعدة لغات وكتب ومطبوعات	❖ مستثمرون ورجال أعمال

واستناداً إلى ما سبق فأن وكالات الأنباء تعد من أهم المصادر التي توفرها المؤسسات الإعلامية لتقديم المعلومات والمواد الإخبارية المتنوعة، وهي القنوات الرئيسية لبث وتدفق الأنباء في العالم، فهي المصدر الرئيسي للصحافة والنشرات الإخبارية والمواد التي تذيعها محطات الإذاعة والتلفاز، أي إنها أداة في تشكيل الرأي العام العالمي إذ ترى الشعوب ـ عن طريقها ـ الأحداث والوقائع ، الأشخاص والقيم[1].

وتدخل هذه الوكالات في إطار التبادل الإعلامي الدولي كجزء من سياسات القوة (Power Politics) التي تعتمد عليها الدول الكبرى والدول المتقدمة في العالم لتحقيق جزء مهم من سياساتها الخارجية والدفاع عن مصالحها الحيوية[2]. ويمكن القول: إن هذه الوكالات تضطلع بدور دولي على نطاق بالغ الأتساع بسبب حجمها

(1) د. أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية (القاهرة، دار قباء، الطبعة الرابعة، 1998)، ص 18.

(2) صابر فلحوط، د. محمد البخاري، العولمة والتبادل الإعلامي الدولي (دمشق، منشورات دار علاء الدين، 1999)، ص 194.

وقوة الوسائل التكنولوجية التي تستعين بها نظمها في جمع الأنباء وتوزيعها بلغات عديدة. وكل وكالة لها مكاتب في أكثر من مائة دولة وتستخدم عدة آلاف من الموظفين المتفرغين والمراسلين غير المتفرغين يقومون بجمع مئات الألوف من الكلمات كل يوم وتوزيع ملايين الكلمات على النطاق المحلي والعالمي[1]. كما أن وكالات الأنباء ما هي إلا مؤسسات أجنبية عن البلد الذي تعمل فيه وكل بلد مطلق السيادة في تحديد إطار المسؤولية الذي يتعلق بأنشطة " الهيئات الأجنبية" التي تعمل على أراضيه، " وليس لأية مؤسسة أجنبية حق يخولها في حد ذاته أن تعمل من تلقاء نفسها أو أن تتحرك أو تمارس أي نوع من الإنتاج في بلد آخر، وهذا الحق إنما يمنح لأن وجود المؤسسة الأجنبية قد يُعد ذا قيمة للبلد المضيف وللتفاهم العالمي[2] والتعريفات المتعددة تصب في معنى مختصر واحد هو أهمية هذه المؤسسات الإعلامية في نقل الوقائع والأحداث والأخبار عبر وسائلها إلى جهات بثها أو تلقيها فحسب. ولذا أصبحت الوكالة عنصراً جوهرياً لا غنى عنه لنقل ما يدور في جهات الدنيا[3]، لتسهم إسهاماً فعالاً في توفير المعلومات التي أصبحت أحد عناصر قوة الأمة المعاصرة[4]. وتكمن أهمية الوكالات بأنها لا يقتصر بثها على الكلمات فحسب بل أن هناك مئات الصور، والرسوم والبيانات وكل ما يساعد على الإحاطة بكل ما يجري في العالم، وبجميع الاهتمامات توزعها على الوسائل الإعلامية المشتركة في خدماتها واستطاعت أن تقفز قفزات واسعة عبر التحول بالصوت والصورة والنص إلى المكان الذي جعله يحقق نبوءة ماكلوهان عام 1947، التي مفادها: إن العالم

---

(1) ماكبرايد وآخرون، أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغداً، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981) ص137.

(2) د.رمانكيكار، التدفق الحر من جانب واحد، ترجمة: فائق فهيم، مراجعة: حمدي قنديل (ليبيا، بنغازي، الرابطة العربية للتدريس والتدريب الإعلامي، د.ت)، ص 47.

(3) د. محمود ادهم، فنون التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، فن الخبر، (القاهرة، بدون دار نشر، 1987)، ص 160.

(4) د. أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، م. س ذ.ص91.

سيتحول إلى قرية صغيرة[1]. ولكن تصور المفكر الكندي مارشال ماكلوهان، لم يتحقق. إن صورة الملاكمة والمسابقات الرياضية، لا تخلق - وإنْ نقلتها كل شاشات تلفزيون المعمورة في وقت واحد - تبادلاً ثقافياً وتفاهماً دولياً، وإذا هي كانت تعجز عن هذا فأنها ستعجز بكل تأكيد في تقريب المستويات المعيشية [2].

لقد كان الإعلام بمؤسساته أحد أكثر الأنشطة تأثراً بالتقدم الكبير الذي حققته البشرية في مجالات التقنية في القرن العشرين، وكانت وكالات الأنباء تحديداً من أهم المؤسسات الإعلامية التي تأثرت بهذا التقدم، الأمر الذي عمّق الفجوة بين وكالات الأنباء الدولية ووكالات أنباء ما سُمّي بـ "المحلية" أو "الوطنية" أو "الإقليمية"، إذ باتت تلك الأخيرة متقلصة الدور والتأثير أمام الانفتاح العالمي وإزالة الحواجز، بل باتت مهددة بالفناء أو تغيير النشاط في ضوء نزوع معظم الحكومات نحو إدارة المؤسسات على أسس اقتصادية وتقليص الدعم الحكومي[3] وتعد وكالات الأنباء وسائل إعلام غير مباشرة تصل إلى الجمهور عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية المعروفة كالصحافة المكتوبة والصحافة المسموعة المرئية، وهي المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه وسائل الإعلام وتقتبس منه الأخبار والمعلومات، أو الممول الرئيس لهذه الوسائل بالمادة الإخبارية على اختلاف أنواعها وأشكالها[4]. كما وتُعدّ هذه الوكالات - أيضاً - أكثر اكتمالاً من منظور وسيلة الإعلام العربية، كما أنها تُعدّ مؤقتة ومصادر فعّالة للأخبار غير العربية، بينما تُعدّ الوكالات

---

(1) عصام سليمان موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري (الأردن، دائرة الصحافة والإعلام، جامعة اليرموك، 1986) ، ص 39.

(2) هانس بيتر مارتيني وهارالد شومان ((فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)) ترجمة د.عدنان عباس علي (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998)، ص 51-52.

(3) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء م. س. ذ، ص 16 ـــ 17.

(4) تيسير أبو عرجه، الإعلام العربي، تحديات الحاضر والمستقبل، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 1996)، ص224-225.

العربية ذات فائدة في ما يتعلق بالأخبار العربية[1] وتعول وسائل الإعلام على هذه الوكالات في الأخبار العالمية، بل في الأخبار الإقليمية وحتى الوطنية[2] وتشتمل وكالات الأنباء على ثلاث وحدات إدارية أساسية[3]: وحدة تختص بشؤون التحرير، ووحدة تختص بالشؤون الهندسية والفنية والثالثة تختص بالشؤون الإدارية والمالية، وهي بذلك تشكل ركائز لمؤسسات راسخة قائمة بذاتها.

أنواع وكالات الأنباء :

صنفت اليونسكو وكالات الأنباء في العالم إلى أربعة أنواع[4]:

الأول منها وكالات حكومية رسمية، وهي أغلب وكالات الأنباء في العالم، والثاني وكالات مستقلة ذاتياً ومنها وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) والثالث وكالات تعاونية ومنها (AP) الأمريكية ورويترز البريطانية، والرابع وكالات تجارية من بينها (UPI) الأمريكية. فيما يقسمها آخرون على فئتين: إحداهما هي الوكالات المحلية أو " القومية " التي يقتصر نشاطها على دولة واحدة والأخرى الوكالات العالمية التي يمتد نشاطها إلى الخارج بشكل كبير وأولها الوكالات الدولية[5]. وكذلك يتم تقسمها إلى أربعة أقسام:

1. الوكالات العملاقة وتشمل الأربع الكبرى تحديداً.

---

(1) وليم آيه روو، الصحافة العربية، الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، ترجمة:د. موسى الكيلاني، (عمان، مركز الكتب الأردني، 1989)، ص 225.

(2) حسن صعب، إعجاز التواصل الحضاري الإعلامي، نحو وكالة عربية دولية للأنباء (بيروت، الجامعة اللبنانية، كلية الإعلام، 1984)، ص 169.

(3) د. صالح خليل أبو إصبع، إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي (دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، 1997) ، ص 233ـ234.

(4) Unescol , “ Survey Of National Legislation (2)” “ Paris, Unesco, Document No 14.N.D ” pp.16-25.

(5) ب. دينواييه، الصحافة في العالم، سلسلة الألف كتاب رقم 125، ترجمة عبد العاطي جلال، (القاهرة، دار سعد، د.ت)، ص 45.

2. الوكالات القومية أو الوطنية.
3. الوكالات الوسطية التي تقف بين العملاقة والقومية ولها دور دولي معين مثل: كيدو اليابانية والوكالة الألمانية وتانيوغ اليوغسلافية (سابقاً).
4. الوكالات الإقليمية مثل: مجمع أنباء دول عدم الانحياز، وكالة المؤتمر الإسلامي، وكالة أنباء الخليج وغيرها[1].

والواقع أن إنشاء وكالة أمر معقد يتصل بالسياسة والنفوذ الدولي والقدرة الاقتصادية والانتشار اللغوي، والدولة التي تستطيع ذلك لابد أن تكون لها سوق داخلية مهمة فضلاً عن نفوذ سياسي واقتصادي ضخم، علاوة على وضع حضاري يجعلها تتبوأ مكانة دولية رفيعة، ومثل هذه الدولة - دون غيرها - هي التي تقوى على إنشاء وكالة أنباء عالمية مؤثرة [2]. كما يتطلب إنشاء وكالة أنباء دولية جديدة أموالاً طائلة[3].

والجدول التالي يبين توزيع وكالات الأنباء على النطاق الجغرافي[*]

ت	القارات	عدد الوكالات
1	أفريقيا	28
2	آسيا	21
3	أوروبا	31
4	أمريكا اللاتينية	14
5	أمريكا الشمالية	6
6	الوطن العربي	22
المجموع		122

(1) Boycl – Barrett, O., " The Global News Whalesalers" in Gerbner,G,m(ed) , Massmedia Policiesin Changing Caltures) N.Y.: John Wiley and Sons, 19.pp.12-14.
(2) إبراهيم إمام، وكالات الأنباء، (القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، 1994)، ص36.
(3) ميشيل كولون، احذروا الإعلام، ترجمة: ناصرة السعدون (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، مركز أبحاث أم المعارك، 1992)، ص 347.
(*) الجدول من عمل المؤلفة استناداً إلى معلومات مستقاة من مواقع الوكالات على شبكة الانترنت.

1ـ وكالات الأنباء الدولية:

تعد فرنسا المهد الذي رأت فيه النور أول وكالة أنباء في العالم عام 1835 حينما تأسست وكالة هافاس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومؤسسها هو شارل هافاس ذو الأصل البرتغالي، الفرنسي الجنسية، أما وكالة الأنباء الأمريكية (الأسيوشتدبرس) فقد تأسست عام 1848، أثر أتفاق أكبر ست صحف في نيويورك لغرض وضع حد لمنافسة كانت قد بدأت تتفاقم أخطارها على كل واحدة منها وجاء تأسيس الوكالة ليضمن للصحف الست الحصول على الأنباء بنطاق واسع من ناحية، ومن ناحية أخرى لتكون مصدراً للأنباء التي يصعب الحصول عليها بوسائلها الخاصة، ثم تأسست وكالة (اليونايتدبرس) في عام 1907 و(انترناشنال تيوزيرفس) في عام 1909، أما وكالة رويترز الإنكليزية التي تأسست عام 1849 فقد أنشأها جوليوس رويترز ذو الأصل الألماني، والجنسية الانكليزية، اليهودي الذي تحول إلى البروتستانتية، وقد ظل يديرها حتى وفاته عام 1899 ومن ثم غدت وكالة تعاونية للصحافة البريطانية تدار من ممثلين عن صحافة العاصمة لندن وعن صحافة الأقاليم، أما بدايات وكالة (تاس) السوفيتية (السابقة) فترجع إلى عام 1918 ولكنها حملت هذا الاسم في عام 1925، وهي وكالة تملكها الدولة السوفيتية (السابقة) وطبيعة نشاطها منبثقة عن المفهوم السوفيتي للإعلام [1] واليوم يقتصر العمل على ثلاث وكالات أنباء دولية (AFP الفرنسية، رويترز البريطانية، الأسيوشتدبرس الأمريكية)، هذه الوكالات تُعدّ المصدر الرئيس للأنباء للكثير من وسائل الإعلام في دول العالم، بحيث أصبحت هذه الوكالات تحتكر معظم الأنباء الدولية وتهيمن على النشاط الإعلامي، إذ أن وسائل الإعلام في الدول المتطورة (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة) بشكل رئيسي ازدهرت تحت ظروف مؤاتية للغاية مما سمح، في هذه الدول، لوسائل الإعلام هذه، أن تلبي طلبات الأسواق، دون أن تحد من تصرفها أية قيود سياسية، وبذلك، استطاعت

(1) د. صادق الأسود، الرأي العام والإعلام، (بغداد، وزارة الدفاع، مديرية التوجيه المعنوي، 1990)، ص 220.

كسب اهتمام المعلنين، عن طريق ازدياد أرقام توزيعها[1]، ومن الجانب الآخر أمنت الأسواق المحلية في فرنسا وأمريكا، للوكالات الدولية الرئيسية واردات هائلة، فأصبحت من أهم مصادر الثراء للوكالة الفرنسية وللوكالتين الأمريكيتين منذ ذلك الوقت، في حين، نمت ثروة وكالة رويترز، التي تتمتع بسوق واسعة جداً، من خارج نطاق وسائل الإعلام، في بلاد ما وراء البحار، ومثلت إيراداتها من هذه البلاد، ما يزيد على 80٪ من مجموع إيراداتها السنوية[2].

وتتميز وكالات الأنباء الدولية بكثرة عدد العاملين فيها وانتشار مكاتبها في العالم بأسره واتساع اتصالاتها وكثافة إرسالها وتنوعه فضلاً عن ضخامة رساميلها[3]. لأنها تحاول - بإمكاناتها هذه - الإحاطة بمجريات أحداث العالم كله والتمكن من تغطيتها وإرسالها إلى قنوات بث الاتصال الجماهيري بأنواعها. - ونستطيع - بعد قراءة إمكانات وكالات الأنباء أن نقول: من ناحية المكان صار العالم أكثر قرباً ومن ناحية الزمان أصبحت المعلومات أكثر حداثة إذ ساعد ظهور وكالات الأنباء على تطور الصحافة مما جعل ظاهرة الاتصال تأخذ بعداً جديداً[4]، وينبغي عند تقييم الدور الذي تقوم به الوكالات الدولية مراعاة طبيعتها كمنظمات خاصة، ولدت وتعمل في نطاق نظام اقتصادي حر بهدف تحقيق أرباح، وأداء خدمات معينة لأصحابها[5]. وقد أخذت وكالات الأنباء أهميتها الاقتصادية في عالم المال والتجارة بعد أن تحولت إلى " تجار جملة أهليين " في سوق المعلومات الدولي[6].

---

(1) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، م. س. ذ ، ص78.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 78.

(3) Georqe Thomas Kurian (ed), World Press Encyclopedia, Facts On File, INC, 1982.p.65.

(4) ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي (بغداد، جامعة بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993)، ص 104.

(5) راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م. س. ذ ، ص104.

(6) JeremyTunstall, " World Wide News Agencies: Private Wolesalers Of Public In Formation" In: Jim Richstad, 1981 , p. 258.

ووُصِفت وكالة(رويترز) بأنها من قراصنة المال والتجارة [1]، وقد ساعد التطور الهائل والمستمر في تكنولوجيا الاتصال في تدعيم السيطرة الدولية لوكالات الأنباء الكبرى، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات فنية مذهلة في أساليب جمع وتحرير وإرسال الأنباء بكم كبير يتزايد بسرعة خارقة، فمن الممكن استخدام (أشعة الكاثيرو) للكتابة والتحرير للإرسال الآلي الفوري كذلك تستخدم أجهزة الكمبيوتر لتخزين الأنباء والبيانات الاقتصادية المالية وجميع البيانات الأخرى، واستردادها وتحريرها وإرسالها آلياً، وقد ازدادت طاقة الإرسال للأنباء والرسائل والصور الفوتوغرافية، والصور المنقولة بالراديو، كما زاد نطاق الإرسال لهذه المواد وسرعته وتحسنت نوعيته، وأضيفت - بعد ذلك - خدمات محسنة ومنتشرة لأجهزة الكابل والتلفاز والبرق الكاتب (Teleprinter)ودوائر الراديو بين الدول والقارات وعبرها، ويجري إحلال الإرسال عن طريق الأقمار الصناعية إلى محطات أرضية في أنحاء العالم لتتمكن بالتالي النقل الفوري للرسائل عن طريق أجهزة أرضية إلى وكالات الأنباء، وفي عام 1985 وبفضل ترخيص اتسم بخرقه كل مظاهر المودة، غدت (AFP) أول وكالة أنباء تتمكن من استخدام البرق البصري (Chappe) ولم تتمكن منافساتها في الحصول على ترخيص باستخدامه إلا بعد خمس سنوات لاحقاً [2].

إن فكرة (السمسرة) واضحة في عمل وكالات الأنباء الدولية، فهناك سمسرة إخبارية مباشرة حيث تصرح الوكالات الدولية أنها تبيع الأخبار وتشتريها بأشكال وطرق مختلفة، وهناك (السمسرة) غير المباشرة التي تمثلها وكالات أخرى حيث تشتري الأخبار وتزود صحفها بها والأخيرة هي التي تحقق الأرباح[3]

(1) Ibid , p. 263.

(2) Philippekieffer , AFP: Cent Cinquanteans Aupresent Peretvel , Psris, oct., 1985 , Liberaytion , 26-27.

(3) فريد آيار، سماسرة الأخبار، م. س. ذ، ص444.

وبالرغم من احتكار الوكالات الدولية للأنباء إلا أنه يوجد أكثر من (180) وكالة أنباء وطنية في أكثر من (90) دولة، تعقد اتفاقيات ثنائية أو إقليمية لتدعيم كيانها وتقوية إمكانيات تغطيتها للأنباء المحلية والعالمية، كما يوجد ما يقرب من (175) وكالة أنباء على الصعيد الدولي[1].

أوجه الشبه والاختلاف بين وكالات الأنباء :

تشترك وكالات الأنباء في عدد من التماثلات المهمة هي[2]:

1. البدء بمشاريع تجارية فردية غير حكومية والانتهاء بمؤسسات إعلامية ضخمة تدافع عن مصالح حكوماتها وسياساتها.
2. ارتباطها سياسياً بالحكومات في بلدانها، وتعبيرها عن سياساتها، وارتباطها اقتصادياً بالمؤسسات المالية العالمية.
3. النص على الموضوعية والنزاهة والمصداقية في التغطية الإخبارية في دساتيرها ولكنها عملياً تتجاوز هذه الثوابت تبعاً للظروف الدولية.
4. العمل بالطريقة نفسها بيد أن لكل منها سماتها الخاصة بها.
5. العمل في أجواء منافسة شديدة بينها.
6. تصميم خدماتها الإخبارية لتلبية حاجة أسواقها الغربية.
7. حرصها على المحافظة على (عالمية) انتشارها.
8. القيام بدور (المنتج) الرئيسي للأخبار العالمية وخلفياتها والمعلومات المتصلة بها.
9. القيام بدور" الوسيط " في نقل أخبار ينتجها ـ بالأصل ـ آخرون.

2ـ وكالات الأنباء (شبه الدولية):

كان أحد أشكال تعزيز النفوذ أن الوكالات أسست وشجعت قيام (وكالات وطنية) للأنباء في العالم الثالث[3]. إذ كان لتوسعها خارج أوروبا صلة

---

(1) إبراهيم إمام، وكالات الأنباء، م. س. ذ، ص 255.

(2) كامل خورشيد، تغطية وكالة الأنباء الفرنسية لأخبار العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1996)، ص72.

(3) John Merrill, " Global Journalism" Asurvey Of The World, Smass Medio , (New York: Longmans , 1983) , p. 235.

وثيقة بالتطلعات الاستعمارية الإقليمية في أواخر القرن التاسع عشر[1]، فضلاً عن أنها لا تملك الكثير من المراسلين والمكاتب في الدول العربية، لأن السوق غير مربحة كما هي الحال في الولايات المتحدة وأوروبا مثلاً، لذلك، لجأت إلى تأسيس مراكز إقليمية في نيقوسيا، وبيروت، والبحرين والقاهرة لتبعث، من هناك بمراسلين عندما تكون هناك بعض الأحداث الساخنة أو تقوم بتعيين مراسلين محليين لها في بعض المناطق التي تتوقع حصول أحداث فيها، وهؤلاء تكون أجورهم أقل بكثير من المراسل الآتي من بلد مركز الوكالة[2].

وعلى الرغم من كثرة عدد وكالات الأنباء في دول الجنوب فأن عدداً غير قليل منها دون المستوى المطلوب لكونه مجرد مكاتب لجمع الأخبار وتوزيعها، وهذا يعني أن إنشاءها جاء رغبة من الحكومة في سيطرتها وتحكمها بالأخبار والمعلومات التي ستروج في الداخل، وبما أن الجميع يحتاج إلى المعلومات السياسية والاقتصادية، وغيرها من المعلومات، لذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لتبادل المعلومات والأخبار رغبة من الجميع في معرفة ما يجري في العالم، مما أدى إلى هيمنة وكالات الأنباء العالمية الكبرى على تدفق الأخبار والمعلومات، ومهما تكن نوايا هذه الوكالات فأنها لابد أن تخضع في مسيرتها لعدد من الضغوط المالية والإيديولوجية والتقنية[3]، وهو ما حصل فعلاً وأدى إلى هيمنة توجهات دون أخرى يكون منطلقها تحقيق أهداف استراتيجية مرسومة بدقة لتقوم بتنفيذها تلك الوكالات، إذ سعت بعض الدول الصناعية التي تتمتع بقدر كبير من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مقاومة سيطرة الوكالات الكبرى، فقام بعضها بتدعيم وكالاته الوطنية مادياً وبشرياً في حين قام بعض آخر بإنشاء وكالات أنباء وطنية قوية، وبذلك زاد في الربع قرن الأخير عدد الوكالات الوطنية والتي أطلق

---

(1) Oliver Boyd – Barrett. " The International News Agancies" (London: SAGA, 1980) , p. 23.

(2) فريد آيار، سماسرة الأخبار، م. س. ذ ، صفحات متفرقة.

(3) هيرفيه بورج، الإعلام ذو الاتجاه الواحد، ترجمة عبد المجيد البدوي، المجلة التونسية لعلوم الاتصال (تونس، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، العدد 2، كانون الثاني، 1989)، ص 65.

عليها (الوكالات شبه الدولية) أو (الوكالات الأهم في العالم بعد الوكالات الكبرى)[1]، وفرضت وكالات الأنباء الدولية نفسها على أعلام الدول النامية مستفيدة من تطور التقنيات والإمكانات الفنية العالمية ومن منهج أدائها وطريقتها التي تتمثل في شمولية التغطية للأحداث في العالم وكتابة النص بصيغة توحي بالموضوعية والتجرد وسرعة توصيل الخبر، وتأمين التسهيلات التقنية لتلقي الخبر[2].

ونجحت الوكالات شبه الدولية في منافسة الوكالات الدولية في بعض المناطق وأكثرها يحتفظ بمراسلين متفرغين في عدد كبير من دول العالم، ومن أهم هذه الوكالات شبه الدولية: وكالة الأنباء الإيطالية (ANSA) ووكالة الأنباء البولندية (PAP) ووكالة أنباء ألمانيا الديمقراطية (ADN) (سابقاً) ووكالة أنباء ألمانيا الاتحادية (DPA) ووكالة الأنباء الإسبانية (AFE) ووكالة كندا برس (CP) ووكالتا كيودو (Kyodo) وجيجي برس (Gijipress)اليابانيتان، ووكالة تانيوج اليوغسلافية (سابقاً)(3). وتحصل وكالة الأنباء الدولية IPS على 70٪ من الأنباء التي توزعها، من مراسليها الموزعين في مختلف الدول النامية، أما الـ 30٪ الباقية فتحصل عليها من وكالات الأنباء الوطنية في الدول النامية، التي أبرمت معها اتفاقيات تبادل إعلامي، فضلاً عن لبعض وكالات الأنباء الصغيرة. وتوزع وكالة الأنباء الدولية (IPS) أخبارها يومياً، عن طريق شبكتين رئيسيتين ناطقتين باللغة الإسبانية نحو 30.000 كلمة يومياً ، والإنجليزية 20.000 كلمة يومياً. وترجمة وتوزيع مجموعة مختارة من تلك الأنباء إلى اللغات الفرنسية والألمانية والعربية والبرتغالية والبولندية والنرويجية والسويدية.

---

(1) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الجديد، من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب الواحد (القاهرة، مطابع الأخبار، ط1، 1991)، ص 59.

(2) خير ميلاد أبو بكر، التدفق الإعلامي من جانب واحد، ملامح الصور والمخاطر السياسية والأجنبية على الوطن العربي، مجلة البحوث الإعلامية (طرابلس، مركز البحوث والتوثيق الإعلامي والثقافي العربي، العدد17، 1999)، ص35.

(3) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي، م. س. ذ ، ص 59.

وعقدت وكالة الأنباء الدولية (IPS) اتفاقيات ثنائية مع (30) وكالة أنباء وطنية في الدول النامية، لتبادل الأنباء بينها، إضافة لتركيزها على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتطور الحاصل في الدول النامية، كما عقدت وكالة الأنباء الدولية اتفاقيات مع عدد من وكالات منظمة الأمم المتحدة لتغطية أخبار أنشطتها المختلفة [1].

ويوضح الجدول التالي توزيع وكالات الأنباء الوطنية للدول النامية وغيرها المشاركة في شبكة توزيع أنباء وكالة الأنباء الدولية (IPS) :

الشبكة الناطقة بالإنجليزية ENGLISH NETWORK		الشبكة الناطقة بالإسبانية SPANISH NETWORK	
الوكالة	البلد	الوكالة	البلد
JANA	ليبيا	VENPRESS	فينزويلا
INA	العراق	NOTMEX	المكسيك
WAM	الإمارات العربية المتحدة	TANUG	يوغسلافيا
ANA	نيجيريا	COLPISA	اسبانيا
QNA	قطر	ANN	نيكاراغوا
IPS - TAP	تونس	IFSA	الدولية
WAFA	سريلانكا	PL	كوبا
WAFA	فلسطين	BOLPRESS	بوليفيا
JANA	تونس	ILET	المكسيك
IPS	ليبيا	QNA	قطر
APA	النمسا	COLPRESS	كولومبيا
GNA	غرينادا	ECUAPRESS	الأكوادور
PNA	الفلبين	INA	العراق
		JANA	ليبيا
		WAM	الإمارات العربية المتحدة
		PANAPRESS	بنما
		DOMPRESS	الدومنيكان
		NAN	نيجيريا
		RSS	نيبال

(1) صابر فلحوط، م. س. ذ ، ص 93.

واستطاعت الوكالة اليوغسلافية (Tanjug) أن تسلك هذا الطريق (أي عن طريق اتفاق مع وكالة الأنباء المحلية العربية أو عن طريق نشرات مجانية استطاعت أن تحصل على مواد لهم بانتظام، في عدد من الدول بسبب الاهتمام العربي بتيتو(*) كزعيم للعالم الثالث، ووجد كل من وكالة أنباء الصين الجديدة في بكين ومكتب الصحافة التشيكي والوكالة الألمانية الشرقية عملاء في العديد من الدول العربية، كما ينشط في المنطقة ممثلو وكالات الأنباء من المجر وبولندا وبلغاريا ورومانيا وكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام، ويظهر أن استعمال موادهم قليل جداً [1]. أما الدول النامية فإدراكها ضعف بنيتها الاتصالية، وسيطرة وكالات الأنباء الدولية الكبرى على حركة تداول الأخبار العالمية، دفعها إلى تأسيس مجمعات لوكالات الأنباء الوطنية بهدف إيجاد تعاون إقليمي لمواجهة الاختلال في تدفق الأخبار الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية، لذلك أنشئت منظمة وكالات الأنباء الآسيوية في عام 1961 لتطوير التعاون الإقليمي وتنميته والبدء بإرسال إذاعي للأنباء بين جميع أعضائها من خلال جاكارتا في إندونيسيا[2].

وفي عام 1963 تأسس اتحاد وكالات الأنباء الأفريقية (IPANA) ومقره السنغال، وقد أنشئ بقرار من منظمة الوحدة الأفريقية، وفي أمريكا الجنوبية أنشئت وكالة إعلام أمريكا اللاتينية (Latin American Information Agency) في عام 1960 ومقرها بوينس آيرس في الأرجنتين[3]. وفي عام 1975 أنشأت الدول المتحدثة بالإنجليزية في منطقة الكاريبي وكالة أنباء الكاريبي (CANA) بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة اليونسكو، وفي عام 1975 أنشئ مجمع وكالات أنباء الدول غير المنحازة ومقره بلجراد في يوغسلافيا،

(*) جوزيف بروز تيتو، رئيس يوغسلافيا (سابقاً).

(1) وليم، آيه روو، الصحافة العربية، الإعلام الإخباري، م. س. ذ، ص 200.

(2) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي، م. س. ذ، ص65.

(3) المصدر السابق نفسه، ص65.

ويشارك فيه عدد من وكالات الأنباء العربية[1]. وجاء إنشاء مجمع وكالات الأنباء لإنماء دفق الأخبار الصحيحة بين البلدان النامية، وبين تلك البلدان والبلدان المتقدمة[2]، ولتصبح بدائل عن الوكالات الدولية بهدف تصحيح الخلل الناتج في تنقل الأخبار ونشرها وتوزيعها[3].

وبرغم أن المحاولات التي جرت لإيجاد بدائل للوكالات الدولية كانت قائمة على نية حسنة واندفاع وطني، إلا أنها لم تستطع مجاراة الوكالات الدولية التي تمتلك إرثاً كبيراً وتجربة هائلة ليس من السهولة الوقوف بوجهها[4]، ويبلغ عدد وكالات الأنباء المشاركة في تجمع وكالات الأنباء لدول عدم الانحياز إحدى وعشرين وكالة، فضلاً عن وكالة ساماشار (Samachar)، والوكالات المشاركة في الرابطة هي :

1.	نوتيمكس Notimex	المكسيك
2.	أنتارا Antara	اندونيسيا
3.	بيرناما Bernama	ماليزيا
4.	وكالة الأنباء القطرية	
5.	وكالة الأنباء العراقية	
6.	وكالة الأنباء الكينية الوطنية	
7.	برنسا لاتينا Pernaa Latina	كوبا
8.	وكالة الأنباء الأثيوبية الوطنية ENA	
9.	وكالة أنباء الشرق الأوسط	مصر
10.	وكالة أنباء زامبيا	
11.	وكالة السودان للأنباء	

(1) المصدر السابق نفسه، ص 65.
(2) حسن صعب، إعجاز التواصل الحضاري الإعلامي، م. س. ذ ، ص171.
(3) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، م. س. ذ ، ص 408.
(4) المصدر السابق نفسه، ص 408.

12. وكالة تانيوغ اليوغسلافية
13. وكالة الجماهيرية للأنباء — ليبيا
14. وكالة الأنباء الجزائرية
15. مابريس Mapress — المغرب
16. وكالة الأنباء الغانية GNA
17. وكالة شيهاتا Shihata — تنزانيا
18. ب ، س. س BSS — بنجلاديش
19. هيئة إذاعة سري لانكا
20. ر. س. س RSS — نيبال
21. وكالة الأنباء الفيتنامية VNA

3 ـ مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز :

خطت الدول النامية خطوات منها تأسيس مجمع لوكالات أنباء عدم الانحياز الذي بدأ نشاطه في كانون الثاني 1975 في بلغراد بيوغسلافيا، كما عُقد في نيسان عام 1974 ببغداد عقد مؤتمر لوكالات الأنباء العربية لتعديل نظام اتحاد وكالات الأنباء العربية بما يضمن التنسيق بينها لايجاد السبل لزيادة تدفق المعلومات العربية إلى أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بذلك عمل هذا الاتحاد على عقد ندوات بين وكالات الأنباء العربية من جهة ووكالات أنباء أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية من جهة أخرى. وإن كانت هذه الخطوات قد مثلت البداية في العمل على إعادة التوازن في انسياب المعلومات والأخبار بين دول العالم فأن الضرورة تقضي بتوفير شروط كثيرة أمام وكالات الأنباء التي تعمل في الدول التي تسير نحو النمو لتقترب من الوكالات الدولية تكنولوجياً وفنياً وإعلامياً، وهذه الشروط هي :

1. توفير قدر كامل من أجهزة الاتصالات وأجهزة نقل المعلومات والصور.
2. توفير قدر كامل من المشتركين في أوروبا وأمريكا والدول الأخرى تتسلم المعلومات عن طريق عقد اتفاقيات تعاون معها.

3. إسهام اليونسكو مع المنظمات الإقليمية القائمة للإسهام في تدريب العاملين وتطوير قدراتهم سواء من الناحية الفنية أم الإعلامية.
4. إعداد ملاك متخصص قادر على تمييز المعلومات التي تثير اهتمام شعوب أوروبا وأمريكا والدول الأخرى من غيرها.

4ـ وكالات الأنباء الوطنية :

الوكالات الوطنية للأنباء هي وكالات تمارس جمع الأنباء الداخلية وتوزيعها في الدولة المعنية، وترتبط بوكالات الأنباء العالمية باتفاقيات ثنائية تخولها التقاط الأخبار التي توزعها تلك الوكالات ومن ثم توزيعها داخل الدولة المعنية عن طريق شبكة توزيعها الخاصة[1].

وأدت المصالح الاستعمارية البريطانية في القاهرة والخرطوم وعدن ومسقط لإنشاء شبكة من الخطوط من إنكلترا إلى هذه المدن العربية منذ عام 1860، وأقامت الخدمة الإخبارية على جمع الأنباء وتوزيعها في أقاليم الشرق العربي الخاضعة للبريطانيين على مسار الخطوط أولاً وفي الأماكن الأخرى بعد ذلك بما فيها العراق وفلسطين[2].

وفتحت خدمة الأنباء الخاصة في الوقت نفسه التي كان يعمل على تشغيلها خارج باريس (Charles Havas) مكاتب لها في الرباط وتونس والجزائر، إذ تولت الحكومة الفرنسية مسؤوليات استعمارية في هذه المدن، وطور (Havas) في نهاية الحرب العالمية الأولى احتكاراً بشأن الأخبار الأجنبية الواردة إلى سوريا ولبنان وذلك حينما سميت فرنسا دولة انتداب على هذين البلدين، وتولت وكالة الأنباء الفرنسية عام 1945، الأمر من (Havas)، وكانت ـ قادرة كما أورد المراقبون ـ على تأسيس احتكار فعلي على تدفق الأنباء في الأراضي الخاضعة لفرنسا عبر البحار،

---

(1) صابر فلحوط، م. س. ذ، ص203.

(2) وليم آيه روو، الصحافة العربية، م. س. ذ ، ص196.

إذ إنها كانت مؤسسة حكومية فرنسية مستقلة[1]. وساعدت أزمة قناة السويس 1956 على كسر الاحتكار البريطاني الفرنسي للأنباء لصالح الوكالات الأمريكية[2]. وقد حققت وكالة الأنباء الألمانية نجاحاً أفضل من الوكالات السابقة لأنها تقدم عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط (MENE) في القاهرة مثل وكالة الصحافة الفرنسية خدمة بالعربية إلى العالم العربي بكامله ويوجد للوكالات الإيطالية والإسبانية بعض المخارج في العالم العربي إلا أن استعمالاتها قليلة[3].والمشكلة - عند معظم البلدان - ليست في إنشاء وكالة وطنية للأنباء ،وإنما كيفية إنشائها وإيجاد العاملين لها وتنميتها ، نسمع أن معظم الدول النامية تقوم ببساطة إنه إذا لم تكن لديها بالفعل وكالة وطنية بإنشاء وكالة بأسرع ما يمكن، فبدون الوكالة لا تغطي الأنباء تغطية جيدة سواء في داخل البلاد أو خارجها كما يقل التعارف في جميع الأخبار وتناولها بين صحف البلاد ، وإنشاء وكالة للأنباء يتطلب أشياء كثيرة منها المعدات والتدريب والتعاون، ولا بد أن تكون هناك سبل لإذاعة الأنباء، ولابد أن يكون هناك مراسلون في داخل البلاد وخارجها ، يتطلب ذلك تعاون صحف البلاد ذاتها واحتمال التعاون الإقليمي عن طريق الاشتراك في المراسلين، وفوق كل شيء تتطلب وكالة الأنباء الخبرة، فالعملية معقدة، وعنصر المنافسة فيها في غاية الشدة، وخبرة الصحافة وحدها لا تؤهل شخصاً بالضرورة إلى أن يدير وكالة للأنباء، ولذلك ضمن مصلحة الدول النامية أن تلتمس منح التدريب وبعثات الخبرة وغير ذلك من مقتضيات النصح والمعاونة عند دخولها في هذا الميدان[4]. وهناك شبكة واسعة من الاتفاقيات التي تضم بعض

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 196.

(2) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 78 حزيران 1984)، ص 139.

(3) وليم آيه روو، الصحافة العربية، م. س. ذ ، ص 201.

(4) ولبور شرام، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، دور الإعلام في البلدان النامية، ترجمة: محمد فتحي، مراجعة يحيى أبو بكر(القاهرة، المكتبة العربية، الهيئة المصرية العامة، د.ت)، ص 297.

الوكالات الأوروبية والآسيوية وتحتفظ بمكاتب ومراسلين في جميع القارات، وتتعاون الوكالات الرئيسية لست عشرة دولة أوروبية من خلال التحالف الأوروبي لوكالات الأنباء، لتطوير مصالحها المشتركة وتحسين انتشار الأنباء في ما بينها، كما تقوم منظمة الأنباء الآسيوية واتحاد وكالات الأنباء الأفريقية بدور مشابه[1]. وذلك كله من أجل النهوض بوكالة أنباء أنموذجية تحقق المنافسة والحاجة إلى بث الأخبار والمعلومات.

وقد ساعد التقدم التكنولوجي في بث الأنباء على التوسع في وكالات الأنباء الموجودة منذ سنة 1950، وعلى إقامة وكالات جديدة، وشهدت تلك المدة الإحلال التدريجي للتلفاز محل التلغراف القديم وكذلك استخدام الخدمات الجديدة، كالتلكس والاتصالات اللاسلكية الحديثة الأخرى التي تتميز برخص تكاليفها وسهولة استعمالها في مناطق واسعة[2]. أسهمت وكالات الأنباء نفسها، بواسطة البحث العلمي وعملياتها اليومية، بتحسين خدمات بث الصور والكلمات المطبوعة وتبادلها وتحسينها وبثها من الأماكن البعيدة [3]. وبلغ هذا التقدم ذروته في عام 1962 في واحدة من أكثر الأحداث أهمية في تاريخ وكالات الأنباء العالمية، إذ دخلت عصر الفضاء باستعمال أول قمر صناعي للاتصال، بغية التقاط الرسالات السريعة بالتليفون وبثها بالهاتف والتلبرنتر بين القارات، وقد تبادلت صحف لندن ونيويورك الرسالات السريعة بالفعل عبر القارات[4] وفي أمريكا الجنوبية، توجد وكالة للأنباء في البرازيل ولها عدد من المراسلين في عدد من دول أمريكا اللاتينية إسبانيا، وفي عدد من العواصم الكبرى في العالم، وتوجد وكالات أنباء أقل أهمية في الأرجنتين وكولومبيا وشيلي وفنزويلا، وتعتمد جميع الوكالات في أمريكا اللاتينية بالنسبة للأنباء الخارجية على وكالات الأنباء الدولية التي لديها مكاتب

(1) أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، م. س. ذ ، ص170ـ171.

(2) المصدر السابق نفسه، ص170ـ171.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 170 ـ 171.

(4) أحمد بدر، الإعلام الدولي، م. س. ذ ، ص 170 ـ 171.

في معظم الدول وعلى الصحف أو الوكالات الأجنبية الأخرى ولا سيما الوكالة الإسبانية[1]

5ـ وكالات الأنباء في أفريقيا :

أبرز الوكالات الوطنية في أفريقيا وكالة أنباء غانا، وهي حكومية ولديها 9 مكاتب إقليمية و 17 مكتباً محلياً يتولى العمل بها 340 موظفاً بصفة دائمة و 380 مراسلاً غير متفرغ، ولديها مكاتب دائمة في لندن ونيويورك ونيروبي، أما وكالة أنباء زائير فيعمل بها أكثر من 50 مراسلاً ومحرراً ولديها مكتب في بروكسل، وتستقبل الأنباء الخارجية من وكالتين عالميتين ومن عدة وكالات وطنية، أما أقدم وكالة أنباء في أفريقيا فهي وكالة اتحاد صحافة جنوب أفريقيا للأنباء التي تأسست في عام 1938[2].

إن معظم الوكالات في أفريقيا، تعد كقناة للأخبار الأجنبية التي تستقبلها عادة من إحدى الوكالات العالمية الكبرى، ولدى قلة من الوكالات الأفريقية ترتيبات لتبادل الأنباء، وتعتمد هذه الوكالات بصفة رئيسية على وكالات الأنباء الدولية بالنسبة للأنباء عن الدول الأفريقية الأخرى[3].

6ـ وكالات الأنباء في آسيا :

وفي آسيا وجد عدد من الوكالات الوطنية المهمة، ففي الهند يوجد نحو 30 وكالة أنباء محلية، وجميعها ذات ملكية خاصة وتشغل على نحوٍ مستقل، وأكبرها وكالة برس ترست أوف أنديا The Press Trust Of India والتي تأسست عام 1949 لتحل محل وكالة رويترز اسيوشيتدبرس أوف أنديا ، التي هي مؤسسة تعاونية تملكها الصحف الهندية وتبيع خدماتها المحلية لوكالة رويترز

(1) Chalkley. Alan: Amanual Of Development Journalism (Foundation Of Asia Publication) 1977. P.P 67-72.

(2) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي، ص 62.

(3) Telivays. Azad Khadion; International Orgain Zation Of Journal Lists). Prague.1979, p.p 43-46.

وتحتفظ بحقوق التوزيع في الهند لرويترز ويونيتدبرس ووكالة الأنباء الفرنسية. وفي كثير من دول آسيا ينحصر نشاط معظم وكالات الأنباء الوطنية في جمع الأنباء وتوزيعها داخل نطاق الدول التي تنتمي إليها، إلا أن بعض هذه الوكالات يقوم بتوزيع الأنباء المرسلة إليها من وكالات الأنباء الدولية، وما زالت الدول الآسيوية تفتقد إلى وجود وكالة أنباء وطنية، ففي تايلاند - على سبيل المثال - توجد 35 صحيفة يومية وعدة محطات للراديو والتلفاز ولا توجد سوى نشرة حكومية يومية مجانية للأنباء المحلية وملخص لأنباء رويترز الخارجية نظير دفع اشتراك مقابل هذه الخدمة[1].

7- وكالات الأنباء المتخصصة:

أما الوكالات المتخصصة، فهي تقدم خدمات إعلامية في موضوع معين ديني أو رياضي، أو مواد إعلامية جاهزة للنشر، أو صور صحفية مثل:

- وكالة فيدس في الفاتيكان.
- وكالة الأنباء الإسلامية.
- وكالة جويس تلغرافيك.
- وكالة كيوسنون.
- وكالة أجيب.
- وكالة دلماس.
- وكالة إنتربريس.
- وكالة قاما.

- وتُعدّ وكالة (Operamundi) أوبيرامانـدي التي تمثل في أوروبا مصالح (King's Features Syndicaye Americain) كينغر فيتشرز سينيكات أمريكان من أقدم الوكالات الصحفية المتخصصة في تقديم النصوص الصحفية الجاهزة في العالم، وكان قد أنشأها بول وينلكار عام 1928، لتوزع المقالات بلغات العالم المختلفة عن الأحداث المهمة ومقالات عن الشخصيات الكبيرة في

(1) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي، م. س ذ، ص 62 ــ63.

العالم، وريبورتاجات مصورة، وتتميز هذه الوكالات المتخصصة بفهمها العميق لأذواق الجمهور، وميوله العلمية والاقتصادية والثقافية والفنية[1].

8- وكالات الأنباء التكميلية :

أما وكالات خدمات الأنباء التكميلية فهي[2]:

وكالات الأنباء التكميلية	عدد الزبائن
لوس أنجلوس تايمز / واشنطن بوست (LAT/WP)	650
نيويورك تايمز (NYTUS)	500
سكريبس. هوارد (SHNS)	350
كنايت ، ريدرتريبون للمعلومات(KRTN)	270
وكالة أنباء كوبلي	175
وكالة أنباء كريستيان ساينس مونيتور	118
وكالة أنباء نيوهاوس	7

9- اتحادات وكالات الأنباء :

وهناك تجمعات لوكالات الأنباء تأخذ إما طابعاً إقليمياً أو قارياً أو منحىً سياسياً معيناً أو تخصصاً، مثال:

- اتحاد وكالات الأنباء الأوروبية الذي يضم أكثر من 16 بلداً أوروبياً.
- اتحاد وكالات الأنباء العربية(*) الذي يضم وكالات أنباء الدول العربية.

(1) د. صابر فلحوط، م. س. ذ، ص 207 ـ 208.

(2) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، م. س. ذ، ص 381.

(*) بدأت الدعوة لإقامة اتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا) منذ عام 1964 حين قرر ممثلو وكالات الأنباء العربية بضرورة إنشاء اتحاد في نطاق جامعة الدول العربية، يضم وكالات الأنباء الوطنية في الوطن العربي يسمى (اتحاد وكالات الأنباء العربية) وتكون له شخصية قانونية ومقره بيروت، وتمت الموافقة على مشروع النظام الأساسي للاتحاد عام 1965 من قبل وزراء الإعلام العرب في عمان، كما وضع النظام الداخلي للاتحاد الذي أقره مجلس الجامعة المنعقد في مستوى وزراء الإعلام بدمشق عام 1966، وقد أهملت فكرة الاتحاد ومنذ ذلك الحين، حتى عام 1973 حيث أثيرت من جديد عندما أوصت اللجنة الدائمة للأعلام العربي بضرورة إنشاء الاتحاد، غير أن هذا الأمر لم يتحقق على المستوى القومي.

ـ اتحاد وكالات الأنباء الأفريقية، الذي يضم وكالات أنباء الدول الأفريقية.

ـ اتحاد وكالات الأنباء الآسيوية.

وغيرها من التكتلات والتجمعات[1].

وكالات الأنباء العربية :

وهي الوكالات التي تأتي بالدرجة الثانية قياساً لإمكانات وكالات الأنباء الأجنبية. وقد نشأت وكالات الأنباء العربية ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت انحسار النظام الاستعماري القديم وظهور معالم الحرب الباردة[*] التي طبعت العلاقات الدولية بمظاهر النزاع والتوتر، و بالتحديد نشأت في مطلع الخمسينيات، وبتتابع فرضته ظروف وعلاقات محلية ودولية، عززت من أهمية إنشاء وكالة الأنباء الوطنية كشرط رئيس لاستكمال عملية الاستقلال السياسي والاقتصادي [2]، إذ

=ولدى الاتحاد علاقة جيدة تعود إلى عقدين من الزمن مع وكالتي رويترز والأسيوشتدبرس وهما تشتركان في لجنة تسمى لجنة المتابعة للحوار بين وكالات الأنباء العربية والعالمية، وتقدم رويترز ومؤسساتها فرصاً تدريبية للوكالات بواسطة الاتحاد والتعاون قائم معها في تذليل جميع العقبات الناجمة عن العمل، إما وكالة الاسيوشتدبرس فأن علاقات الاتحاد بها قوية وهي تشترك معه في برامج تطويرية للعاملين بوكالات الأنباء وتتجاوب مع المطالب المهنية التي تقترحها، أما بالنسبة لوكالة الصحافة الفرنسية فقد بذل الاتحاد جهوداً خاصة لإقامة علاقات مشابهة للعلاقات التي يقيمها الاتحاد مع زميلتيها رويترز والاسيوشتدبرس، إلا أن الأمر لم يكن سهلاً ولا زال إذ يظهر أن الفرنسية تؤمن بفكرة عدم التعاون مع (مجموعة) وكالات بل مع وكالة منفردة، كما أنها تفضل أن يكون أي عمل تعاوني قائماً على أساس مادي. (للمزيد أنظر: خدمات فانا؛ شبكة الانترنت، تاريخ التحديث 2005/8/19.

(1) صابر فلحوط، م. س. ذ، ص 207.

(*) بدأت الحرب الباردة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، واستخدم هذا المصطلح بديلاً للحرب بفوهات المدافع بين أمريكا وحلفاؤها من جهة والمانيا من جهة أخرى، واستمر استخدامه على نحو واسع حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وهيمنة أمريكا وعرف ما يسمى بهيمنة القطب الواحد واستخدمت الحرب الباردة الأساليب الدعائية الهجومية والدفاعية على مستويات أعلى من مستوى السوق العسكري إذ أصبح هذا المفهوم يهدد الأمن القومي للدول التي دخلت في سباق التسلح النووي.(المؤلفة).

(2) خالد الهمداني، وكالات الأنباء العربية ومقومات التدفق الإخباري،(بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد(205) 1996/30) ، ص128.

أن هذه الوكالات تتميز بخضوعها التام الكامل لسلطة الدولة الموجودة فيها، أو خضوعها للرقابة الصارمة من الدولة التي تمارس نشاطها الإعلامي داخلها[1].

أدت مكاتب الوكالات الدولية التي كانت موجودة في بعض الدول العربية دوراً مميزاً في تقديم المساعدة لتأسيس بعض وكالات الأنباء العربية ولا سيما، من ناحية التدريب وتجهيز بعض المعدات، مثال ذلك، أن المكتب الإقليمي لوكالة رويترز في بيروت أدى دوراً بارزاً في تدريب العديد من الصحفيين الذين دخلوا إلى الوكالات الناشئة في المنطقة، وكذلك الأمر بالنسبة للوكالة الفرنسية التي دربت بعض الصحفيين الذين بدأوا العمل في الوكالات العربية التي تأسست في شمال أفريقيا، ولكن بحذر، وضمن حدود معينة طبعاً[2]، وبالرغم من هذه المساعدة فأن الوكالتين لم تكونا مسرورتين لتأسيس مثل هذا العدد الكبير من الوكالات العربية، علماً بأن الظروف التي اتسمت بها تلك المرحلة 1954 ـ 1976 حتمت تأسيس مثل هذه المؤسسات[3]. وإثر تحرر الدول العربية من الاستعمار القديم، تأسست وكالات أنباء عربية عديدة توجد فيها حالياً 19 وكالة أنباء تعمل فعلياً، فيما توجد واحدة نظرياً هي (وكالة الأنباء الصومالية) ولا توجد في دولة جيبوتي وكالة أنباء، ولا في جزر القمر، أما بالنسبة لأرتيريا، فأن الفصائل المتقاتلة، قبل الاستقلال، حاولت إنشاء (وكالات أرتيرية) تابعة لها، فيما لم تعلن السلطة المركزية في العاصمة الأرتيرية بعد الاستقلال إنشاء وكالة أنباء ارتيرية[4]. لقد أنشئت وكالات الأنباء العربية لمواجهة التحيز والتشويه الذي تقوم به وكالات الأنباء

(1) د. صابر فلحوط، م. س. ذ، س 208.

(2) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، م. س. ذ، ص406.

(3) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، م. س. ذ، ص406.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 406.

الدولية لأنباء وأحداث العالم العربي[1]. وتتدرج أكثر العوائق أهمية أمام توزيع الأخبار في العالم العربي تحت عنوان التحيز مقصوداً كان أم غير مقصود، وأنه من الصعوبة بمكان أن يقاس التحيز أو يوصف بدقة كما أنه لا يمكن التحديد أحياناً فيما إذا كان التحيز مقصوداً، ولكنه من الواضح أن العرب قد لاحظوا تحيزاً في تقارير وكالات الأنباء الدولية وأن هذه الملاحظة كانت سبباً رئيسياً لتأسيس وكالات الأنباء العربية الوطنية واتحاد إذاعات الدول العربية ومشروع القمر(❁) الصناعي العربي[2] وأصبحت تتحمل مسؤولية خاصة في منظومة الإعلام العربي لمواجهة اختلالات تدفق الأنباء.

أقسام وكالات الأنباء العربية :

وقد قسم الباحثون العرب(❁❁) الوكالات العربية إلى أربعة أقسام هي: الوكالات العربية في المشرق العربي والوكالات العربية في المغرب العربي والوكالات العربية في الخليج العربي والجزيرة، ووكالات الأنباء في الأقطار العربية الأفريقية.

1. وكالات الأنباء في المشرق العربي :

- وكالة الأنباء العراقية (واع) (INA).
- الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) (Sana).
- وكالة الأنباء الوطنية (لبنان) ، ننا (NNA) بيروت.

---

(1) للمزيد أنظر: عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية، م. س. ذ ، ص 132، وكذلك د. عبد الرزاق محمد الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال في العالم الثالث (الأردن، عمان، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، ط1، 2004)، ص 124.

(❁) دخلت المنطقة العربية عالم الفضاء عن طريق المؤسسة العربية للاتصالات (عربسات) عندما أطلق أول قمر صناعي عربي عام 1985، وتُعدّ مصر في مقدمة البلدان العربية التي أدركت أهمية وضع برنامج فضائي مستقل في خططه ونشاطاته وكان لها في الستينيات برنامج نشط لتطوير الصواريخ على أساس القاذفات الفضائية وجاءت حرب 1967 لتعطل هذا المشروع.

(2) وليم آيه روو، الصحافة العربية، م. س. ذ ، ص228.

(❁❁) أبرزهم د.إبراهيم إمام، ود.ياس خضير البياتي، ود.فريد آيار، ود.أديب خضور.

- وكالة الأنباء الأردنية (و. أ. أ) (J.N.A).
- وكالة الأنباء الفلسطينية ـ عرفا ـ (W.A.F.A).

2. وكالات الأنباء في المغرب العربي :

- وكالة المغرب العربي للأنباء ـ م. ع ـ (M.A.P).
- وكالة تونس أفريقيا للأنباء ـ ت. أ. ب (T.A.P).
- وكالة الأنباء الجزائرية ـ و. أ. ج ـ (A.P.S).
- وكالة الجماهيرية للأنباء (ليبيا) ـ جانا ـ (J.A.N.A).
- الوكالة الموريتانية للصحافة ، ومص ـ (M.N.A).

3. وكالات الأنباء في الخليج العربي والجزيرة العربية :

- وكالة الأنباء السعودية ـ ن. أ. س (S.N.A)
- وكالة أنباء الخليج ـ و. أ. خ. ث (K.N.A)
- وكالة الأنباء القطرية ـ ق. ن. أ (Q.N.A)
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا).
- وكالة أنباء الإمارات (و. أ. م) (E.N.A)
- وكالة الأنباء العمانية (O.N.A)
- وكالة سبأ للأنباء (S.Ap.A)
- وكالة أنباء عدن (أنا) (A.N.A)

  وكالة واحدة باسم سبأ
- وكالة أنباء البحرين.

4. وكالات الأنباء في البلدان الأفريقية :

- وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية ـ أ. ش. أ (M.EN.A)
- وكالة السودان للأنباء (سونا) (S.N.A)
- وكالة الأنباء الصومالية (صونا).

وقد أنشئت غالبية وكالات الأنباء العربية في المدة التي تمتد ما بين الخمسينيات والسبعينيات، فقد أنشئت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عام 1956 وأنشئت وكالة الأنباء المغربية ووكالة الأنباء العراقية في عام 1959، وفي

عام 1961 تم إنشاء وكالات أنباء لبنان والجزائر وتونس، وأنشئت وكالة الأنباء الليبية في عام 1964 ووكالة الأنباء السورية، أما وكالة أنباء الأردن فقد أنشئت في عام 1965، ووكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء السودانية فقد أقيمتا عام 1970، وفي عام 1975 أعلن قيام وكالة أنباء قطر وموريتانيا وعُمان، وفي عام 1976 أنشئت وكالة أنباء الإمارات العربية المتحدة، والبحرين والكويت.

ويوجد عدد من الوكالات قد حققت تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ومنها وكالة الأنباء السعودية التي تأسست عام 1970 ويقدر متوسط البث الإخباري اليومي للوكالة نحو (15) ألف كلمة، ويضم جهاز التحرير بها نحو (100) محرر ومراسل يعملون داخل المملكة وخارجها. وللوكالة السعودية مكاتب خارجية في القاهرة، وصنعاء، وبيروت، وتونس، ولندن، وباريس[1].

وهناك - أيضاً - وكالة أنباء المغرب العربي، وهي شركة خاصة مغربية وتصدر يومياً (21) ألف كلمة باللغة العربية و 18 ألف كلمة باللغة الفرنسية لسبعين مشتركاً في المغرب وستين مشتركاً في الخارج.

ويمكن القول: إن وكالة الشرق الأوسط، وكالة الأنباء السعودية، وكالة أنباء المغرب العربي، من الوكالات العربية التي حققت تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة [2].

(1) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام، م. س. ذ، ص 64.

(2) للتفصيل انظر: فاروق أنيس جرار، الرسالة والصورة، قضايا معاصرة في الإعـــلام (الأردن، وزارة الثقافـــة، 2001)، صفحات متفرقة.

عوامل إنشاء وكالات الأنباء العربية:

هناك عدة عوامل أسهمت في إنشاء وكالات الأنباء في الدول العربية أهمها [1]:

1. ضرورة وجود جهاز إعلامي جديد، في كل بلد عربي، يحمل في خصائص تكوينه، إمكانية التوسع السريع في الداخل، ليستطيع إبراز المنجزات الاقتصادية والاجتماعية المتحققة، بعد التحرر من التبعية الاستعمارية وتتيح له إمكانات نشر المواقف السياسية والبرامج الاجتماعية والاقتصادية للسلطة السياسية الجديدة.
2. بروز الحاجة إلى جهاز إعلامي قادر على إيصال المنجزات التي تتحقق إلى خارج الوطن العربي، سيما وأن كل بلد يحتاج إلى إعلام الرأي العام في البلدان الأخرى والحصول على الدعم بمختلف أنواعه.
3. اقتناع قادة البلدان العربية بأن وكالات الأنباء الدولية لا يمكن أن تقوم بنقل الأخبار والمعلومات، على نحو موضوعي دقيق، فضلاً عن أن الاهتمامات الخبرية لتلك الوكالات، لا تتطابق - في معظم الأحيان - مع اهتمامات الحكومات العربية بنشر هذا الخبر أو ذاك.
4. إن العملية الإعلامية في الدول العربية، قبل تأسيس وكالات الأنباء فيها، استندت إلى أخذ ما تأتي به الوكالات الدولية من دون مراقبة أو حذف أو تبديل، وقد أدى ذلك إلى مرور الكثير من الأخبار التي لم تكن ذات فائدة، بل، مخالفة لأيسر المفاهيم القومية، ولذلك فأن معظم الوكالات الوطنية العربية للأنباء، تقوم - حالياً - بدور المراقب على أخبار الوكالات الدولية التي تمر عبرها إلى الصحف.
5. هذه الوقائع حتمت على الوكالات الدولية - ولا سيما رويترز والصحافة الفرنسية - أن تتوجها لتوقيع عقود تعاون مع الوكالات العربية، إذ كان ذلك

(1) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، م. س. ذ، ص 406 ــ 407.

السبيل الأمثل لاستمرارها في المنطقة، ليس لتحقيق الربح أو الحصول على الأخبار فحسب، بل لإدامة استمرارية تواجد دولتيهما، على أنهما من الرموز التي تشير إلى نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة.

وتتميز وكالات الأنباء العربية باتساع نطاق التعاون والتبادل بينها على نحو يفوق التعاون والتبادل القائم بين الوكالات الوطنية في أماكن أخرى من العالم، لثلاثة أسباب رئيسية هي [1]:

- اللغة المشتركة.
- العلاقات الخاصة بين البلدان العربية.
- الوضع في منطقة الشرق الأوسط والقضايا المصيرية التي يثيرها.

إلى جانب توافر الإمكانات والمرافق التقنية لدى العديد منها. وتختلف وكالات الأنباء العربية عن الوكالات الغربية للأنباء من حيث الغرض والوظيفة الفعلية[2]، كما أن وكالات الأنباء العربية لا تشكل مصدراً من مصادر الأنباء العربية التي تنتشر في وسائل الإعلام الأجنبية بسبب غلبة الطابع الرسمي على ما تبثه إلى الخارج من أنباء وتقارير[3].

أهداف وكالات الأنباء العربية :

تتمثل الأهداف الفعلية لوكالات الأنباء العربية في بداية تأسيسها بـ [4]:

1. تحسين الضبط الحكومي في الحصول على الأخبار الأجنبية الواردة.
2. جمع الأنباء المحلية وتوزيعها [5].

---

(1) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001)، ص 91.

(2) وليم آيه روو، الصحافة العربية، م. س. ذ، ص204.

(3) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي، م. س. ذ، ص 135.

(4) وليم آيه روو، الصحافة العربية، م. س. ذ، ص204.

(5) ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م. س. ذ، ص 204 ـ 206.

3. ضبط توزيع الأخبار المتدفقة من المصادر المختلفة واستخدامها سواء أكانت محلية أم عربية أم عالمية بحيث تراعي وجهة النظر الرسمية. وتتفاوت الإمكانات البشرية والمادية والفنية بين وكالات الأنباء العربية فبعضها كبير والآخر صغير[1].
4. الرفع من مستوى توزيع المعلومات المتعلقة بالحكومة الوطنية والدولة[2].
5. تغطية التطور الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على الوحدة الوطنية.
6. العمل على إشاعة الاستقرار.
7. الحفاظ على ثقافة البلد.
8. نقل وجهات النظر الوطنية إلى العالم.
9. العمل على خلق شيء من التوازن النسبي في تدفق الأخبار.

وبرغم أن لكل دولة وكالة أنباء وطنية إلاّ أن أغلبها أقرب ما يكون إلى المكاتب الإعلامية الملحقة بوزارة الإعلام، أو مجرد مكاتب لجمع الأنباء الرسمية وتوزيعها، وتمارس نوعاً من الحراسة على الأنباء الواردة من الخارج[3]. وقد طورت هذه الوكالات شبكاتها في السنوات الأخيرة عن طريق زيادة إمكانياتها البشرية والفنية واستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة. وتوجد نحو اثنتي عشرة وكالة أنباء عربية وحكومية إلكترونية في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) تقدم خدماتها الإعلامية المختلفة مثل نشرة الأنباء، وتقارير إخبارية، وعناوين الصحف المحلية [4].

---

(1) ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م. س. ذ ، ص 404.

(2) وليم آيه روو، الصحافة العربية، م. س. ذ ، ص 206.

(3) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد (سلسلة عالم المعرفة، 94، الكويت، 1985) ص26، وكذلك فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي، ص 64، وأيضاً: فريد آيار، وكالات الأنباء العربية مهامها وواقعها (دمشق، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 18 و 19، 1979) ص 69، وكذلك وليم آيه روو، الصحافة العربية، ص204، وكذلك د. صالح خليل أبو إصبع، إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، ص 234.

(4) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س. ذ ، ص54.

وتبقى طاقة إنتاج هذه الوكالات ضعيفة قياساً بالسيل الكثيف الذي تنتجه وكالات الأنباء الدولية الكبيرة، مما يدفع وكالات الأنباء إلى اللجوء إلى خدمات الوكالات الدولية، ولاسيما في ما يتعلق بأنباء العالم، وحتى في ما يتعلق بالأنباء المحلية ذاتها. كما أن وجود مكاتب تابعة لبعض الوكالات لا يعني في - حد ذاته - ضمان تدفق مرضٍ للأنباء، إذ إن هذه المكاتب غالباً ما تكون مصالح ملحقة بالسفارات والهيئات الدبلوماسية العربية. وتتفاوت قدرات هذه الوكالات من مختلف النواحي. ولا سيما بالنسبة إلى تغطية الأنباء غير المحلية، وإن كان لبعضها قدرات واسعة، وأنشطة واضحة في تغطية الأنباء العربية[1] والتفاوت بين قدرات الوكالات طبيعي لأنّهُ ناجم عن إمكاناتها المادية والفنية وبالتالي فهي تؤثر على عطائها ومنتوجها الإعلامي، كما أن الموارد المالية التي تخصص للوكالات لا تكفي لأن تنهض بمهامها على النحو الأمثل، إذ إن مجموع ميزانية وكالات الأنباء العربية يقدر بنحو 70 مليون دولار، ويبلغ عدد مراسليها في الخارج (106) مراسلين وعدد الصحفيين المحليين فيها يبلغ (800) محرر ومندوب، وهذه الأرقام تتضاءل كثيراً أمام إمكانيات أية وكالة أنباء دولية واحدة[2]. وحقيقة الأمر أن معظم وكالات الأنباء العربية قد نشأت ونمت إما في أحضان أو بمساعدة وكالات الأنباء الدولية[3]، لدرجة أن وسائل الإعلام المحلية كثيراً ما تنقل الأخبار الداخلية المهمة عن طريق الوكالات الأجنبية[4]. بالرغم من أن وكالات الأنباء الدولية ما زالت هي المصدر الرئيس للأنباء الخارجية، وتغطي 95٪ من استقبال الأخبار داخل الحدود العربية وبثها[5]. وبذلك فقد صممت وكالات الأنباء العربية بحيث توزع وتعمل على

(1) راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م. س. ذ ، ص 90.

(2) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي، م. س. ذ ، ص 134.

(3) راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م. س. ذ، ص 91.

(4) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي، م. س. ذ ، ص 169.

(5) ياس البياتي، احتلال العقول، (بغداد ، دار الحكمة ، 1991) ، ص 152.

ضبط المعلومات المحلية على نحو رئيسي، ولم توجد لجمع الأخبار الأجنبية[1]. وبالرغم من عدد وكالات الأنباء العربية إلا أن الأنظمة العربية لم تحاول الخروج من حالة الذيلية الكاملة للإعلام الغربي، ليس تكنولوجياً فحسب بل ايديولوجياً أيضاً، وذلك برسم استراتيجية إعلامية متكاملة وموحدة لأن الحل ليس في التكنولوجيا ولا في رفضها وإنما في استيعاب خطورة ما يمر عبرها ووضع برامج وخطط موحدة تمنح العرب والمسلمين المناعة الذاتية ضد فيروس الإعلام الواحد عبر الشبكات الإعلامية الأجنبية بعدّ الاختلالات التي يحدثها هذا الفيروس في البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية العربية مما يجعلها ـ دائماً ـ في لحظات الضعف والاستكانة والذيلية[2].

ومن بين (22) وكالة أنباء عربية، هناك (14) فقط لها نشاطات خارجية تعمل في (130) بلداً، وتصدر بمجموعها (200) ألف كلمة يومياً، تصوروا الرقم المقارن (32.850.000) مليون كلمة تبثها وكالات الأنباء الدولية مقابل (200) ألف كلمة لوكالات الأنباء العربية[3].

المشكلات التي تعاني منها وكالات الأنباء العربية :

إن بلدان العالم العربي أنشأت وكالاتها لبث الأخبار محلياً وعالمياً، وهذه الوكالات تعاني من المشكلات الآتية[4]:

---

(1) وليم آيه روو، الصحافة العربية، م. س. ذ ، ص 204، وكذلك: حسن صعب، إعجاز التواصل الحضاري، م. س. ذ ، ص 174، وكذلك:ياس البياتي، الإعلام الدولي، م. س. ذ،ص 405.

(2) الشيخ محفوظ نحناح، الإعلام العربي ــ الأوربي في مواجهة العنف والتطرف والتعصب والصور النمطية، (بيروت، مركز الدراسات العربي ــ الأوروبي ، دار بلال، دار بيسان، 1998)، ص 107 ــ 108.

(3) محمد الجزائري، خطاب الإفصاح، فضاء الإبداع،(بغداد، الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، 1984)، ص12.

(4) محمد مصالحة، دراسات في الإعلام العربي،(بغداد، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، السلسلة الإعلامية ــ3 ــ 1984) ، ص 124ــ127.

- ضعف البنية الاتصالية الأساسية، إذ كثيراً ما تكون مرافق الاتصال غير كافية أو بدائية.
- نقص الموارد المادية أو المهنية، فالصحف صغيرة وقليلة وشبكات جمع الأنباء المحلية محدودة للغاية وتوزيعها محدود.
- مشكلات فنية تحدُّ من فاعليتها في نقل الأنباء إلى الخارج أو بثها في الخارج على الوجه المناسب والسرعة المطلوبة.
- ضعف ميزانياتها.
- قلة ملاكاتها البشرية.

ومن أهم الخصائص السلبية التي يتصف بها الإعلام العربي المعاصر والتي تنعكس ـ بالضرورة ـ على عمل وكالات أنبائه هي:

1. الالتصاقية بين السياسة والإعلام.
2. تأخر قيام وسائل إعلام قومية.
3. ضعف العملية التنسيقية بين مؤسسات الإعلام العربية.
4. هيمنة الإنتاج الإعلامي الأجنبي.
5. الاتجاه الواحد في الإعلام (One _ Way Information).

وهذه الخصائص السلبية نابعة من حياة المجتمع العربي، وأزماته وعلاقاته بالسلطة التي تمثل الكثير من المصدات التي تواجه عملية تطوير وكالات الأنباء واستقلالها. وقد ظهرت دعوات على مستوى المؤسسات العربية والأفراد إلى ضرورة إقامة وكالة أنباء عربية قومية دولية لإنهاء السيطرة الدولية للوكالات الدولية، إلا أن هذه الدعوات لم تلق استجابة من الدول العربية لإنشاء هذه الوكالة لأسباب تتعلق بالمشاكل الكثيرة التي تواجهها الوكالات العربية في عملها، منها داخلية ومنها خارجية، **ومن أبرز المشكلات الداخلية هي :**

1. السعي إلى تحقيق الربح عن طريق تفضيل الكم على النوع.
2. تقديم أخبار ناقصة بهدف كسب أكبر عدد من المشاركين.
3. السرعة على حساب الدقة.

4. قيام الوكالات بسرقة الأخبار التي تبث من الوكالات الأخرى وإعطاء مصدر الوكالة السارقة.
5. عدم تفهم بعض المسؤولين وتصورهم بأن الإعلام أداة لخدمة الأشخاص.
6. نقص الملاك الفني المتخصص في عمل الوكالات.

أما المشكلات الخارجية فهي :

1. الفهم الخاطئ لكثير من الدول والمسؤولين حول تبعية الوكالة.
2. تأثير الخدمات العربية في عمل الوكالات والمراسلين.
3. توافر فرص لمراسلي الوكالات المعتمدين.

ولكن نستطيع القول: إن من أبرز المشكلات التي واجهت وكالات الأنباء العربية منذ إنشائها ما يأتي :

1. لم تأت عملية إنشاء وكالات الأنباء المحلية في الدول العربية التي تعود ملكيتها على نحو كامل إلى الدولة، استجابة - أساساً - لضرورات موضوعية عاجلة وملحة ولا يمكن تأجيلها، بل أتت - في معظم الحالات - استجابة لدوافع وأسباب تتعلق باستكمال هيبة الدولة وسيادتها.
2. لم تثبت الممارسة أن وكالات الأنباء العربية تعمل من أجل تحقيق المهام التي قيل إنها أنشئت من أجلها، بل بخلاف ذلك كله، فقد استخدمت الحكومات العربية وكالات الأنباء التي أنشأتها، لخدمة الأنظمة السائدة، وتحولت هذه الوكالات إلى مجرد أجهزة تابعة، تستخدم كغيرها من الأجهزة الإعلامية لأغراض التبعية والتجنيد والتجميد وفرض الرؤية الواحدة.
3. لا تقدم وكالات الأنباء العربية معالجة متوازنة وموضوعية وصادقة للأحداث المحلية، بل تركز نشاطها على تغطية النشاطات المحلية الرسمية، تغطية مفرطة في رسميتها ورتابتها وسطحيتها، وتهتم - أساساً - بالأحداث الرسمية وتهمل تغطية الظواهر والتطورات.
4. لم تستطع وكالات الأنباء العربية أن تقدم تغطية إخبارية بديلة لتلك التي تقدمها وكالات الأنباء الدولية، ولم تستطع أن تتعامل مع التغطية التي

تقدمها الوكالات الأجنبية بأسلوب يضمن تصفية ما تقدمه هذه الوكالات ومعالجته وصياغته على نحوٍ يجعله متكيفاً ومتناسباً مع الحقيقة والواقع ومع السياسات الرسمية السائدة.

5. تحولت وكالات الأنباء الوطنية العربية إلى جهاز رسمي صارم للرقابة والتوجيه وأصبحت تغطيتها للأحداث المحلية -لأسباب متنوعة- ذاتية وموضوعية هي التغطية المعتمدة، كما أصبحت ملخصاتها لخدمات وكالات الأنباء الدولية هي الصيغ المعتمدة لتغطية الأحداث الخارجية، الأمر الذي أدى إلى عزل أجهزة الإعلام المحلية عن الواقع المحلي والدولي، إلى درجة أدت إلى بروز التناقض والصراع بين هذه الوكالة التي اعتمدتها الأنظمة سلاحاً لفرض الرؤية الواحدة الموحدة من جهة، ووسائل الإعلام المحلية من جهة أخرى، ولاسيما في البلدان أو في المد التي منع ضعف الإمكانيات المادية والبشرية أجهزة الإعلام المحلية من افتتاح مكاتب واعتماد مراسلين في الداخل أو التي حرمت فيها أجهزة الإعلام المحلية حتى من الاشتراك مباشرة في الخدمات التي تقدمها وكالات الأنباء الدولية بحجة توفير النفقات.

6. عجزت وكالات الأنباء العربية عن تحقيق القدر المطلوب من التعاون والتنسيق بينها، بالرغم من النشاطات والمحاولات الرسمية الشكلية والبروتوكولية التي تزعم أنها تحاول تحقيق هذا التعاون والتنسيق، وعجزت المحاولات الرامية إلى تأسيس وكالة أنباء عربية إقليمية، تمتلك إمكانات بشرية ومادية متميزة تمكنها من تقديم تغطية متميزة على صعيد إقليمي ودولي، ومن المؤكد أن أسباب هذا العجز لا تكمن في الوكالات وساساتها والقائمين عليها، بل ارتباطها أساساً بالأنظمة السياسية العربية السائدة [1].

(1) أديب خضور، الإعلام العربي على أبواب القرن الواحد والعشرين، النشأة والتطور، الجزء الثاني، (القاهرة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية/ أيلول 1997)، ص 16 ــ 17، ووليم آيه روو، م. س. ذ، ص 29 ــ 30.

التحديات التي تواجه وكالات الأنباء العربية :

وهنا لا بد من ذكر عدد من العوامل التي هي - في حقيقتها - ضغوط ومعوقات تقف في مواجهة الإعلام العربي ككل والتي ألقت بظلالها على وكالات أنبائه بالخصوص وتحول دون الانفراد بتأدية رسالة إخبارية تنافس الرسائل الإخبارية التي تبثها وكالات أنباء عربية وهي تحديات قائمة في القرن الحادي والعشرين ويمكن تقسيمها إلى ما يأتي [1]:

1. **تحديات سياسية:** تتمثل بمجموعة من القضايا التي تواجه الإعلامي وقضية الديمقراطية والحريات السياسية في الوطن العربي وقضايا التنمية والتبعية تثير مسألة ارتباط الاتصال بالتنمية الشاملة في الوطن العربي.
2. **السيطرة الحكومية والقانونية والتنظيمية:** وتتمثل بالقوانين والتشريعات النقابية المنظمة للإعلام والقوانين واللوائح المنظمة للمؤسسات الإعلامية والقوانين التي تكلف أو تحد من الحريات وتقنن التراخيص والرقابة، وهذا يثير مسألة حرية وسائل الإعلام وديمقراطية الاتصال.
3. **تحديات إيديولوجية:** وهي تحديات تواجه الإعلام حينما تكون هناك إيديولوجيات للسلطة والمؤسسة الإعلامية، وأخرى للكاتب وإيديولوجية للقارئ، وهذه تمثل تحدياً أساسياً لا يمكن تجاوزه إلا عن طريق الديمقراطية، هو ما يثير قضية حرية الرأي.
4. **تحديات تمويلية واقتصادية:** وهي مجموعة ضغوط وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الإعلام ومؤسساته، وهذه التحديات تتمثل بما يأتي [2]:

---

(1) عبد الأمير الفيصل، الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي،(أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2004)، ص 230.

(2) عبد الأمير الفيصل، الصحافة الإلكترونية، م. س. ذ ، ص 230.

1ـ المول.

2ـ المعلن.

3ـ المستفيد (الجمهور).

4ـ المشترك (أفراد وحكومات).

5ـ التوزيع.

وتتمثل كذلك بمحدودية الموارد ومحدودية السوق في إطار التنافس المحلي والدولي.

5ـ تحديات مجتمعية: وهي ذات أشكال متعددة يتمثل بعضها بالمستوى التعليمي والثقافي للمجتمع أو ما يمكن أن نسميه بالأمية التعليمية والأمية الثقافية وبعضها الآخر يتمثل بالمستوى الاقتصادي للمجتمع، ونضيف إلى ذلك الضغوط التي تمارس من التنظيمات الفكرية السياسية والمجتمعات الطائفية وتثير هذه التحديات مسألة تأثير الاتصال في المجتمع.

6ـ تحديات خارجية: منها ظروف الاتصال الدولي ومنافساته، والضغوط المباشرة مثل اتصال السفارات بالمحررين أو إرسال الرسائل إلى السفارات فضلاً عن الضغوط الاقتصادية عبر الاشتراكات أو الإعلانات الدولية.

7ـ **تحديات مهنية**: وهي مجموعة من التحديات التي ترتبط بنوعين من المؤثرات أبرزها :

أ ـ عوامل مرتبطة بإدارة المؤسسة الإعلامية وتنظيمها، منها أسلوب الإدارة وأسلوب التنظيم وكفاءة المؤسسة الإعلامية وتجانسها وأهدافها.

ب ـ عوامل مرتبطة بطبيعة العمل الإعلامي، وهذه ترتبط بالمغربل (حارس البوابة) وعد مهنته متمثلة بالمساحة وخدمات وكالات الأنباء.

8. تحديات تكنولوجية: تُعد المنافسة والتكنولوجيا الإعلامية وما رافقها من تدفق للمعلومات نوعاً من أنواع التحديات الدائمة للإعلام من حيث قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية للصمود في وجه المنافسات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية.

المبحث الثاني

وكالات الأنباء كمصادر عالمية لصناعة الأخبار وتدفق الإعلام الدولي

وكالات الأنباء مصادر لصناعة الأخبار:

تعد وكالات الأنباء من المصادر الإخبارية الأكثر أهمية في صناعة الأخبار وتدفقها، ويتمثل ذلك بتعاملها مع النشاطات الإنسانية وفي مقدمتها الأخبار السياسية الهامة، وأنباء الحروب والثورات والانقلابات ، تلك التي لا يمكن لوسيلة النشر أن تقلل من أهميتها أو تتجاهل نشرها بحال من الأحوال، كما تقدم الوكالات أيضاً الأخبار الأخرى بدءاً من أخبار الفضاء ورحلات سفنه وصور كواكبه مروراً بأخبار الكشوف العلمية الأخرى ، والكوارث الطبيعية وحتى أخبار النجوم من المشاهير في مجالات الشهرة المختلفة وتلك التي تتحدث عن عالم الحيوان والطيور والحشرات، وما إلى ذلك من أمور[1]. إذ إنها أكبر منتج وموزع للأخبار في العالم وتتمتع بدور إخباري واسع النطاق بحكم كبر مؤسساتها وقوة تقنياتها وتوزيع نشراتها الإخبارية بلغات عديدة ، كما تعد أداة في تشكيل الرأي العام العالمي؛ إذ ترى الشعوب عن طريقها الأحداث والوقائع والأشخاص والقيم[2] ،أما الكتابات التي تتعلق بما يمكن تسميته

(1) د. محمود أدهم، فنون التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، فن الخبر، م . س . ذ، ص159 .

(2) د. أحمد بدر، الإعلام الدولي، م . س . ذ ، ص 167 .

بالثورة الرابعة(*) التي شهدتها الإنسانية ، وهي ثورة الإعلام فكانت هذه الكتابات تجمع على[1]:

1. إن وكالات الأنباء الدولية لها سلطة وقوة أكثر من اللازم، وباستطاعتها التدخل في جميع المؤسسات في ذلك العالم النامي عبر صناعة الأخبار .
2. إن خدمات هذه الوكالات ليست عالمية إنما تختار الأخبار التي تتماشى مع المواقف الغربية ومصالحها ، ومن ثم فهي منحازة تماماً نحو تغطية أخبار الدول المتقدمة من دون الاهتمام بأخبار البلدان النامية ومنها الوطن العربي .
3. إن أخبار هذه الوكالات تنقصها الدقة؛ إذ إن معظم ما يقال عن العالم العربي لا يستند إلى حقائق المواقف وطبيعتها ، بل غالباً ما تتميز بالتحيز والإثارة.

وعلى وفق ذلك فأن كل وسيلة إعلامية تعزز الأخبار طبقاً لمجموعة من الأولويات والمواقف التي لا تعلنها لجمهورها في أغلب الأحيان. إن شبكة فوكس نيوز على سبيل المثال تدعي عرض التقارير (العادلة والمتوازنة) التي تعتمد مبدأ (نحن نعرض، وأنت تقرر) [2].

ومن هنا فقد أصبحت (الوكالة) عنصراً جوهرياً لا غنى عنه لنقل ما يدور في وجهات الدنيا ومنذ معرفة الأنظمة التلغرافية

(*) ثورة الأرض، ثورة الصناعة، ثورة التكنولوجيا.

(1) عبد الكريم العجمي، قضية التدفق الإخباري في الصحافة الأمريكية، شبكة الانترنت، الشبكة الإستراتيجية http://www,tit.net.

(2) شيلدون رامبتون و جون ستوبر، أسلحة الخداع الشامل، استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق، ترجمة مركز التعريب والبرمجة (بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2004)، ص 158.

(TelegraphicSystems) حتى اليوم[1]، إذ يتم جمع تلك الأنباء وتوزيعها أساساً عن طريق وكالات الأنباء الدولية وتحرر على نحو يتفق مع المصالح الوطنية للدول الغربية[2]. إذ إن وكالات الأنباء هي مصنع الأخبار في العالم ولا يعني هذا أنها مجرد وسيلة نقل للخبر فحسب بل أنها مؤسسات كاملة واحتكارات دولية لا يستهان بها تستخدمها الدول الكبرى في تنفيذ سياساتها نشراً وهجوماً ودفاعاً ودسائس، فهي السلاح الرابع مع أسلحة البر والجو والبحر[3].

1ـ اختيار الأخبار:

إن وكالات الأنباء تقوم بدور حارس البوابة (Keat Keepers[*]) في ما يتعلق بالأخبار المتداولة، فهي التي تحذف، وتحجب، وتؤخر نشر، وتمنع نشر، أو تنشر أو تقرر أية معلومة دون سواها، وتقوم بفرض آرائها وتفسيراتها للأحداث[4]. بالرغم من أن الأخبار لا تقتصر على الأحداث والوقائع فحسب، بل تشمل ما يطلقه القادة السياسيون والمفكرون من تصريحات وآراء ووجهات نظر وتوقعات، كما أن الأخبار تشمل أنماطاً متعددة للسلوك السياسي، الذي يحمل الكثير من الدلالات، كالانتخابات وطريقة إبداء الرأي السياسي، والمطالبة بالحقوق، وما إلى ذلك[5]. ولذلك فإن الاختيار في الإخبار أمر حتمي ويتم الاتفاق بشأنه مع كبار مسؤولي الوكالة وكبار المحررين، من حيث [6]:

---

(1) د. محمود أدهم، فنون التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، م . س . ذ، ص 160.

(2) د. جيهان أحمد رشتي، الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية (القاهرة، دار الفكر العربي، 1985)، ص 476 .

(3) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، توصيات اللجنة الدائمة للإعلام العربي، دورة (55) (القاهرة، 1995)، ص177 .

(*)هو المسؤول الإخباري الذي يقرر ما هي الأنباء التي تبثها الوكالة وما هي تلك التي لن تبث. للمزيد انظر: جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1975)، ص 378 .

(4) مجموعة من الباحثين السوفييت، الأخطبوط الإعلامي الدعائي، ترجمة حسين حبش (بيروت، دار الفارابي، 1976)، ص 15 .

(5) د.هادي نعمان الهيتي، الاتصال التلفازي الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي على الوطن العربي (بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (205) آذار 1996)، ص 149 .

(6) Oliver Boyd – Barrett, The International News Agencies , London: Sage , 1980 , p. 79.

1. كون الأخبار مناسبة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً لأقاليم العالم الكبرى .
2. البعد الذي تتضمنه الأخبار، فكلما زاد عدد الدول المهتمة أو المعنية بها، كلما كان ذلك أفضل .
3. ملائمة المضمون، فبعض الأخبار يحظى بتغطية مكثفة من قبل الوكالات مثل أخبار الرياضة والاقتصاد والسياسة في حين أن أخبار العلوم والتربية لا تنال مثل هذا الاهتمام. إن أخبار الوكالات اليوم تميل نحو المؤسسات صانعة القرار ولا سيما تلك التي لها تأثيرات دولية .
4. الكفاءة الفنية، فإذا كان الخبر متميزاً من حيث اللغة والمصدر والموضوعية في العرض، فهو مرشح للخضوع لعملية اختيار على وفق معايير أخرى .

إن هذا الانتشار الكبير في دول العالم والإمكانيات الكبيرة التي تملكها هذه الوكالات مكنّها من فرض سيطرة كبيرة على سوق الأخبار وجعل منها المهيمن على صناعة الأخبار في العالم[1]، فيما أصبحت دول البلدان النامية أسواقاً للمنتجات الإعلامية الغربية الرأسمالية إذ تقوم بتصدير قيمها وتناقضاتها بهدف ترويج سلعها ومنتجاتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية[2].

وهنا نكون قد وضعنا أيدينا على اثنتين من الحقائق المهمة المتعلقة بالإعلام العالمي: الأولى هي أن الإعلام الغربي يسيطر سيطرة كاملة على مخارج الإعلام الدولي ومداخله صناعة وإنتاجاً وتوزيعاً، عن طريق مؤسساته القوية التي استطاعت أن تجعل عملية التدفق الحر للمعلومات ذات اتجاه واحد إجبارياً أو كشلال يصب من أعلى إلى أسفل أو من الشمال إلى الجنوب .

(1) د. جيهان أحمد رشتي، الإعلام الدولي (القاهرة، دار الفكر العربي، 1986)، ص 339 .

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م . س . ذ، ص 43 .

أما الحقيقة الثانية فهي أن هذا الإعلام الغربي المسيطر على الإعلام العالمي ليس فوق الشبهات، من حيث الأمانة والمصداقية، بل إنه ينقل الأخبار والتعليقات والتحليلات من خلال المصالح التي تسير في ركابها وتبعاً لارتباطاته المحلية والدولية، كما أن مثل هذا النوع من الإعلام ما لا يكون غالباً ملائماً للمجتمعات التي تتلقى عنه لأنه لا يراعي ظروفها ومراحل تطورها، كما أنه يفرض عليها أساليبه وقيمه ومعتقداته عن عمد في معظم الأحوال[1].إذ إن وكالات الأنباء الدولية هي التي تتحكم في حركة الإعلام الدولي[2].

2ـ آليات صناعة الأخبار ونشرها:

وبما أن دور وسائل الاتصال هو الإعلام أو الأخبار" الإبلاغ " والإقناع، والإمتاع[3]. فأن وكالات الأنباء تقوم بدور عالمي مهم في نقل الأنباء وتبادلها عبر القارات ويؤهلها للقيام بهذا الدور قدرتها التكنولوجية وملاكاتها البشرية المدربة التي تستعين بها في جمع الأنباء وتوزيعها بلغات عديدة في مختلف أنحاء العالم[4]. فضلاً عن قدرتها المادية التي تجعلها قادرة على نقل أخبار العالم وتشكيل التصورات عن الأشخاص والشعوب والثقافات والوصول إلى كل إنسان على سطح الكرة الأرضية[5]. ولا شك في أن الأنباء التي تنقلها الوكالات تشكل أحد مدخلات صنع السياسات المختلفة، وهي مقارنة بغيرها

(1) د. فؤاد عبد السلام الفارسي، في السياسة والإعلام وقضايا أخرى، الكتاب العربي السعودي (118)، (جدة، تهامة للنشر، ط1، 1990) ص 242 .

(2) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية، م . س . ذ، ص 69 .

(3) John Martin . " Comprative Mass Media Systems " (New York , 1983) . p. 34.

(4) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية، م . س . ذ ، ص81 .

(5) رفيق سكري، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية (لبنان، جروس بروس، ط1، 1991)، ص 225 .

من الأنباء أو المعلومات التي تحصل عليها الدول - تعد مدخلات ثانوية إلى حد كبير[1] - وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول: إن الأخبار ليست مجرد حقائق فهي رسائل تنقل من خلال نظام القيم الذي يتبناه المراسلون والمحررون والإذاعيون أي (حراس البوابة الإعلامية)[2]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا على نحو ملح هو: هل تجسد المؤسسات المعنية بصناعة الأخبار في العالم الغربي عامة - الأمور تجسيداً أميناً وتقوم فعلاً بدور المرآة التي تعكس بصدق وحياد وموضوعية الرأي العام الذي تخاطبه كما هو المفترض في الإعلام السليم؟ أم أن لهذه المؤسسات مصالحها الخاصة وأهدافها التي قد لا تتفق - بالضرورة وفي كثير من الأحيان - مع مصالح الآخرين[3]. ولا سيما في ظل النظام الإعلامي الغربي الذي تمتلك معظم وسائله وتديرها قوى وجماعات ذات مصالح اقتصادية أو سياسية أو حزبية أو مهنية أو طائفية أو عقائدية مختلفة أو حتى معارضة ؟

إن عملية جمع الأخبار وإعدادها وتوزيعها دخلت مرحلة مهمة من التطور الذي رافق ثورة الاتصال والمعلوماتية[4]. وأخذ تعريف الخبر مفهوماً جديداً، ولا سيما بعد ظهور الإعلام الفضائي فأضحى الخبر في الغرب هو ذلك الحدث الذي نشاهده وهو يقع[5]، وهو يمسي خبراً لأنه حدث ثم انتقاؤه من بين أحداث كثيرة[6]. كما أن التحول الذي يشهده العالم المعاصر اليوم نتيجة لثورة

---

(1) د. راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م . س . ذ ، ص114 .
(2) د. جيهان أحمد رشتي، الدعاية واستخدام الراديو، م . س . ذ ، ص 476 .
(3) د. فؤاد عبد السلام الفارسي، في السياسة والإعلام، م . س . ذ ، ص 241 .
(4) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، (الأردن، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 2001)، ص7.
(5) محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، دراسة وصفية (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 123 كانون الثاني 1996)، ص108.
(6) د. هادي نعمان الهيتي، الاتصال التلفازي الوافد، م . س . ذ، ص 158 .

المعلومات والاتصال يعيد تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل وهما الزمان والمكان مما يولد بيئة جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها[1] من أجل الوصول إلى مصداقية أكثر في نقل الحقائق إلى الجمهور، ويمثل مفهوم الأخبار في الاتصال الغربي قيداً على نوعية الأحداث التي تصلح كمادة خبرية، وكذلك أسلوب تغطيتها، وكلما زادت العوامل التي تحدد القيم الخبرية للحدث، قلَّ عدد الأحداث المحتمل التعامل معها إعلامياً[2]. لأنه يخضع المادة الخبرية إلى تعامل مختلف عن التعامل التقليدي، إذ إن الأداء الدولي هو مجموعة وقائع متدفقة[3]. ولذا فأن الدراسات عادة ما تشير إلى أن القراء يشكون منْ دقة نقل الأخبار المحلية، ويعدون أن الأخبار القومية ليست دقيقة بما يكفي ويصدقون الأخبار الدولية بدون تحفظ[4]. وهذا الأمر حدث في بلدان كثيرة منها العراق حيث يتوجه ـ أبناؤه في الأزمات ـ إلى الوكالات التي يصدقها أكثر من الوكالات الوطنية ـ المحلية.

أما الأسس التي تعتمدها هذه الوكالات في اختيار الأخبار فهي خدمة المصالح السياسية والاقتصادية للنظام عبر القومي، وللدول المالكة لهذه الوكالات، وهذا يعني أن الأخبار التي تبين الوجه الجميل للنظام تنال الأسبقية

---

(1) عمر الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مقدمة نظرية، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 123 كانون الثاني 1996)، ص83 .

(2) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، ط1، 1993)، ص 148 .

(3) د. بيداء محمود أحمد، العرب والتغيير في النظام العالمي، التحدي والاستجابة (بغداد، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع، نيسان، 2004) ، ص61.

(4) جون ماكسويل هاملتون، وجورج أ. كريمسكي، صناعة الخبر في كواليس الصحف الأمريكية، ترجمة أحمد محمود (القاهرة، دار الشروق، ط1، 2000)، ص26 .

على تلك التي تتضمن النقد[1]. وهذا فعلٌ لا يستغرب في ظل السياسات الإعلامية التي تستخدمها هذه الوكالات.

وتنتج الوكالات مادة للأنباء ذات نوعية متشابهة إلى حد كبير وهذا التشابه واضح في تركيز هذه الوكالات اهتمامها على (الأنباء الفورية)[*]. إلا أن كلاً من وكالات الأنباء الدولية تحاول التميز من الأخرى سواء أكان ذلك عن طريق التنوع في الأخبار والموضوعات أم في أساليب عرضها، وبسبب التحولات العلمية والتكنولوجية التي جعلت باستطاعة الفرد - عن طريق هذه الوسائل - التقاط الأخبار والمعلومات والصور بعد لحظات من وقوعها ومن مسافات بعيدة[2].

وأصبح الإعلام الدولي الغربي أكثر تقدماً وأكثر تفوقاً ويستخدم أفضل ما توصلت إليه التقنية الحديثة لإيصال أبرع الرسائل[3]. مما أحدث تأثيراً كبيراً لوسائله في الجمهور أدّى إلى تحقيق أهداف أستراتيجية، ولا شك في أن وسائل الإعلام في العالم تملك القدرة على تقديم تغطية للأحداث والأخبار " 24 ساعة " يومياً.

---

(1) غوران هدبرو، الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية، ترجمة: محمد ناجي الجوهر (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، 1991)، ص80.

(*) أي أنباء الأحداث التي بدأت تحدث أو تلك التي حصلت خلال العمل المقدم إلى زبائن الوكالات. للمزيد انظر: مجموعة باحثين، دليل الصحفي في البلدان النامية، تحرير البرت ل. هيستر، واي لا ن ج. تسو، ترجمة: كمال عبد الرؤوف (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 1988)، ص41.

(2) Johnson Harry , Sociology: asystem aticintroduction routle dge and Kegan , London , 1979 . p. 346.

(3) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ، ص74.

3ـ معايير نقل الأخبار:

لم يعد الخبر سراً بعد أن أصبحت وكالات الأنباء وشبكات التلفاز تتناوله لحظة وقوعه[1]. لهذا فأن الخبر وصف لحدث آني يحظى بالاهتمام[2]، بينما الخبر في البلدان النامية (يعلّم ويوسع الآفاق)[3]. ولكن طرأت في السنوات الأخيرة تطورات هائلة في مجال جمع الأخبار وتحريرها وإرسالها، إذ أصبح من الممكن نقل الرسائل والأخبار لحظة وقوع الحدث، وما زالت في تطور متسارع جداً، لكون الإعلام الغربي يستند إلى معايير وقيم يتم - بموجبها - اختيار مواد الإعلام وفي مقدمة هذه المعايير، الاتجاه نحو الاستجابة لرغبات الجمهور ، والبحث عن الإثارة والغرابة[4]، وتعد الإثارة والغرابة من المعايير المهمة التي تتحكم في العمل الإعلامي في الغرب إذ كثيراً ما تتم المبالغة في وصف الأحداث لجذب اهتمامات الجمهور ولتحقيق أهداف تجارية بزيادة المبيعات[5]، ويتم ذلك بطبيعة الحال بأسلوب التناول والعرض ومهارة الأداء والإثارة هنا هي جزء من الإعلام الغربي[6]، لأنه نجح فيها ووجد جمهوراً مهيئاً لهذه الإثارة التي تعدُّ من مميزات الإعلام الغربي والمستويات العالية

---

(1) سمير صبحي، الخبر اليقين من دق الطبول إلى الأقمار الصناعية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2000)، ص9 ؟

(2) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م. س . ذ، ص43 .

(3) Johan Martin, 1983, Op. Cit , p. 23 .

(4) عبد القادر طاش، الصورة النمطية للإسلام والعرب في مرآة الإعلام العربي (الرياض، شركة الدائرة لإعلام المحدودة، 1989)، ص93 .

(5) د. جيهان أحمد رشتي، الدعاية واستخدام الراديو، م . س. ذ، ص 478 .

(6) Johan C. Merrill, “ Global Journalism ” (New York: Longman , 1983) pp. 157-158.

لتقديم الأحداث أو " قيم " الأخبار تهتم بعنصر الفورية وعنصر الإثارة معاً[1]. والفورية مهمة لأنها تولد الدهشة والمفاجأة غير أن الخوف الأكبر من الانحياز، وغالباً غير المحسوس، يجيء من الإضافات المطلوبة للخبر التي تتنافى ضرورتها وهي التي تسمى الخلفية أو الحشو أو غير ذلك، ومبرر وجودها هو حاجة الخبر إلى التفسير من أجل جعله خبراً مفهوماً[2]. وتقوم وكالات الأنباء بدور عالمي مهم في نقل الأنباء وتبادلها عبر القارات ويؤهلها للقيام بهذا الدور قدرتها التكنولوجية وملاكاتها البشرية المدربة التي تستعين بها في جمع الأنباء وتوزيعها بلغات مختلفة لأنحاء العالم، وبهذا الدور تعد وكالات الأنباء القنوات الرئيسة لبث الأنباء وتدفقها في العالم، فهي المصدر الرئيسي للصحافة والنشرات الإخبارية والمواد التي تذيعها محطات الإذاعة والتلفاز، إذ إن وسائل الإعلام مضطرة للاستعانة بوكالة أو أكثر لتغطية الأحداث الدولية لقاء أجور معلومة[3]. أي أن طبيعة هذه الوكالات وعملها يرمي لإنتاج الأنباء التي تأتي بدخل أو تحقق أرباحاً .

والسؤال هو لماذا هذا التركيز على إذاعة الأخبار في الساعة والدقيقة نفسيهما؟ والإجابة حتماً ستكون: إن المعلومات يمكن أن تكون ميزة كبرى في العصر الحديث، لأن التخلف في مجتمع سريع الحركة معناه الابتعاد عن الصورة[4]، وهذا يعني فقدان ثقة الجمهور بالمصدر، وهذا الوضع يجعل وكالات الأنباء وحدها القادرة على إرسال مراسليها لمواقع الأحداث.

---

(1) د. جيهان أحمد رشتي، الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية، م . س . ذ ، ص 479 .

(2) كورتيس ماكدوغال، مبادئ تحرير الأخبار، ترجمة: د. أديب خضور، (دمشق، سلسلة المكتبة الإعلامية، 2000)، ص 26 .

(3) للمزيد ينظر: طلعت همام، مائة سؤال عن الصحافة(عمان، دار الفرقان، ط2 ، 1988)، ص 71ـــ 76.

(4) آل هيستر، دليل الصحفي في البلدان النامية، م . س . ذ ، ص41 .

4ـ دور المراسلين في صناعة القصص الإخبارية ونقلها:

لا شك في أن المراسل الأجنبي يتأثر أساساً بالفلسفة السياسية للدولة التي ينتمي إليها ويتأثر بتحيزاته الشخصية[1]. وبما أن وكالات الأنباء لديها شبكة واسعة من المندوبين والمراسلين المنتشرين في جميع أنحاء العالم ، فأنها توفر للصحف كمية كبيرة من الأخبار العالمية، لا تستطيع أية صحيفة الحصول عليها بوسائلها الذاتية، لأنه لا توجد صحيفة في العالم مهما بلغت قوة إمكانياتها تستطيع أن تغطي جميع مناطق العالم بالمراسلين[2]. لذلك تعتمد الوكالات على هذه الشبكة الواسعة من المندوبين لرصد أحداث العالم وأخباره، كما أن المخبرين الصحفيين يبحثون عن القصص التي يطلبها القراء [3]. والمخبرون الصحفيون يفترضون أن القارئ يحب الأشياء نفسها التي يحبونها هم [4]. ونجد وكالات الأنباء الكبرى تعين مراسلين من بين الأكثر كفاءة وخبرة واحتراماً وتطلق عليهم لفظة (Specials) أي (المختصون)[5]. إذ تستخدم وكالات الأنباء الدولية عدداً كبيراً من المراسلين والمندوبين ترسلهم إلى كل مكان في العالم . ويمكن عدّ هؤلاء بأنهم يعملون لحساب كل جريدة تشترك في خدمة الوكالة [6]. وتقوم بالتحكم في مسار الأخبار وتدفقها فتهمل الخبر الذي لا يناسبها وتعمم الخبر المناسب لها على الكرة الأرضية في غضون ثوان[7].

(1) د.جيهان أحمد رشتي، الدعاية واستخدام الراديو، م . س . ذ ، ص 476 .

(2) فاروق أبو زيد، ليلى عبد المجيد، فن التحرير الصحفي(القاهرة، جامعة القاهرة، التعليم المفتوح، 2000)، ص97 .

(3) جون ماكسويل هاملتون، جورج أ . كريمسكي، صناعة الخبر، م . س . ذ ، ص51 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص 51 .

(5) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م . س . ذ ، ص26 .

(6) وليم الميري، الأخبار مصادرها ونشرها، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968)، ص 42 .

(7) د. ياس البياتي، احتلال العقول، م . س . ذ، ص 142 .

وفي أوساط الصحافة العالمية قول مشهور عن مراسل وكالات الأنباء الدولية وهو " أنه رجل له ألف حماة" وفي هذا التشبيه إشارة إلى صعوبة عمله ودقة موقفه وحاجته إلى قدرات خاصة لمداراة الحموات الألف أو بمعنى أوضح، المشتركون في نشرات الوكالة[1]. وفي دراسة شهيرة عن مواقف صالات الأخبار، ركز عالم الاجتماع هربرت جرانز على (C.B.S) و (N.B.S) و (Timas)) و(NewsWeak)، إلا أن استنتاجاته تنطبق على الصحف كذلك، ويقول جرانز: ((بدأت هذه الدراسة بافتراض أن الصحفيين، باعتبارهم موظفين تجاريين، يضعون الجمهور بشكل مباشر في اعتبارهم عندما يختارون القصص وينتجونها ولكن ما أدهشني هو أنني وجدت أن لديهم معرفة قليلة بالجمهور الفعلي ويرفضون تلقي ما يفيد رد فعله تجاه ما يكتبون، وبدلاً من ذلك يصورون ويكتبون من أجل رؤسائهم ومن أجل أنفسهم))[2].

وما زال رؤساء التحرير في الفضائيات يعتمدون على الخبر الرئيسي الذي تنقله أكبر شبكتين، وهما رويترز واسيوشيتدبرس، ويطمئنون إليه أكثر من اعتمادهم على الخبر الذي ينقله المراسل الميداني، ومن هنا يقعون في فخ تأويل، هاتين الشبكتين للخبر، وكمثال على ذلك نقلت رويترز أن المفتشين[❁] قد أقاموا في أثناء البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية بتدمير ثلاثة صواريخ، في حين أن الخبر الحقيقي كان هو تفكيك المفتشين لبعض أجزاء هذه الصواريخ لمعاينتها، وقامت كل الفضائيات العربية ببث الخبر والتعليق عليه، بما يوحي بعثور المفتشين على شيء يخالف القرارات الدولية، وحين سألنا مراسل رويترز عن حقيقة ذلك، أطلعنا على الخبر الذي أرسله،

---

(1) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م . س . ذ ، ص26 .

(2) جون ماكسويل، صناعة الخبر، م . س . ذ ، ص 51ـــ52 .

(❁) فريق التفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل في العراق عام 2002 .

ولم يكن له علاقة بالخبر الذي بُث، أي تمت هنا عملية إعادة تصنيع الخبر وتأويله، فالخبر نقل من بغداد إلى لندن، وفي لندن تمت إعادة صياغته من جديد، لتصب وظيفته السياسية بشكل مقصود ومدروس مسبقاً، في الحملة على العراق[1]. وكان الصحفي والمراسل المحترف مورت روزنبلوم (Mort Rosen Blum) الذي عمل سنوات طويلة مراسلاً لوكالة أنباء (AP) قد قدم نصيحة للمراسلين من أبناء مهنته استقاها من خبرته الطويلة في صناعة الأخبار وتفادي الرقباء وأنظمة الإعلام الصارمة، يقول روزنبلوم في كتابه الشهير(انقلابات وزلازل):

عندما يدركه الوقت " المراسل " فأنه يقدم الرشوة، يخادع، يكذب، يصرخ أو يتحالف مع أقرب شيطان دونما لحظة واحدة من التردد. ويعتقد روز نبلوم إن كل شيء في عالم الصحافة ممكن بـ: 1ـ التصميم، 2ـ الخيال، 3ـ المال[2]. ومراسل الوكالة أكثر عرضة من غيره للنقد، ذلك أنه عند تغطيته الأحداث الساخنة لا بد من الإسراع في إبراقها قبل غيره، وهذا ما تقتضيه طبيعة الأخبار الساخنة التي تسمى (Hard News) عن ضرورة الوصول إلى الجمهور بأسرع وقت[3]. وهذا أمرٌ يعدُّ من المميزات الفنية المهمة لعمل المراسل الصحفي ودوره في سرعة نقل الخبر ودقته من موقع الحدث إلى وسيلة الاتصال. إذ إن عمل مراسلي وكالات الأنباء الدولية لا يخلو من مخاطر على حياة المراسل أو حريته، وكثيراً ما تعرض بعضهم للخطف أو الاعتقال أو الاغتيال، وبعضهم

(1) شاكر حامد، العرب والإعلام الفضائي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (340) ط1، آب 2004)، ص 158 ـ 159 .

(2) نقلاً عن: د. عبد الستار جواد، اللغة الإعلامية في صناعة النصوص (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، مركز التدريب الإعلامي، ط1 ، 1995)، صفحات متفرقة .

(3) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار ، م . س . ذ ، ص27 .

يتهم بالتعاون مع أجهزة المخابرات وينحرف بمهمته الأصلية[1]. كما يعتبر المراسل الشهير بيتر آرنت(*) أن امتهان مهنة الصحافة تعني ضرورة التعرف على الجانب الآخر وأفكاره وتوجهاته[2]. مشيراً إلى الانتقادات الحادة التي وجهت إليه بسبب زيارته إلى محطة تلفاز دبي لدقائق معدودة في أثناء الحرب على العراق في آذار ـ نيسان 2003 . فالمراسلون والصحفيون الذين يعملون في غير وكالات الأنباء يوجهون اللوم إلى مراسلي الوكالات واصفين العمليات الإخبارية التي يقومون بها بأنها مستعجلة وخالية من الإطالة على خلفيات الأحداث ، ويتركز هذا النقد الصحفي في النقاط الآتية[3]:

1. الأحكام السريعة .
2. الافتقار إلى الفهم الدقيق لمعنى الأحداث المعقدة .
3. عدم اللجوء إلى الوثائق والسجلات .
4. تجزئة الخبر إلى قطع وأوصال صغيرة .
5. اعتماد أسلوب التحوير والمبالغة .
6. السعي وراء السبق الصحفي على حساب الدقة وتكامل الموضوع .

وهذه النقاط (الملاحظات) تؤدي إلى عدم تفاعل المراسلين والصحفيين الذين يتلقون الأخبار تفاعلاً كبيراً ، إذ إن سياسة الوكالات تقوم على السرعة في بث الأخبار الساخنة وأن تقاريرها الإخبارية تخلو من تفسيرات الأحداث[4]، ويدل الإرث التاريخي ذو الأمد الطويل لوكالات الأنباء الدولية ، على تكديس

---

(1) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي، م . س . ذ، ص 73 .

(*) المراسل الشهير الحائز على جائزة بوليتزر أكبر الجوائز العالمية في عالم الصحافة، وهو المراسل الأمريكي الوحيد في بغداد في حرب الخليج عام 1991، ويوصف بأنه أسطورة مراسلي الحرب الغربيين لقناة (C.N.N).

(2) في كلمته عن التغطية الإخبارية في الحرب على العراق عام 2003 التي نظمها نادي دبي للصحافة في تشرين الأول 2003.

(3) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م . س . ذ ، ص27 .

(4) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م . س . ذ ، ص 27 .

الخبرة واستمرارية الحصول عليها، ومع أنه يشير - في بعض الأحيان بصورة ضمنية - إلى صلابة في التنظيم، إلاّ أن التكيف الذي أظهرته الوكالات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، يؤكد أن مثل هذه الصلابة لم تعد قائمة، ودليل ذلك ما حصل لوكالة اليونايتدبرس الأمريكية التي أعلنت إفلاسها في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين(*). وقد صارت لهذا الإفلاس أصداء مثيرة بسبب المكانة والسمعة الإعلاميتين اللتين تتمتع بهما هذه الوكالة العريقة.

5 - حرية عمل المراسلين:

وتتحدث وكالات الأنباء الدولية - في بعض الأحيان - عن أن مراسليها يتعرضون، في بعض الدول ، إلى انتقام من قبل السلطات المحلية ، بسبب نشرهم بعض الأنباء، أو بسبب النشاط الذي يقومون به ولم توافق عليه تلك السلطات[1]. وبالرغم من عدم وجود إحصائية عن هذا " الانتقام " إلا أن المغالاة في الحديث عنه، أمر واضح للعيان، فإصرار السلطات، على نشر تصحيح للنبأ في الصحف أو إرسال رسالة احتجاج أو تصحيح إلى الرئيس المباشر للصحفي الذي نشر النبأ، أمور لا يمكن عدّها " بمثابة انتقام " وحتى عندما يطلب من المراسل مغادرة بلد ما لنشره خبراً كشف معلومات مثلاً، فإن ذلك

(*) وكالة يونايتد برس انترناشينوال (United Press International) تأسست عام 1907، وهي متخصصة في توزيع الأخبار للإذاعة والتلفاز وفي عام 1982 تحولت إدارة هذه الوكالة إلى شركة (ميديان نيوزكوربوريشن) ((Mefdia News Coperation، وتخدم (UPI) أكثر من 92 دولة حول العالم، وقد اشترتها مجموعة من رجال أعمال سعوديين وانضمت إلى مركز تلفاز الشرق الأوسط (MBC)) في 1992/6/28، بعد أن اشترتها شركة ((Infotech الأمريكية لإنقاذها من الإفلاس، وتعمل هذه الوكالة باسم شركة ((Worldf Wide News Inc.

للمزيد انظر: د. فهد بن عبد الرحمن المليكي، هيمنة وكالات الأنباء الدولية على الخبر الدولي في البلدان النامية (القاهرة، مجلة الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد الخامس، يناير/ ابريل 1999)، ص 236.

(1) د.فريد آيار، سماسرة الأخبار، م . س. ذ، س104 .

يعتبر حقاً من حقوق ذلك البلد، وقد يكون تطبيقاً لنص من اتفاق وجود المراسل في ذلك البلد. وتتحدث وكالات الأنباء الدولية دوماً عن وجود حالات انتقامية وعقوبات خطيرة، من مصادر الأنباء، أي، بسبب النشاط الذي قاموا به ولم توافق هذه المصادر عليه. تشمل حالات الانتقام، الطرد من البلاد، والتهديد بالطرد، ومنع الوصول إلى المصادر الرسمية للأخبار، السجن، ومنع إرسال المواد الإخبارية إلى خارج البلد، تقييدات انتقائية على إرسال الأخبار الخاصة بالمنتقم منه، فيما يسمح لوسائل الإعلام الأخرى بنشر ذات الأخبار وإرسالها، وكذلك الإخضاع لتحذيرات غير رسمية والتعريض للتهديد الجسدي. إن المعلومات والتجارب تشير، إلى أن مراسلي وكالات الأنباء الدولية يشعرون، بوجه عام ، بحرية أكبر في إرسال ما يريدون إرساله من أنباء، من الحرية لدى الصحفيين المحليين بخاصة، عند وجود إشراف حكومي مباشر أو قوي على وسائل الإعلام المحلية، وهناك تفسيرات عديدة محتملة ، لوجود هذا الشعور عند أولئك المراسلين. وقد يدفع اهتمام الحكومة بأمنها الداخلي إلى ممارسة حذر أكبر تجاه تدفق المعلومات إلى شعبها مما تمارسه تجاه إرسال أنبائها إلى الدول الخارجية، ومن المحتمل أن تولد المضايقات المتواصلة للصحافيين الأجانب انطباعاً غير مناسب في الخارج، أكثر مما تولده المضايقات المتواصلة لهم، وبخاصة، عند عدم وجود أنباء أخرى في جعبتهم تستحق الإرسال عن البلد الذي يمارس مثل هذه المضايقات عليهم. وقد تأخذ المضايقة المتواصلة للصحفيين الأجانب صفة " حدث دبلوماسي " خطير.

أما في الحرب على العراق عام 2003 فقد وضعت قوات الاحتلال الأنكلو- أمريكية قيوداً مشددة على حركة الصحفيين وحريتهم في العمل، كضرورة التوقيع على تعهدات يمكن تأويلها على عدة أوجه، بهدف فرض الرقابة العسكرية على التغطية الصحفية، والتعتيم المتعمد على الأحداث،

وطرد المراسلين من مواقع معينة، ووضع قيود على أخبار محددة تراها القوات سرية، وتعرض المراسلين لإطلاق النار المتعمد عليهم، واعتقال بعضهم، بل تعمد قتلهم، كما حدث في قصف قنوات الجزيرة وأبو ظبي والعربية وفندق فلسطين في بغداد الذي كان مقراً لمعظم المراسلين الأجانب[1]. وقد عدت منظمة (صحفيون بلا حدود) في بيان أذاعته يوم 2004/1/15 أن قصف الفنادق كان عملاً عسكرياً أمريكياً متعمداً، وأن السلطات الأمريكية كذبت حين ادعت أن الفندق لم يكن مستهدفاً[2]. وظلت سياسة قتل الصحفيين هي السائدة ، أكثر من أي حرب أخرى، وهناك أعداد كبيرة مستهدفة من الصحفيين من جميع الجنسيات إلى الوقت الحاضر.

إن الأخبار وفقاً للنظام الغربي هي مجرد سلعة تجارية تعرض للبيع وهذه السلع أو البضاعة يسهل ترويجها أو تسويقها إن كانت غير مألوفة أو تتسم بطابع درامي، فهذا الجانب الدرامي هو الذي يجعل الصحفيين يختارون الأنباء غير المألوفة وهي أنباء لا تعكس ـ بالضرورة ـ الواقع في المجتمع الذي تغطى أنباؤه [3]. وكثيراً ما كانت هذه الأخبار تعالج الجوانب السلبية في الدول النامية، فنجد اهتماماً أكبر بأخبار الفوضى والإرهاب والمجاعات في الحيز الإخباري المخصص للدول النامية، لدى أخبار الوكالات الدولية، حيث يركز المراسلون على موضوع الإرهاب مثلاً، لأنهم يعلمون بأن هذه القصة الإخبارية سوف تلقى تأكيداً وترحيباً في المكتب في نيويورك ولندن وباريس، كما أن الكتابة عن هذا الموضوع أسهل من الكتابة على المشاريع الزراعية وخطط التحول والثورة الاجتماعية .

(1) صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة في الوطن العربي هوامش ضيقة وانتهاكات واسعة (القاهرة، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي، العدد 115 ، نيسان، 2004) ، ص 24.

(2) التقرير السنوي للجنة حماية الصحفيين الصادر في آذار 2004 ، نيويورك .

(3) د. جيهان أحمد رشتي، الدعاية واستخدام الراديو، م . س . ذ ، ص 478 .

ويمكن أن تحتكر الأخبار وأن تسيطر على طريقة صياغتها وتوزيعها لأن المراسلين المحترفين أتقنوا صنعة تغطية الأحداث بلغة موحية وكلمات رمزية وتعبيرات دارجة وعامية بخاصة حين يقومون بتغطية الحروب والنزاعات الدولية وأحداث البلدان التي تطبق رقابة صارمة على التقارير الصحفية[1] .

وتوصل هؤلاء المخبرون الصحفيون إلى وضع تقاليد يسيرة لتغطية أحداث المناطق الساخنة ودول البلدان النامية والدول التي تتمسك بنظام صحفي ينظم عمل المراسلين الأجانب إلى مراقبة شديدة[2]. لذلك تزايدت الحاجة إلى صحفيين أفضل لنقل وتحرير الأخبار في العالم أكثر مما كانت هذه الحاجة في الماضي، وبالتالي فأن المؤهلات المطلوب توافرها في أولئك الذين يدخلون في مجال العمل الصحفي سوف تتزايد تماماً عما كانت عليه، وإن مسألة التطوير والتحسين في نوعية الجهاز الصحفي ستستمر كونها ضرورة عمل إذ إن الصحافة الجيدة والقادرة والمسؤولة هي الصحافة التي تستطيع مواكبة التطورات التكنولوجية واستيعاب ما يؤمن لها الاستمرارية والتطور ومواكبة متطلبات العصر[3].

ويؤثر الصحفي القائم بالاتصال - متعمداً أو غير متعمد - في الحقائق المنقولة بصيغة الخبر بأسلوبين اثنين في الصياغة، هما[4]:

1. انتقاء حقائق دون أخرى بسبب قلة المساحة، أو زمن البث، أو جهل الصحفي ببعض الحقائق أو وجهة نظر الصحفي بشأن مدى أهمية

---

(1) د. عبد الستار جواد، اللغة الإعلامية، م . س . ذ، ص62 .

(2) المصدر السابق نفسه، ص 62 .

(3) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م. س . ذ، ص 113 .

(4) د. محمد الدروبي، الصحافة والصحفي المعاصر (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996)، ص115 .

حقائق دون أخرى أو محاولة الصحفي إرضاء سياسة مؤسسته الإعلامية ومصالحها أو انسجاماً مع ميوله الشخصية والنتيجة أن الصحفي يطبع الخبر بذاتيته وموقفه وقيمه ومصالحه وعقيدته .

2. كيفية تسلسل عرض الحقائق على نحو يجذب انتباه المتلقي إلى حقيقة معينة دون أخرى ولا سيما أن الحقيقة الأولى التي يركز عليها الصحفي عادة ما تشد انتباه المتلقي وتستنفر اهتماماته وأفكاره في إطار محدد من الحقائق .

6ـ صحافة وكالات الأنباء:

إن للوكالات دوراً أساسياً في رفد الصحافة بالأخبار والمعلومات. ومن أبرز الصحافات السائدة، صحافة وكالات الأنباء (Agency Journalism) وتتميز هذه الصحافة بإعداد أخبار موسعة تلبي حاجة وسائل الإعلام المختلفة وتعتمد الفورية أو الحداثة وراء السبق الصحفي والمقدمات الموجزة (Summary Leads) التي تهدف إلى إطلاع الجمهور على جوهر الحدث حال وقوعه ثم بثه كاملاً في مرحلة لاحقة [1]. وثمة مسألة صورة العالم المنحازة المقدمة من قبل وكالات الأنباء الدولية، التي تمثل مجتمعة الجهة المسؤولة عن الأكثرية الساحقة من القصص والتقارير والحكايات التي تدخل غرف أخبار الصحف ومجلاته وتلفازاته العالم الرئيسية[2]. وتمتلك وكالات الأنباء الدولية التقنيات الخاصة بنشر المعلومات ومستلزماتها والإفادة من المتخصصين بالمجالات التقنية فضلاً عن القائمين بالاتصال الذين أصبحوا متخصصين

---

(1) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م. س . ذ ، ص13 .

(2) مجموعة باحثين، العولمة، الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير: فرانك جي، لتشنر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ط1 ، 2004)، ص 492.

بمجالات تقديم المحتوى، لذا فأن توظيف مثل هذه الطاقات الإنتاجية التكنولوجية والبشرية أصبح يتطلب استثماراً ضخماً باتجاهات الإنتاج أو البث ودراسة الجدوى في إطار البناء المؤسسي ومن ثم فإن المعلومات التي تبث أصبحت تعمل وفقاً لبناء ضخم بآلياته[1]. والتوسع في كشف خلفيات الخبر من دون الارتباط بعامل الوقت المحدود نسبياً في نشرات الأخبار أو البرامج الإخبارية[2]؛ إذ إن كيفية المواءمة بين عاملي الزمن والسرعة، وعامل الإتقان والمعرفة الصحيحة والسرعة في تدفق المعلومات ميزة إعلامية لكنها قد تصبح كارثة إذا لم يرتفع مستوى الأداء والتدقيق[3]. وتحصل الوكالات على غالبية مواردها من الأسواق الغربية إذ إنها تكرس جهودها للاهتمام باحتياجات هذه الأسواق من المعلومات والأخبار[4] التي تؤدي إلى تقديم الخدمات الإعلامية المتنوعة، وتنويع الخدمات الإعلامية لوكالات الأنباء الدولية والانتقال من سوق المعلومات العامة إلى سوق المعلومات المتخصصة الذي يحقق ربحاً وإيراداً أكثر من السوق الأول[5]، لأنه يعنى بشرائح وفئات محددة تقبل عليه على نحو لافت، ولقد أصبحت وسائل الإعلام المختلفة تضطلع بمهمات عديدة غير رواية الأحداث وتنوير الجمهور بها وتطوراتها، فهي اليوم تستخدم في صناعة الرأي العام وليس نقل وجهات نظره فحسب، فصارت هذه الوسائل أسلحة خطيرة تستخدم في الحروب الساخنة والباردة والنزاعات والمفاوضات للتأثير سلباً أو

---

(1) محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، (القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1997)، ص 42 ــ43.

(2) د. جان جبران كرم، الإعلام العربي إلى القرن الواحد والعشرين (بيروت، دار الجيل، ط1، 1999)، ص40.

(3) محمود المراغي، دور اتحاد الصحفيين العرب في تدريب وتأهيل الصحفيين، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر العام العاشر ــ اتحاد الصحفيين العرب، (القاهرة2ــ5 تشرين الأول2004) ، ص8.

(4) Henri Pigeat, Letourdu Mondeen 150 ans , Paris , Lemonde , 20 –21 , Oct, 1985.p.12.

(5) Ibid: p.12.

إيجاباً فنهضت لغة الإعلام بدورها لأداء المهمات الصعبة إلى يد دهاقنة الإعلام ومحترفي صناعة الكلام[1]. كون وكالة الأنباء تؤدي دور الاختصاصي والممول الرئيسي للمعلومات الإخبارية ذات الأهمية الآنية وخلفياتها ومسار تطورها[2].

7ـ وكالات الأنباء وصناعة الأخبار:

إن الخبر صناعة (Industry News) إعلامية تتنافس فيها الصحف والمجلات ووكالات الأنباء والشبكات الإخبارية ومحطات الإذاعة والتلفاز[3]. وهذا التنافس آتٍ من أسلوب صناعة الخبر وبثه ودعم عرضه بالصور والمؤثرات التي تجعله أكثر تأثيراً. وبالتالي تقوم نشرات الأنباء المبرقة للوكالات الموجهة إلى المشتركين من وسائل الإعلام الجماهيرية بدور " صحافة الصحفيين "[4]، لأنها تقوم بعمل مزدوج بنقلها المعلومة أو الحدث ومادته إلى نقطة بثه وبالتالي التعامل الجديد معه على إنه نظام خام يحتاج إلى صناعة ماهرة. فهي لا تقدم الأخبار للمستهلك الأخير ولكنها تعمل كمصدر يمد وسائل الإعلام بالأخبار، بحيث تختار هذه الوسائل ما يروقها ويناسبها منها.[5]، وبسبب الظروف السياسية استجد ما يمكن أن نسميه العمل في مناطق الأزمات[6]، وكان الأنموذج لذلك: فلسطين والعراق وأفغانستان وقبلها البلقان، وقد ترغب وكالات الأنباء العربية تقريباً عن مناطق التوتر مثل إقليم دارفور في السودان

---

(1) د. عبد الستار جواد، اللغة الإعلامية في صناعة النصوص، م . س .ذ ، ص 82 .

(2) سلافوي هاسكوفيتش، وياروسلاف فرست، م . س . ذ، ص11.

(3) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م . س . ذ، ص11 .

(4) سلافوي هاسكوفيتش، وياروسلاف فرست، م . س . ذ، ص 11 .

(5) تيسير أبو عرجة، الإعلام العربي تحديات الحاضر والمستقبل، م . س .ذ، ص225 .

(6) محمود المراغي، دور اتحاد الصحفيين العرب في تدريب وتأهيل الصحفيين، م.س.ذ ص 6 .

والصومال بينما حقق الإعلام المرئي تفوقاً في الأداء للصحافة وساعد على ذلك إلى جوار الإمكانيات وعامل السرعة وطبيعة الأداة في عصر أصبحت فيه الصورة المتحركة أساس الخبر في كثير من الأحيان[1]، لأن الصحفيين العرب لم يتأهلوا للعمل في مناطق الأزمات بما فيه الكفاية وبما تحمله من مخاطر شخصية ومهنية ، فإذا كانت المخاطر الشخصية التي تهدد الحياة واضحة فأن الخطر المهني قائم لتضليل إعلامي تتجاذبه أطراف النزاع وعجز عن التحقيق من صحة الخبر في كثير من الأحيان بما يجعل الصحفي أسير " إعلام الحرب " كما يصنعه أصحابه[2]. ونجد العملية الإخبارية قد تعقدت تبعاً لعالم مليء بالصراعات المختلفة من إيديولوجية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، تركت أثرها واضحاً في العملية الإخبارية .

ويظهر واضحاً أن نشر الخبر يقف في مقدمة مبررات وجود الإعلام في أي مجتمع، بل أن الخبر غالباً ما يوصف بأنه العمود الفقري لأية وسيلة إعلامية، وبرغم أن عناصر أخرى، مثل المعلومات وأنماط التسلية، قد اكتسبت أهمية متنامية في السنوات الأخيرة ضمن أساس عمل وسائل الإعلام، ولاسيما بعد اندماج الاتصال ووسائله بالإعلام ووسائله، فأن الخبر، وما يترشح عنه، ما زال يمثل أولوية قصوى في العمل الاتصالي الإعلامي مهما كانت طبيعة هذا الخبر والمجالات التي تغطيه وفي هذا الجانب فأن التخصص بات غالبية القنوات الإعلامية الاتصالية تميل إليه، ومن هنا يبدأ الحديث عن الإعلام الخبري. الذي لا يرمي إلى التأثير في سلوك المستقبل مباشرة بل أن هدفه الرئيس هو نقل الأحداث والحقائق إلى المتلقي كجزء من نشاط مؤسسة أو هيئة أو جماعة أو فرد مهمتها تزويد الآخرين بالمعلومات والأخبار المجردة

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 6 .

(2) المصدر السابق نفسه ، ص7 .

والموضوعية، وكل متلق للرسالة يكون حراً في طريقة استخدامه للحقائق والمعلومات التي تلقاها[1]. وأخذ العاملون في الصحافة العالمية يطلقون على الأخبار التي بثتها وكالات الأنباء الدولية مثل عبارة: صناعة رويترز أو صناعة AP)) أو صناعة فرنسية AFP)) وهكذا[2].

8- صناعة الخبر وتأثيره في الجمهور:

إن التسميات لم تأتِ عن فراغ بل جاءت للخصوصية الحرفية التي تتمتع بها تلك الوكالات الدولية. ويحدد هذا الدور سمة دقيقة تختص بها وكالة الأنباء دون وسائل الإعلام الأخرى، تمكنها من إنتاج تأثير أنموذجي في الجمهور، تأثير محدود ومضاعف في آن واحد، محدود لأن تأثير وكالة الأنباء في الجمهور غير مباشر وعليه أن يتسرب عبر وسائل الإعلام، ومضاعف لأن صياغة وكالة الأنباء يعيد اقتباسها جميع وسائل الإعلام ذات التأثير المباشر[3]. وكالات الإنباء تعدُّ عنصراً جوهرياً في الصحافة المعاصرة، كما أنها ضرورية للصحف الصغيرة، وتوجد في أنحاء العالم أنواع متعددة من وكالات الإنباء يختلف طابعها باختلاف البلاد والعملاء[4]. فعند وقوع أزمة فعلية، أو حتى كاذبة، ينشأ جو هستيري محموم بعيد كل البعد عن المعقولية، ويؤدي الإحساس الزائف بالطابع الملح للأزمة المترتب على الإصرار على فورية المتابعة، يؤدي إلى النفخ في أهمية الموضوع ومن ثم تكون الخطوة التالية إفراغه من أي

---

(1) بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان ود. اسحق عبيد — الجزء الأول (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 282 يونيو 2002) ص 20.

(2) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م. س .ذ ، ص12.

(3) سلافوي هاسكوفيتش وياروسلاف فرست، مدخل إلى الصحافة، م . س . ذ ، ص11 .

(4) دينواييه، الصحافة في العالم، م . س . ذ ، ص45 .

أهمية. ونتيجة لذلك تضعف القدرة على تمييز الدرجات المتباينة للأهمية[1]، مما تقدم نستنتج بأن للوكالات الدولية دوراً مهماً في توجيه الأخبار وصياغة الأحداث بطريقة تزيد من تأثيرها في المتلقي حتى لو كانت (مصنوعة) صناعة سهلة لا مهارة فيها .

9ـ دور التقنيات الحديثة في نقل الأخبار:

خدم هذا التأثير للوكالات الدولية التطور التكنولوجي الكبير وزيادة الخبرات التقنية، وساعد التطور الهائل والمستمر في تكنولوجيا الاتصال على تدعيم السيطرة الدولية لوكالات الأنباء الدولية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات فنية مذهلة في أساليب جمع الأنباء وتحريرها وإرسالها بكم كبير يتزايد بسرعة كبيرة، وباستخدام أشعة " الكاثود " الكتابة والتصحيح والتحرير للإرسال الآلي الفوري، وكذلك تستخدم أجهزة الكمبيوتر لتخزين الأنباء والبيانات الاقتصادية والمالية كافة البيانات الأخرى واسترجاعها وتحريرها وإرسالها آلياً، وقد زادت طاقة الإرسال للأنباء والرسائل والصور الفوتوغرافية والصور المنقولة بالراديو، كما زاد نطاق إرسال هذه المواد وسرعته وتحسنت نوعيته، وأضيفت خدمات محسنة ومنتشرة وخطوط القابلو Cable Line والتلفاز والبرق الكاتب (Teleprinter)) ودوائر الراديو بين الدول والقارات وعبرها، ويجري إحلال الإرسال عن طريق الأقمار الصناعية إلى محطات أرضية في أنحاء العالم التي يمكن لها بالتالي النقل الفوري للرسائل عن طريق أجهزة أرضية إلى وكالات الأنباء[2]، وتعد عملية نقل

(1) للتفصيل أكثر انظر: هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، صفحات متفرقة.

(2) اليونسكو: وسائل الاتصال في العالم (القاهرة، وحدة اليونسكو الإقليمية لوسائل الاتصال للبلاد العربية)، ص 37 .

الأخبار عبر وسائل الإعلام ذات أهمية تجعلها ضرورية للناس والمجتمع والجمهور على نحو عام؛ لأن الجميع يحتاجون إلى الأخبار السياسية والاقتصادية وغيرها لذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لتبادل المعلومات والأخبار ورغبة من الجميع في معرفة ما يحدث في العالم مما أدى إلى هيمنة وكالات الأنباء الدولية على تدفق الأخبار والمعلومات، ومهما تكن نوايا هذه الوكالات فأنها لابد أن تخضع في مسيرتها لعدد من الضغوط المالية والإيديولوجية والتقنية، إذ أن لوسائل الاتصال ثلاث وظائف[1]:

مراقبة البيئة، وربط فئات المجتمع في استجابتها للبيئة ونقل التراث الاجتماعي من جيل إلى آخر، ويضاف إليها وظيفة: التسلية[2]. ويمكن رسم الوظائف بالمحددات الآتية[3]:

- جمع المعلومات الخام وصياغتها لتمكين الناس من أن يقرروا أحكامهم بدقة.
- تنظيم حملات إعلامية لإثارة الاهتمام العام بشأن قضايا محددة.
- الإجابة على تساؤلات الجمهور.
- تقديم صورة عن العالم.

وفي ظل تحول الوطن العربي بأسره إلى سوق واسع لوكالات الأنباء ومحطات البث الفضائي الغربية أصبح الحصول على التقنيات الجديدة واستثمارها الوسيلة الأهم لتفعيل الرسالة الإعلامية العربية على الصعيد

---

(1) Charles R. Wright , " Mass communication Asociol ogical Perspective " (New York: Random House, 1981) . p. 16 .

(2) Ibide, p. 16.

(3) Rosemary Righter, " Whose News ? Politics, The Press and The Third World ") London: Burnett and Deutsch , 1978), p. 19.

القومي أولاً، وعلى الصعيد العالمي ثانياً[1]. ومن البديهي أن تسبق الدول الصناعية المتقدمة، بقية دول العالم في السيطرة على زمام العملية الإعلامية عبر احتكار صناعة أدوات الإعلام ووسائلها وتطويرها بكل أشكالها المعروفة وغير المعروفة، وأيضاً التحكم في إنتاج المواد الإعلامية والإخبارية وتوزيعها عن طريق امتلاكها لأقدم وكالات الأنباء الدولية وأقواها واستخدامها أحدث التقنيات.[2]

10ـ حارس البوابة في البلدان النامية:

أما العالم النامي فوضعه مختلف ونظرة إلى أية بطاقة صحفية تثبت شخصيات الصحفيين في البلدان النامية نجد مع التفاؤل عبارة ((نرجو من السلطات المختصة تسهيل مهمة حامله)) بينما يحمل ذات الصحفي عند التحاقه باتحاد الصحفيين القوميين الإنجليزي بطاقة تثبت أنه يمثل الصحافة الإنكليزية لدى الجهات الرسمية البريطانية بداية من قيادات الجيش والطيران والبحرية والشرطة وغيرها في ظل قانون انجليزي يطلق عليه (Freedom Of Information Act) أي حرية استقاء المعلومات من مصادرها ما لم تكن معلومات محظور نشرها بقانون[3]. ومعلوم لدينا أن هذا الأمر لن يحدث في البلدان العربية أبداً بسبب الصعوبات التي يعاني منها الصحفي في استقاء المعلومات، وتخضع المادة الخبرية إلى عدة عوامل تؤثر في قرار حراس البوابة في اختيار أية مادة أو حذفها أو إلغائها وهي[4]: 1ـ الاقتصاديات، 2ـ القيود

---

(1) محمد خضير، الإعلام العربي والتحديات التقنية، م . س . ذ، ص42 .

(2) فؤاد عبد السلام الفارسي، في السياسة والإعلام وقضايا أخرى، م . س. ذ، ص 241 .

(3) سامي دسوقي، قضايا الإعلام الدولي، دراسات صحفية ــ1ــ (مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت) ، ص 16 ــ 17 .

(4) جون بتر، الاتصال الجماهيري ــ مدخل ــ ترجمة عمر الخطيب (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987)، ص 350 ــ 360 .

القانونية، 3ـ المواعيد النهائية للأخبار، 4ـ أخلاقيات المهنة الإعلامية، 5ـ المنافسة، 6ـ القيم الإخبارية، 7ـ مقدار الأخبار المتوافرة، 8ـ عوامل جذب الانتباه، 9ـ ضغط الجماعة المناظرة، ـ العدد المتزايد لكتاب الأعمدة في الصحف المحلية مثلاً، 10ـ ردود الفعل ـ التغذية المرتدة Feed Beak)) وهذه العوامل جميعها تؤدي إلى انتخاب المادة الخبرية وصناعتها صناعة جديرة بالعرض الذي يهتم غالباً بالإثارة.

11ـ تسعيرة الخبر في وكالات الأنباء (قيمة الخبر المادية):

وتحرص وكالات الأنباء على إنتاج الأنباء المطلوبة أساساً في الأسواق المربحة في الولايات المتحدة وغرب أوروبا، وتتنافس بينها في تلك الأسواق، بخاصة المحلية منها لما توفره من دخل أساسي لها ولا تشذ عن ذلك سوى وكالة رويترز التي تحصل على أقل من 20٪ من دخلها من بريطانيا[1].لأنها تعتمد عليها على نحوٍ أساسي، فمن الخطأ الاعتقاد بأن الخبر ليس له ثمن، فله على الدوام سعر محدد بدقة، وهذا السعر تحدده قيمة الخبر ونوعه وبذلك تمثل الموارد الاقتصادية قيداً آخر على دور الاتصال الدولي في جمع الأخبار ونقلها، وتزداد حدة هذه المشكلة بالنسبة إلى الدول النامية[2]. أما وسائل الإعلام الجماهيري بمختلف أنواعها فهي تشتري الأخبار والمقالات والتحقيقات وغيرها من المنتجات الإعلامية والفكرية من وكالات الأنباء وغيرها من الوكالات المتخصصة وهذه بدورها تحقق أرباحاً طائلة من خدماتها الإعلامية[3] بل أن وكالات الأنباء تنفق مبالغ طائلة على الأقمار الصناعية الخاصة بالبث

(1) د. راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م . س. ذ، ص 106 .

(2) بسيوني إبراهيم حمادة، م . س . ذ، ص 148 .

(3) محمد الدروبي، الصحافة والصحفي المعاصر، م . س . ذ، ص82 .

الفضائي[1] من أجل الحصول على مزيد من الأخبار، بينما تعدُّ جميع وسائل الإعلام الغربية صغيرها وكبيرها مؤسسات اقتصادية واليد الثقافية للصناعة الأمريكية[2].

وبدون خدمات الوكالات لن تتمكن الصحف ولا أية وسيلة إعلامية أخرى أن تتزود بتفاصيل أنباء الأحداث العالمية التي تغطيها بغض النظر عن إمكانيات مراسليها الأجانب والاتفاقيات الثنائية التي تعقدها مع الوكالات الأخرى[3].

وتختلف وكالات الإنباء الدولية في تعاملها مع الوكالات العربية من ناحية الأسعار المعطاة، وهذا الاختلاف له الكثير من الأسباب والتشعبات المختلفة ومنها موضوع (مناطق النفوذ)، إذ نجد أن اتفاقيات الوكالة الفرنسية مثلاً مع وكالات الدول العربية التي كان لفرنسا نفوذ استعماري فيها إما أرخص أو أهم من الاتفاقيات الأخرى التي عقدتها مع الوكالات الأخرى ضمن الـ (14) وكالة أنباء عربية[4]. والسبب الآخر ربما، يكون تجارياً؛ إذ للوكالة الفرنسية مثلاً اتفاقيات مع جميع الوكالات العربية، وأن المبالغ التي تتسلمها من اتفاقياتها مع (8) وكالات أنباء عربية تبلغ (706.398) دولارات سنوياً عام 1993 وهذا المبلغ يعد الأكبر بالنسبة للوكالات الأخرى[5] مع الأخذ بالحسبان، أن الوكالة الفرنسية هي الوحيدة التي لها علاقة مع وكالة الأنباء العراقية (سابقاً) ـ برغم الحصار الدولي ـ وأن اتفاقها مع الوكالة العراقية

---

(1) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م . س . ذ، ص37 .

(2) ريفرز وآخرون، وسائل الإعلام والمجتمع المعاصر، ترجمة إبراهيم إمام (القاهرة، ب . د، 1975)، ص51 .

(3) Ivacic, pero: The Flow Of News: Tanjug, The Pool , and The National Agencies, Journal Of Communication , Autumn, Vol 28. No.4, p. 160 .

(4) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، م . س . ذ، ص 432ـــ433.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 433 .

ينص على أن تدفع الأخيرة ديونها عند زوال الحصار[1](*). وهذا يعني أن هذه لوكالة مستعدة لبيع (أخبارها) عن طريق الدفع المؤجل لأوقات غير معروفة.

وتأتي رويترز بالمرتبة الثانية؛ إذ إن النشرة الاقتصادية المهمة التي تصدرها تجعل الوكالات الصغيرة مضطرة للتعامل معها ، أما الأسيوشيتدبريس فلها اتفاقيات مع بعض وكالات الأنباء العربية وليس كلها ، ويظهر الجدول التالي النسب التي تحصل عليها وكالات الأنباء كما ورد في عام 1993 :

جدول بأسعار خدمات وكالات الأنباء الدولية في العام 1993[2]

ت	الوكالة	السعر
1.	وكالة المغرب العربي للأنباء - وكالة الصحافة الفرنسية - وكالة الأسيوشيتدبريس - وكالة رويترز - إضافة	 67800 دولاراً سنوياً 38280 دولاراً سنوياً 21540 دولاراً سنوياً 17784 دولاراً سنوياً
2	وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) - وكالة الصحافة الفرنسية - وكالة الأسيوشيتدبريس - وكالة رويترز	 17300 دولار سنوياً وزيادة 90 دولاراً عام 1993 للخدمة الخبرية والمصورة . لا اتفاق معها . 18000 دولار سنوياً(النشرة الإنكليزية)
3	وكالة السودان للأنباء - وكالة الصحافة الفرنسية - وكالة الأسيوشيتدبريس - وكالة رويترز	 24000 دولار سنوياً لا اتفاق معها 63000 دولار سنوياً
4	وكالة الجماهيرية الليبية للأنباء - وكالة الصحافة الفرنسية - وكالة الأسيوشيتدبريس - وكالة رويترز	 36000 دولا سنوياً 24000دولار سنوياً 27000 دولار سنوياً

(1) المصدر السابق نفسه، ص 433 .

(*) الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق بعد غزوه الكويت في عام 1990 .

(2) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار ـــ م . س . ذ، ص 434 .

ت	الوكالة	السعر
5.	وكالة الأنباء الكويتية . وكالة الصحافة الفرنسية . وكالة الأسيوشيتدبريس . وكالة رويترز	 78104 دولارات سنوياً (أخبار وصور) لا أتفاق معها تستطيع كونا باتفاقها مع الفرنسية توزيع خدمة الأخيرة على 12 مشتركاً محلياً داخل الكويت .
6.	وكالة الأنباء السعودية . وكالة الصحافة الفرنسية . وكالة الأسيوشيتدبريس . وكالة رويترز . وكالة اليونايتد بريس	 26400 دولاراً سنوياً 76500 دولاراً سنوياً 16500 دولاراً سنوياً 23800 دولاراً سنوياً
7.	الوكالة الوطنية للإعلام . وكالة الصحافة الفرنسية . وكالة الأسيوشيتدبريس . وكالة رويترز . وكالة اليونايتد بريس	 7630 دولاراً سنوياً 1800 دولاراً سنوياً 5250 دولاراً سنوياً 1400 دولاراً سنوياً
8.	وكالة أنباء الإمارات . وكالة الصحافة الفرنسية . وكالة الأسيوشيتدبريس . وكالة رويترز . وكالة اليونايتد بريس	 48480 دولاراً سنوياً 24240 دولاراً سنوياً (انكليزي) 46555 دولاراً سنوياً (عربي . أنكليزي) 24000 دولاراً سنوياً (انكليزي)
9.	وكالة تونس أفريقيا للأنباء . وكالة الصحافة الفرنسية . وكالة رويترز	 ـ نشرتها العامة باللغة الفرنسية 70992 دولاراً سنوياً . نشرتها العامة باللغة العربية 10236 دولاراً سنوياً ـ نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية 28800 دولاراً سنوياً ـ نشرتها العامة باللغات الانكليزية والعربية والفرنسية (33728) دولاراً سنوياً . (الوكالتان تمنعان الوكالة الفرنسية من توزيع نشراتهما داخل تونس ولا يحق للتونسية بيع خدماتها .
10.	الوكالة العربية السورية للأنباء . وكالة الصحافة الفرنسية . وكالة الأسيوشيتدبريس . وكالة رويترز	 لا أتفاق معها 15210 دولارات سنوياً لا أتفاق معها

ت	الوكالة	السعر
11.	وكالة الإنباء الأردنية	تتبادل النشرات الإخبارية مع الوكالات الدولية دون أية التزامات مالية من جانبها أي أنها تقوم على أساس خدمة مقابل خدمة.
12.	وكالة الأنباء الجزائرية	تتعامل تجارياً مع كل من رويترز (نشرة عامة بالعربية والفرنسية) ، الأسيوشيتدبريس (نشرة عامة بالفرنسية) ووكالة الصحافة الفرنسية (نشرة عامة بالفرنسي ونشرة اقتصادية بالفرنسي) وتواجه مشاكلات كثيرة ناجمة عن طلبات زيارة أسعار الخدمات التي تقدمها الوكالات المذكورة وطالبت الوكالة بضرورة قيام لجنة لمتابعة للحوار بإيجاد حل يرضي الطرفين .
13.	وكالة الأنباء القطرية	لم تزد أية اشتراكات مع وكالات الأنباء الدولية في المدة الماضية وأملت الوكالة أن تخفض الأسعار علماً أن الخدمات التي تستلمها الوكالة القطرية هي الإخبارية والمصورة فقط .
14.	وكالة الأنباء العراقية	لا تدفع أية أجور اشتراك لأية وكالة دولية وأنها (لا تتسلم سوى نشرة وكالة الصحافة الفرنسية) وقد تم الاتفاق معها على تأجيل دفع الديون لحين زوال الحظر الدولي .

12ـ سيطرة الوكالات على تدفق الأخبار:

إن الأخبار والمعلومات التي تروجها هذه الوكالات لا تتلاءم في واقع الحال مع البلدان العربية وحاجاتها لأنها جمعت ونشرت عن طريق مصادر وأجهزة الوكالات العربية إضافة إلى أن المحتكر هو الذي يحدد أي المواضيع تقدم وأيها يمنع، وهم يعلمون أنهم يتحكمون بذلك التدفق، إذ يحصلون على المعلومات التي يريدونها على النحو الذي يرونه مناسباً وفي الوقت الذي يرغبون فيه أيضاً [1]. وتفرض وكالات الأنباء الدولية رؤيتها على العالم وليس كما تراه دول العالم العربي ، التي تعد متلقية سلبية لما تبثه الوكالات بسبب فقرها

(1) راكيل مالييناس باسكير، وكالات الأنباء والنظام الإعلامي الجديد، النظام الإعلامي الدولي الجديد (بيروت، اتحاد وكالات الأنباء العربية، 1989)، ص 128 ــ 129 .

الإنتاجي في الإعلام، بينما يتضح النفوذ الهائل الذي تمارسه وكالات الأنباء الدولية في تشكيل صورة الحياة السياسية والاقتصادية والصور الذهنية لدى الشعوب العربية وفي تشويه صورة الواقع العربي في أذهان الرأي العام العالمي، ويعزى ذلك أساساً إلى العجز والقصور الذي تعاني منه الوكالات القطرية[1]. إذ إن هذه الوكالات ترسل إلى الوطن العربي أكثر مما تقوم أجهزة الإعلام في تلك الدول باستيعابه، وأن في البلدان العربية مناطق يكثر فيها استخدام الأنباء الأجنبية[2]. لذلك تنتخب أجهزة الإعلام العربية ما تراه مناسباً لسياستها إذ صاغت وكالات الأنباء الدولية إلى حد كبير أسلوب عرض الخبر في بلدان الوطن العربي وحددت القيم الإخبارية لوسائل الإعلام، فتقريباً معظم الصحف ومحطات الإذاعة والتلفاز في البلدان العربية ليس أمامها خيارات وإنما الاعتماد المباشر على هذه الوكالات كمصدر أساسي في الحصول على أخبار العالم[3]. إذ إن الوكالات لا تقوم في معظم الأحيان باستقاء أنباء العالم العربي بنفسها، ولا تحتفظ بمكاتب لها في عدد كبير من عواصم دوله، وإنما تعتمد على ما تتلقاه من الوكالات الوطنية ومن المراسلين المحليين. وفي حالات كثيرة، ترغم الوكالات الدولية على استقاء أنبائها من الوكالات الوطنية نتيجة لاحتكار هذه الوكالات الحكومية جمع أنباء دولها وبثها إلى الخارج[4]. ولقد ابتكرت الدول الصناعية فكرة أخذ المعلومة الخام من مصادرها في الدول الفقيرة

(1) عواطف عبد الرحمن، التحديات الإعلامية والثقافية في الوطن العربي في إطار ثورة الاتصالات، (دمشق، مجلة معلومات دولية، العدد55 كانون الأول، 1997)، ص 175 .

(2) د. ياس البياتي، احتلال العقول، م . س . ذ، ص 152 .

(3) Munir K. Nasser, " News Values Versus Ideology Athirdworld Perss Pective " Injohn Martin and Anju Grover Chaud hary. Comparative Mass Media Systems, N.Y: London, 1983,p.54.

(4) سمير صبحي، الخبر اليقين من دق الطبول إلى الأقمار الصناعية، م . س. ذ، ص16.

لتحللها وتصنفها وتفهرسها ثم تعلبها وتعيد تصديرها [1] إلى هذه البلدان. وقد بلغ نفوذ وكالات الأنباء الدولية في وسائل الإعلام العربية درجة تقديم مادة سياسية أو ثقافية أو رياضية عربية ليس عن طريق مراسليها الموزعين في معظم العواصم العربية وليس عبر التعاون مع وكالات الأنباء العربية، بل عن طريق وكالات الأنباء الدولية نفسها[2]. وتشكل وكالات الأنباء الدولية المصدر الأساس وأحياناً الوحيد للمادة الإخبارية العربية والأجنبية النصية والمصورة، التي تنقلها وكالات الأنباء العربية والمحلية ـ القطرية إلى وسائل الإعلام الجماهيري العربية وتحتل هذه المادة الإخبارية مساحات واسعة في الصحافة العربية، وفي نشرات الأخبار الإذاعية والتلفازية العربية، ونظراً للافتقار إلى الملاك الصحفي القادر على التعامل بندية مع هذه المادة والقادر بالتالي على فهمها واستيعابها ،وتنقيتها، وأخذ ما هو مناسب منها، فأن هذه المادة تصل عملياً إلى وسائل الإعلام الجماهيري العربية حاملة ـ إلى حد بعيد ـ معلوماتها، ومواقفها، ومضامينها، وقيمها، ونظرتها الأصلية للأحداث والظواهر والتطورات[3].

وعليه فأن وكالة الأنباء تشبه تاجر الجملة الذي يبيع الأخبار بالجملة لآلاف الصحف المشتركة ويمكن لتاجر الجملة أن يؤثر تأثيراً كبيراً في سوق الأخبار[4]. ويوجد (120) وكالة أنباء دولية ووطنية، تتعامل يومياً نحو يزيد على نصف مليون خبر ومعلومة، ـ ربعها في الأقل ـ مسجل بالصوت والصورة[5]. والوكالات هي التي تملك كل الخيوط، وهي التي تقرر ـ وفق مصالح وأسلوب

(1) محمد فريد عزت، وكالات الأنباء في العالم العربي (جدة، دار الشروق، 1983)، ص 134.

(2) أديب خضور، الإعلام العربي على أبواب القرن الواحد والعشرين، م . س . ذ، ص32 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص 32 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص 238 .

(5) Curtis , Ted: New Agency . " The Free Press " , Paris, 1990 . p.p.63-65.

تفكيرها الغربي - أهمية الخبر وأسبقيته، وهي التي تفسر الأحداث وتقود العملية الإعلامية بالنسبة لوكالات الأنباء المحلية والصحافة[1]. ولذلك تعدُّ الوكالات الدولية أهم المنابع الخبرية من حيث جمع الأخبار ونشرها فور ورودها[2]. وفي عرف وكالات الأنباء تعني كلمة " Lead " موضوعاً أو جزءاً جديداً يحدث تقريراً سابقاً عن طريق سبك التفاصيل الجديدة مع الأصل وغالباً ما يكون تفسيراً جديداً لمادة موجودة أصلاً في ملف الوكالة اليومي (File) لإعطاء القارئ تغطية محدثة وموسعة لأهم المعلومات المتوافرة أثناء عملية الكتابة [3]. لأن لوكالات الأنباء قدرتها المادية التي تجعلها قادرة على نقل أخبار العالم وصنع التصورات عن الأشخاص والشعوب والثقافات والوصول إلى كل إنسان على سطح الكرة الأرضية[4]، وأن الخبر تتم صياغته بشكل يثير - لدى المتلقي - أسباباً للانحياز أو إيحاءات للانحياز شئنا أم أبينا؛ إذ إن من يملك الأخبار الجديدة يحكم العالم[5]، هذا لأنه ببثه هذه الأخبار يستطيع أن يحصل على ردود أفعال تناسب بثه، كذلك يستطيع توجيه العالم على نحو الذي يريده عن طريق صياغة الخبر.

13- صناعة الأخبار في الوكالات العربية:

إن صناعة الأخبار في العالم العربي تعتمد أساساً على وكالات الأنباء الدولية التي تسيطر على ما نسبته 90٪ من الأخبار من وسائل الإعلام العربية[6]. ولأن وكالات الأنباء الدولية تأسست وتوطدت قبل ظهور وكالات الأنباء العربية إلى الوجود فقد خلقت أنماطاً لسريان الأنباء وأرست تقاليد

---

(1) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م . س. ذ، ص217 .

(2) للتفصيل انظر: عبد العزيز الغنام، مدخل في علم الصحافة، م . س . ذ، صفحات متفرقة.

(3) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م. س . ذ، ص 94 .

(4) رفيق سكري، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، م . س . ذ، ص 225 .

(5) Tom Rosentiel . The Myth Of CNN, In: Jerel . A. Rosati (ED) , Reading In The Politics Of U,S, Foreign Poicy U.S.A Harcourt Brace and Co., 1998. P. 551.

(6) للمزيد انظر: د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، م . س . ذ ، صفحات متفرقة.

للعمل الإعلامي جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة حتى على أساليب العمل في الوكالات العربية ذاتها[1]. وأصبحت المادة الإخبارية التي تقدمها هذه الوكالات تؤدي دوراً متزايد الأهمية في تكوين النسق المعرفي للمواطن العربي، فقد أصبح المتلقي العربي يدرك الأحداث والظواهر، والتطورات في بلده، وأمته، وعالمه، بواسطة المادة الإخبارية التي تقدمها وكالات الأنباء الدولية، وتنشرها، وتبثها وسائل الإعلام الجماهيري العربية، أصبح هذا المتلقي يرى العالم على وفق الرؤية التي تحددها تراكمياً الوكالات الدولية[2]. ومهما غالى صحفيو وكالات الأنباء الدولية بموضوعيتهم وتعاطفهم مع بلدان الوطن العربي يظلون كما هم: فهم أمريكيون وإنكليز وفرنسيون يفكرون بصفتهم تلك وليس كما يفكر العرب، وهم، بذلك يخدمون مصالح النظام القائم في البلدان الصناعية[3]. كما أن حجم الرسائل الإخبارية التي تنقل إلى الدول العربية ومنها يقل كثيراً عن الأخبار المتداولة بين القوى الصناعية الغربية الكبرى، وهكذا فأن عملية الاختيار التي تحدد ما يتدفق من خلال البوابات قد تحجب التدفق الإخباري تماماً إذا كان حجم الرسائل الإخبارية قليلاً[4]. أما في ما يتعلق بمضمون الأخبار فيستند مضمون الخبر المحلي في الدول العربية إلى الحدث الإيجابي ، وهو - بذلك - لا يقترب من الرؤية الغربية للخبر الذي يستند في الغالب إلى الحدث السلبي، الذي يعبر عن طبيعة المجتمع الغربي وفلسفته في التقدم من خلال التغيير والمنافسة، بخلاف ذلك يقترب مضمون الخبر المحلي في الدول العربية من الفهم الاشتراكي ودول

---

(1) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية ، م . س . ذ ، ص 138 .

(2) أديب خضور، الإعلام العربي على أبواب القرن الواحد والعشرين، م . س . ذ، ص 32 .

(3) هيرفيه بورج، إنهاء السيطرة الاستعمارية على الإعلام، ترجمة: جاسم الياسري (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة العلاقات العامة، الدراسات الإعلامية، د.ت)، ص21 .

(4) للمزيد أنظر: آل هيستر ، دليل الصحفي في العالم الثالث ، م . س . ذ، صفحات متفرقة.

العالم الثالث للخبر الذي يجب أن يعكس مضمونه مسيرة التقدم من حالة الاستقرار التي تفترض التركيز على النجاحات[1].

إن وكالات الأنباء العربية لا تمثل - حتى الآن - مصدراً من مصادر الأنباء العربية التي تنشر في وسائل الإعلام الأجنبية، بسبب غلبة الطابع الرسمي على ما تبثه إلى الخارج من أنباء وتقارير[2]. إذ إن بعض الصحفيين الغربيين يقدمون إلى الدول العربية ولديهم " أفكار مسبقة " أو " أحكام مسبقة " عن المنطقة العربية، بحيث تؤثر فيهم في كتابة الأخبار وجمع المعلومات[3]، وهذه التصورات المسبقة تخفت من وهج عملهم الصحفي وتقودهم إلى ثوابت يجب الخضوع لها مثل ضرورة تحاشي وكالات الأنباء الدولية، الأوصاف المتعلقة بالأديان كوصفها مسؤولاً في دولة ما بأنه من " الطائفة الشيعية " أو " الطائفة السنية" وهذه الأمور تثير الفرقة بين العرب[4]. أما الجانب المهني في هذا الأمر فقد ينحصر في مسائل غير منظورة، مثل قضية المصطلحات والتي تحاول خطط تدريب وتأهيل الصحفيين المستوردة طمسها لإلغاء بعض الألفاظ الموحية مثل " النضال - المقاومة - الاستشهاد " وإحلال ألفاظ أخرى مثل " الإرهاب - الأنتحاريون - العنف "[5].

وقد جرت نقاشات حول الاستعمالات اللفظية (Termenologie) التي تستعملها الوكالات الدولية وبعض الأوصاف التي ترد في أخبارها، مثال ذلك، موضوع (الإرهاب) وتسمياته، وفي هذا الإطار، أكد مدير عام

---

(1) محمد نجيب الصرايرة، التدفق الإخباري الدولي، مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم، (الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1) السنة (17)، 1989) ، ص 253.

(2) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الجديد، م . س . ذ، ص135 .

(3) فريد آيار، سماسرة الأخبار، م . س. ذ، ص416 .

(4) فريد آيار، سماسرة الأخبار، م . س. ذ، ص416 .

(5) محمود المراغي، دور اتحاد الصحفيين العرب في تدريب وتأهيل الصحفيين، م . س .ذ، ص

الأسيوشيتدبرس أن وكالته ترحب بقدوم وفد من وكالات الأنباء العربية إلى نيويورك، لمقابلة المسؤولين عن التحرير هناك، ومناقشتهم حول أسلوب النشر المتبع، وأقترح أن يتم إعلام نيويورك عن المواضيع المحددة التي سيتم النقاش بشأنها[1]. فضلاً عن عقبة أخرى تعدُّ مزعجة وهي " الأذن بالتواجد " في مناطق الحدث لمراسلي وكالات الأنباء الدولية إذ تمنع بعض الدول العربية دخولهم، ولا سيما، في الأزمات الساخنة[2].

14ـ المصادر الأساسية للأخبار التي تعتمد عليها وكالات الأنباء العربية:

هناك أربعة مصادر تقوم بمقام الزبائن الرئيسين للوكالات وهي[3]:

- وسائل الإعلام الدولية، التي تعد المصدر الرئيسي لاستقاء المعلومات.
- وكالات الأنباء المحلية.
- المؤسسات الحكومية.
- المصارف والمؤسسات المالية والشركات التجارية.

15ـ تأثير وكالات الأنباء في الصحافة العربية:

إن وكالات الأنباء هي التي تحدد مستقبل/مسار الأخبار الخارجية في الصحافة العربية لأسباب أبرزها[4]:

- انخفاض مستوى الأداء التحريري .
- تراجع الإبداع .
- الافتقار إلى الملاك القادر .

---

(1) د. فريد آيار، سماسرة الأخبار، ص 415 .

(2) المصدر السابق نفسه، ص 417 .

(3) Jeremy Tunstall , " World Wide News Agencies: Privatewole Salers of Public Information " in 1981. Op. Cit ., p. 261.

(4) أديب خضور، الإعلام العربي في القرن الواحد والعشرين، م . س . ذ، ص 97 .

- سيادة عقلية الوظيفة .
- تفشي الكسل ، والتراخي واللامبالاة .
- ضخامة وتنوع التغطية التي تقدمها وكالات الأنباء الدولية .
- محدودية مجال ونشاط وكالات الأنباء الوطنية.

ووكالات الأنباء الدولية هي التي تحدد حجم اهتمامات الصحف العربية ، وتؤدي دوراً في تحديد اهتمامات الأنباء الخارجية ومضمونها مؤدية إلى غلبة الأنموذج الغربي لمضمون الأنباء الخارجية على الصحف العربية[1] .

أما من ناحية تغطية رويترز للأحداث فقد برزت وكالات الأنباء الدولية بالمرتبة الأولى ضمن التغطية الإخبارية لقناة الجزيرة لتسلسل الأحداث عل الساحة الدولية وخاصة الأمريكية قبل أحداث 11 أيلول 2001وبعدها [*]،هو أمر طبيعي لكون (قناة الجزيرة الفضائية القطرية) لديها اشتراك في أكبر الوكالات في العالم وأضخمها التي تمتاز بخدماتها المعلوماتية وفورية أخبارها مما يجعلها تهيمن على معظم أخبار العالم وأبرزها (رويترز)[2]. كما أن عمل هذه الوكالات ـ الدول العربية ـ يقتصر على استقطاب الاهتمام العربي ، إلى ما تريده الجهات القائمة عليها ، وإلى ما تراه هذه الجهات ،لأنها تريد تركيز اهتمام العرب ـ كما تفعل الشيء ذاته مع غيرهم من الأمم ـ على ارتباطهم بها حاضراً ومستقبلاً، واقتصاداً وسياسة، علماً وتقنية، فكراً وثقافة[3]. ووفقاً لذلك فأن الحجم الإجمالي للأنباء التي توزعها الوكالات

---

(1) د. ياس البياتي، احتلال العقول، م . س . ذ ، ص 152 .

(*) ضرب برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وهدمهما تماماً بالطائرات كذلك ضرب وزارة الدفاع الأمريكية والبيت الأبيض من مجهولين .

(2) د. عبد الرزاق النعاس، التغطية الإخبارية لقناة الجزيرة الفضائية لأحداث نيويورك، واشنطن والهجوم العسكري على أفغانستان، دراسة تحليلية (بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد 65، 2004) ص 340 .

(3) نوال السباعي، إعلامنا ووكالات الأنباء، شبكة الانترنت، موقع اسلام اونلاين، تاريخ التحديث 2004/5/9 .

الرئيسية الأربع في العالم يتمثل بنحو (32.850.000) كلمة يومياً موزعة بين تلك الوكالات بحسب الجدول الآتي[1]:

ت	عدد الكلمات يومياً	اسم الوكالة	الرمز
1	17.000.000	الأسيوشيتدبريس الأمريكية	AP
2	11.000.000	اليونايتدبرس الأمريكية	UPI
3	3.350.000	فرانس برس	AFP
4	1.500.000	رويترز	Reuters
المجموع		32.850.000 كلمة يومياً	

أما الجدول التالي فيوضح حجم الأنباء التي توزعها يومياً بعض وكالات الأنباء الأخرى في العالم .

ت	وكالة الأنباء	الرموز	حجم الأنباء الموزعة يومياً
1	غرب ألمانيا	DPA	115.000
2	إيطاليا	ANSA	300.000
3	أسبانيا	EFE	500.000
4	يوغسلافيا	TANJUG	75.0000
5	يوغسلافيا	APS	100.000
المجموع			1.090.000

وهنا يوضح مدى سيطرة الوكالات الأربع الرئيسية للأنباء في العالم، على التدفق الإعلامي الدولي، فضلاً عن بثها المواد التلفازية المصورة أيضاً .

وقد كشفت مناقشات منتدى الإعلام(❁) العربي في دبي، عن وجود تيارين بارزين متعارضين ضمن الإعلام العربي يدعو أولهما إلى إحداث تغيير

(1) صابر فلحوط، م . س . ذ ، ص 89، وكذلك ميشيل كولون، م . س ، ذ، ص 349 .

(❁)منتدى الإعلام العربي الذي عقد في دبي للمدة من 2003/10/7 ــ 2003/10/12 وشارك فيه أكثر من 500 من قيادات إعلامية وأكاديمية من مختلف أنحاء المنطقة والعالم، وقد شهدت جلساته جدلاً واسعاً بشأن قضايا رئيسية تراوحت بين اهتمام المحطات التلفازية باعتماد تغطية تتسم بالتضليل والموازنة بين أداء المحطات العربية والغربية، ومدى حيادية تغطية كل منها للحرب على العراق .

نوعي في أسلوب تعاطي الأخبار في المنطقة مع القضايا المحلية والإقليمية والعالمية باعتماد نهج يتسم بقدر أكبر من الشفافية والموضوعية بينما يرى الفريق الثاني أن هناك تحديات مصيرية تواجه المنطقة تتطلب من الإعلام عدم الانسياق وراء دعوات التجديد والانفتاح [1].

يظهر واضحاً، أن التيار المؤيد للتغيير سعى لتعزيز مواقعه اعتماداً على تجربة الإعلام العربي في التعاطي مع التطورات في العراق، في حين سعى التيار المعارض إلى تأكيد أن وسائل الإعلام التي تتخلى عن عكس نبض الشارع ستفقد شعبيتها ومصداقيتها[2].

وبموازاة هذا التباين ظهر هناك تباين آخر في رؤية الإعلاميين العرب ونظرائهم الغربيين، وحتى بين الغربيين أنفسهم بشأن مدى حيادية تغطية كل من وسائل الإعلام العربية والغربية بشأن القضايا الرئيسية التي تشهدها المنطقة، فبينما حرص إعلاميون غربيون بارزون(❁) يشاركون في أعمال منتدى دبي على أن الموضوعية هي المحور الأساسي التي تعتمد عليها وسائل إعلامهم في تغطياتها للأحداث داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها، فقد شكك إعلاميون غربيون بحيادية الإعلام الغربي مشيرين - في هذا المجال - إلى أسلوب تعاطي هذه الوسائل مع الاعتداءات الصهيونية المستمرة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك في قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية، وفي المقابل تعرض الإعلام العربي لانتقادات تراوحت بين (الافتقاد للموضوعية) و (ممارسة التضليل الإعلامي) [3].

---

(1) بحوث المنتدى غير منشورة، مطبوعة بالحاسوب.

(2) بحوث المنتدى غير منشورة، مطبوعة بالحاسوب .

(❁)وأبرزهم كريس كريمر المدير التنفيذي لشبكة سي أن أن أنترناشيونال، والإعلامي بيتر آرنت، وجنين ديجيوفاني كبيرة مراسلي صحيفة التايمز، وكلايف مايري مراسل هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي ، وأدار الجلسات تيم سباستيان مدير هيئة B.B.C.

(3) بحوث منتدى دبي الإعلامي، غير منشورة، مطبوعة بالحاسوب .

16 ـ الأخبار بين وكالات الأنباء الدولية ووكالات الأنباء العربية:

استمرت العلاقة الفردية بين الوكالات الدولية والعربية على حالها حتى عام 1985 حين بادر اتحاد وكالات الأنباء العربية بالدعوة إلى عقد طاولة مستديرة للحوار بين وكالات الأنباء الدولية وهي (رويترز، الفرنسية، الأسيوشيتدبرس، واليونايتد برس) ووكالات الأنباء العربية(*).

طرحت في ذلك الاجتماع نقاط عديدة، تناولت كيفية زيادة الأخبار العربية في نشرات الوكالات الدولية ومعرفة رغبات الوكالات الأخيرة بشأن الأخبار العربية وموضوع الاستعمالات اللفظية في أخبار وكالات الأنباء الدولية، وكيفية زيادة التعاون بين الطرفين من النواحي كافة، فضلاً عن موضوعات التدريب.

وأشار مندوب وكالة رويترز إلى أن هذا الاجتماع يقود إلى تفاهم أفضل بين وكالات الأنباء العربية والدولية، كونه الأول من نوعه، أما ممثل وكالة اليونايتدبرس فقال بأنه يكتب القليل عن العالم النامي في الصحافة الغربية وبناء على تحليل أجري لمدة ثلاثة أسابيع، ظهر أنه في الصحافة الأمريكية لا ينشر سوى 27٪ من الأخبار والمعلومات من العالم يومياً ومن ضمنها العالم النامي، وهذا يعني أن 73٪ من الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام الأمريكية هي تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

(*) عقد هذا الاجتماع في 1985/10/28 في لندن، مثل الجانب العربي في الاجتماع جواد مرقه مدير عام وكالة الأنباء الأردنية، وإبراهيم العابد مدير عام وكالة أنباء الإمارات ، وعبد الجليل فنجيرو المدير العام لوكالة المغرب العربي والدكتور فريد آيار الأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء العربية، ومثل جانب الوكالات الدولية السادة يوجين بليني نائب رئيس ومدير عام وكالة اليونايتدبرس لشؤون أوروبا والشرق الأوسط، وفرانسوا دوريو رئيس تحرير والمسؤول عن الشرق الأوسط بوكالة رويترز، ومايرون بيلكانيد المدير العام لوكالة الاسيوشيتدبرس في لندن وماريو فيوريتو مدير مكتب وكالة الصحافة الفرنسية بالرباط ـــ المغرب .

(1) محاضر اجتماع الطاولة المستديرة (بالعربية) اتحاد وكالات الأنباء العربية في 1985/10/28 في لندن.

وطالب الجانب العربي بإعطاء أهمية أكثر للأخبار المتعلقة بمستقبل العالم العربي وأمنه والتطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعليه، فأن جهوداً أكثر، يجب أن يقوم بها هؤلاء الذين يعملون في أقسام الشرق الأوسط وبوكالات الأنباء الدولية[1].

وذكر الجانب الغربي: أن الوكالات الدولية لا يمكنها التهرب من مسؤولية بأن هناك آلاف من الصحف الأمريكية التي لم يكن لديها مراسلون في الشرق الأوسط والتي كانت تعتمد على الوكالات الدولية في الحصول على تغطيتها الصحفية، وهنا تكمن مسؤوليتهم في تصوير أهمية العالم العربي للقراء بتوسيع كتابة التقارير الصحفية لتشمل الجانب الإنساني[2].

و طالبت الوكالات الدولية بضرورة الدخول السريع والسهل للمراسلين لبلدان الوطن العربي؛ إذ إن يحسّن ذلك العلاقات وقد تصبح السلطات المسؤولة أكثر إدراكاً لمتطلبات وكالات الأنباء[3].

ثم توالت الاجتماعات في آذار 1986 في مراكش، وفي 3 كانون الثاني 1986 في فينا، وفي آذار 1988 في مقر رويترز بلندن، وفي 1992/10/30، 1993/10/15 الدار البيضاء- المغرب، وفي 1996/3/20 لندن.

وقد قال تيم سباستيان، مدير هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C: إن تجربة الحرب على العراق مثار جدال وتضارب وارتباك حتى بالنسبة إلى صانعي الرأي العام وموجهيه ومختبر لإعادة تحديد الموضوعية والحيادية في صناعة الخبر ونقل المعلومة[4].

---

(1) محاضر اجتماع الطاولة المستديرة (بالعربية) اتحاد وكالات الأنباء العربية في 1985/10/28 في لندن.

(2) المصدر نفسه .

(3) المصدر نفسه .

(4) في كلمته أمام منتدى الإعلام العربي الذي عقد في دبي للمدة 7ـــ2003/10/12 .

ويؤكد كريس كريمر الرئيس التنفيذي لشبكة C.N.N الأمريكية في موضوع التغطية الإخبارية في الحرب على العراق(*) أن هذه كانت أكبر أزمة يقومون بتغطيتها، ورفض أن يستخدم كلمة خبر صحافي مبرراً بأن ما حدث في الحرب على العراق وفي منطقة الخليج العربي ليس خبراً صحافياً، أنها أزمة، ولا يجب التقليل من شأنها[1].

وأشار الجانب العربي في اجتماع اللجنة المشتركة الخامس في تشرين الثاني 1993، إلى ضرورة أن تتسلم الوكالات الدولية أخبار الوكالات العربية لتستطيع تلك الوكالات التأكد من أن عملية الانتقاء تسير على نحو جيد وجاد، وأكد مدير الاسيوشيتدبرس على موضوع معرفة مصادر الأخبار بشكل واضح، إذ أن من الأمور المهمة جداً، معرفة المصدر الذي هو من أسس كتابة الخبر.

وذكر ممثل رويترز أن الوكالات الدولية تحتاج إلى الأخبار المتنوعة، والأخبار التي تهم جميع المجالات لخدمة الصحف والإذاعة والتلفاز، لذا تحتاج الوكالة الدولية إلى أخبار رياضية، واقتصادية، وثقافية، وتسلية وغيرها والحصة الكبيرة للأخبار المالية والأنشطة الاقتصادية إذ لديها خدمات لرجال الأعمال وهم قراء يحتاجون إلى الأخبار المالية والاقتصادية، كما تقتضي الضرورة معرفة توقع الأحداث وأن يكون هناك نوع من (المفكرة) للأخبار والأحداث المتوقعة تنشرها الوكالات العربية، مع ضرورة تنوع الأخبار وفحواها وأن تكون شمولية[2].

(*) بدأت الحرب على العراق من قبل التحالف الأنكلو ــ أمريكي في 2003/3/20 وتم احتلاله في 2003/4/9.

(1) في كلمته أمام منتدى الإعلام العربي الذي عقد في دبي للمدة 7ــ20043/10/12.

(2) محضر اجتماع اللجنة المشتركة بين وكالات الأنباء الدولية ووكالات الأنباء العربية في 1993/11/5.

- أما محضر الاجتماع السادس للجنة المشتركة في 20/آذار /1996 بلندن: فقد أثار الجانب العربي مرة أخرى موضوع قيام الوكالات الدولية بنشر بعض الأخبار غير الصادقة عن الدول العربية ونسب ذلك إلى (مصادر غير مسماة) أو (جهات عليمة) ورأى أن مثل هذه التحليلات التي تنشر لا يمكن تصحيحها مباشرة لأن وقتها فات إلى جانب كونها إضافات من المراسلين تدخل في صلب الأخبار لتشويه صلب مضمونها وسمعة البلد الذي يتحدث عنه الخبر.
- وأثار أحد ممثلي الوكالات الدولية مسألة عن طريقة العمل التي تختلف بين الدول، مثال ذلك: يستطيع المراسل في لندن الاتصال بأي كان لمعرفة مصادر الأخبار أو معلومات إضافية عنها، فيما لا تتوافر هذه الإمكانية في مكان آخر، وهذا الأمر يجعل مراسل الوكالة الدولية يعطي تفسيرات أو يعتمد على مصادر أخرى غير المصادر الرسمية فضلاً عن أن أخبار الوكالات الدولية والقصص الإخبارية التي تبعث بها تذهب إلى أماكن مختلفة وإلى أكثر من دولة، لذا فهي متنوعة وفيها الكثير من وجهات النظر وهذا أمر طبيعي للوكالة الدولية[1].
- ثم أنتقل الحديث عن موضوع رأي الوكالات الدولية بالأخبار العربية فقال مندوب الوكالة الفرنسية: إن هناك نقاطاً عديدة أود إيرادها وهي: إن أخبار الوكالات العربية غير مكتملة العناصر حتى (الوقت والتاريخ) في بعضها غير موجودين.
- الموضوع المهم في الخبر غير موجود في مقدمته، والنقطة المهمة فيه تدفن عادة في التفصيلات وهذا ما يجعل الأمر غير سهل عند التعامل مع مثل هذه الأخبار.

(1) محضر اجتماع اللجنة المشتركة بين وكالات الأنباء الدولية وكالات الأنباء العربية في 1996/3/20 .

- غالباً ما تظهر أخبار وكالات ألأنباء العربية وكأنها (ملء استمارة طلب سمة دخول)، مثال ذلك، عند وصول شخصية مهمة للبلد يبدأ الخبر بـ (400) كلمة حول الاستقبال فيما لا يذكر في الخبر سبب الزيارة وهذا ما يدفع الوكالات الدولية إلى التوجه لمصادر أخرى لمعرفة ذلك .
- موضوع دقة الخبر: في بعض الأحيان ينقص هذا الأمر الأخبار العربية، لذلك، ترانا نحتاج - في بعض الأحيان - إلى معرفة ما إذا كان (خبر ما) هو رد فعل أو سياسة دولة تجاه حدث مهم أم لا فلا نجد تفسيراً لذلك؛ إذ تكون الأمور غير واضحة وهذا ما يجبر وكالاتنا تفسير الأمور كما تراها هي .
- بعض الوكالات العربية بطيئة جداً، وفي بعض الأحيان ، تكون أخبارها منشورة قبل ذلك بالراديو والتلفاز، بينما نجد أن الوكالات الدولية تحتاج إلى أخبار سريعة قبل إذاعتهما من التلفاز.
- هناك بعض الوكالات تضع للخبر كلمة (يتبع) إلا أنها تبقيه كذلك إلى نهاية نشرتها مما يحير المستلم أأنتهى الخبر، أم فيه إضافة ؟ .
- موضوع المصادر: إن انتقاد الوكالات العربية لاستعمال الوكالات الدولية لمصادر خاصة سببه عدم وجود مصادر في بلدها يمكن التوجه إليها لأخذ المعلومات واستكمال الأخبار.
- أما بالنسبة لوكالة رويترز، ورأيها بأخبار الوكالات العربية، فقد أوردته في رسالة وجهتها للأمانة العامة وجاء فيها:

إذا كنت تسعى إلى تحسين نشرتك الإخبارية المعدة للزبائن الدوليين ووكالات الأنباء الدولية مثل رويترز واسيوشيتدبرس ووكالة الأنباء الفرنسية، قد يساعد إعطاء خلفيات أكثر في القصص الإخبارية وتسمية مصادر أكثر فيها من الضروري إيراد النصوص الصحيحة للتصريحات من أجل إسناد الأخبار الرئيسية .

قد يساعد وضع القصة الإخبارية في إطار منظوري من أجل توجيه القارئ إلى ما يرمي إليه الخبر ويعنيه، عندما تعد الوكالات العضوة في الاتحاد نشرات أخبار معدة للقراء المحليين، تعرف تماماً بأنه ليس من الضروري دائماً التحديد الواضح لما يعنيه الخبر.

في حين أن شعارنا كان دائماً إيراد الأخبار، وليس إعطاء تفسيرات لها، فإننا نسعى، بصورة متزايدة، وبأوضح ما يمكن إلى شرح كنه الأخبار، ولماذا نعدها مهمة وما هي التشعبات المحتملة لها[1].

17. أسلوب تحرير الأخبار في وكالات الأنباء:

ثمة سمات خاصة في وكالة الأنباء تعطي أسلوب تحرير الأخبار في الوكالات سماته وخصائصه المميزة، فوكالة الأنباء تقوم بالدور القيادي في عملية تجميع المعلومات الإخبارية وتوزيعها على النطاقين المحلي والعالمي، ونشاط الوكالات موجه - في الأساس - نحو معلومات آنية الأهمية، ذات طبيعة إخبارية، فوكالات الأنباء لا تتعامل في صياغة كل المواد الصحفية التي تتعامل فيها الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى[2]، ذلك أن وكالات الأنباء وسيلة " اختصاصية" ذات برنامج ضيق بالنسبة إلى غيرها، ويكمن نشاطها في الجزء الأكثر أهمية في تكوين الرأي العام بصدد القضايا الحاسمة محلياً أو عالمياً[3] وإذ تقوم وكالات الأنباء بدور " الاختصاصي" و " الممون الرئيسي" للمعلومات الإخبارية ذات الأهمية الآنية وخلفياتها، فإن معظم إنتاجها لا يصل مباشرة إلى الجمهور، فهي تعمل بواسطة " وسائل إعلام أخرى "، الأمر الذي يجعل تأثيرها محدوداً أو مضاعفاً في آن[4].

---

(1) محضر الاجتماع السادس للجنة المشتركة في 1996/3/20 .

(2) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م .س . ذ ، ص 128 .

(3) سلافوي هاشكوفيتش، وياروسلاف فرست، م . س .ذ، ص 8ــ11.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 11 .

كما تتميز العملية الصحفية في وكالات الأنباء بتأكيد أهمية السرعة في تحرير الأخبار وإرسالها؛ إذ تعد الإجادة عنصراً حاكماً عند تقييم أداء وكالات الأنباء وترتيبها لجهة الإجادة والأهمية والتأثير[1]. فضلاً عن أن لوكالة الأنباء دوراً رئيسياً في التوجيه والإشراف على وسائل الإعلام الأخرى، سواء على المستوى المحلي أم الدولي، فيما تنهض وكالة الأنباء الدولية تحديداً بعبء إخراج المحلي من محليته إلى نطاق الاهتمام العالمي[2] بما يستدعيه هذا من إجراءات يجب استيفاؤها في عملية التحرير .

إن عملية التحرير الصحفي في وكالات الأنباء (Wire Editing) هي عملية تحرير إبداعية (Greative Dditing) لأن خدمة الوكالة تقدم تدفقاً منتظماً من أنباء آخذة في التغيير والتطور، تمثل مادة خاماً لمحرري الوكالة الذين يقومون بدورهم بتحويلها إلى (منتج نهائي) يتناسب مع احتياجات عملائهم " وسائل الإعلام الأخرى "، إذ إن القصص الإخبارية تتغير ساعة بساعة، وأحياناً دقيقة بدقيقة، ما يفرض، في أوقات عديدة متقاربة ، ضرورة أن يقوم المحرر بإضافة أشياء، أو إعادة التحرير، وهذا الأمر غير محدد بتوقيت معين ينتهي فيه العمل، ويسلم إلى المطبعة، كما هو الحال في الصحف مثلاً، إذ لا يوجد حد أقصى للوقت، ولكن هناك عملاً وتغييراً وتطويراً كلما كانت هناك أحداث[3].

إن هذه الخصائص وظروف العمل التي تميز وكالة الأنباء من غيرها من وسائل الإعلام الأخرى تفرض سمات أسلوبية خاصة يجب أن تعتمدها عملية التحرير في وكالات الأنباء، ومن أبرز تلك السمات ما يلي:

---

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 128 .

(2) سلافوي هاشكوفيتش وياروسلاف فرست، م . س . ذ ، ص12ـــ13 .

(3) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص129 .

1. التقديم الواقعي:

ويعني أن تكون المادة المقدمة ليست خيالية أو " مفبركة " وأن تكون مدروسة، تعبر عن حدث وتفاصيل قائمة ومسجلة ويمكن التحقق منها دائماً، كما أن التقديم الواقعي هو أسلوب يجب التزامه في تحرير المواد الإخبارية في وكالات الأنباء، وعن طريقه يجب التأكد من الإجابة عن الشقيقات الخمس(*)، ألـ (5W) و توفير الخلفية المناسبة التي تضع الحدث في سياقه العام، وهو ما يتطلب الدقة في تسجيل البيانات والحد من تقويم المراسل أو المحرر، إلى أقصى حد للأحداث؛ إذ من الضروري أن لا تتضمن الصياغة ما يمكن عده شيئاً ذاتياً، وهذا يستوجب استخدام تعبيرات وأوصاف وأفعال وأسماء واضحة لا لبس فيها، وهو يتناقض مع استخدام الأسلوب المجازي أو الإبداع الأدبي[1].

2،. الإيجاز في التعبير:

مع أن وكالة الأنباء لا تعرف قيوداً على مساحة نصوصها كما هو الحال في وسائل الإعلام المطبوعة، إلا أن الوكالات عادة ما تلزم نفسها بمساحات محددة سواء للعناوين أو الجمل أو الفقرات أو الأخبار نفسها، إن هذا يندرج بالضرورة ضمن عناصر أسلوب الوكالة الذي تلتزمه، كما أنه ينبع كذلك من الاعتبارات الأسلوبية الخاصة التي تحكم عمل الوكالة، التي تنبع من ظروف عملها وما يتوقعه عملاؤها منها من سرعة وإحكام ودقة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يأتي[2]:

أ - اختيار الكلمات الدقيقة الصحيحة .

(*) أي الإجابة على التساؤلات المعروفة (ماذا ، متى ، أين ، مَنْ ، كيف) .

(1) سلافوي هاشكوفيتش وياروسلاف فرست، م . س ، ذ، ص 16ـ18 .

(2) http://about.reuters.com/midia/productlist.asp.

ب ـ اختيار الكلمات القصيرة .

ج ـ اختيار الكلمات المركزة.

د ـ اختيار الكلمات غير الفنية ((Non Technical Words.

هـ ـ اختيار الكلمات المباشرة التي لم تتعرض لتعديلات ((Unspoild Words.

و ـ تجنب التكرار غير المجدي .

ز ـ البعد عن التفصيلات غير المهمة .

ح ـ التنظيم الملائم للسياق العام للنص الخبري .

إن التزام القواعد الأسلوبية التي تؤدي بعملية التحرير الصحفي للمواد الإخبارية في وكالات ألأنباء إلى تحقيق " الإيجاز في التعبير " ليس بالشيء السهل، فهو يحتاج إلى محرر يمتلك معلومات غزيرة (Vast Knowledge) ومهارات لغوية (Super Bword Skills) إذ إن تلك المهارات هي التي ستمكنه من اختيار الكلمات الدقيقة الصحيحة التي تعبر عن المدلول المراد التعبير عنه بأقصى قدر من الدقة والأمانة، واختيار الكلمات القصيرة التي يصادف أن تعبر عن مدلول بذاته تعبر عنه كلمات أخرى أطول وأكثر حروفاً، واختبار الكلمات المركزة التي تعطي المعنى المحدد من دون زيادة ، أما الكلمات الفنية مثل " البيروقراطية "، " التوتاليتارية "، " الكمبرادورية "، " الرسملة " وغيرها، فيجب تجنبها بقدر الإمكان، كما يجب تجنب الكلمات غير المباشرة التي تعرضت لتعديلات مثل: " الزمكاني " (❁)، "النفسجسدي" (❁❁) وغيرها[1].

3ـ الوضوح:

ويتحقق الوضوح، باستخدام اللغة السهلة المباشرة الدقيقة بجمل قصيرة ذات دلالة، متناغمة ومنسجمة بعضها مع بعض لتأكيد الفكرة الأساسية،

(❁)الزمان + المكان .

(❁❁) النفس + الجسد .

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 130 .

ويتعزز الوضوح في النص الخبري في وكالة الأنباء بجمل ذات فقرات محدودة، غير معقدة، وليست ذات مقاطع منفردة أو محملة بمقاطع مركبة مرهقة، وبقدر ما يتعلق الأمر بالمصطلحات الاختصاصية ذات الأهمية في جعل المعلومات حقيقية ودقيقة ، يتوجب تفسير تلك المصطلحات[1].

4. اللاذاتية:

يستطيع بعض المحررين في أقسام " الخارجي " في الصحف، أو محرري الأخبار في محطات التلفاز والإذاعة، التعرف إلى وكالة الأنباء التي أذاعت خبراً ما بمجرد قراءة الخبر أو سماعه، من دون الكشف عن اسم الوكالة التي إذاعته، أو هذه حقيقة واقعة، لا ترجع فقط لكون هؤلاء متمرسين ومحترفين، ولكن أيضاً لأن لكل وكالة أسلوبها الخاص في التحرير، ومعجمها الخاص الذي تختار منه الألفاظ التي تستخدمها عادة من بين المترادفات المختلفة، كما أن وكالات الأنباء الدولية المعاصرة، وأيضاً تلك التي تحرص على التزام أسس الأداء الاحترافي النوعي ، تعتمد مجموعتين من الأسس ذات العلاقة بالأسلوب: إحداهما: مدونة ومتفق عليها تماماً، ويعد ما يخالفها خطأ في عرف الوكالة، حتى لو لم يكن خطأ أسلوبياً أو لغوياً ، يجب " تصحيحه " أو " استبداله "، والأخرى: متفق عليها إلى حد ما ولكنها غير مدونة، ولا تعد مخالفتها خطأ كبيراً، لكن يُحضُ دائماً على التزامها، ويسعى المحررون باستمرار للتمسك بها في صياغاتهم، والمجموعتان هما:

أ- مجموعة الكلمات والصيغ الخاصة بكل وكالة ((Style Book)[*] .

---

(1) سلافوي هاشكوفيتش وياروسلاف فرست، م . س. ذ، ص 21 .

(*) Style Book: هو عبارة عن كتيب صغير تحرص كل مؤسسة صحفية كبرى على إعداده وتوزيعه على محرريها أو مدققيها اللغويين، وفق اعتبارات لغوية وأسلوبية تتميز بما يلي:

- أنها ليست خطأً، بل أقرب إلى الصواب .
- أنها تختار بين مترادفات تدل على معنى واحد على وفق قواعد السلامة اللغوية والأسلوبية، والجاذبية، وتوحيد الاستخدام والتميز .

ب ـ أسلوب الصياغة الخاص بكل وكالة .

أما المجموعة الثانية من الأسس ذات العلاقة بالأسلوب، وهي مجموعة " الاختيارات " الأسلوبية التي تفضلها الوكالة في الصياغة ، فهي عادة غير مدونة، كما أنها تفهم من السياق العام لعملية التحرير، أكثر مما تنقل أو تلقن، ويمكن ضرب أمثلة على تلك المجموعة بما يأتي:

- إن وكالة أنباء أسيوشيتدبرس (AP) ، وهي من أطلقت وروجت قالب الهرم المقلوب[1]، تتميز بمقدمة (Lead) واضحة مباشرة، سهلة، تحوي جميع الحقائق المهمة في الخبر[2].
- إن وكالة أنباء رويترز في نشرتها باللغة العربية تعتمد لغة سهلة وجملاً قصيرة ذات عدد قليل من الجمل وبناء للنص بسيطاً غير معقد [3].
- إن وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، في نشرتها العربية تعتمد صياغات أسلوبية ذات قدر عال من الحرفية، وقد تستخدم قوالب متعددة في بناء

● تحقيق أكبر قدر من الوضوح والسهولة والمباشرة للنص الصحفي ويكون ألـ Style Book عـادة على النحو التالي:

أكتب	لا نكتب
العام 2000	عام 2000
صحافي	صحفي
موازنة السنة المقبلة	ميزانية السنة المقبلة
في تصريح إلى (( ))	في تصريح لـ (( ))
كوفي أنان	كوفي عنان
الحرب ضد الإرهاب	الحرب على الإرهاب
حميد كرزاي	حميد قرضاي

(1) سليمان صالح، صناعة الأخبار في العالم المعاصر، (القاهرة، دار النشر للجامعات، د.ت)، ص 151 .
(2) http://www.ap.org/pages/products/product. html.
(3) http;// about.reuters:com/products/in dex.asp.

القصة الإخبارية الخاصة بها، وتهتم بالبلاغة الأسلوبية إلى حد ما، أكثر من رويترز ووكالة الأنباء الألمانية (DPA) في نشرتها العربية[1].

إن ما سبق يوضح أن المحرر في وكالة الأنباء المعاصرة أصبح أكثر التزاماً بأسلوب وصياغة الوكالة، التي قامت - بدورها - بتقنين قواعد أسس مدونة وغير مدونة، لإلزام المحررين بها، وهو ما يعني أن تغيب شخصية المحرر أو كاتب النص الصحفي في الوكالة لصالح شخصية الوكالة وأسلوبها، وهو الأمر الذي يفسر عدم بروز محررين أو مراسلين في وكالات الأنباء، معروفين بأساليب أو صياغات، وإنما يبرز هؤلاء على خلفية اختراقات يحققونها في جلب الأخبار وصناعة القصص المميزة والانفرادات[2]، بخلاف الصحف والمجلات التي تعطي لأسلوب الكاتب قدراً كبيراً من الاهتمام، ولا سيما وأنها تنفرد بأنماط صحفية من عينة " المقال "[*] الذي لا تعرفه الوكالة، والذي يرتبط مباشرة بأسلوب كاتبه وصياغته إن هذا هو ما يعرف بلا ذاتية التحرير في وكالة الأنباء، إذ يحجب محرر الوكالة أسلوبه الخاص وطريقته في الصياغة ومعجمه الذي يفضل لصالح أسلوب الوكالة التي يعمل بها ومعجمها وطريقتها[3]. كما إن الخبر في وكالة الأنباء ليس تقريراً وافياً يعبر عن أحداث وعمليات جرت واكتملت، ويجب التعبير عنها على نحو متكامل، شامل، ونهائي، في الأقل لمدة يوم واحد، ولكنه تقرير يسعى إلى أن يكون وافياً لحظة بلحظة، إذ يعبر عن حدث أو عملية، هي جزء من سلسلة أحداث أو عمليات، يفرد لكل منها تقرير أو بعض تقرير على حدة[4].

---

(1) http:// www.afp.com/adbic/afplacat=produts.

(2) ناديا المجد، الخبر في وكالة الأنباء، الأساليب المتبعة، بحث غير منشور مطبوع بالحاسوب، 2005)، ص 15.

(*) المقال هو: أحد الفنون الصحفية، يتناول قضية ما ويذيل باسم كاتبه . (المؤلفة)

(3) ناديا المجد، م . س . ذ ، ص 23 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص 24 .

والخبر - في وكالة الأنباء - قد يبدأ على هيئة بعض أسطر على النحو الآتي:

رويترز

مستعجل جداً

أنباء عن مقتل ثلاثة في انفجار في فندق بغداد .

ثم تنطلق سلسلة من العمليات الأخرى وردود الفعل على هذا الخبر (العملية): بعضها يصف وبعضها يطور، وبعضها يقدم ردود فعل أو يوسع ويستكمل ، وبعضها يصحح معلومات، وبعضها يضيف خلفيات، وبعضها يقدم تحليلات أو يسعى إلى تفسيرات على النحو الآتي[1]:

مستعجل

ثلاثة قتلى و 100 مصاب بانفجارين في فندق بغداد .

وهنا أضاف الخبر إلى القتلى الثلاثة عدد المصابين، كما حذف كلمة (أنباء عن) بعدما تأكدت الوكالة عن طريق مراسلها من صحة الحدث، لكن عدد القتلى ما لبث أن ارتفع؛ إذ استطاع القائمون على إحصاء عدد الضحايا والتعرف إلى جثث أخرى، فكان عنوان الخبر الآتي[2]:

الشرطة: 14 قتيلاً في الأقل و120 جريحاً في انفجار فندق بغداد .

ثم ترفع الشرطة الحصيلة، ويتم التعرف إلى عدد من الأجانب بين القتلى فيكون العنوان الآتي [3]:

الشرطة العراقية: 21 قتيلاً بينهم عشرة أجانب في انفجار فندق بغداد .

---

(1) وكالة أنباء رويترز، النشرة العربية .

(2) وكالة أنباء رويترز، النشرة العربية .

(3) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

ثم تمضي الوكالة في متابعة الحدث، ببث أخبارها عنه لحظة بلحظة، ووفق آخر معلومة وصلت إليها على النحو الآتي [1]:

58 قتيلاً معظمهم أجانب في انفجار فندق بغداد .

ثم تقرر رويترز أن[2]:

150 قتيلاً في الأقل في الاعتداء على فندق بغداد .

قبل أن تتسب لمصدر شديد الأهمية المعلومة الآتية[3]:

قائد قوات المارينز: 182 قتيلاً في انفجار فندق بغداد .

وتذيع ردود الفعل من العواصم المختلفة، على النحو التالي:

أمريكا تدين " العمل الإرهابي " على فندق بغداد[4].

بريطانيا: بريطانيون كثيرون بين من قتلوا في فندق بغداد[5].

استراليا تدين التفجير في فندق بغداد[6].

ثم تذيع عدداً من القصص الجانبية التي تلقي بالمزيد من الأضواء على الحدث وتداعياته وآثاره، على النحو التالي:

قوات الحرس الوطني العراقية تعزز الإجراءات الأمنية بعد انفجار فندق بغداد .

بغداد خسرت الشركات التي تسهم في إعادة إعمار العراق بعد انفجار فندق بغداد الذي تقطنه تلك الشركات[7].

الشرطة العراقية: اعتداء فندق بغداد ناجم عن سيارة مفخخة[8].

---

(1) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

(2) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

(3) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

(4) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

(5) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

(6) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

(7) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

(8) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .

إصابة إيطاليين وألماني من رجال الأعمال في انفجار فندق بغداد[1].

إن وكالات الأنباء الدولية، وتلك التي تطمح إلى أداء نوعي منافس على أسس احترافية، مطالبة بأداء من هذا النوع، يلاحق الحدث لحظة بلحظة، برصد تفاصيله، ويلهث وراء تطوراته، وتتابع ردود فعل وتقييمات مصادره وأطرافه وتقديم كل واقعة / حقيقية/ معلومة مفردة واضحة موثقة، وفي المرحلة الثانية من تغطية الحدث، تبدأ الوكالة برصد الآثار والتداعيات، ثم تبحث عن الأسباب والتفسيرات، قبل أن تقدم خلفيات الحدث، وربما تقدم الأحداث المشابهة، وتأثير الحدث في السياق العام لتلك الأحداث.

وهذا ما يقصد به أن الخبر (عملية) كائن يولد صغيراً (معلومة فردية)، ثم ما يلبث أن يكبر ويتطور ويتشعب لـ (ينمو) ويصبح قصة متكاملة تصنعها الوكالة لتكون (مقدمة) أو (موسعاً) أو (محصلة) وتدعمها ببعض الأشياء المساندة (صور، جرافيك، رسوم، إطارات، تقرير معلومات) وببعض القصص الجانبية. ويفيد المحرر المختص في وسيلة الإعلام المشتركة في خدمات الوكالات من هذا الخبر /العملية؛ إذ يقوم بجمع هذه المعلومات المقدمة في الأخبار المتتالية على نشرات الوكالات، ويصنفها وقد يضيف إليها ما يتوافر عنده من معلومات لم ترد على الوكالات، وقد يصيغها على نحوٍ يتناسب وتوجيهات وسيلته وسياستها التحريرية ويختار لها ما يناسبها من صور أو رسوم أو أنواع إخبارية مساندة، ثم يدفع بها إلى المطبعة إن كانت صحيفة، أو إلى الهواء ((To Launchإذا كانت صحافة فورية On) Line) أو إذاعة أو تلفازاً [2]. إذ أن الصحف العالمية الكبرى أيضاً تنحو المنحى ذاته في معالجة أخبار الوكالات والإفادة منها؛ إذ يصل الخبر / العملية في وكالات الأنباء،

---

(1) وكالة أنباء رويترز، النشرة العربية.

(2) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م. س. ذ، ص 138.

متابعاً الحدث لحظة بلحظة، إلى محرر وسيلة الإعلام التي أفادت من خدمات الوكالة ليصنع منه قصة متكاملة تقف بالحدث / الخبر/ العملية/ عند اللحظة التي يذاع فيها على الهواء أو يدفع به فيها إلى المطبعة)[1].

مفهوم (العملية) للخبر الصحفي في الوكالات:

أكتسب الخبر الصحفي في الوكالات مفهوم " العملية" بسبب عدد من العوامل التي يمكن إجمالها في ما يأتي[2]:

1. الطبيعة المتغيرة للأخبار (**The Changing Nature Of News**)، ذلك أن الخبر متغير بطبيعته؛ إذ هو - في الأساس - تعبير عن حدث / واقعة / معلومة/ حقيقة/ رؤية، يؤدي الزمن دوراً جوهرياً في تغيير تفاصيله، الأمر الذي يفرض معالجة آنية له ، قد تتغير، وتحتاج إلى تبديل أو تصحيح أو تطوير مع الوقت .
2. المنافسة: إذ تتنافس وكالات الأنباء بينها بمعايير كثيرة؛ هي نفسها التي تتنافس من خلالها وسائل الإعلام الأخرى، لكن وكالات الأنباء، تتفرد بأن لعنصر الوقت مكانة خاصة تجعله عنصراً " حاكماً وحاسماً " بحيث يظل التنافس قائماً على مدار اللحظة، ويحسب للدقيقة حساباً، حين تسبق وكالة ما الوكالات الأخرى في إذاعة خبر من الأخبار المهمة[3]. إن مشكلة المنافسة في الوكالات تختلف عنها في الصحف، بالنظر إلى أن الصحيفة تمتلك ساعات طويلة تستطيع فيها أن تلحق منافسيها قبل أن تمثل للطبع، معتمدة كذلك على وكالات

---

(1) Brendan Hennessy: Writing Feaure Articles Apractical Guide to Methods and Markets, (3 rd ed.) , Focal Press,UK., 1997,p. 128 .

(2) Ibide, p. 158.

(3) ناديا المجد، الخبر في وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 18.

الأنباء في بعض الأحيان، فيما لا يوجد ما يساعد الوكالة على السبق سوى إمكانياتها وسرعتها وقدرتها على إحراز السبق مستوفياً عناصر الدقة والمصداقية[1]. كما أن بعض الأخبار التي سبقت بها وكالات الأنباء تظل علامات فارقة في تاريخها[2]، وتظل الوكالة التي حققت سبقا بنقل خبر مهم ما، حتى ولو بدقائق تحظى بسمعة جيدة إذ حققت سبقاً بالتوقيت وجعلت الجميع يلهث وراءها في محاولة تغطية أبعاد الحدث الذي سبقت هي بإخطار العالم به ، ذلك أن عنصر الوقت هو الأكثر حسماً في المنافسة بين وكالات الأنباء [3].

3. **غياب التزامات المساحة والتوقيت:** ليس هذا الغياب مطلقاً إذ تلتزم وكالة الأنباء عادة بمساحات معينة تذيع بها قصصها، كما تلزمها اعتبارات الوقت المنافسة كما سبقت الإشارة، ولكن المقصود هنا هو حرية وكالة الأنباء في استخدام ميزة أسلوب الإرسال المقطعي للأخبار،وهو ما يمكنها من إذاعة خبر لا تتجاوز مساحته سطراً على النحو التالي Explosion on bus in Iraqe [4].

كما أن الوكالة نفسها تمتلك الحرية في إذاعة هذا الخبر " موسعاً " بعد دقيقتين، بإضافة معلومة مهمة في ثلاث كلمات على النحو التالي[5]: Explosion on bus Near Army Base In Iraqe، وفي ما

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 12 .

(2) Brooks Brian , and James L.Pinson: Working With Word Concise Hand book For Media Writers and Editors 2 nd ,(New York , Martin's press), 1993,p. 95 .

(3) Ibid, ,p. 201.

(4) Michael Palmer: The Historian and The News Agency , in: Howard Tumber(Ed): Media Power, Professionals and London, 2000,p.136.

(5) Ibid, p. 136 .

يتعلق بالتوقيت، فأن هذا يتضح في كون عمل الوكالة على مدار 24 ساعة يومياً وسبعة أيام أسبوعياً من دون توقف، كما أنها غير ملتزمة بإتمام قصة معينة في توقيت محدد للحاق بالمطبعة أو موعد نشرة الأخبار[1].

4. **تطور وظائف الوكالة:** إذ لم تعد وكالة الأنباء قاصرة على إذاعة خبر بسيط قصير يعطي إشارة لمحرري وسائل الإعلام الأخرى لصنع قصصهم المتكاملة، ولكن الوكالات تطورت من مجهزين للمواد الإخبارية الأولية إلى وكالات أكثر تخصصاً، إلى وكالات تتمتع بمهارة خاصة تقدم خدمات مضافة إلى القيمة[2]؛ إذ إن هذا التطور جعل وكالة الأنباء مطالبة بتطوير الأخبار التي تذيعها إلى قصص متكاملة، تستوفيها بالمعلومات والخلفيات والتفسيرات والتحليلات والتعليقات وتقييمات المصادر المختصة، ثم تدعمها بالأنواع المساندة التي تزيد فرص نشرها واستخدامها في وسائل الإعلام الأخرى.

5. **تعدد الاستعمال[3]:** إذ تستخدم منتجات وكالة الأنباء وسائل إعلام ومؤسسات وأفراد و ... الخ الأمر الذي يفرض على الوكالة التركيز بداية على سرعة البث ، ومن ثم استخدام الأسلوب المقطعي في الإرسال، ثم تطوير القصص في إطار النوع الخبري نفسه، ثم تطويرها واستيفاء جوانبها في إطار أنواع خبرية متعددة.

(1) http://www.reuters.com.eg/servuces.asp? cod=1&srv=3.

(2) Ibid .

(3) أسما حسين حافظ، الخبر الصحفي، أصوله العامة، م . س . ذ ، ص 148 .

طبيعة الجمهور ومتطلباته:

برغم الاتساع الذي طرأ على جمهور وكالات الأنباء في الآونة الأخيرة في ظل تطور وظائف الوكالة وتنوع نشاطها وتغير مفهومها فإن طبيعة القطاع العريض من هذا الجمهور ما زالت لم تتغير، إذ يتحدد هذا القطاع في وسائل الإعلام المختلفة المشتركة في خدمات وكالات الأنباء ومحرريها[1]، فما زالت وكالة الأنباء هي " صحافة الصحفيين " التي توجه نشاطها إلى الجمهور العام عن طريق وسائل تتمثل في وسائل الإعلام الأخرى وعبر محرري هذه الوسائل[2]؟ إذ أتسع جمهور الوكالة في الآونة الأخيرة بعد تعدد الخدمات المتخصصة المقدمة عبر وكالات الأنباء الدولية بخاصة: إذ أصبحت الشركات والمؤسسات والمنظمات ورجال الأعمال والأفراد العاديون من عملاء وكالات الأنباء المشتركين في خدماتها مباشرة، لكن ذلك لم يحل - كما يظهر - دون احتفاظها بطريقة أدائها المتصلة بطبيعة جمهورها " الصحفيين المحترفين " ومتطلباته.

إن تركز جمهور الوكالة في قطاع محرري وسائل الإعلام المشتركة في خدماتها وحرص الوكالة على مراعاة متطلبات هذا الجمهور في إطار تنافسها مع الوكالات الأخرى، أدى إلى عدد من الأساليب التي تميز التحرير الصحفي في وكالات الأنباء منها ما يأتي [3]:

أ - استخدام تكنيكات **Techniques** مفتاحية [4]:

يتوجب على المحرر الذي يعمل في وسيلة إعلام ما مشتركة في خدمات

(1) BrendN Hennessy: Op.Cit , p. 65.

(2) ناديا المجد، الخبر في وكالات الأنباء، م . س. ذ ، ص 13 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ص 13.

(4) Daryl L. Frazell, George Tuck: Principles Of Editing: A Comparative Guode For Students and Journalists , The McGraw Hill , Companies, Inc, New York .p. 158.

وكالات الأنباء أن يقرأ جيداً " ترويسة "(*) الخبر، قبل أن يبدأ بالتصرف فيه، إذ إن الترويسة المقصودة هنا ليست هي مقدمة Lead الخبر أو الشكل الخبري المذاع، ولكنها نص " مفتاحي مرسل من محرر الوكالة إلى جمهوره المتمثل في محرري وسائل الإعلام الأخرى، يقدم عن طريقه توضيحات ومعلومات لازمة بشأن النص الذي سيلي تلك " الترويسة " .

إن تلك " المقدمة " التي تسبق المقدمة في النوع الخبري، والتي قد تسمى " الترويسة " والتي هي بمثابة رسالة من محرر الوكالة إلى زميله في وسائل الإعلام الأخرى، ما هي إلا " وسيلة لفهم حديث الوكالة " To Uderstanding Wire Talk أو هي عبارة عن تكنيكات (Techniques) لازمة لإذاعة الأخبار والقصص الخبرية، ومن أنواع تلك " الترويسات " / " الرسائل " / " التكنيكات "(1):

1. ما يتعلق بتوضيح المحتوى: Gulf Rdp.BJ

وهو ما يعني أن النص التالي عبارة عن (Roundup) " محصلة " وهو ما يشار إليه أختصاراً بالحروف ((Rdp، كما يعني أن هذا النص يدور حول (GulfArabian)) (الخليج العربي)، وتسميه وكالة أنباء اسيوشيتدبرس (AP) (الخليج الفارسي)، كما يعني أنه خاص بالدورة الراهنة للوكالة، سواء كانت الدور الصباحية أو المسائية، وهو المشار إليه بالحروف (BJT) تعبيراً عن كلمة (budget) أي " دورة" كما يعني أنه يتكون من إضافتين، وهو المشار إليه بالعبارة (2 takes) .

السادة المحررون: بدء دورة جديدة مع دمج الخبر رقم 26(2): وهو ما يعني أن الوكالة تلفت انتباه محرري وسائل الإعلام المشتركة في خدماتها،

(*) المقدمة المكتوبة أعلى النص.(المؤلفة)

(1) Ibid.p. 207.

(2) ناديا المجد، الخبر في وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 19 .

إلى أنها تبدأ دورة جديدة بدمج الخبر رقم (26) الذي أذيع في الدورة السابقة مع خبر آخر حول الموضوع ذاته ليذاع في الدورة الجديدة، وهو ما يعني عملياً استبعاد محرري وسائل الإعلام للخبر (26) والتعامل مع الخبر الجديد ، الذي يكون أكثر تكاملاً وأحدث .

((السادة المحررون: إضافة ردود فعل))، حكومة ألمانيا توافق على إرسال جنود للمشاركة في الحرب ضد الإرهاب[1] . وهو ما يعني أن الوكالة ستعيد إذاعة خبر أذاعته من قبل ، لكنها ستضيف إليه ردود فعل الأطراف الفاعلة فيه أو المهتمة به .

رويترز:

روسيا ـ مقدمة ـ الشيشان

تزايد حدة الصراع في الشيشان مع حملة روسية جديدة .

ـ لإضافة خلفية ـ

من ريتشارد بالمفورث[2]:

بعدما تشير تلك الترويسة إلى اسم الوكالة (رويترز) وتضع العنوان الصغير (روسيا / مقدمة / الشيشان)، مشيرة إلى طبيعة التقرير على أنه مقدمة تضع العنوان الكبير (تزايد حدة ...) ثم توضح أن تلك المقدمة تتميز بوجود خلفية (لإضافة خلفية) ، قبل أن تضع اسم كاتب القصة ..

الشرق الأوسط ـ عنف ـ قتلى .

مقتل ستة فلسطينيين اليوم في الأراضي المحتلة ووفاة سابع متأثراً بجروحه (محصلة).

(مع تغيير المصدر وحصيلة القتلى في الضفة الغربية وغزة وتفاصيل[3] .

تشير تلك الترويسة إلى أن القصة المقدمة هي " محصلة " وإلى تغيير المصدر؛ إذ

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 19 .
(2) وكالة رويترز، النشرة العربية، تشرين الثاني 2002 .
(3) المصدر السابق نفسه .

إن الأخبار التي سبق بثها عن هذا الحدث كان مصدرها رام الله، وبعد ورود أحداث وتطورات مهمة من غزة، فقد أدخلت في " المحصلة " وتغير المصدر إلى غزة التي ورد منها آخر الأحداث المذاعة في هذه " المحصلة ". كما تم تغيير حصيلة القتلى أيضاً بالنظر إلى مقتل آخرين ووفاة جريح وأخيراً فإن الترويسة تشير إلى إضافة تفاصيل .

2. ما يتعلق بالتصحيح[1]:

تفرض طبيعة العمل في وكالة الأنباء وقوع أخطاء ما في الأخبار المذاعة، إن تلك الأخطاء تقع نتيجة عوامل عديدة: منها ما يتعلق بطبيعة العمل في وكالة الأنباء ذاتها ، وما تفرضه من ضغوط زائدة في مواجهة تحدي الوقت، على أن طبيعة العمل في الوكالة التي تتسبب جزئياً في وقوع تلك الأخطاء ، وفرت - أيضاً - السبيل لتصحيحها على النحو الآتي:

- ((وام)) -

مذكرة / يرجى اعتبار خبرنا/ ندوة حول التعاون العلمي بين جامعة الإمارات ووزارة الداخلية // تحت عنوان: التعاون العلمي / ندوة[2] .

إن وكالة أنباء الإمارات (وام) هنا تستخدم أسلوب إرسال المذكرة إلى المشتركين للتصحيح، وهو أسلوب يتبعه عدد من وكالات الأنباء العربية، وتقصد الوكالة من هذه المذكرة تصحيح عنوان الخبر الذي إذاعته تحت عنوان ((ندوة حول ..)) ليكون: ((التعاون العلمي / ندوة)) .

- ((الشرق الأوسط / فلسطينيون / حكومة / تصحيح موسع - ثانٍ .

يرجى قراءة أنه تم إلغاء ثلاث حقائب وليست أربعاً كما ورد خطأ مع ذكر أسم الوزير الرابع الجديد في التشكيلة المعلنة للحكومة الفلسطينية في ما يأتي الخبر مصححاً)) .

---

(1) أسما حسين حافظ، الخبر الصحفي، م . س . ذ ، ص 167 .

(2) وكالة أنباء الإمارات ـــ وام ، 27 /10/ 2002 .

وتوضح وكالة الإنباء الفرنسية AFP))   هنا طبيعة التصحيح الذي أجرته بكشفها عن الخطأ الذي بثته عن تشكيلة الحكومة الفلسطينية وتعيد بث الخبر بعد تصحيحه[1].

- ((رويترز)) -

تصحيح

تصحيح الخبر / الساعدي القذافي يوقع اتفاق تعاون مع لاتسيو الإيطالي. في الخبر رياضة / قدم / ليبيا ، ومصدره ميلانو، يرجى أن تقرأ في الفقرة الأخيرة: إقامة مباراة فريقي يوفنتوس، وبارما في طرابلس قبل بدء الموسم عوضاً عما ورد[2].

توضح رويترز هنا عنواني الخبر: الصغير رياضة / قدم / ليبيا ، والكبير   ((الساعدي القذافي يوقع أتفاق ...)) كما توضح مصدر الخبر (ميلانو) وتذكر العبارة الصحيحة التي ترجو استبدالها بالعبارة التي وردت خطأ في البث السابق للخبر ذاته .

3. ما يتعلق بإعادة الأخبار واستكمالها وإلغائها [3]:

تقوم وكالات الأنباء، بإعادة خبر أذاعته من قبل لأحد احتمالين: أحدهما أن تكون هناك صعوبات تقنية شوشت تفاصيل الخبر، وجعلت قراءته متعذرة، والآخر أن تكون هناك أخطاء بالخبر يمكن تصحيحها، ويخشى على المشتركين من الارتباك، وعدم التزام التصحيح: ومن ثم تذيع الوكالة إعادة الخبر مصححاً في صورته النهائية (Last Copy) حتى يتسنى للمشترك استبداله بالخبر القديم ، الذي يحوي أخطاء تم تصحيحها .

---

(1) وكالة الإنباء الفرنسية (AFP): النشرة العربية، في 2002/10/29 .

(2) وكالة أنباء رويترز، النشرة اليومية، 5 /11/ 2002 .

(3) ناديا المجد، الخبر في وكالات الإنباء، م . س.ذ ، ص 20 .

وفي الحالة الأولى، تبث الوكالة إعادة الخبر تحت عنوان من بين تلك العناوين: " إعادة " أو " إعادة على سبيل الاحتياط " أي أن الوكالة أدركت احتمالات وقوع مشكلات تقنية من شأنها التشويش على قراءة الخبر المذاع، لذا فقد احتاطت لذلك بإذاعته مجدداً بعد تجاوز التعثر التقني، أو إعادة مصححة[1] ومن أمثلة الإعادة ما يلي:

- رويترز

إعادة مصححة لخبر اقتصاد/الكويت/نتائج " الذي أرسل أمس ومصدره الكويت "[2].

وتقوم وكالة الأنباء بإعادة مستكملة لخبر ما في حال إذاعته من دون معلومة مهمة من وجهة نظر سياستها التحريرية، أو قبل ورود معلومة مهمة " ترى ضرورة إضافتها"، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي[3]:

- وام

الشيخ خليفة يستقبل نائب رئيس الوزراء السوري / إعادة مستكملة: السادة المستقبلون / يرجى إضافة سمو الشيخ عبد الله بن زايد للحضور في مقابلة صاحب السمو الشيخ خليفة لنائب رئيس الوزراء السوري .

وفي بعض الأحيان تضطر وكالة الأنباء إلى إلغاء خبر بثته من قبل، وكثيراً ما تشد على ضرورة عدم نشره من قبل مشتركيها، وتؤكد تنصلها منه بمجرد إعلانها إلغاءه، ويتم الإلغاء، عادة في حال التورط بإذاعة خبر غير صحيح بالمرة، أو في مجمل أركانه، أو في حال ظهور اعتراضات سياسية أو قانونية تحتم عدم نشره بعد إذاعته. ومن أمثلة (رسائل)/ (ترويسات)/ (تكنيكات) الإلغاء ما يلي:

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 20.

(2) وكالة أنباء رويترز، النشرة العربية في 2/3/ 2002 .

(3) وكالة أنباء الإمارات (وام): 5 /2/ 2002 .

- رويترز

ملحوظة إلى المشتركين

يرجى عدم استخدام الخبر بعنوان: أمريكا تساوي المعارضة / / بالقتل المستهدف // حيث وردت به معلومات خاطئة[1].

ب- استخدام أسلوب الإرسال المقطعي للأخبار:

ما زالت جميع وكالات الأنباء العاملة في العالم تستخدم أسلوب الإرسال المقطعي للأخبار: أي إرسال إضافات Takes للخبر الذي لم يكتمل، برغم وجود أساليب أخرى لمعالجة التطورات التي تطرأ على خبر ما: ومنها استخدام الأشكال الموسعة[2]. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن وكالات الأنباء الدولية - بخاصة الأربعة الكبار (The Big Four) - تميل أكثر إلى استخدام الأنواع الموسعة (المحصلة، المقدمة) مع استخدام أقل للإضافات، فإن الوكالات شبه العالمية والاقليمية والمحلية تميل أكثر إلى استخدام أسلوب الإضافات، مع اللجوء إلى استخدام الأنواع الموسعة في أحوال قليلة[3]. كما أن تطوير القصة الخبرية في نوع موسع، بإضافة التطورات الجديدة وردود الفعل والخلفية المناسبة، عمل أصعب من إذاعة تلك التطورات في صورة إضافة، وقد يكون هذا السبب هو العامل وراء اعتماد الوكالات الدولية لأسلوب الأنواع الموسعة أكثر من أسلوب الإضافات واعتماد الوكالات الأخرى[4]. إذ إن كل خبر مسبق يتبع بإضافة أو تكملة أو قصة إخبارية موسعة، ويقصد بالإضافة أو التكملة تقديم إيضاحات مكملة لمحتوى ما جاء في الخبر المسبق، وتتضمن

(1) وكالة أنباء رويترز، النشرة العربية في 6 /2/ 2002 .

(2) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 147 .

(3) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 147 .

(4) اسما حسين حافظ، الخبر الصحفي، م . س . ذ ، ص 106 .

كل إضافة أو تكملة عدداً من الكلمات لا يزيد على (150 كلمة) ويرقم كل إضافة مع التذكير في رأس الخبر بالعنوان الرمزي " العنوان الصغير"، ويجب تقطيع القصة الخبرية الموسعة إلى إضافات من (200 كلمة)، في الأكثر، لكل إضافة[1].

والواقع أن الإضافة أو التكملة أو القصة الإخبارية الموسعة في الممارسة العملية لوكالة الأنباء المعاصرة، باتت تتبع أخباراً غير مسبقة أيضاً، فثمة أخبار عادية تتبع بتلك الأنواع في حال نشأت ضرورة لذلك، مثل ورود تطورات جديدة، أو الرغبة في إضافة خلفية ،كما أن التزام مساحة ألـ 150 كلمة لم يعد قائماً أيضاً، فثمة إضافات ولا سيما في وكالة أنباء الأسيوشيتدبرس (AP) تصل إلى نحو 600 كلمة[2].

ج- استخدام الأشكال الموسعة:

تستخدم وكالات الأنباء أسماء مثل: " موسع "، " محصلة "، " مقدمة"، " بداية " ، " Round Up " للدلالة على " الأشكال الموسعة " التي تقدمها كعنصر مهم من عناصر خدماتها[3]. ويمكن تعريف الأشكال الموسعة بأنها[4]: تقارير خبرية، تقدم حصيلة لعدد من الأخبار التي بثت عن حادث معين على قدر من الأهمية، إضافة إلى عناصر خبرية جديدة لم يسبق بثها أو ردود فعل وتقييمات لأطراف ذات صلة بالحدث، فضلاً عن رؤية تحليلية، في صياغة متكاملة ومتماسكة تجتهد في تجاوز الإرسال المقطعي، ويحرص المحرر عند إعداد هذا الشكل على إضافة خلفية معلوماتية ، تضع الحدث الذي يعبر عنه

(1) المصدر السابق نفسه، ص 107 .

(2) I- Dary L.Frazell, George Tuck: Op.Cit, p. 208.

(3) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م. س . ذ ، ص 148 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص 148 .

التقرير في سياقه العام وتربطه بالأحداث المماثلة السابقة، وإذ تحتاج صياغة الشكل الموسع إلى إعداد جيد وجهد وقدرة مناسبة لدى المحرر: فإنها تشير إلى مستوى أداء الوكالة، لذا يمكن عد الأشكال الموسعة بديلاً من الإضافات، ويمكن استخدام "محصلة " وراء خبر بدلاً من إذاعة إضافة له[1] فأنه لا يمكن الاستغناء تماماً عن استخدام الإضافات اكتفاء بالأشكال الموسعة، فبعض تلك الأشكال تكون في مساحة كبيرة تحتاج إلى استخدام أسلوب الإرسال المقطعي، فتأتي " المحصلة " أو " المقدمة " في " أصل " وإضافة أو أكثر.

وتعد " الأشكال الموسعة " أحد الأساليب المهمة التي تستخدمها وكالات الأنباء للوفاء بمتطلبات جمهورها، إذ يمثل أسلوب إرسال الأخبار القصيرة المجتزأة ضرورة لمقتضيات السرعة، فيما يحد من المتانة الأسلوبية وتماسك الصياغة وتكامل القصة الخبرية ووفائها بمتطلبات النشر، لذا فإن الأشكال الموسعة تصل بتلك القصة الخبرية إلى الصورة شبه النهائية التي يمكن لمحرري الصحف ووسائل الإعلام الأخرى نشرها أو إذاعتها من دون تكلف أعباء كبيرة في جمعها أو إعادة صياغتها[2].

د ـ استخدام العنوان الوظيفي:

تنقسم الوظائف التي تؤديها العناوين في إطار عملية التحرير الصحفي إلى قسمين رئيسيين هما: الوظائف الإخراجية والوظائف التحريرية. على أن ما يتعلق بالوظائف الإخراجية للعناوين يختص بالعناوين في المواد الصحفية المنشورة بالمطبوعات من صحف ومجلات ودوريات، في ما يتعلق بالوظائف التحريرية بتلك المطبوعات. ووفقاً لذلك يجب أن يكون العنوان واضحا، ودقيقاً، دالاً، كاشفاً عن العنصر الخبري الجوهري والجديد في المادة

---

(1) http:// about.reuters"com/products/index.asp.

(2) Ibid.

الصحفية التي يعلوها. كما أن ثمة عنوانين لكل مادة صحفية تذيعها وكالة الأنباء ، أحدهما صغير ـ وظيفي، والآخر أكبر ـ مضموني .

ومن أمثلة ((العناوين)) في وكالات الأنباء ما يأتي .

ـ ((ألمانيا قنبلة ـ تحقيق إخباري)) [1] .

(عنوان صغير ـ وظيفي، يبدأ باسم البلد أو الموقع الجغرافي الذي ورد فيه الحدث، الذي يعبر عن الخبر، ثم يذكر كلمة تدل على عنصر جوهري مميز في الخبر، ثم تشير إلى نوع المادة الصحفية، ((تحقيق إخباري))، ((عطلة في ألمانيا تتقلب إلى حزن بسبب المزاح عن وجود قنبلة)) .

(عنوان أكبر ـ مضموني ، يعبر عن الخبر بصياغة تلخيص له) .

((UN - PALESTINIANS)) [2]

(عنوان صغير ـ وظيفي ، يشير إلى أن الخبر يتعلق بالأمم المتحدة ((UN)) UNITIDNATIRON والفلسطينيين)

((ANANJOINS BUSH INCAUHNG)) FOR PALESTINIAUSTATE))

((عنان ينظم إلى بوش في الدعوة إلى دولة فلسطينية))

(عنوان أكبر ـ مضموني ، تلخيص) .[3]

ـ ((إعلام / مصر / مصارحة " تحقيق "))[4].

ـ (التلفزيون المصري ينفتح لمواجهة الفضائيات العربية) .

وبوكالات الأنباء على حد سواء ـ رغم اختلاف تلك الوظائف، بطبيعة الحال، حسب الوسيلة الإعلامية ومتطلباتها وشروط عملها ـ تتعدد وظائف العناوين، تتعدد أيضاً تصنيفاتها ، فهناك التصنيف الشكلي للعناوين

---

(1) وكالة الأنباء الألمانية (dpa) : النشرة العربية في 30 نوفمبر 2001،

(2) Associated Press (AP): wires English , 29 / 11 / 2001 , 23 . 59 . 03 .

(3) ناديا المجد، الخبر في وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص16 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص 86 .

(مانشيت، عنوان ممتد ، عنوان عمودي ...)، وهناك التصنيف الوظيفي، الذي يركز على الوظيفة التي تقوم بها العناوين من الناحية التحريرية والإخراجية " العنوان التمهيدي، العنوان الرئيسي، العنوان الثانوي، العنوان الفرعي، وأخيراً هناك التصنيف التحريري للعناوين، الذي يتحدد وفقاً لأساليب صياغة العنوان (عنوان تقريري، عنوان ملخص، عنوان الجملة المقتبسة ، عنوان استفهامي، عنوان تعجبي، العنوان الذي يقوم على مخاطبة القارئ).

ويمكن القول أن العنوان في وكالات الأنباء يخضع للشروط الآتية:

- إن ليست هناك مسائل إخراجية تتحكم في إعداد عنوان المادة .
- ليس هناك قيود على مساحة العنوان " عدد كلماته " ، وإن كانت قاعدة (التعبير عن المعنى في أقل عدد من الكلمات) التي تسري على عملية التحرير الصحفي في وكالات الأنباء خصوصاً ، تمتد ـ من دون شك ـ إلى العنوان وربما يزيد الاهتمام بها عند صياغته .

ويتضح من عنوان " رويترز " الأخير ، كذلك أنه أنقسم إلى عنوان صغير ـ وظيفي ، يشير إلى البلد أو الموقع الجغرافي للحدث، ثم الموضوع الذي يتناوله " الإعلام " ثم كلمة " مصارحة "التي ستميز هذا الخبر من أخبار أخرى تتحدث عن الإعلام في مصر أيضاً [1].

أما العنوان الآخر فهو (أكبر ـ مضموني ـ تلخيصي) .

ويتضح من العرض السابق ما يأتي[2]:

ـ ضرورة وجود عنوانين للمادة الصحفية في وكالة الأنباء .

ـ أن يكون أحد العنوانين عنواناً صغيراً يتألف من عدد محدود من الكلمات التي تفصلها العلامة (ـ) أو (/) ، هذا العنوان هو العنوان الوظيفي ، الذي

---

(1) ناديا المجد، الخبر في وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 16 .

(2) المصدر السابق نفسه، ص 17 .

يحفظ به الخبر في قواعد المعلومات التي تمثل (ذاكرة) الوكالة أو أرشيفها والتي يمكن بالدق على مفاتيح الحاسوب بها استدعاء الخبر المعني، كما أنه العنوان الذي يلخص في كلمات محدودة جداً المكان الجغرافي للحدث الذي يشير إليه الخبر والموضوع الأساسي له[1]، فضلاً عن كلمة ثالثة مميزة.

- أن يكون العنوان الآخر أكبر ـ مضموني، يدل على مضمون المادة الصحفية ويبرز أهم عنصر خبري بها، وتستخدم وكالات الأنباء الدولية في العنوان الكبير جميع الصيغ التحريرية في صياغة العناوين، وإن كانت الصيغة التلخيصية هي الأكثر استخداماً [2]. وتتبع هذه الأساليب في أغلب وكالات الأنباء الدولية والإقليمية والوطنية العربية والأجنبية.

الأشكال الخبرية الرئيسية في وكالات الأنباء:

تمثل الأشكال الخبرية الرئيسية في وكالات الأنباء المعاصرة المادة الصحفية الأساسية التي تقدمها تلك الوكالات، ولكل شكل من تلك الأشكال مسميات قد تختلف من وكالة إلى أخرى، كما أن بعض هذه الأشكال يتفرع إلى أشكال متعددة انطلاقاً من جوانب تتعلق بطبيعة التحرير الصحفي في وكالات الأنباء.

وتقدم وكالات الأنباء المعاصرة الأشكال الخبرية الرئيسية الآتية[3]:

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 151 .

(2) اسما حسين حافظ، الخبر الصحفي، م . س . ذ ، ص 168 .

(3) Brooks Brian , and James L . Pinson: Op. Cit. P. 185 .

أولاً ـ الخبر:

هو تقرير سريع آني، يجيب عن العناصر الرئيسية لحدث محدد، بشكل مركز ومختصر دون الكثير من التفاصيل، وفي أغلب الأحيان يجيب الخبر عن أربع من أدوات الاستفهام الست الشهيرة "من ، ماذا ، متى ، أين ، كيف ، لماذا "، إذ يجمع علماء الصحافة وخبراؤها الممارسون على أن الخبر الصحفي لا يتعدى أن يتكون من الإجابة عن أدوات الاستفهام تلك[1]، وغالباً ما يقدم الخبر في وكالات الأنباء إجابات عن أدوات الاستفهام الأربع الأولى (من ، ماذا ، متى ، أين) تاركاً الإجابة عن الأداتين (كيف، ولماذا) لأشكال أخرى. ويتفرع عن الخبر في وكالات الأنباء عدد من الأشكال التي تفرض طبيعة الأداء في تلك المؤسسات الصحفية ضرورة الاستعانة بها، وهي الأشكال الآتية[2]:

1. الخبر الخاطف أو الفلاش FLASH:

هو أهم خبر تذيعه وكالات الأنباء لجهة الأهمية الموضوعية، وتسميه وكالة أنباء أسيوشييدبرس (AP) (NEWS ALERT) وهو خبر قصير مقتضب يصاغ في كلمات قليلة ، ويحرر بأسلوب تلغرافي ، ويتعلق بحدث على درجة كبيرة من الأهمية، وبمجرد بثه تعلن حالة الاستنفار في وسائل الإعلام المشتركة في خدمات الوكالة، بالنظر إلى طبيعة المهمة وما تستوجبه من ضرورة تكريس الاهتمام المناسب لمتابعته[3]. وتذيع وكالات الأنباء ـ في أعقاب الخبر

---

(1) Ibid.p. 186.

(2) Ibid. p. 187 .

(3) ناديا المجد، الخبر في وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 19 .

الخاطف أو الفلاش. العديد من الأخبار الموسعة والأشكال الخبرية المساندة التي تخدم موضوع هذا الخبر وتتابع تطوراته .

2. الخبر المسبق BULLETIN:

هو خبر قصير يصاغ بأسلوب موجز لا يتجاوز 35 كلمة، ويستخدم لتغطية الأحداث التي تقل أهمية عن تلك التي غطاها خبر الفلاش، وهو عملية تكرار موسع لمضمون ما بث في الخبر الفلاش[1]. إذ يفيد محرره من ورود معلومات أكثر، ومن توافر وقت أطول نسبياً لصياغة تلك المعلومات وترتيبها، وتسمى وكالة الأنباء الفرنسية AFP)) الخبر المسبق في نشرتها العربية بـ (عاجل جداً) [2]، فيما تطلق عليه وكالة رويترز (مستعجل جداً) [3]. ويذكر في هذا الصدد أن النشرات العربية لوكالات أنباء رويترز، والفرنسية والألمانية (DPA) لا تذيع أخباراً تحت مسمى فلاش FLASH أو NEWS ALERT - إذ يحتل الخبر "العاجل جداً" أو " العاجل " أو " المستعجل جداً " المكانة الأولى لديها لجهة الأهمية، ويعزى ذلك إلى أن تلك النشرات هي ترجمة للنشرة الرئيسية في كل وكالة من تلك الوكالات الثلاث، والتي تذاع بلغتها الأصلية، وإذ تتنافس الوكالات على إذاعة الخبر الفلاش أو NEWS ALERT المقتضب بسرعة كبيرة، حتى إنه يبث عادة من دون عنوان، من فرط الحرص على السبق، فإنها لا تجد من المناسب إذاعة الخبر نفسه تحت عنوان فلاش FLASH بعد ترجمته

---

(1) Brendon Hennessy: Op. Cit , p. 162 .

(2) وكالة الأنباء الفرنسية ، النشرة العربية 2004/6/22

(3) وكالة أنباء رويترز ، النشرة العربية .2004/5/16

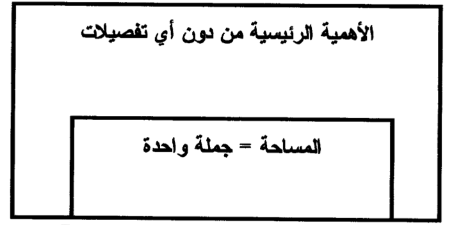
وظهوره على الوكالات الأخرى، وبعد مرور وقت على إذاعته في نشراتها الرئيسية، وهو الوقت الذي تستغرقه عملية الترجمة[1].

3ـ الخبر العاجل URGENT:

إذا كان للخبر الفلاش FLASH أهمية مطلقة فأن الخبر العاجل URGENT له أهمية قصوى[2]. وهو خبر يغطي حدثاً مهماً ولا يزيد على 100 كلمة، وفي أغلب الأحيان يكون الخبر العاجل تطويراً لخبر مسبق الذي قد يكون بدوره تطويراً وتوسيعاً لخبر خاطف (فلاش) وتطلق النشرة العربية لوكالة أنباء رويترز اسم (مستعجل) على الخبر العاجل.

ويعبر الشكل رقم (2) التالي عن الخبر الخاطف أو الفلاش FLASH، كما يظهر في وكالة أنباء اسيوشيتدبرس ((AP[3].

الشكل رقم (2)



فيما يعبر الشكل رقم (3) التالي عن الخبر المسبق BULLETIN كما يظهر في وكالة أنباء اسيوشيبدبرس (AP)[4].

---

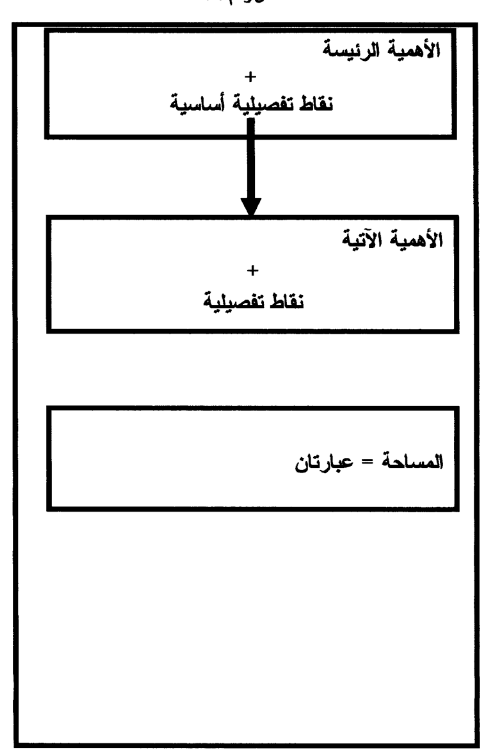
(1) نشرات متفرقة لمختلف وكالات الأنباء.

(2) ناديا الجد، الخبر في وكالات الأنباء، م. س. ذ، ص 18.

(3) نشرة وكالة أنباء الأسيوشيتدبرس AP)) في 2002/8/3.

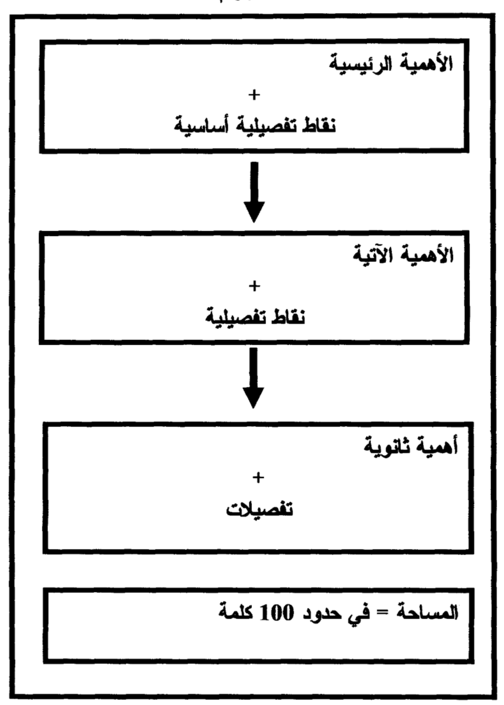
(4) نشرة وكالة أنباء الأسيوشيتدبرس AP)) في 2002/11/6.

الشكل رقم (3)


الأهمية الرئيسة
+
نقاط تفصيلية أساسية
الأهمية الآتية
+
نقاط تفصيلية
المساحة = عبارتان

يمثل الشكل رقم (4) التالي عن الخبر العاجل Urgent كما يظهر في وكالة أنباء اسيوشيبدبرس (AP)[1]

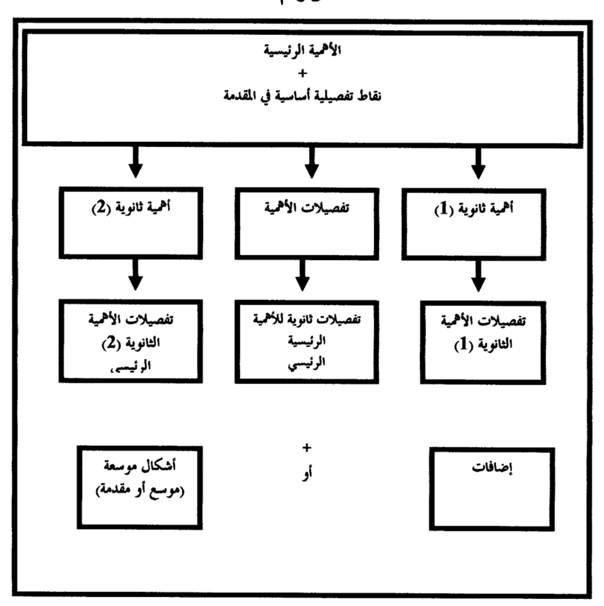
شكل رقم (4)



(1) نشرة وكالة أنباء الاسيوشيتدبرس AP)) في 2002/11/6 .

ويوضح الشكل رقم (5) التالي الإطار العام لبناء الخبر في وكالات الأنباء المعاصرة [1]

شكل رقم (5)



(1) نشرة وكالة أنباء الاسيوشيتدبرس AP)) في 2002/11/6 .

ثانياً- القصة الخبرية News Story:

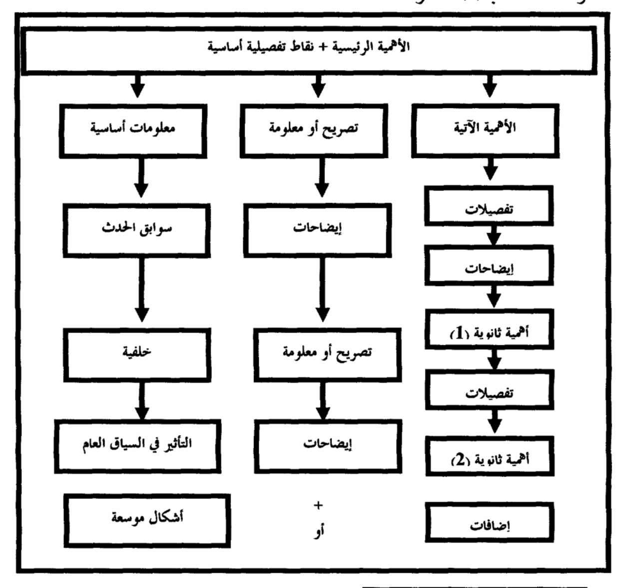
تعرف القصة الخبرية News Story بأنها تقرير دقيق وموضوعي عن واقعة أو حدث أو معلومة مهمة، تحتوي على تفاصيل الخبر وجوانبه، وتهم أكبر قطاع ممكن من القراء، وذلك في أكثر من فقرتين، وإذا كان الخبر في وكالات الأنباء كما يظهر في أشكال الفلاش Flash، والمسبق Bulletin، والعاجل Urgent، يجيب في أغلب الأحيان، عن أربعة فقط من الأسئلة الستة الشهيرة، فأن القصة الخبرية، في أغلب الأحيان تجيب أيضاً عن السؤالين الآخرين، وهما كيف ولماذا؟ فضلاً عن ذلك فأن القصة الخبرية تصنع خلفية معلوماتية، وفي كثير من الأحيان، ترصد القصة الخبرية، بخاصة التي تقدمها وكالات الأنباء الدولية، تأثير الحدث أو الواقعة أو المعلومة التي تعالجها القصة في السياق العام للأحداث[1]. وتتدخل وكالات الأنباء الدولية بإيضاحات في القصة، لإضاءة مواقف معينة، كما تنسب صفات أو أدواراً لشخصيات، لتوضيح مواقفها المسبقة، وقد تعطي تقييماً لتأثير الحدث المعالج في إطاره الأشمل، وهي ربما لا تمارس هذا الدور بموضوعية من وجهة نظر بعضهم، لكنها تسعى للاستيفاء الإجرائي للموضوعية بمحاولة موازنة تلك الإيضاحات، ونسبة الأدوار والصفات والمواقف إلى آخرين، حتى وإن لم يتم تحديدهم بدقة[2]، يعاد بثها أكثر من مرة بتفصيلات جديدة، وصياغات أكثر أحكاماً، وخلفيات مستوفاة، ومسحة تحليلية يسيرة، ويذكر أن وكالات الأنباء المحلية معظمها لا تستخدم هذه الأسماء، بالنظر لكونها لا تصنع القصة الخبرية عادة بالمفهوم المشار إليه سلفاً، وهي تستعيض عن مثل

(1) http;//www.Mokatel.com/mokatel/data/Behoth/Fenon Elam14/She.../inokatel 141- 12.ht.

(2) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 162 .

هذه الأشكال ببث إضافات Takes لأخبارها لتغطية التفصيلات الجديدة[1] لخبر ما. وقد تصل هذه الإضافات - في بعض الأحيان - إلى 30 إضافة في حال المؤتمرات الصحفية الكبرى أو الاحتفالات وخطب القادة المطولة.

ويوضح الشكل رقم (6) التالي الإطار العام لبناء القصة الخبرية في وكالات الأنباء المعاصرة (*).



(1) نادية المجد، الخبر في وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 21.

(*) هذا الشكل مقتبس من ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الانباء، وأيضا ناديا المجد، الخبر في وكالات الأنباء، م، س ، ذ.

وتتوزع الأشكال الثلاثة للقصة الخبرية الموسعة على المكونات الآتية:

1ـ المقدمة Lead:

تعد المقدمة Lead هي الشكل الأكثر أستخداماً في وكالة أنباء اسيوشيتدبرس (AP)، كما أنها أحد أهم الأشكال المستخدمة في وكالة رويترز للأنباء، وهي تذاع في نشرتها العربية تحت أسم (مقدمة)[1] والمقدمة - كما تظهر في هاتين الوكالتين - هي قصة خبرية موسعة تذاع بالضرورة عقب خبر، أو أكثر، أذيع عن الحدث أو الواقعة نفسها التي تعالجها، وتتعدد المقدمات من مقدمة واحدة كحد أدنى إلى نحو 18 مقدمة في وكالة اسيوشيتدبرس AP)) ، ونحو 11 مقدمة في وكالة رويترز[2].

2ـ البداية:

لا تختلف البداية كثيراً عن المقدمة Lead وتتفرد وكالة الأنباء الألمانية (DPA) بإطلاق اسم (بداية) على قصتها الخبرية الموسعة في نشرتها العربية[3].

3ـ الموسع:

تطلق وكالة الأنباء الفرنسية اسم (موسع) على القصة الخبرية الموسعة التي تذيعها في نشرتها العربية ، وتصل وكالة الأنباء الفرنسية AFP)) في بعض الأحيان إلى إذاعة 14 قصة موسعة تتعلق بحدث واحد[4].

---

(1) النشرة الدورية لوكالة الأسيوشيتدبرس (AP).لعام 2002.

(2) النشرة الدورية لوكالة رويترز . لعام 2002 .

(3) نشرة الدورية لوكالة الأنباء الألمانية (DPA) لعام 2002 .

(4) نشرة الدورية لوكالة الأنباء الفرنسية AFP)) لعام 2002 .

ثالثاً- التقرير News Report:

التقرير - في وكالات الأنباء - هو شكل تحريري يقوم على الوصف الدقيق والموضوعي، والعرض المرتب المتدفق للأحداث أو الوقائع، بجميع التفاصيل والخلفيات الدقيقة، مع الإشارة إلى الجو العام المحيط بها، وأحياناً يقوم المحرر بطرح موضوع التقرير الرئيسي في أطروحة مركزية يراها الأكثر دلالة على الحدث، ثم يورد التفاصيل والوقائع والمعلومات لخدمة هذه الأطروحة، وقد يقوم المحرر بالتقييم الموضوعي للبيانات أو المعلومات أو الأحداث الواردة في التقرير، و قد يسعى لاستشراف الوقائع المنتظرة، استناداً إلى المنطق الذي عرض به معلوماته وأحداثه(1).

ويحقق التقرير الصحفي في وكالات الأنباء الوظائف الآتية(2):

- تقديم معلومات، وبيانات جديدة، عن حدث، أو واقعة، لا يستطيع الخبر القصير السريع، أو القصة الخبرية، تقديمها على نحو مناسب.
- إبراز زوايا، أو جوانب معينة، عن حدث أو واقعة.
- تقديم الخلفية التاريخية، أو الخلفية الوثائقية للحدث، أو الواقعة التي يتناولها التقرير.
- التقييم الموضوعي للبيانات أو المعلومات الموجودة بالتقرير.

ويحتوي التقرير الصحفي على (3):

- معلومات تفصيلية كاملة عن الحدث.
- تحليل تلك المعلومات بتفسيرها ووضعها في إطارها العام.

---

(1) Brooks Brian , and James L: Op.Cit , p. 183.

(2) Ibid, p. 184.

(3) Ibid, p. 184.

- خلاصات أو استنتاجات لدلالات الحدث ومغزاه.
- توقعات أو تنبؤات بما سيكون عليه المستقبل أو بعض المؤشرات المستقبلية بشأن الأحداث الواردة بالتقرير.

ويعتمد نجاح التقرير الصحفي - في جانب كبير منه - على مدى إفادة محرره من قسم المعلومات في المؤسسة التي يعمل بها، أو من مصادر المعلومات المختلفة، إذ يحتاج التقرير إلى خلفية وتعمق في التفاصيل والأسباب والدوافع، ويعد التقرير أحد الأشكال المهمة التي تقدمها وكالات الأنباء في نشراتها وتحت مسميات مختلفة، وببعض الاختلافات في البناء والصياغة. ويقدم التقرير الصحفي في وكالات الأنباء، إلى جانب تلك الصورة، في صور وتحت مسميات أخرى منها:

1ـ التقرير الشامل (Round Upreport):

يستخدم التقرير الشامل في حالة القيام بتغطية حدث مركزي تتفاعل تفصيلاته وتداعياته في أكثر من منطقة ودولة، إذ يقدم خلاصات لأهم تطورات هذا الحدث في جبهاته كلها ، ويعطي مساحة لكل طرف من الأطراف الفاعلة فيه، وهو بمثابة ثبت موضوعي متوازن لتطورات حدث ما على الصعد التي يتفاعل معها ويؤثر فيها كلها.

ويحتاج التقرير الشامل إلى قدر كبير من التكثيف والقدرة على الصياغة المركزة المقتصدة، ليتمكن محرره من استيعاب جميع عناصر التقرير في مساحته المحددة.

2ـ التقرير الإخباري:

تقدم وكالات الأنباء أنواعاً من التقرير تحت مسمى (التقرير الإخباري)، وهي تختلف كثيراً عن التقرير إلا في ما يتعلق باعتمادها مساحة

أكبر للعناصر الإخبارية وتصريحات واقتباسات من المصادر مقارنة بالجانب التحليلي أو الاستشرافي .

3. المحصلة:

تقدم وكالات الأنباء نوعاً من التقرير تحت اسم (المحصلة) وتعد المحصلة تقريراً إخباريا شاملاً بامتياز، أما ما يميزها من الشكلين السابقين فهو كونها تجمع بين الكثير من مميزاتهما، فالمحصلة تقدم تجميعاً موضوعياً للعناصر الخبرية الخاصة بحدث ما، في صياغة مكثفة مختصرة وتركز على ربط الحدث الراهن بالأحداث السابقة المماثلة، وتذكر - في هذا الصدد - المعلومات التوثيقية ذات الصلة بالحدث.

ويكثر استخدام شكل (المحصلة) في الأحداث المستمرة، مثل التظاهرات والحروب، والكوارث الطبيعية، والحوادث الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التي يترتب عليها عناصر خبرية يمكن أن يعبر عنها بالأرقام، كأعداد القتلى وغيرها .

4. تقرير " الدورة الجديدة ":

تقدم بعض وكالات الأنباء تقريراً إخباريا شاملاً تحت اسم " دورة جديدة "، وما يميز تقرير الدورة الجديدة من سواه من أشكال التقرير في وكالات الأنباء كونه معداً لهدف مهني بحت، يختص بطبيعة جمهور وكالات الأنباء، إذ يقوم محرر الوكالة الذي يتسلم العمل من زميله بتقييم الأحداث المهمة التي أذيعت أشكال خبرية عنها في الدورة السابقة، ثم ينتخب حدثاً أو أكثر يعتقد أنه الأكثر أهمية، ويقوم بجمع المادة المذاعة عنه، وحصر التفصيلات والأنباء التي لم تذع بعد، ويصوغها في تقرير شامل تحت اسم " دورة جديدة "، وهو - بذلك - ينطلق في معاملاته المستقبلية مع ذلك الحدث من التقرير الذي أنجزه، كما يدرك محررو الصحف ووسائل الإعلام المشتركة

في خدمات الوكالة أن تقرير " الدورة الجديدة " الذي تسلموه للتو هو المتابعة الأكثر آنية للحدث الذي يهتمون به، ومن ثم يمكنهم الاعتماد عليه بدفعه إلى المطبعة إذا كان وقت الطبع حان، أو دفعه إلى مذيع النشرة لقراءته كأحدث تطور للحدث في صياغة متكاملة إذا كان المشترك وسيلة مسموعة أو مرئية.

5 ـ النظرة المسبقة:

تقرير النظرة المسبقة هو أحد أشكال التقرير التي تقدم التغطية التمهيدية للأحداث، ويقدم عدد من وكالات الأنباء المعاصرة هذا التقرير، وتذيعه وكالة الأنباء الألمانية DPA)) خصوصاً تحت هذا الاسم، ويقدم التقرير في صورة " النظرة المسبقة " الأحداث والتفاصيل والتطورات السابقة والمهيأة لحدث ما، يكون عادة على قدر من الأهمية، ويرصد تقرير " النظرة المسبقة " الخلفيات الإجرائية والموضوعية المؤدية إلى هذا الحدث، كما يقدم معلومات توثيقية ويرصد السوابق المماثلة، وقد يضيف تعليقات وتقييمات لمصادر أو لمحللين تخص الحدث الذي يمهد له التقرير، كما قد يستشرف احتمالات الحدث ومساراته المستقبلية المتوقعة، استناداً إلى المعلومات والمعطيات المتوافرة والرؤية التحليلية .

6ـ الخلفية:

تقدم الخلفية شكلاً من أشكال التغطية التمهيدية كذلك، ويورد هذا التقرير معظم العناصر السابق ذكرها في تقرير " النظرة المسبقة "، غير أن ثمة اختلافاً بسيطاً بين التقريرين يكمن في كون تقرير " النظرة المسبقة " يعد عادة للنشر في يوم الحدث المهم الذي يمهد له ، أو قبل وقوع الحدث المنتظر بيوم على أكثر تقدير، أما تقرير الخلفية فقد يكون سابقاً على وقوع الحدث الذي يقدم خلفية تمهيدية له بعدة أيام، كما أنه قد يعد ليس لاستخدامه من وسائل الإعلام المشتركة في خدمات الوكالة مباشرة، ولكن

باستخدامه كخلفية لتطورات وأحداث تقع في سياق الحدث المهم أو الممهد له أو في الطريق إلى وقوعه ، وتقدم وكالات الأنباء المعاصرة تقرير " الخلفية " وتقدمه وكالة الأنباء الألمانية (DPA) تحت هذا الاسم.

رابعاً- التحليل:

التحليل هو أحد الأشكال الخبرية التي تقدمها وكالات الأنباء المعاصرة، يتميز بـ:

- بروز النزعة الأسلوبية المميزة للوكالة معدة التحليل .
- عدم ارتباطه بتوقيت زمني حاكم لجهة الدقائق والساعات، مثلما هو الحال في الأخبار أو المؤتمرات الصحفية وغيرها من الأشكال التي تسابق الوكالة الزمن في إذاعتها، وإن كان التحليل يرتبط في الوقت نفسه بحدث ما وتوقيت معين.
- بروز توجه محرر التحليل حيال القصة المعالجة وأطرافها الرئيسية في بعض الأحوال، وإن كان المحترفون من المحررين حريصين على استيفاء إجراءات الموضوعية عند كتابة التحليل، لكن ذلك لا يمنع من سيادة منطق معين يؤدي بقارئ التحليل إلى خلاصات ونتائج محددة .

والتحليل - في وكالات الأنباء المعاصرة - يكون عادة بطرح " حجة مركزية " في المقدمة، تعبر عن رأي أو توجه ما، ثم يدعم المحرر هذه الحجة بعدد من الاقتباسات وأقوال المصادر والمحللين والوقائع والبيانات والإحصاءات والأحداث السابقة، كما يعرض المحرر في سياق التحليل بعض الآراء الداحضة للحجة المركزية أحياناً، أو بعض الأحداث التي تقلل من وجاهتها، وتقدم معظم وكالات الأنباء المعاصرة التحليل، إذ يمثل أكثر المواد الإخبارية القادرة على استيعاب نزعة الرأي والتوجيه لدى تلك الوكالات. ومن أبرز أنواع التحليل:

1ـ التحليل الإخباري:

لا يختلف التحليل الإخباري عن التحليل كثيراً، عدا ميل محرري التحليل الإخباري إلى زيادة لجرعة الإخبارية فيه، كما أن الاستعانة بأقوال المحللين وتصريحاتهم وتقييماتهم غالباً ما تزيد في هذا الأخير.

خامسا- التحقيق:

التحقيق - في وكالات الأنباء المعاصرة - من الأشكال الخبرية الاستقصائية، إذ يسعى محرره إلى الحصول على إجابات وتقييمات، من أكثر من طرف بخصوص حدث أو واقعة أو ظاهرة محددة، وتصاغ تلك الإجابات في نسق مرتب بهدف توضيح فكرة أو إطار مركزي عام، كما يتدخل المحرر بذكر معلومات وإيضاحات وتفسيرات واقتباسات من شأنها أن تجلي المعنى وتضع موضوع التحقيق في سياقه العام، وفضلاً عن الاسم المجرد " تحقيق "، يقدم التحقيق في وكالات الأنباء تحت الاسمين التاليين:

1ـ التحقيق الإخباري:

تطلق وكالات الأنباء على التحقيق اسم " تحقيق إخباري " حين يكون مرتبطاً بحدث أو واقعة أو ظاهرة تحدث للتو ويكون التحقيق هنا ذا طبيعة إخبارية في الأساس، إذ يقدم آراء وأفكاراً ومواقف وتقييمات من أطراف ذات صلة بالحدث المعني.

2ـ التحقيق المصور:

بخلاف التحقيق المصور في الصحف والمجلات الأسبوعية بخاصة على الصور على نحو أساسي ويكون المتن عاملاً مساعداً أو معضداً للصورة، فالتحقيق المصور - في وكالات الأنباء - يبقى الاعتماد الأساسي على المتن فيما تكون الصور عاملاً مساعداً، وتستعين وكالات الأنباء بالتحقيق المصور بديلاً عن التحقيق الإخباري في الموضوعات التي تعالج الشؤون العامة من جوانب

إنسانية أو تاريخية أو جمالية أو جغرافية أو عمرانية أو في الموضوعات الخفيفة التي تعالج مثل تلك الجوانب مباشرة.

سادساً- الحديث:

وهو أحد الأشكال التي يقل استخدامها إلى أقصى حد ممكن في وكالات الأنباء المعاصرة، إذ يحول الإيقاع السريع المميز لنشاط وكالات الأنباء دون إفراد مساحة كبيرة لفن صحفي يحتاج الكثير من الإعداد، والكثير من المساحة لنشره، بما لا يتلاءم وطبيعة أنشطة الوكالة وطرق بثها. إذ إن الحصول على تصريحات أو آراء أو تعليق مصدر ما بشأن حدث أو واقعة أو ظاهرة معينة، هو نشاط رئيسي وجوهري في وكالات الأنباء الدولية، لكن هذا لا يكون عبر نشر صيغة السؤال والجواب التقليدية، وإنما يكون بالحصول على أقوال المصدر وإجاباته ثم صياغتها ضمن قصة خبرية أو تحقيق أو تقرير بما يحقق الفائدة المرجوة منها. وتنقل بعض وكالات الأنباء أحاديث كاملة أو بعضاً منها من مصادر إعلامية أخرى، وتقوم بإعادة صياغتها على وفق أولوياتها، ثم إذاعتها .

سابعاً- المؤتمر الصحفي:

ثمة شكلان رئيسيان يقدم بهما المؤتمر الصحفي في وكالات الأنباء الدولية، يمكن تسمية الشكل الأول بـ (الشكل التقليدي) وهو الذي تستخدمه معظم وكالات الأنباء المحلية وبعض وكالات الأنباء الإقليمية، فيما يمكن تسمية الشكل الثاني بـ (الشكل المستحدث) ، وهو الذي تستخدمه وكالات الأنباء الدولية وشبه الدولية.

1. الشكل التقليدي لـ (المؤتمر الصحفي) :

إذ تقدم وكالات الأنباء المحلية وبعض الوكالات شبه الإقليمية هذا الشكل، ويعتمد على تسجيل وقائع المؤتمر منذ المقدمة التي يلقيها المصدر في

مستهله، مروراً بالأجوبة والأسئلة ((وأحياناً تذكر نصوصها وهوية صاحبها))، وانتهاء بآخر كلمة ينطق بها المصدر في نهاية المؤتمر، وينشر هذا النص عبر نشرة الوكالة على وفق الترتيب الزمني للأسئلة والأجوبة وليس على وفق الأولويات الموضوعية التي تفرضها الإجابات، وما تؤدي إليه من ضرورة تقديم إجابات ما على أخرى لأمور مهنية، ودونما مقدمة تلخيصية تحوي أهم ما ذكر في المؤتمر وأحياناً تلجأ تلك الوكالات خلال إذاعة نص المؤتمر الصحفي كاملاً إلى إذاعة أخبار قصيرة (عاجل أو مسبق على سبيل المثال)، إذا برز خلال المؤتمر عنصر يمثل أهمية كبيرة تستدعي إفراد خبر خاص له .

2ـ الشكل المستحدث لـ (المؤتمر الصحفي) :

أما الشكل المستحدث للمؤتمر الصحفي الذي تأخذ به معظم وكالات الأنباء الدولية، فيعتمد ـ فضلاً عن إمكانية إذاعة الأخبار المنفصلة بأبرز العناصر التي ترد في المؤتمر ـ على دمج العناصر الخبرية ذات الأهمية الواردة في المؤتمر الصحفي في شكل خبري آخر، وقصة خبرية، وتقرير، تحقيق، ومحصلة، موسع، مع الإشارة إلى المؤتمر الصحفي وجملة التفاصيل الواردة فيه، إن هذه الطريقة تتعامل مع المؤتمر الصحفي على نحو انتقائي، إذ يختار المحرر ما يراه بارزاً وضرورياً لذكره في إطار قصته الخبرية أو تقريره، كما يستعين بعناصر إخبارية أخرى ومعلومات واقتباسات، ويعطي إيضاحات، بما يضع العناصر الخبرية الواردة بالمؤتمر الصحفي في سياقها الأشمل .

ثامناً: الموضوع الصحفي (الفيتشر) Feature [1]:

يطلق عليه أيضاً اسم (موضوع المعالم) أو الموضوع الصحفي، والفيتشر Feature مادة صحفية أو موضوع صحفي فيه نوع من الإبداع والابتكار لعدم التقيد بأصول الأسلوب الإخباري الصارمة وقواعدها، من حيث الموضوعية

(1) Brendan Hennesy: Writing Feature Articles. Apractical Guideto Methods and Markets , 3 rd ed . Fokal Press, UK, 1997, p. 162.

والتحديد، وفيما يلتزم الأسلوب الإخباري قاعدة (الكتابة للتعبير وليس لإضفاء الانطباع) فإن الفيتشر لا يلتزم بتلك القاعدة وهو يتناول موقفاً أو حدثاً جانبياً أو جانباً من الحياة قابلاً للاستمرارية ويمكن الحصول على مادته وكتابتها وتجهيزها ثم نشرها في أي وقت، لأنه لا يتقيد بتفاصيل الحدث الحالية، بل يتجاوزها إلى التفسير والتحليل، ويضعها في إطار إنساني، وعادة ما يكون الفيتشر أطول من القصة الخبرية، كما أنه يختلف عن تلك الأخيرة أيضاً في عدم الاهتمام بالتصريحات في كتابته، فليس من الضروري أن تكون في الفقرة الأولى إذ تحتل مرتبة تالية في الأهمية. ويعتمد الفيتشر على الوصف أو التعليق أو التحليل أو كل هذه العناصر معاً، كما يقدم الخلفية التاريخية، وأقوال شهود العيان، ولا يحمل بعداً خبرياً عادة، ومن الممكن، على سبيل المثال، أن يكون موضوعه عن إصلاح الثقوب في السقف.

ويفرق بين الفيتشر والأشكال الخبرية الأخرى من ثلاثة جوانب رئيسية، هي [1]:

1. **التوقيت:** إذ لا يرتبط بوقت محدد للنشر .
2. **الأسلوب:** إذ لا يتقيد بقواعد الكتابة الإخبارية الصارمة .
3. **الوظيفة:** إذ لا يهدف إلى الأخبار أساساً، وقد تتعدد أهدافه لتشمل التسلية والإمتاع وعكس اهتمامات القارئ وتلبية حاجاته لمعالجة الموضوعات الإنسانية والجمالية وغيره .

ويتميز الفيتشر بأنه يعطي المجال لكاتبه للإبداع والابتكار وعكس ذاته والتعبير عن أفكاره الخاصة، كما أنه يمكن أن يؤجل بالنظر لكونه غير مرتبط بموعد محدد صارم لإذاعته كالأخبار مثلاً [2].

---

(1) Ibid ,p.163 .

(2) Ibid ,p.163 .

وتنشئ بعض وكالات الأنباء خدمات قائمة بذاتها للفيتشر، كما هو الحال في وكالة أنباء أسيوشيتدبرس (AP) التي تقدم خدمة الفيتشر (AP feature Services) ضمن خدماتها الصحفية المنوعة العشر الرئيسية[1]. وتذيع بعض وكالات الأنباء الدولية الأخرى يومياً لائحة بعدد من الفيتشرات المقررة إذاعتها في اليوم نفسه، كون خدمة الفيتشر من الخدمات التي يستحسن التنبيه إليها قبل إذاعتها، حتى يتمكن محررو وسائل الإعلام المشتركة في خدمات الوكالة من توفير المساحة اللازمة لنشر ما يرد بها من موضوعات [2].

الأشكال الخبرية المساندة:

هي مجموعة الأشكال التي قد يحوي بعضها عناصر إخبارية، ويحوي بعضها الآخر معلومات توثيقية، ويقدم جزء منها الخلفيات والأطر اللازمة لتوضيح حدث ما، أو تسعى الوكالة بها إلى المساعدة على عرض بعض الحقائق أو المعلومات أو البيانات المعقدة على نحو يسير وسهل ومركز ودقيق[3]. وفيما تتعد الأشكال الخبرية المساندة في وكالات الأنباء المعاصرة، ويختلف عددها ومسمياتها وأشكالها من وكالة إلى أخرى، تنقسم إلى جزأين أساسيين: أحدهما يمثل شكلاً خبرياً قائماً بذاته، تتوافر فيه عناصر الجدة والآنية، ويصلح ليقدم كمادة مستقلة، لكن في سياق تقديم حدث ما، وإلى جانب مواد أخرى خبرية رئيسية عن الحدث، والآخر يمثل شكلاً مكملاً وملحقاً بمادة خبرية أخرى، بغرض توضيحها وتفسيرها[4]. كما تؤدي هذه

---

(1) النشرة الدورية لوكالة الاسيوشيتدبرس (AP). لعام 2002.

(2) Brooks Brian , and James . Op. Cit . p. 202.

(3) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 177 .

(4) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 177 .

الأشكال وظيفتين أساسيتين: إحداهما وظيفة إخبارية مباشرة تتمثل في توفير المادة الصالحة مباشرة للنشر والاستخدام من الوسيلة الإعلامية المشتركة في خدمات الوكالة، والوظيفة الأخرى تقف عند حدود المحررين العاملين في تلك الوسائل المشتركة في خدمات الوكالة؛ إذ تتوجه لهم هذه الأشكال لمساعدتهم على إنجاز عملهم بصورة أفضل، ولا يقوم شكل مساند واحد بالوظيفتين المشار إليهما هنا معاً، ولكن يقوم كل شكل من الأشكال التي ستعرض تالياً بإحدى هاتين الوظيفتين فقط. والأشكال الخبرية المساندة في وكالات الأنباء المعاصرة هي[1]:

1. اللمحة الشخصية (البروفيل) Profile:

البروفيل Profileهو أحد الأشكال الخبرية المساندة التي تحرص وكالات الأنباء الدولية على تقديمها، وهو من الأشكال التي قد تحوي عناصر إخبارية، وتنشر في الصحف منفصلة لكن في سياق تغطية أشمل لحدث ما، ويهدف البروفيل إلى إلقاء الضوء على شخصية مهمة تتفاعل مع الأحداث الجارية، أو صارت الأحداث تتفاعل معها ، ويقدم البروفيل معلومات أساسية عن الشخصية، ورؤية تحليلية لدورها وممارستها، وأحياناً يقدم رؤية استشرافية لمستقبلها ونقدية لماضيها، وثمة عدة طرائق لتقديم البروفيل في وكالات الأنباء، وبأسماء مختلفة أيضاً، ومنها: Profile كما في وكالة أنباء اسيوشيتدبرس AP)) وتقدم AP)) أيضاً شكلاً آخر للبروفيل يمكن تسميته " النبذة الشخصية القصيرة " ،حيث تقدم الوكالة معلومات أساسية من دون تعمق أو رؤى عن الشخص الذي صار ذا أهمية في سياق متابعة حدث ما، وعادة تكون تلك النبذة في سياق إطار تقديم عدد من الشخصيات، فتفرد مساحة لا تزيد من ثلاث إلى أربع فقرات لكل شخصية[2].

---

(1) http://www.ap.org/pages/products/news.

(2) Ibid.

ويصلح هذا الشكل عند تقديم الحكومات أو اللجان أو الفعاليات التي يشترك فيها أكثر من شخص تحتاج وسائل الإعلام - ومن ثم الجمهور - إلى التعرف إليهم، وتقدم وكالة أنباء رويترز بروفيل تحت عنوان " رجل في الأخبار "، وهو لمحة شخصية تقدم معلومات أساسية ورؤية تحليلية ، واستشرافاً ، ونقداً، لشخص على قدر من الأهمية في سياق إخباري، يربط هذا التحليل الشخصي بالأخبار الآنية التي يكون هذا الشخص مركزها في توقيت النشر(1).

ولا يلتزم محرر البروفيل بالطريقة التقليدية للكتابة الخبرية، لكنه يجتهد في إبراز أسلوبه الخاص، مراعياً استيفاء إجراءات الموضوعية، وأحياناً ما يستخدم مداخل إنسانية عبر معتادة في الكتابة الخبرية .

2. الإطار:

وهو أحد الأشكال المساعدة، التي تقدم مادة توثيقية، تلقي الضوء على خلفيات حدث ما، بتقديم المعلومات الموثقة عنه، وهو أحد الأشكال التي قد تحوي عنصراً خبرياً واحداً في الأقل، لكنها لا تقدم تقريراً أو قصة خبرية متكاملة، وهو لا يذاع باستخدامه منفصلاً، ولكن في سياق تغطية حدث ما، له خلفياته ومعلوماته الموثقة .

3. تقرير المعلومات:

أحد الأشكال الخبرية المساندة، التي لا تحوي عناصر خبرية، ويمكن نشره كمنتج منفصل، لكن مع ضرورة أن يكون هذا النشر في سياق تغطية حدث رئيسي، يلقي تقرير المعلومات الضوء على جوانبه وخلفياته، وفضلاً عن إمكانية نشر هذا التقرير إلى جانب تغطية متكاملة لأحداث

---

(1) النشرة الدورية لوكالة رويترز، النشرة العربية لعام 2002.

القضية التي يعالجها، ولا سيما وأنه مرفق بصور، فإن هذا التقرير يقدم معلومات أساسية موثقة، يمكن استخدامها من محرري وسائل الإعلام المشتركة في خدمات الوكالة في مواد تالية تحتاج إلى تلك المعلومات لتفسير أحداث آنية وتوضيحها[1].

4. أهم التطورات Major Developments:

يعرض تقرير أهم تطورات الأحداث والوقائع والأخبار المهمة، التي حدثت في يوم واحد، في إطار حدث واحد رئيسي، مثل أهم التطورات الحاصلة في إطار الحرب الأمريكية على العراق في يوم واحد، سواء في العراق أم في العواصم ذات الصلة[2]. ويهدف هذا التقرير إلى مساعدة المحررين في وسائل الإعلام المسؤولين عن تغطية حدث ما، على الإلمام بتطوراته، لتنظيم تغطيتهم لهذا الحدث في الوسائل التي يعملون بها وتفعيلها.

5 ـ الموجز Top News:

تحرص جميع وكالات الأنباء الدولية وبعض الوكالات الأخرى على تقديم موجز لأهم الأنباء التي تذيعها في ختام كل دورة من دوراتها الرئيسية، والموجز تقرير يضم من أربعة إلى خمسة عشر نصاً شديد الإيجاز، يعبر كل نص من هذه النصوص عن شكل خبري أو أكثر، تمت إذاعته على مدى الدورة التي يذاع الموجز في ختامها، ويتكون النص الواحد من فقرة إلى ثلاث فقرات، وكلما كان عدد كلماته أقل كان أفضل، إذ لا ينظر إليه على أنه تقديم لخبر واف، بقدر ما ينظر إليه على أنه إشارة إلى الخبر أو القصة الخبرية أو التقرير الذي يعبر عنه. ويجب على المحرر الذي يعد موجز الأنباء أن يكون[3]:

(1) أسما حسين حافظ، الخبر الصحفي، م . س . ذ ، ص182 .

(2) النشرة الدورية لوكالة أنباء رويترز، النشرة العربية لعام 2004.

(3) النشرة الدورية لوكالة أنباء الشرق الأوسط ا لعام 2004.

أ - يقظاً منتبهاً، ملماً بكل المواد الخبرية التي أذيعت في الدورة .

ب - قادراً على انتخاب أكثر الأخبار أهمية، وترتيبها ترتيباً موضعياً على وفق أهميتها.

ج - قادراً على الصياغة المكثفة المركزة المعبرة في آن .

وتقدم بعض وكالات الأنباء الموجز مرتين، في الظهيرة (موجز الظهيرة)، وفي المساء (موجز المساء)، فيما تقدم وكالات أخرى الموجز ثلاث مرات، كما تقتصر بعض الوكالات على تقديم الموجز في نشرتها العامة، فيما تقدم أخرى الموجز في نشراتها كلها، بما فيها المتخصصة .

وبعض الوكالات مثل اسيوشيتدبرس AP)) ورويترز تقدم موجزاً اقتصادياً على نشرتها العامة، وبعضها الآخر تقدم موجزاً رياضياً، وتتمثل أهمية الموجز بـ [1]:

أ - يعطي للمحررين العاملين في وسائل الإعلام المشتركة في خدمات الوكالة، ثبتاً بأهم الأخبار التي أذيعت، وبمختصر مفيد لكل خبر، الأمر الذي يسهل عليهم فحص نشرات الأخبار التي أذيعت في الدورة التي يتسلمون فيها عملهم.

ب - يعطي للمحررين ومسؤولي التحرير المسؤولين عن إعداد الصفحة الأولى وأعمدة إشارات المواد المهمة، ثبتاً بالأخبار التي يمكنهم الاختيار منها[2].

ج - يمكن لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية إدخال تعديلات يسيرة (تتعلق بترتيب الأولويات، واللغة، والصياغة المناسبة لطبيعة الوسيلة) على الموجز، واستعماله مباشرة في موجز الأنباء الذي تذيعه تلك الوسائل .

6 - عرض الصحف:

هو أحد الأشكال الخبرية المساندة التي تذاع يومياً في معظم وكالات الأنباء، ويرمي هذا الشكل الذي يتخذ سمة مميزة وتوقيتاً محدداً يذاع من فيهما في كل

---

(1) النشرة الدورية لوكالة أنباء الشرق الأوسط لعام 2004.

(2) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ، ص180.

وكالة، إلى تقديم خدمة إحاطة بأقوال أو عناوين الصحف في دولة أو أكثر، ويمكن القول: إن وكالات الأنباء الدولية تخصص شكلاً لعرض الصحف لكل منطقة جغرافية، أو دولة مهمة في إقليمها في تغطيتها العامة، فيما قد تقتصر الوكالات المحلية على عرض عناوين صحف الدولة التي تصدر فيها فقط. وثمة ثلاثة أشكال رئيسية لعرض الصحف كشكل خبري محدد السمات في وكالات الأنباء هي[1]:

أ- الشكل البسيط إذ تقول الوكالة في مقدمة التقرير: ((طالعتنا الصحف الصادرة اليوم بالعناوين الآتية)) ثم تذكر العناوين من دون أن تنسبها إلى صحفها.

ب- الشكل الأكثر تطوراً، حيث تذكر أنها ستذيع العناوين الرئيسية للصحف الصادرة اليوم في بلد ما، وتشير إلى أنها لم تتحقق من صحة الأخبار المنقولة أو مدى دقتها، حرصاً منها على مصداقيتها، ثم تذكر العناوين مفصلة ومنسوبة إلى الصحف التي نشرتها.

ج- تقدم بعض الوكالات عرض الصحف على شكل تقرير خبري، إذ تبدأ بمقدمة تلخص فيها أهم ما صدر في صحف دولة أو إقليم ما، ثم تعرض في فقرات محررة، لأهم النقاط الواردة في الافتتاحيات ومواد الرأي بخاصة.

7- المتوقعات:

تقدم معظم وكالات الأنباء شكلاً إخبارياً مسانداً موجهاً لمحرري وسائل الإعلام المشتركة في خدمات الوكالة فقط، لإعلامهم بأخبار أو أحداث أو موضوعات ذات أهمية، وأنها ستبث أشكالاً خبرية تتعلق بها على نشرة الوكالة في وقت لاحق.

---

(1) نوال السباعي، إعلامنا ووكالات الأنباء، شبكة الانترنت، موقع اسلام اونلاين، تاريخ التحديث 2003/5/9.

إن شكل المتوقعات، الذي يذاع تحت اسم " توقعات " أو " أخبار متوقعة "، له أهمية كبيرة بالنسبة إلى المحررين في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، إذ يساعدهم على تقسيم العمل لتغطية الأحداث المتوقعة، وإفراد المساحات المناسبة لنشر الموضوعات المتوقعة تقريباً. كما يشير بعضها إلى مساحة الموضوع، وإلى ما إذا كان مرفقاً بصورة أو شكل توضيحي، حتى يستطيع المخرج الصحفي إفراد المساحة المناسبة لنشر هذه الأشكال.

وثمة شكلان رئيسيان للمتوقعات. أحدهما تقدمه الوكالات الكبرى، ويشير إلى " موضوعات أو أشكال خبرية متوقعة " ويحدد توقيت إذاعتها تقريباً وما إذا كانت مرفقة بصور أو أشكال توضيحية، والآخر تقدمه وكالات الأنباء المحلية يشير إلى " أخبار متوقعة " مثل " يصل فلان إلى دولة كذا اليوم ".

8 ـ أحداث اليوم في التاريخ:

يعد تقرير أحداث اليوم في التاريخ من الأشكال الخبرية المساندة التي تقدمها معظم وكالات الأنباء الدولية، ويستخدم هذا الشكل، في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، استخدامين رئيسيين أحياناً، أو أحد هذين الاستخدامين في أحيان أخرى. إذ يقدم هذا الشكل بثاً بأهم الأحداث التي حصلت في التاريخ في يوم إذاعته، وبأهم الشخصيات التي ولدت في ذلك اليوم، فيعطي الفرصة لوسائل الإعلام إما لنشره كما هو كونه مادة توثيقية/خبرية، أو للاسترشاد به لإعداد موضوعات وأشكال خبرية أخرى، على خلفية ما يشير إليه من أحداث تصلح للمعالجة الصحفية بمناسبة حلول ذكراها.

وتحرص (AP) على تضمين التقرير إشارات إلى الشخصيات المهمة التي ولدت في اليوم نفسه، تحت عنوان Today Birth day وتحرص وكالة الأنباء الفرنسية AFP)) على إذاعة أحداث يومي 9 و10 آذار يوم 9 مارس و 10 و 11 آذار يوم 10 آذار وهكذا، إذ أن هذا يتيح للمحررين في وسائل

الإعلام التعرف إلى الأحداث التي ستحل ذكراها في اليوم التالي، وهو ما يمكن محرري الصحف بخاصة من إعداد مواد ملائمة لنشرها في اليوم التالي، الذي يمثل يوم حلول الذكرى .

9. مساعدات النطق Pronouncers:

أحد الأشكال المساندة التي تذيعها بعض وكالات الأنباء الدولية، وهو شكل موجه إلى محرري وسائل الإعلام المشتركة في خدمات الوكالة، وللمذيعين في الوسائل المسموعة والمرئية على وجه التحديد، ولا يستهدف هذا الشكل النشر مباشرة، ولكنه يهدف إلى إعطاء المذيعين والمحررين الإرشادات اللازمة لنطق الأسماء وأسماء الإعلام في اللغات المختلفة، بل وفي اللهجات المختلفة داخل اللغة الواحدة.

إن تقرير مساعدات النطق Pronouncers يعبر عن درجة عالية من الاهتمام لدى وكالة الأنباء التي تذيعه، بتوفير خدمة متكاملة لعملائها خصوصاً من الإذاعات ومحطات التلفاز، إذ يحتاج مذيعو تلك الوسائل إلى إرشادات مستمرة، تتعلق بأسماء أشخاص قد تزيد أهميتهم في الأحداث، وتمدهم بطرائق النطق السليمة لأسماء هؤلاء الأشخاص، فعلى سبيل المثال تشير وكالة ما في تقرير مساعدات النطق الذي تذيعه إلى كيفية نطق حرفي " ألـ " في اسم شخص أو عائلة عربية، وكيف يختلف نطق هذين الحرفين في كلمة مثل " آل ثاني " عنه في كلمة مثل " الصباح "[1].

وتذيع بعض وكالات الأنباء هذا الشكل يومياً، وهو لا يقتصر على لغة واحدة، ولكن يتعدد بتعدد اللغات التي تمثل الدول والمناطق الجغرافية التي تشملها الأحداث في العالم، التي تغطيها الوكالة .

10. الصور:

يمكن عدُّ الصورة الصحفية في وكالات الأنباء المعاصرة شكلاً إخباريا مسانداً لجهة الدور الذي تلعبه في مساندة الأشكال الخبرية الرئيسية، بتوضيح العناصر الخبرية المتضمنة في تلك الأشكال وإبرازها وربما الكشف

---

(1) النشرات الدورية لمختلف الوكالات ولسنوات مختلفة .

عن عناصر خبرية غير متضمنة فيها، بلغة الكاميرا وبالإفادة من المؤثرات التي يمتلكها التصوير كفن قائم بذاته، وتصنف الصور الفوتوغرافية الصحفية من حيث المضمون إلى:

- الصور الإخبارية .
- صور الموضوعات .
- صور الموضوعات الإخبارية ذات الجانب الإنساني .
- الصور التي تمثل شخصية (بورتريه) .
- الصور الجمالية والتعبيرية .

وفي بعض الأحيان تستخدم الصورة فضلاً عن التعليق المصاحب لها كشكل خبري مستقل، إلا أنها تنشر - عادة - في سياق تغطية عامة لحدث ما، وغير بعيدة عن الأشكال الخبرية الأخرى المتعلقة به، أما في صفحات الاجتماعات والترفيه والمواد الخفيفة، فإن الصورة قد تكون بتعليقها المصاحب لها، شكلاً خبرياً مستقلاً، مع إعادة صياغة التعليق لاستيفاء العناصر الخبرية المتعلقة به كلها، وباتت للصورة أهمية كبيرة في وكالات الأنباء الدولية، فوكالة أنباء رويترز - على سبيل المثال - تقدم ثلاث خدمات صور هي: خدمة رويترز للصور الصحفية (100 صورة يومياً) وخدمة أهم الصور - رويترز توب بيكس " أهم 12 صورة من صور اليوم " وخدمة أرشيف رويترز للصور، كما تقدم وكالة أنباء اسيوشيتدبريس (AP)، خدمتي صورهما: خدمة الصور AP Photos (والتي تقدم 1000 صورة يومياً) ، وخدمة أرشيف الصور Ap Photos Archive - وتحوي نحو 750 ألف صورة .

وللتعليق المصاحب للصورة (Caption) أهمية كبيرة، وطرائق كثيرة لكتابته، وثمة أسلوبان رئيسيان لكتابة التعليق (Caption Styles): أحدهما الأسلوب الوصفي، والآخر الأسلوب المجازي، ويجب أن يكون تعليق الوكالة وصفياً تفصيلياً مسنداً، محيطاً، دقيقاً، وبصورة عامة فأن التعليق يضيف إلى الصورة شيئاً ما، فهو يعطي معلومات لا تشرحها الصورة، ويتجنب أن يشرح المشروح بالصورة.

11. الرسوم التوضيحية Graphics:

هي أشكال بيانية توضيحية، ترمي إلى إبراز عرض المعلومات التي تتصف بالتعقيد وذات الطابع الكمي وتسهيلها، فضلاً عن الأحداث والوقائع المتتالية والمركبة، وكما هو الحال بالنسبة إلى الصور، فالرسوم التوضيحية Graphics هي شكل خبري مساند، إذ إنها ترمي إلى المساعدة على عرض الحقائق والمعلومات والبيانات المعقدة على نحو متيسر، إلا أنها أحياناً تنشر مستقلة اعتماداً على متن وافٍ يشرح العناصر الخبرية بها، ولكن هذا النشر أيضاً يتم في سياق تغطية أكبر لحدث ما. وتتعدد أشكال الرسوم التوضيحية لتكون:

أ - **الرسوم البيانية Chart**: قد تكون خطاً بيانياً، أو خريطة بيانية، أو أعمدة بيانية مفردة، أو مزدوجة، لتلخيص الإحصاءات الرقمية المعقدة.

ب - **المنحنيات**: تصور مدى التغلب في ظاهرة ما على نحو كمي.

ج - **الجداول**: قد تكون صغيرة أو تكرارية أو مزدوجة.

د - **الخرائط الجغرافية**: قد تكون مجرد خرائط، وقد يضاف إليها متن يوضح معلومات معينة، وأحياناً تضاف إليها صور أيضاً.

هـ - **البكتوجراف**: رسم بياني تمزج فيه الصورة والرسوم بالخطوط البيانية، أو الأعمدة للتعبير عن مواقف أو أماكن أو علاقات تسمح بالمقارنة، مستغلاً تقنيات: الفوتومونتاج، أي تركيب صورة على صورة، أو عدة صور، والتروكاج، أو تركيب صور على رسم أو رسم على صور [1].

و - **الدوائر المقسمة إلى قطاعات**: وهو شكل دائرة تقسم عدة أقسام بحيث تتناسب مساحة كل قسم مع دلالة كمية معينة، وهي تسهل عمليات المقارنة وتوزيع النسب والحصص.

---

(1) http//www.mena.org.eg./Arabic/aboutmena.asp.

المبحث الثالث

الأهداف السياسية والدعائية وراء عملية صنع الأخبار في وكالات الأنباء

آليات تحقيق أهداف عملية صنع الأخبار:

لم تعد صناعة الأخبار مجرد نقل المعلومات من مصدرها إلى المتلقي، وإنما أصبحت - في عصر تقنية الإعلام - تعتمد على مناهج علمية مختلفة أبرزها الاعتماد على التحليل النفسي بقصد تحقيق أكبر قدر من التأثير النفسي في المواطن، لأنه المادة الأساسية في صنع العمل الدعائي، إذ أخضع الخبر لاختبارات علمية لقياس تأثيره بعد خضوعه لأساليب وأشكال تحريرية مختلفة، وإذا كان نظام التغطية الإخبارية وعناصرها يختلف من عصر لآخر، ومن نظام سياسي إلى نظام آخر كما طرحتها الأدبيات الإعلامية فأن هناك عناصر جديدة دخلت عمليات صناعة الخبر، كما تطورت الأساليب التحريرية والمضمونية بأبعادها اللغوية والنفسية، بل إن هذه الصناعة أصبحت معقدة وأكثر غموضاً في مراميها وعمليات تغيير اتجاهات الرأي العام، إذ وظفت الأجهزة الغربية الأخبار في عملياتها التي ترمي إلى التأثير في العقل البشري، وتغيير اتجاهاته بما يتلاءم ومراميها السياسية.

فوكالات الأنباء الدولية تعمل على خدمة مصالح دولها ومراميها، فهي أداة من أدوات ترويج السياسات الخارجية لدولها ووسيلة مهمة في إقناع الرأي العام العالمي بسياسات هذه الدول ومواقفها تجاه القضايا العالمية، ويتنبأ الفنان الأمريكي (كورت ستون) بسيادة الصراخ والزعيق الأمريكي بمفرده في العالم أجمع[1].

---

(1) للمزيد انظر:هانس بيتر مارتيني، وهار الدشومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د.عدنان عباس علي (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998)، صفحات متفرقة.

وبرغم طرافة هذا الرأي إلا أن فيه قناعة موضوعية تعبر عن التمسك بالتوجه الإعلامي ذي الصيغة الرامية إلى الترويج، إذ إن وجود تحديات عالمية في ظل إعلام مفتوح أدى إلى العديد من النتائج المؤثرة أمنياً، منها تأكيد التباين الحضاري بين الدول المتقدمة ودول العالم النامي، الأمر الذي أدى إلى شدة الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأظهر التباعد الثقافي والقيمي في المجتمعات على الصعيد الدولي، وداخل الدولة الواحدة بين الغني الذي يملك والفقير الذي لا يملك، وقد كانت محصلة هذه العوامل ظهور العديد من المشكلات الأمنية منها ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم في عالمنا المعاصر[1].

ولقد أسفرت التغييرات في موازين القوى عن زعزعة في الاستقرار عن حرب على الغالب[2]. وهذه الحرب سميت الحرب على الإرهاب، كما أطلق عليها ولا سيما في العالم الإسلامي، إذ أريد أن يفهم الإعلام هنا بمعناه الواسع بما في ذلك صحف التعليقات والتحليلات والآراء، بل ما يشمل الثقافة الفكرية في واقع الأمر [3]. فضلاً عن السيل المتواصل من وكالات الأنباء، وإعادة نشر مقالات الصحف الغربية، ولهذا تأثير أكثر أهمية في أوقات الحرب، إذ إن مصادر المعلومات هذه ومواقفها، تؤثر في صحافة الوطن العربي[4]. وبالذات في أوقات التوتر والأزمات لأنها توفر المعلومات والأخبار ذات الطابع المؤثر ولا سيما في الدول العربية ومجتمعاتها.

إن اتجاهات التغيير في النظام العالمي خلقت - بدورها - تحديات واسعة فرضت على الوطن العربي الاستجابة لها، على أن تكون الاستجابة بمستوى تلك التحديات، إذا أريد للعرب أن يسيروا على طريق الارتقاء[5]. برغم أن هذه المعادلة

---

(1) د. أحمد سالم، الإعلام الأمني ودوره في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، (بيروت، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998) ، ص 156.

(2) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص 30.

(3) نعوم تشومسكي، هيمنة الإعلام، الانجازات المذهلة للدعاية (دمشق، دار الفكر، ط1، آب2003) ، ص61.

(4) ميشيل كولون، أحذروا الإعلام، م. س. ذ ، ص 439.

(5) د. بيداء محمود أحمد، العرب والتغيير في النظام العالمي، م. س. ذ ، ص 60.

صعبة بسبب التفاوت الواضح في كل الإمكانات التي يمتلكها النظام العالمي الجديد.

لقد أصبح من المستحيل - في يومنا هذا - السيطرة على الإعلام أو التحكم في توجهاته، فلم تعد هناك كوابح لحرية التعبير في هذا العالم[1]. لأنَّ الفضاءات مفتوحة والتلقي لا يخضع إلاّ لرغبات الفرد ضمن جماعته، إذ إن وكالات الأنباء تمثل تجارة الجملة في سوق المعلومات، ولكن الأخبار من السلع القابلة للغش كأي سلعة أخرى، بل لعلها أكثر قابلية للغش إذ يمكن عرضها بكثير من التلوين والتمويه وإساءة القصد والمبالغة بالحذف أو الإضافة[2]. وبالتالي جعلها تتلاءم مع المصلحة التي تريدها وكالة الأنباء، وأصبحت وسائل الاتصال تعمل لتحقيق مراميها المختلفة، فهي أما أن تقوم - في المجتمع العربي - بدور تلقائي: كوظيفة ترتيب أولويات الجمهور (Agenda – Setting Function) أي تنمية اتفاق جماعي عام عن أحداث بعينها، أو إعادة تنظيم الإرث الاجتماعي والإسهام في التعليم العام للجمهور أو دعوة الناس للمشاركة في حياة أفضل والمساعدة في إيجاد الطلب على الأشياء والإسهام في ارتفاع مستوى المعيشة عن طريق وصف كيفية معيشة الآخرين[3]. حتى أصبحت الكلمة المطبوعة أداة للتغيير الاجتماعي والسياسي[4].لأنها قد تؤدي إلى التأثير في الرأي العام وتغيير قناعاته وإبداء آرائه ووجهات نظره المبنية على تأثير تلك الكلمة، لذلك فأن قدرة الوكالات الدولية على التأثير يفوق قدراتها المالية والبشرية[5]. ولهذا فأن الأكاذيب التي ارتكزت عليها إدارة بوش(*) لترويج

(1) بيتر أرنيت، الحرب الوقائية (بحث غير منشور، مقدم إلى منتدى الإعلام العربي في دبي المنعقد للمدة 7 – 2003/10/12.

(2) Henry F. Schulte , " Mass Media as Vehicles Of Education , Persuation and Opinion Making in The Western World " im : martin , 1983, p. 133.

(3) د. إبراهيم إمام، وكالات الأنباء، م. س. ذ ، ص 101.

(4) أحمد بدر، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية (دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1998)، ص 269.

(5) راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م. س. ذ ، ص109.

(*) جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الحرب على العراق في آذار — نيسان 2003.

الحرب على العراق في شاشات التلفزة الأمريكية[1]. كانت لها أكبر الأثر في الرأي العام الغربي ومن الملاحظ أن الاعتقاد في كون وسائل الإعلام الغربية مسؤولة ومستقلة ويمكن أن تمارس مهمتها بحيادية وموضوعية يعدُّ وهماً كبيراً ومنافياً للواقع ، وإنما وسائل الإعلام الغربية هي سلاح يستعمل كما تستعمل الدبابات والطائرات والمدافع وغيرها لمقاتلة الشعوب وتدميرها ، وربما يتعين علينا أن نتأمل ـ على نحو أعمق ـ ما جرى للإعلام منذ طورته الهتلرية والأمبريالية عموماً كسلاح من أسلحة الدمار الشامل[2]، إذ إن مشكلة الإعلام اليوم هي التفريق بين الجماهير بدلاً من توحيدهم، وبرزت هناك وسائل سلطوية يقودها كبار الساسة[3]. غير أن عملية مطردة لإشاعة اللامركزية في الصناعات الإعلامية الكوكبية تجري على قدم وساق في الوقت نفسه، إذ تحولت بلدان رئيسية في مناطق مختلفة من العالم إلى مراكز إنتاج إقليمية: المكسيك للتلفاز الناطق بالإسبانية، والهند للأفلام، وهونغ كونغ للتلفاز والأفلام في شرق آسيا[4]... الخ.

أما النزاعات الدائرة في فرنسا وبلجيكا فإنها توضح المسار العام لإخضاع وكالات الأنباء لمصالح عالم الأعمال، ذلك أن تمويل وكالة الصحافة الفرنسية مثلاً يأتي (60٪) منه من ميزانية الحكومة و (15٪) من الصحافة، إلا أن أرباب الأعمال يملكون الأغلبية في مجالس الإدارة، وبإمكانهم أن يقرروا حتى التخلص من الوكالة نفسها[5]. وترى الشركات التي تمتلك وسائل الإعلام الكبرى بأن تعليب الأخبار أجدى اقتصادياً من بثها بالطرائق التقليدية[6]. وكل وكالة من

---

(1) مايكل موور، أيها المتأنق. . ماذا فعلت بلادي؟ ترجمة: حسان البستاني (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005) ، ص99

(2) د. محمد السيد السعيد، الإعلام كسلاح دمار شامل (بحث غير منشور مقدم إلى منتدى الإعلام العربي في دبي المنعقد للمدة من 7 ــ 2003/10/12.

(3) عزمي بشارة، التناقض في الأفكار والأخبار (بحث غير منشور مقدم إلى منتدى الإعلام العربي في دبي المنعقد للمدة 7 ــ 2003/10/12.

(4) مجموعة باحثين، العولمة، الطوفان أم الإنقاذ؟ م. س. ذ ، ص 493.

(5) ميشيل كولون، احذروا الإعلام، م. س. ذ ، ص347 ــ 348.

(6) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، م. س. ذ ، ص 16.

الوكالات التي كانت قائمة سواء أرغبت أم لا؛ بدت وكأنها بمثابة وكيل لتنفيذ مخططات حكومتها الجيوبوليتيكية، لأنها تخضع لمصالح هذه الحكومات المبنية أصلاً على الأهداف التي وجدت هذه الوكالات من أجلها لكي تتطور وتسهم إسهاماً فاعلاً في تحقيق المخططات الإستراتيجية للحكومات باستعمال الأخبار للتأثير في الناس عن طريق اختيار بعضها دون بعض وكذلك إهمال بعض الأخبار وعدم الإشارة إليها(1). إذ إن محتوى هذه الأخبار عادة يصمم ليلبي مصلحة الغرب وحاجته(2). وتتحكم وكالات الأنباء الدولية في مجال انسياب الأخبار وفي تقديم تفسيرها المتحيز أحياناً للأحداث التي تقع في المنطقة العربية(3)، الذي يكون في الغالب الوعاء الذي يحتوي على نتاج وكالات الأنباء على نحو مؤثر، فإعلام الشمال هو الذي يؤثر في الرأي العام العالمي(4)، كما أن الكثير من المؤسسات الإعلامية الغربية فقد مصداقيته ولا سيما بعد أن تكشفت الكثير من الحقائق التي كانت تروج لها تلك المؤسسات لتحقيق أهداف وأغراض سياسية(5).

كما أن الوكالات الدولية الرئيسية هي التي تتحكم بصياغة المعلومات وتوجيه الرأي العام(6)، ويرى بعضهم(*) بأن لوكالات الأنباء، ولوسائل الإعلام عامة دوراً ومسؤولية كبيرين بخصوص توضيح المشكلات التي تواجه الإنسانية وتقريب وجهات النظر المتباينة(7). وأحيانا يتساءل أيضاً عما إذا كان العالم ذو الأقطاب المتعددة محكوماً بالمواجهة الدائمة، من أجل تشجيع المساواة الأولية على

---

(1) د. عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة، (القاهرة، مكتبة الدراسات الإعلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999) ، ص 43.

(2) Jim Richstad and Michale Anderso , " Crusis in International News : Po;icies and Proscerts "(New York , Columbia Versity Press, 1981). p. 247.

(3) العرب والإعلام الفضائي، م. س ذ ، ص 106.

(4) ميشيل كولون، احذروا الإعلام ، م. س. ذ ، ص 7.

(5) عزمي بشارة، التناقض في الأفكار والأخبار ، م. س. ذ ، ص

(6) المنصف ونلس، هوية الآخر في الإعلام الغربي، نماذج تحليلية(مجلة الإذاعات العربية، تونس، العدد3، 1989)، ص 16.

(*) مثل ماكبرايد الايرلندي.

(7) Jim Richstad and Michael Anderso , " Crusis in International News: Op. Cit. , p. 245. "

التسابق[1]، ومن جراء مشاهدة بعض القنوات التلفازية وسماعها كان ينتاب المشاهد الطباع بأن هذه القنوات التي تقرر الحرب، إذ إن الإعلام كان يختفي لصالح الإشاعة والترويج الكاذب (Propgande)[2]، فوكالات الأنباء هي جزء من العملية السياسية لأية دولة من الدول[3] فإلى أين يتجه الإعلام؟ إلى حيث تقوده الإرادة السياسية وفي هذا المستوى يتراوح معدل الفوارق بين البلدان المتقدمة والبلدان العربية من (20 إلى 1) وهو معدل يمكن أن يصل بحسب الاتجاهات الحالية - إلى خمسين مقابل واحد في بداية القرن الواحد والعشرين[4]. وهذا يعني خضوع هذه الوكالات لتأثيرات القوى السياسية والاقتصادية العالمية المتنافسة[5]. ويفسر ذلك بأن الإعلام الدولي وسيلة من وسائل السياسات الخارجية للدول، وبالتالي فهو يسعى لخدمة هذه السياسة بالتفاعل مع الوسائل الأخرى.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات رمزاً للسيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة على العالم، وعلى وجه الخصوص على العالم النامي، ودور شركة " اليونايتد فورت " في قلب نظام الرئيس ارينزغوزمان في غواتيمالا عام 1954، ودور شركة الهاتف في قلب الرئيس الليندي في تشيلي عام 1973 يقدمان أنموذجين على السيطرة التي تمارسها الولايات المتحدة في العالم النامي[6]، وهذه السيطرة خلقت معادلات سياسية وأجواء قلبت الكثير من الوقائع التي غيرت مسارات مرسومة منذ وقت طويل.

---

(1) تزفيتيان تودوروف، اللانظام العالمي الجديد، تأملات مواطن أوروبي، ترجمة د. علي أسعد (سوريا، اللاذقية، دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ، ص 71.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 60.

(3) صلاح عبد اللطيف، الصحافة ووكالات الأنباء في أفريقيا (القاهرة، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، 1991) ، ص 53.

(4) المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى (الدار البيضاء ، 1992) ، ص 367.

(5) Jim Richstad and Michael Anderso , " Crusis in International News: Op. Cit. , p. 245. ".

(6) عبد سعيد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، أرقام وحقائق (جدة، دار الأندلس الخضراء، ط1، 2001)، ص 121.

وهناك سبب آخر لتفوق المدن الكبرى في ذلك المضمار، فمن الأوفر اقتصادياً أن توصل خدمات الأنفوميديا إلى المدن المأهولة بالسكان من أن يكون ذلك في المجتمعات الريفية المتناثرة، فالمدن ذات الكثافة السكانية العالية التي يرتفع فيها مستوى الدخل المتوافر، ستكون بمنزلة عوامل جذب قوية لتكنولوجيات وخدمات الأنفوميديا[1].

ولأن وسائل الإعلام الدولية قادرة بدرجة كبيرة على ترويج السياسات الخارجية لدولها بفضل انتشارها الكبير وإمكانياتها الضخمة في هذا المجال نجد الأنباء التي تقدمها وكالات الأنباء الدولية عن دول العالم النامي تتسم بالسلبية وتؤكد أن الصراع والتوتر وعلى ما هو غريب واستثنائي ،وليس هناك قدر كاف من الأنباء التنموية[2].

ويعترف الغربيون بأن الأخبار عن قضايا العالم النامي قليلة ولا تتناسب مع أهميته الجغرافية ويصفونها بأنها إيجابية وبناءة[3]. وقد اعترف الصحفيون في أثناء الحرب على العراق بملء إرادتهم بالافتقار إلى الموضوعية على نحوٍ مروّع[4].

وبهذا فأن الشمال يسحق الجنوب إعلامياً[5]. والسبب أشرنا إليه في أكثر من موقع، ألا وهو التفوق العام للشمال على الجنوب.

أن دولاً معينة ومتقدمة تكنولوجياً تشتغل مزاياها لممارسة شكل من أشكال السيطرة والأيديولوجية اللتين تعرض الذاتية القومية لبلاد أخرى للخطر[6].

إن القوى النسبية للدول المتقدمة ذات التأثير في الشؤون المالية العالمية لن تبقى ثابتة أبداً لسببين: أحدهما تباين معدل النمو للمجتمعات المختلفة، والآخر:

---

(1) فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك ؟ ترجمة حسام الدين زكريا، مراجعة: عبد الستار رضوان (سلسلة عالم المعرفة 253، كانون الثاني ، 2000) ، ص 495-496.

(2) د. جيهان أحمد رشتي، الإعلام الدولي، ص 380.

(3) Suss man. im Fascell , Op. Cit , p. 160.

(4) مايكل موور، م. س. ذ ، ص 100.

(5) ميشيل كولون، احذروا الإعلام، ص 349.

(6) ماكبرايد، عالم واحد، م. س. ذ ، ص 97.

الاتجاهات التكنولوجية والتنظيمية التي تأتي في نهاية المطاف بمنفعة كبرى لهذا المجتمع على حساب الآخر[1].

وتنجز الاختراعات العلمية والإضافات التكنولوجية حالياً بمعدل اختراع أو اكتشاف جديدة في كل دقيقتين من دقائق الساعة الواحدة على مدار السنة، ومن دون توقف[2].

فقد تحالف مركب اجتماعي معقد داخل الإعلام وتمدد باعتباره طلائع لمؤسسات مالية واقتصادية عملاقة صارت لديها مصالح ولا سيما وذاتية ومستقلة عن آمال البشرية، وتحالفت عقيدتان جوهريتان على تسيير آلة الإعلام الجماهيري الحديث وهما العقيدة المتعدية والعقيدة العسكرية لإنتاج عقلية آثارية ليس فيها من الإيثار والمشاركة والتواصل سوى القليل، وضاعف رأس المال السياسي ونزعة قوية للهيمنة على العقول تنتج حالة تعبوية متربصة لا تسعى للفهم وإنما للعدوان ومزودة بالاستعدادات الجوهرية والأولية للكراهية، وأن مسؤولية الولايات المتحدة تحديداً عن هذا التحول المنحرف للإعلام المعاصر لا يمكن إنكارها[3].

إن قيام الأفراد ببناء التصور الذهني وتقويمه لدى الشعوب يماثل عملية قيامهم ببناء الصورة الذهنية الواقعية، وأن قيمة أحكامهم ترجع إلى خليط من العوامل الجغرافية والسياسية والعرقية (Ethnic) أو إلى جوانب أخرى عن هذه الدول، ويميل القائمون بالاتصال في الدول الغربية عامة، إلى التأكيد على الصراعات والأحداث المشؤومة، مع التركيز على التأثيرات السلبية في تقويمهم للحكومات أو المجتمعات[4].

وهي - بذلك - تدفع إلى تبني المواقف المقرونة بالأحكام المسبقة، وفي الحيلولة دون تفهم عميق لروح شعوب العالم وحاجاتها[5] سعياً وراء الإعلام الذي

---

(1) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، م. س. ذ ، ص 12.

(2) عبد سعيد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م. س ذ ، ص 96.

(3) عبد سعيد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م. س. ذ ، ص 96.

(4) صابر فلحوط، م. س. ذ ، ص 91.

(5) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص 55.

يحشد رؤوس الناس: أو يصنع العقول التي تصنع الحرب، وعندما تطغى مرامي الحرب على العقول أو تنغلق وتتسد على فكرة واحدة فلأن الإعلام يكون قد سقط سريعاً لوسواس قهري[1].

إن تأثير وسائل الإعلام في السياسة الخارجية للدول يكمن بإبراز بعض الجوانب المهمة في علاقاتها الخارجية، وتصميم الأسرار التي يسر بها المسؤولون، وتحليلها وتحديد أبعادها بما ينسجم مع مصالحها، فضلاً عن دورها في توجيه الرأي العام للتعاطف مع قضايا محددة، ومرامي دول حليفة، ودورها في إعادة صياغة الرأي العام بصورة مستمرة[2].

وربما كان أوضح مثال على هذا الشكل الجديد من الارتباط بين الأطراف العالمية المختلفة هو اندماج منظومات ثلاث رئيسية في حياتنا الاجتماعية والدولية الراهنة:

المنظومة الأولى: هي المنظومة المالية: فقد أصبحنا نعيش في إطار سوق واحدة لرأس المال، وبورصة عالمية واحدة، على الرغم من تعدد مراكز نشاطها.

المنظومة الثانية: هي المنظومة الإعلامية والاتصالية: فمن الممكن - اليوم - لجميع سكان الأرض القادرين على دفع الثمن، الارتباط عن طريق الصحن الهوائي بالقنوات التلفازية ذاتها الموجودة في العالم كله التي توجه في بثها لجمهور عالمي أو معولم أكثر فأكثر لا لجمهور محلي.

المنظومة الثالثة: هي المنظومة المعلوماتية: وتجسدها على نحو واضح شبكة المعلومات (الانترنت)، فهي شبكة واحد، يشارك فيها الأفراد، وينفذون إلى ما تنطوي عليه من معلومات وعروض، بصرف النظر عن الحدود السياسية والخصوصيات الثقافية [3].

---

(1) د. محمد السيد السعيد، الإعلام كسلاح دمار شامل، م. س. ذ ، ص8.

(2) محمد عبد الرزاق ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، (عمان، دار الكرمل، 1990)ص 92.

(3) الدكتور برهان غليون والدكتور سمير أمين، حوارات لقرن جديد، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، (دمــشق، دار الفكر، ط2 ، 2002) ، ص17.

إن الشطر الأكبر من هذه الأنباء غربي ويعبر عن اهتمامات الغرب ويقدم من زاوية غربية[1].

وهو يبث إلى العالم الشرقي أو الدول النامية بهويته واهتماماته ناقلاً خصوصياته وعوالمه إلى هذه الدول.

إن الأهمية المتصاعدة لوسائل الإعلام في الشؤون العامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد حولتها من مشاهد خفي تقريباً إلى فاعل رئيسي في الميدان السياسي [2].

إن وكالات الأنباء تسوق خدماتها لجمع الأنباء ونقلها وكذلك تقييمها للأحداث وعن طريق إضفاء طابع تجاري عليها فإنها تعدل الطبيعة والأهمية النسبية للأحداث التي لا تقع في الحقيقة بالنسبة إلى الجمهور بصفة عامة، ما لم تختار للنشر بواسطة مصادر الأنباء، وهكذا تحول وكالات الأنباء أية حقيقة تدرك أبعادها المحددة والكيفية التي تفهم بها المضمون والظروف المحيطة بها إلى بناء أخباري، يتعين لكي يصبح نبأ فعلياً، أن يقدم بطريقة يمكن بيعه بها، والشيء الذي تنطوي عليه بنية المفهوم التجاري للنبأ هو التمييز المنظم ضد الحقائق التي لا يمكن بيعها، وهي ـ بحسب هذا المفهوم ـ ليست أنباء، لأنها ليست مهمة للسوق السائدة، وهناك ـ أيضاً ـ ميل لتشويه الحقائق حتى يتناسب مركز الاهتمام مع تلك الأشكال التي يمكن بها تسويقها بسهولة، ومع هذه العملية تكون الطبيعة الاجتماعية للحدث، ومنطقه الذاتي إذ هو نتاج لسياق حضاري تاريخي، مفقودة تماماً، ويستبدل برسالة لا سياق لها يقرر محتواه منطق السوق[3]. كذلك فأن التدفق لم يعد مختلاً، وغير عادل، وغير متوازن فحسب، ولكنه ـ أيضاً ـ أصبح أداة للسيطرة، ولغرض الإدارة للصراعات العالمية ووسيلة لتضليل الجماهير والتحكم

---

(1) د. ر. , مانكيكار، م. س. ذ ، ص 30. وكذلك ياس البياتي، الإعلام الدولي، م. س. ذ ، ص 51.

(2) د. فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ومن يصنعها(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2000)، ص 119.

(3) ماكبرايد، م. س. ذ ، ص 171.

فيها وتحديد مواقفها واتجاهاتها، والتقليل من قدراتها على القيام بأي عمل منظم لتغيير الوضع الراهن[1].

وهذه الوكالات تلجأ إلى تلوين الأخبار طبقاً لمصالحها ومصالح النظم السياسية والاقتصادية التي تتبعها[2]. نجد مثل هذا التلوين للأخبار واضحاً في التغطية الإخبارية لجهود الدول النامية في زيادة سيطرتها على أسعار المواد الأولية التي تمثل مؤتمرات الأوبك في السبعينيات صورة صارخة لها[3]. إذ إن المخبرين يستطيعون إدخال الانحياز في الخبر وتشويهه حينما يتعاملون بشيء من عدم الاكتراث مع مصدر أخباري منحاز كل الانحياز[4]. ويكون ذلك عن طريق إدخال حقائق قديمة أو غير معروفة وعلى علاقة بأبعاد موضوع الخبر وحيثياته، والتي من شأنها الإسهام في تفسير الحدث، لكن الخطورة فيه (أي في التفسير) يكون بسبب قدرته على دعم وجهة نظر معينة أو موقف محدد منه، فالخبر المفسر، أو التفسيري هو الخبر الذي يشتمل، فضلاً عن حقائق الحدث موضوع الخبر- على حقائق معروفة أو غير معروفة، قديمة أو جديدة ذات صلة بالحدث، وتوضح على نحو غير مباشر على الحدث وتفسره وتعلق عليه[5]. أما وكالات الأنباء الدولية فلا نراها معنية - على نحو أساسي - بهذه الأمور التي تشغل العالم النامي بل إنها تذهب إلى خيارات أخرى منها التحريف الذي يطرأ على تقديم هذه الوكالات للأخبار، وقد لا يكون متعمداً، أو قد يكون نتيجة للاختلافات الثقافية والعداوة التي يرجع سببها للضغوط الصهيونية اقتصادية كانت أم حضارية، ولكن تبقى في النهاية حقيقة أكيدة وهي أن هناك تحريفاً وهناك تحيزاً إعلامياً في غير صالح العرب وهذا يطرح ظلالاً من الشك على وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية على نحو عام ويقلل الثقة

(1) د. سليمان صالح، مفهوم التدفق الحر للأنباء، م. س. ذ، ص 33.
(2) محمد نجيب الصرايرة، التدفق الإخباري الدولي، م. س. ذ، ص 139.
(3) غوران هدبرو، الأتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية، م. س. ذ، ص 80.
(4) أورده د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ، ص 80.
(5) د. محمد الدروبي، الصحافة والصحفي المعاصر، م. س. ذ، ص 11.

فيها[1]. وهي سائرة في هذا النهج الإعلامي المسيّس الذي لا يتورع عن التزييف والتحريف وقلب الحقائق وتسمية الأشياء بغير أسمائها من أجل الحصول على مكاسب سياسية وخدمة للطرف الأقوى، ومع ابتعاد الغرب عن العرب، بفاصل التقدم والتخلف، إلا أنهما ارتبطا بفعل التعامل اليومي، وفي مقدمته التعامل التجاري، فضلاً عن الاتصال الثقافي، فقد عمل الغرب على الاستعانة بالاتصال تحقيقاً لأهداف سياسية واقتصادية وثقافية، لذا كان توظيف الاتصال من أبرز أنشطة الغرب في توجهه نحو البلدان العربية [2]. إذ إن هناك ارتباطاً بين التجهيل والتضليل، فالنظام الإعلامي الدولي يخفي الكثير من الحقائق والمعلومات ويحجب الكثير من الأحداث، وفي الوقت نفسه يقوم بتقديم المعلومات بأساليب معينة تؤدي إلى دفع الجماهير لاتخاذ ردود أفعال ومواقف، طبقاً لما تريده القوى المسيطرة على عملية تدفق الأنباء، إذ تستعمل في الكثير من الأحيان استعمال المعلومات التي تؤدي إلى زيادة الخوف لدى الجماهير لكي تدفعها لتأييد السياسات الأمريكية، وهو ما ظهر بوضوح عقب أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 [3]. فبعض الوكالات الدولية تعرض الأخبار العالمية وتنقلها بالأسلوب والصيغة بحسب اتجاهها الإعلامي والسياسي، ففي بعض الأحيان تأخذ المادة الإعلامية، الطابع السلبي (Negative) أكثر من الطابع الايجابي (Positve) عند نقل الأخبار عن الدول النامية وذلك عن طريق تحريف محتوى الأخبار وتأويلها بما يخدم مصالح هذه الوكالات التجارية مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الأمني لدول العالم النامي، ففي موضوع التيارات الإسلامية التي برزت في الآونة الأخيرة، حاولت الوكالات الدولية توصيفها جميعاً

(1) جيهان أحمد رشتي، الدعاية واستعمال الراديو في الحرب النفسية، م. س. ذ ، ص 483.

(2) هادي نعمان الهيتي، خالد حبيب الراوي، نظرة في الاتصال الثقافي الدولي والعوامل الميسرة لسريانه من الغرب إلى العرب، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجمع العلمي العراقي، أيار 1997)، ص 264.

(3) د. سليمان صالح، مفهوم التدفق الحر للأنباء والمعلومات، دراسة نقدية في ضوء ثورة الاتصال، مجلة الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد الثاني ، أبريل — يونيو 2002)، ص 31.

بالإرهاب الإسلامي وتناولت الإسلام ديناً وتراثاً وثقافة من زاوية تشويه صورته وتقويمه في الغرب وكأنه يحضُّ على القتل والقوة ويعادي الحرية والديمقراطية، وفي الوقت نفسه صورت تلك الوسائل الأعمال العدوانية الأمريكية والغربية على أنها أعمال حضارية تصب في الدفاع عن القيم الإنسانية كـ: غزو الصومال، وضرب ليبيا، وحصار الشعب العراقي، وحصار كوبا(1). وأخيراً الحرب على أفغانستان والعراق واحتلالهما ولذلك تحصل تلك الوكالات على مساعدات ودعم مالي من حكوماتها من أجل تسويق خطط وبرامج إعلامية تخدم الأهداف العليا للدولة الداعمة(2).

الأساليب الدعائية وراء عملية صنع الأخبار في الوكالات :

ومن أبرزها :

أولاً : الدعاية :

تعرف الدعاية بأنها عمليات اتصالية ترمي إلى التأثير في الأفراد والجماعات والسيطرة على سلوكهم الغريزي باتجاه يخدم مرامي مخططي العمل الدعائي(3). وتختلف هذه الدعاية من وسط إلى آخر ومن وسيلة إلى أخرى.

إن العملية الدعائية بالنسبة إلى وكالات الأنباء الدولية تتكون من عدة أدوات وأساليب تنتظم في مخطط دعائي أعد إعداداً دقيقاً ليطرح في الوقت المناسب لتحقيق المرمى المطلوب(4).

وتنطلق وكالات الأنباء من إستراتيجيات معينة وتعتمد أساليب دعائية وإعلامية تتباين قليلاً وتتآلف كثيراً بخاصة في الأوقات الساخنة والأزمات التي تقتضي توحيد الجهود لخدمة المصالح المشتركة.

---

(1) محمد خضير، الإعلام العربي والتحديات التقنية، م. س. ذ ، ص 45 ــ 46.

(2) محمد خضير، الإعلام العربي والتحديات التقنية، م. س. ذ ، ص 45 ــ 46.

(3) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص 188.

(4) عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ، ص 22.

إن البعد الدعائي للإعلام يأخذ جانباً مهماً في عملية الاتصال السياسي[1] الذي وضع حداً لإشكالات خطيرة كحرية الصحافة، وحرية التفكير السياسي[2]، ووجد البعد الدعائي دعماً قوياً جداً من الإعلام ومن مؤسسة الأعمال والتجارة التي نظمت في واقع الأمر كثيراً من ذلك العمل الدعائي ودفعته إلى الإمام، الأمر الذي جعله يحقق نجاحاً باهراً بصورة عامة[3].

وتقترب الدعاية - في مضمونها - من ناحية الوسائل التي تستعملها في نشاطاتها المختلفة بمنظور العمليات الاتصالية بالجماهير على نحو عام ولا سيما بتطور الوسائل المستعملة في التحكم بالرأي العام وأنماط السلوك المختلفة للأفراد والجماعات، تختلف لغة الدعاية وأسلوبها وأنواعها بحسب المرمى الذي تسعى إليه وبحسب توجه القائم بالعملية الاتصالية الدعائية والغايات التي يرمي إليها من الدعاية[4].

وقد أثبتت النزاعات والحروب الحديثة أن المهارة في استعمال اللغة الإعلامية والدعائية كانت سلاحاً خطيراً ووسيلة فتاكة وأداة فاعلة من أدوات الدعاية السياسية[5].

من هنا أصبحت عملية الانحياز في الأخبار والنصوص الإعلامية تدرس في كتب التحرير الحديثة أكثر من كتب الدعاية والحرب النفسية[6]، إذ إن ماكنة الدعاية تتلقف الأخبار والأحداث العالمية وتتعامل معها وفق أسلوب فني مبرمج يرمي إلى تحقيق غاية معينة وفي جمهور معين[7]، وماكنة الدعاية هذه اعتمدتها

(1) ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م. س. ذ ، 1993 ، ص 42.

(2) نعوم تشومكسي، هيمنة الإعلام، م. س. ذ ، ص 12.

(3) المصدر السابق نفسه ، ص 12.

(4) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ، ص 188.

(5) عبد الستار جواد، اللغة الإعلامية، دراسة في صناعة النصوص الإعلامية وتحليلها، م. س. ذ ، ص47.

(6) المصدر السابق نفسه، ص 47.

(7) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي ، م. س. ذ ، ص 81.

الوكالات الكبرى، ومما لا غبار عليه أن هذه الوكالات أدت دوراً وثيق الصلة بالدعاية السياسية الدولية، فقد أستعملت بريطانيا والمانيا (وهما القوتان المتنافستان في القرن التاسع عشر) وكالات الأنباء لديهما أدوات دعائية وأسلحة ضد الخصوم، إذ مارست رويترز وهافاس النشاط لتمهيد كسب الحرب [1]؛ إذ إن الدعاية السياسية التي مارستها هافاس ورويترز في المئة سنة تعدُّ واحدة من أسباب الحروب الدولية[2]. إذ تكمن الدعاية في ما ينطوي عليه الخبر من أجواء وما يشيعه من أصداء، والوظيفة الدعائية للخبر يمكن أن تكون مقصودة في بعض الحالات، ولهذا كان موضوع حدود الصدق في الخبر من القضايا موضع الاهتمام على الصعيد السياسي منذ وقت طويل[3].

وكان المفكر السياسي هارولدلاسكي قد أشار إلى هذه المسألة منذ وقت مبكر، حيث أكد أن من يبحث مشكلة الصدق في الإعلام في المجتمع الحديث يواجهه أمران: أحدهما: تعقد هذه المشكلة، والآخر: أن جمع الأخبار ونشرها لا يراعى فيه العرض الموضوعي للوقائع، والأخبار سرعان ما تصبح دعاية عندما تتمكن مادتها من التأثير في السياسة، كما يميل مضمون الأخبار في المجتمع الحديث المتفاوت إلى فائدة من بيدهم مقاليد السلطة الاقتصادية[4]. ونستطيع القول: إن قوة وسائل الإعلام تكمن - على نحو خاص - في قدرتها على تعميم الصراعات في المحيط الاجتماعي[5]، وهناك أمثلة عديدة ، وبعد تحليل أحداث الحادي عشر من أيلول واستثمار الإدارة الأمريكية لها إلى أقصى درجة ممكنة دخلت منها وبها عصر

)1 (D.R. Mankekar , 1979, Op. Cit, p. 15.

)2 (Ibid, p. 15.

(3) أورده د. هادي نعمان الهيتي، الاتصال التلفازي الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي، م. س. ذ ، ص 149 ــ 158.

(4) المصدر السابق نفسه ، ص 71.

(5) د. فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ، م. س. ذ ، ص120.

القطب الأوحد الذي تحكم فيه " النيات والسرائر "[1]. وقبل ذلك جاءت أزمة الخليج في الثاني من آب عام 1990 لتدعم هذا النظام، إذ لم تكن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لقوى التحالف وإدارتها للأزمة، بل جاءت مشاركة الاتحاد السوفييتي (السابق) والصين ودول العالم النامي معها لتؤكد إنتهاء القطبية الثنائية الدولية وظهور القطب الواحد[2]، ولذلك فأن هذه الأحداث صاحبتها حرب تضليل إعلامي، صاحبت غزو العراق عام 2003 ومازالت[3]. والذي يتأمل أساليب الإعلام الغربي ومراميه يجد أمن الرأي العام هو المرمى الأساسي الذي توجه الحملات الإعلامية للتأثير فيه، ولذلك فأن دارس الإعلام الغربي لا بد أن يقف عند النقاط الآتية التي يلاحظها على نحو بارز في العمليات الدعاية[4]:

1. التكرار والملاحقة.
2. الإثارة العاطفية.
3. عرض المعلومات وكأنها حقائق لا يرقى إليها الشك.
4. تحويل انتباه المواطنين.
5. اتباع أسلوب البرامج المحددة.

إن هذه الأساليب والممارسات الدعائية تفعل فعلها وتصيب نجاحاً إذا كان الطرف الذي يتلقاها غير محصن بما فيه الكفاية أو لا يمتلك الوعي الكافي بمرامي الدعاية وأساليبها وفنون الإعلام الغربي المختلفة. ولذلك يذهب بعضهم إلى وضع الإعلام في مرتبة السياسة الخارجية نفسها التي توصف - عادة - بأنها " كفاح من أجل السيطرة على عقول الناس " ومن هؤلاء هانز مورجنتاو في كتابه (السياسة

---

(1) مجموعة باحثين، صناعة الكراهية في العلاقات العربية ـــ الأمريكية ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2003) ، ص 27.

(2) د. هويدا مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، (مصر، مركز المحروسة، ط1، 2000)، ص11.

(3) صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة في الوطن العربي، هوامش ضيقة وانتهاكات واسعة، مجلة الدراسات الإعلامية (القاهرة، المركز العربي الإقليمي، العدد 115، أبريل، يونيو 2004).

(4) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ ، ص 22.

الدولية) الذي يصف الدعاية بأنها تجمع بين الدبلوماسية والقوة العسكرية بوصفها قوة ثالثة تحاول السياسة الخارجية ـ عن طريقها ـ تحقيق أهدافها التي ترمي أبداً إلى تحقيق مصالح فرد بعينه بتغيير تفكير خصمه[1].

أبرز الأساليب الدعائية:

تتحدد أبرز الأساليب الدعائية بالآتي[2] :

1. **الاختيار (Selection)** : وهو أسلوب دعائي يقوم على اختيار جزء معين من الأخبار التي تغطي حيزاً معيناً على نحو يخدم غرض الدعاية.
2. **الحذف أو الطرح (Exciusion)** : وهذا الأسلوب له علاقة بأسلوب الاختيار ، إذ يعمد المخطط الدعائي إلى طرح فقرات معينة من أخبار حدث معين.
3. **المبالغة في التأكيد (Gvere mphasis)** : إذ سعت الدعاية الغربية إلى المبالغة في تأكيد بعض الأخبار كما هو الحال في أزمة الخليج التي سعت الدعاية الأمريكية والغربية عموماً إلى المبالغة في تأكيد قوة العراق وقدرته على تطوير أسلحة الدمار الشامل لتبرير ضربه أمام الرأي العام الدولي والأمريكي الذي أتضح بعد احتلال العراق خلاف ما أعلن.
4. **التقليل من أهمية الشيء (Undere mphasis)** : وهذا الأسلوب قد يخدم أهداف المخطط الدعائي للتأثير في المعنويات وتحويل اتجاهات الرأي العام.
5. **الإعادة والتكرار (Repetition)** : ويخدم وظيفة معينة ، ومن ذلك تكرار عرض الأخبار.
6. **الحملات الدعائية (Campaings)**: وهي من أهم الممارسات الدعائية وأعقدها في السياسة الأمريكية ، وقد اكتسبت بذلك خبرة جيدة من حملات الدعاية الانتخابية التي اعتمدت أساليب مختلفة في مهاجمة الخصوم وطرح البرامج وإثارة القضايا الحساسة التي تثير اهتمام الجمهور ، وللحملات الدعائية قواعد وأساليب تتبعها الإدارات المسؤولة من أجل تحقيق مراميها.

---

(1) د. عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة، م. س. ذ ، ص 44.

(2) د. عبد الستار جواد،اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ ، ص1ــ6.

7. **الجدل والمناظرة (Argumentation's)**: وهو أسلوب دعائي ذكي يخاطب النخبة في المجتمع قبل العامة، فمن أجل التأثير في الرأي العام في أثناء حدث أو أزمة أو نزاع، تنشر وسائل الإعلام حوارات أو ندوات أو مناظرات لفريق من المختصين وإبراز أهم آرائهم بشكل مدروس ومؤثر، وغالباً ما يتم اختيار المتناظرين على نحو محسوب من قبل رجل الدعاية، وعادة يكون لهؤلاء تأثير كبير لأن الرجل الاعتيادي يعتمد في تكوين آرائه على رأي المختصين في كثير من الأحيان، وأن ماكنة الدعاية تستعمل هذا الأسلوب في تسليط ضوء معين وبلون معين على حدث من الأحداث يشغل اهتمام الجمهور.
8. **إثارة الانفعالات والعواطف (Emotionalism)** : وتكون بطرح صور الإثارة المتنوعة التي تثير في الفرد أو المجتمع انفعالات وعواطف أكثر ما هو مطروح.
9. **تحويل الأنظار (Diversion)** : وهو واحد من أذكى أساليب الدعاية، وتبرز أهميته في أثناء القيام بعمل دعائي أو هجوم عسكري ويدخل ضمن الإستراتيجية العسكرية القائمة على تضليل العدو وتحويل أنظاره، وهو ضرب من المناورة السياسية المراد منها تحقيق عنصر المباغتة أو شد الانتباه إلى مناطق ثانوية غير مسترمية.
10. **اللف والدوران (Indirection)**: وهو أسلوب دعائي يجنح إليه رجال السياسة والدعاية، ويعتمد الإجابات الملتوية وأسلوب اللف والدوران إزاء الأسئلة المحرجة المطروحة من وسائل الإعلام أو رجال الصحافة أو أوساط معنية في الرأي العام وحين تكون الحقائق واضحة ولا يمكن رفضها يعتمد هذا الأسلوب الغامض وكذلك عند الرغبة في عدم التصريح بالهدف بغية التكتم أو تفادي لفت الأنظار أو التحسب لأمر ما من قبل الجهة التي توجه الدعاية إليها.
11. **النقد الساخر (Satire)**: قد تعمد الدعاية إلى استعمال السخرية والنقد اللاذع لتصرف أو موقف معين لزعزعته أو التأثير في المتأثرين به.

12. الإثارة: وهي المبالغة في استعمال التكنيك الدعائي بتعبئة أجهزة الدعاية تعبئة حماسية عالية ذات طابع عاطفي.
13. الحرب النفسية: وهي شكل من أشكال الدعاية ترمي إلى إقناع الجمهور أو الخصم بأن الخير كل الخير في التسليم والاستسلام.
14. غسيل الدماغ: ويقوم على توجيه العمل الإنساني ضد رغبة الفرد أو عقله.
15. الدعوة: وتستند إلى نشر فكرة معينة باستعمال الحجة والمنطق والتفكير.

وكل هذه الأشكال الدعائية أسهمت في العمليات الدعائية الغربية على نحو فعال في إطلاق الشائعات وافتعال الأزمات وإثارة الرعب وتكريس السلبية لدى المتلقي وجعله يلجأ إلى السلبية وحالة الاستلاب النفسي[1].

التلاعب بالرسالة الموجهة عبر الأخبار:

ويتم ذلك بـ[2]:

- تكتيك الحذف: لما كان الميدان السياسي ساحة صراع بين الجميع، فإن الرسائل السياسية هي أيضاً الأكثر انتقائية بصورة واعية من جميع الرسائل الأخرى وهي تمثل عموماً فجوات فارغة، وهناك يرى شخص ما أن من الخير تطبيق تكتيك الحذف فتسقط بعض الوقائع ذات الدلالة أو الأقل ملائمة للفكرة التي يدافع عنها.
- تكتيك التعميم: إن التفاصيل التي يحتمل أن تثير معارضة سياسية تغطى بطلاء كثيف من التجريد.
- التكتيكات الزمنية: تتمثل الطريقة الأكثر تكراراً في تأخير رسالة حتى اللحظة التي لا يبقى فيها وقت للمتلقي كي يتصرف.
- تكتيك التسلل: بدلاً من جمع المعطيات والمعلومات والمعرفة في وثيقة وحيدة يوصلونها بجرعات صغيرة متدرجة وتكون النتيجة تشويش المخطط في جملته وجعل إدراكه أكثر صعوبة بالنسبة إلى المتلقي.

---

(1) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ ، ص 21.

(2) إلفين توفلر، تحول السلطة، المعرفة والثروة والعنف، الجزء الثاني، ترجمة حافظ الجمالي، أسعد صقر(دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1991)، ص 520ـــ522.

- **تكتيك تلاطم الأمواج:** إرسال الأخبار دفعة واحدة إذ لا يمتلك المتلقي أية فرصة ليكتشف الوقائع الجوهرية في كل هذا.
- **التكتيك السديمي:** تغليف بعض الوقائع الدقيقة بموجة من الإشاعات السديمية إذ لا يستطيع المتلقي أن يميز بين هذه وتلك.
- **تكتيك الصدمة بالتبادل:** هنا ينشرون خبراً ملفقاً في بلاد بعيدة ثم يعاد نشره في الصحافة الوطنية وهي طريقة تستعملها مصالح الاستخبارات أو الدعاية، ولكن يحدث أن الصدمة بالتبادل تحصل من دون أن تكون مقصودة ولا متوقعة.
- **تكتيك الكذبة الكبرى:** وهي تدين بشهرتها لجوزيف غوبيلز وزير دعاية هتلر، والفكرة الأساسية فيها أن الكذبة إذا كانت كبيرة إلى حد كافٍ ستكون أيسر قبولاً بكثير من مجموعة الكذبات الصغيرة العادية.
- **تكتيك العكس:** وهو قليل التقنية في تزييف الوقائع أو ترتيبها، ويتطلب ذلك كثيراً من الجرأة لأنه يقوم على عكس كامل لمعنى الرسالة.

إن الميزة الكبرى والأولى التي تتمتع بها الولايات المتحدة حالياً هي - بكل سهولة - : اللغة، فاللغة الإنكليزية هي لغة العالم أجمع في مجالات العلوم والتجارة والطيران وعدد آخر من الميادين[1].

صناعة الخبر الدعائي :

أدى ضعف الإمكانات المادية لدى كل وكالة عربية على حدة، وضعف التعاون البيني بين تلك الوكالات إلى تكريس الاعتماد الإعلامي العربي على الوكالات الدولية التي تمثل المصدر الأهم للأنباء الدولية في الصحف العربية، وهو اعتماد له تأثيرات سلبية بالغة الخطورة للأسباب الآتية[2] :

1. ترتبط تلك الوكالات بجهات/دول، منظمات، احتكارات/معادية بوضوح للحقوق والآمال العربية.

(1) إلفين توفلر، تحول السلطة، المعرفة والثروة والعنف، م. س. ذ، ص 792

(2) محمد خضير، الإعلام العربي والتحديات التقنية، م. س. ذ ، ص 45 ــ 46.

2. تحصل تلك الوكالات على مساعدات ودعم مالي من حكوماتها من أجل تسويق خطط وبرامج إعلامية تخدم المصالح العليا للدولة الداعمة.
3. إن الوكالات الدولية الكبرى - هي في النهاية - مصالح ومشاريع اقتصادية ترمي إلى تحقيق غايات ربحية مالية، لذلك يكون التركيز الإعلامي لها في خدمة ربحيتها وليس للنقل الموضوعي للأخبار، فالوكالتان الأمريكيتان مثلاً، تغطيان بوضوح تفاصيل دقيقة عن الأمريكيين، بينما تهتم رويترز بدول الكومنولث.

إن صورة التسلط الإعلامي انقلبت من العرب إلى أمريكا والشكوى من الأحادية انتقلت من الولايات المتحدة إلى العرب[1].

من هنا بدأ (الخبر) يخضع لعملية تكرير جعلت الموضوعية (Objectivity) في الأخبار مسألة يحتدم فيها الجدل الساخن مرة أخرى[2].

فالدعاية الثقافية المضادة الموجهة من دول الشمال إلى دول الجنوب وما يترتب عليها من سيطرة ثقافية غربية وتهديد للثقافات المحلية تؤدي إلى تكريس أخطر أنواع الاستعمار الإعلامي[3].

ومع قانون الدعاية، التكرار والملاحقة، سوف يصدق ويصبح ما يقوله حقائق لا يرقى إليها الشك[4]، استناداً إلى العبارة الشائعة (أكذب. أكذب حتى يصدقك الآخرون)!.

إن وكالات الأنباء الدولية أصبحت أدوات للإعلام والدعاية، تعبر عن مصالح النخب الحاكمة سواء في المجتمعات الرأسمالية أم النامية، ولا تعبر عن هموم شعوبها وآمالها وطموحاتها[5].

---

(1) د. محمد السيد السعيد، الإعلام كسلاح دمار شامل، م. س. ذ ، ص
(2) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. ص. ذ ، ص 77.
(3) ياس البياتي، الإعلام العربي، الوظيفة الحضارية وإشكالية التوصيل، (بغداد، مجلة آفاق عربية ، مايس، السنة التاسعة عشر ــ 1994) ، ص 24.
(4) مصطفى الدباغ، الخداع في حرب الخليج، معركة الإعلام(عمان، مكتبة الرسالة الحديثة، 1993) ، ص 37.
(5) Schiller ; Communication and Cultural domination.p.5.

وبرغم وجود ما يسمى بالنظام الإعلامي العالمي الجديد إلا أنه ما يزال يتميز بالدعاية المضادة والموجهة من دول الشمال إلى دول الجنوب[1].

وعلى الصحف أن تحذر من الوقوع في براثن الأهداف والأغراض غير الظاهرة لوكالات الأنباء الأجنبية ويتم ذلك بالحرص على الموازنة بين برقيات مختلف الوكالات حول كل خبر، وفي ضوء خبرة الصحيفة باتجاه كل وكالة والسياسات التي تخدمها عليها أن تنقي الخبر مما يشوبه من أشياء غير ظاهرة وتقدمه إلى القارئ خالياً من أي تأثير[2].

ولا بد أن تحرص الصحيفة - في أثناء ترجمتها برقيات وكالات الأنباء الأجنبية وحين تعيد صياغتها لتعدها للنشر - أن تنقيها من بعض المصطلحات والمفاهيم التي تتعارض مع المصالح القومية للمجتمع الذي تصدر فيه[3].

إن الأخبار الدولية اهتمت بالدعاية السياسية وأغفلت اهتمامها بموضوعية الأخبار بخاصة أبان الحرب العالمية الثانية.[4]

وفي العملية الدعائية، لا بد أن يكون (الخبر) - بالطبع - مركز تفكير المخطط الدعائي الذي صار يتعامل مع الخبر على نحو يتناسب مع الجهة التي تتلقاه وأهداف الجهة الدعائية المخططة له[5].

وفي الوقت الذي تحرص الصحيفة على الانتباه إلى ما وراء برقيات وكالات الأنباء الدولية من أغراض سياسية فأنها مطالبة - في الوقت نفسه - أن تحرص على تقديم الأخبار على نحو موضوعي غير متحيز[6].

(1) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، ص 137.

(2) د. فاروق أبو زيد ود. ليلى عبد المجيد، فن التحرير الصحفي م. س. ذ ، ص 97.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 98.

(4) Tom J.McFadden, " Dail Journalismin The Arab States " (Columbus : The State University. 1983) p. 90.

(5) عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، ص 77.

(6) فاروق أبو زيد، فن التحرير الصحفي، م. س. ذ ، ص 97.

إن الصحف العربية تمتنع عن نشر كثير من المصطلحات التي تستعملها بعض وكالات الأنباء الغربية مثل إطلاق صفة الإرهابيين على المقاومة الفلسطينية[1] والمقاومة العراقية، لأنها لا تريد أنْ تعطي هوية تعتقدها هي تبريرية للكثير من أعمال المقاومة أو النيل من سمعة طرفٍ لا تريد هذه الوكالات النيل منه.

والصحيفة مطالبة بإعادة صياغة الأخبار الخارجية مهما تعدت مصادرها إذ يعاد ترتيب أهمية ما يتضمنه الخبر من وقائع وأحداث إذ يقدم كل ما له علاقة مباشرة بقارئ الصحيفة أو ما يدخل في دائرة اهتمام القراء الذين تصدر الصحيفة لهم إذ يؤخر ما هو أقل أهمية بالنسبة إلى القراء المحليين[2]، وذلك لعدم ترويج بعض المفاهيم والتسميات التي تمسُّ قناعات الجمهور ومؤسسات الدول التي تتسلم الخبر.

إن وزارة الدفاع الأمريكية - بحسب ما ذكرت النيويورك تايمز - كانت تستعين بمجموعة ريندون للمساعدة في تأسيس وكالتها الدعائية الجديدة التي سمتها بـ (مكتب التأثير الاستراتيجي) وحُلَّ (مكتب التأثير الاستراتيجي) رسمياً بعد ردّ الفعل العام وبعد أن ذكرت التايمز بأنه سيزود المراسلين الأجانب (بمواد إخبارية) وحتى أنه من المحتمل أن تكون تلك المواد غير صحيحة[3].

إن الدور السياسي للوكالات هو استخفاف بالممارسة المهنية بالرغم من أن ذلك الدور قد يطور العاملين مهنياً إلا أنه يدمر مصداقية أية وكالة[4].

وفي الوقت الذي تتصارع الدول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتتعقد فيه أساليب الدعاية وفنونها ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، تلعب وكالات الأنباء دوراً وثيق الصلة بإستراتيجية الدولة بصفة عامة، كما يرتبط نشاطها اليومي بتكتيكاتها ومناوراتها ودعاياتها[5].

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 98.

(2) عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ ، ص 23.

(3) شيلدون رامبتون وجون ستوبر، أسلحة الخداع الشامل، م. س. ذ ، ص53.

(4) Boyd – Barrett , 1980. Op. Cit. , p. 254.

(5) إبراهيم إمام، وكالات الأنباء، م. س.ذ ، ص 101.

إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن طريق أساليبها الدعائية قد أدخلت مصطلح (blow back) أي الخبر المدسوس، وهو مصطلح ينصرف في الدعاية الأمريكية إلى الأخبار التي تقوم هي بزرعها وتسريبها إلى الصحف ووسائل الإعلام خارج الولايات المتحدة، وحين يشيع هذا الخبر في الخارج تقوم وسائل الإعلام الأمريكية بنشره داخل أمريكا وعده ضرباً من المشاجرات أو المهاترات الداخلية (domestic Fallout)[1].

لكن الأمر المشترك بين وسال الإعلام الجماهيري، والعلاقات العامة، والإعلان والإرهاب، هو النظرة إلى الاتصالات التي تعد ـ في أفضل الأحوال ـ (أنموذجاً دعائياً)[2].

العوامل التي تساعد في تحقيق أهداف الدعاية :

هناك جملة عوامل تساعد ـ على نحو مباشر أو غير مباشر ـ في تحقيق مرامي الدعاية الغربية، ومن هذه العوامل وهي شائعة في حياتنا العربية إلى حد كبير[3] :

1. التشكيك في مصداقية أجهزة الإعلام.
2. السلبية واللامبالاة.
3. الانفعال وسرعة الاستهواء.
4. سيادة الانطباعات الجاهزة.

إذ إن أغلبية الأنظمة لا تستعمل مصطلح الدعاية وإنما (الإعلام) برغم أن ممارساتها دعائية تضليلية بعيدة عن ما يعنيه مصطلح الإعلام؛ لأن تلك الأنظمة تعلم أن الدعاية صورة سيئة الصيت لإدارة المواقف الجماعية باستعمال رموز معينة[4].

---

(1) عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ ، ص 89.

(2) شيلدون رامبتون وجون ستوبر، أسلحة الخداع الشامل، م. س. ذ ، ص 135.

(3) عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ ، ص 22.

(4) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص 188.

وهذا الأنموذج الدعائي يختلف في عدة وجوه مهمة عن الفرضيات السائدة عن مفهوم الاتصال كما نتوقعه في النظم الديمقراطية، تبدأ الاختلافات بطريقة الاتصال نفسه، لأن الدعاة ينظرون إلى الاتصالات كمجموعة من التقنيات التي ترمي إلى تلقين (الجمهور المسترمي) في حين أن المفهوم الديمقراطي للاتصال يعرفه كعملية مستمرة من الحوار بين الأصوات المتنوعة[1].

ويكون هذا الحوار ذا أبعادٍ متجانسة تسهم فيه الأصوات المتنوعة التي تنتج رؤية متقاربة تحققها الآراء المتبادلة.

إن الكثير من الصحفيين الغربيين واقعون تحت التأثير الدعائي لرجال السلطة أو المسؤولين في الحكومات الغربية الذين يزودون وسائل الإعلام بخطط الدولة وبرامجها وسياساتها ويعطونها أرقاماً عن الميزان التجاري ومعدلات التضخم والنمو وإحصاءات عن الجريمة وغيرها، وهؤلاء الصحفيون يعتقدون أن من مصلحتهم إقامة مثل هذه العلاقة مع المسؤولين لأن الصحافة تحتاج إلى المعلومات التي تصلها عن طريقهم.

ويلاحظ أن الدعاية تناشد العواطف لا العقل فضلاً عن اعتمادها على المبالغة واستعمال بعض الوسائل غير العقلانية وغرس الكراهية في نفوس أبناء الشعب اتجاه الشعوب الأخرى بما يخدم مصالحها[2].

ويتضح ذلك في الكثير من التجارب، ومنها (الحرب الباردة) إذ إن تجربة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وسباق التسلح وفشل سياسة الوفاق الدولي حتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي تلك التجربة الغنية قد أمدت المخطط الإعلامي والباحث الدعائي بأساليب متطورة لممارسة العملية الدعائية الموجهة. أما (التكنيك) الفني في الدعاية الأمريكية الذي أطلق عليه رجال الدعاية مصطلح (Propaganda technique) فقد شمل الأخبار وموضوعاتها وطريقة التعامل مع الأحداث في الداخل والخارج.

---

(1) شيلدون رامبتون، أسلحة الخداع الشامل، م. ذ، ص 132.

(2) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ، ص 188.

والعلماء الأوائل الذين درسوا الدعاية سموها بالاتصال باتباع (أسلوب الإبرة تحت الجلد) إذ يكون مرمى خبير الاتصال أن (يحقن) أفكاره في عقول الجمهور المستهدف [1]. وهو بذلك ينفذ إلى أعماق الوسط الذي يعمل لأجل بثٍّ أفكاره ومعلوماته عن طريقها، وعليه فأنه (خبير الاتصال) يحقق أنموذجاً دعائياً لعمله. وعلى سبيل المثال فأن شركة كومسات الأمريكية قامت بتشغيل النظام البحري لاتصالات الأقمار الصناعية (ماريسات) ويتكون من ثلاثة أقمار فوق المحيط الأطلسي والهادي والهندي تقوم بإرسال الصوت والبيانات والمستندات المصورة إلى الأسطول الأمريكي[2]. كما أن وسائل الإعلام الإخبارية تتجاوب - عادة - مع اهتمامات النخبة الحاكمة وقيمها ووجهات نظرها، وأن النخبة السياسية ومجموعة صغيرة مهيمنة من مؤسسات الإعلام الجماهيري الباحثة عن الربح تسيطر على قسم كبير من موارد وسائل الإعلام وسلطاتها[3].

ثانياً : العولمة Globalization :

ظهر مفهوم (مصطلح) العولمة في السنوات الأخيرة ورُوِّج له والتعامل معه وعن طريقه؛ إذ فرض من المؤسسة الأمريكية تحديداً، وسرعان ما انتشر في العالم عبر وسائل متنوعة.

وإذا كانت العولمة - في جوهرها - تعني كون العالم مفتوحاً كمجال حيوي اقتصادي وأمني وثقافي يتقاسمه الأغنياء والقادرون دولاً وأفراداً على وفق معايير السوق، فمن الطبيعي أن تنتج من ذلك تبعات وأخطار تتعدى المجال الاقتصادي إلى المجالات السياسية والثقافية المتصلة بالمجال السيادي والهوية وأنماط العيش والقيم[4].

---

(1) أورده شيلدون رامبتون، أسلحة الخداع الشامل، م. س. ذ ، ص 132 ــ 133.

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س. ذ ، ص 102.

(3) د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، م. س. ذ ، ص 121.

(4) كريم أبو حلاوة، الهوية والعولمة: المجتمع العربي كمثال، انترنيت، موقع صحيفة النهار اللبنانية، السبت 13 تشرين الثاني 2004.

ولعل الخدمات الصحفية ـ الإعلامية، للوكالات الدولية تمثل شكلاً عريقاً من أشكال العولمة الإخبارية[1].

مميزات العصر الراهن الثورة العلمية والتقنية التي تزداد كل يوم تعمقاً وتجذراً، وهذا التقدم العلمي والتقني هو الذي جعل العالم أكثر اندماجاً، وهو الذي سهل انسياب حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات وإلى حد ما، حركة الأفراد، ومن ثم بروز ظاهرة العولمة[2].

إن تقدم الاتصالات في الربع الأخير من القرن العشرين أحدث ثورة إعلامية على المستوى الكمي والكيفي معاً، ومهد هذا لظهور نظام (العولمة) بعد أن أصبح العالم كله بمثابة (قرية كبيرة) كما يقال، وقد صاحب هذا التطور زوال الحدود الإعلامية بين الدول، فإذا لم يعد في وسع الدولة (أية دولة) أن تحمي نفسها من تدفق المعلومات التي تصلها عبر عشرات الوسائل الحديثة للاتصالات[3].

ولعل أخطر النتائج المترتبة على العولمة، تلك المتصلة بأخطار الإصلاح الثقافي والخوف من فقدان الهوية لدى العديد من الأمم والشعوب التي تعاني من ازدياد هامشيتها في خضم التحولات التي يشهدها العالم المعاصر[4]. وقد جاءت العولمة الإعلامية امتداداً للعولمة الاقتصادية[5].

---

(1) العولمة، الطوفان، أم الإنقاذ، م. س. ذ ، ص 493.

(2) عبد عيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، أرقام وحقائق، م. س. ذ ، ص94.

(3) د. أحسان هندي، إيصال الرسالة العربية إعلامياً إلى المجالات العالمية، مجلة معلومات دولية، م. س. ذ ، ص 48.

(4) كريم أبو حلاوة، الهوية والعولمة، المجتمع العربي كمثال، م. س. ذ ،

(5) العولمة الاقتصادية : قد تظهر العولمة الاقتصادية بوضوح الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات ـ GATT) التي تطورت بعد اتفاقية مراكش في العام 1994 إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ من شأن هذه الاتفاقية زيادة الدخل العالمي ، وخفض الرسوم الجمركية وإلغاء كثير من الحواجز التجارية، ولكن المشكلة كيف يتوزع هذا الدخل ؟ إذ تحصل الولايات المتحدة وحدها على أربعين في المائة من مجموع الدخل العالمي ، وتحصل أوروبا الغربية نحو واحد وعشرين في المائة بينما يحصل سكان آسيا والذين يعدون أكثر من 56 بالمائة من سكان العالم على عشرة في المائة فقط، للمزيد من المعلومات ينظر:عدنان السيد حسين، رؤى في النظام العالمي وتحولاته السياسية، موقع الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية (ميرس) تاريخ التحديث 2004/1/16.

إن العولمة - بصفتها الحالية - ستؤدي إلى الإخلال في التوازن في النظم والبرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية في الدول القومية، وأن الشعوب والأمم والدول التي لا تقدر على المنافسة سيكون مصيرها الانقراض[1]، فالعولمة جاءت لتزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي العالمي وظهور الأزمات المالية[2].

إن حقيقة العالم المعولم هي سلسلة من الجزر التي تنعم بالرخاء والثروة في محيط من الشعوب المشرفة على الموت[3]، وإن السلطة السياسية ولا سيما في العالم المتلقي لتأثيرات العولمة، أخذت تفقد دورها على نحو متسارع من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء وتحدد مجال حركة كل شيء[4].

وقد أخذ العالم الغربي يشجع على الديمقراطية من أجل تسهيل إدخال مفاهيم العولمة وثقافتها وأضعاف دور الدولة في التأكيد على الشخصية الوطنية، وبلورة عالمية جديدة ترتكز على مفاهيم الحضارة الرأسمالية المادية الحديثة[5].

ومن مظاهر العولمة الصاعدة في نهاية القرن العشرين: العولمة الإعلامية استناداً إلى ثورة الاتصالات والمعلومات الحديثة التي أدت إلى قيام علاقات تقانية بين البث الفضائي والأقمار الصناعية، وإلى سيطرة عدد من وكالات الأنباء الدولية، وقنوات البث الفضائي، وشبكة الانترنت، على الإعلام العالمي الذي يخترق الدول غير عابئ بالحدود السياسية[6].

---

(1) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية،(مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 37، 1999) ، ص 14.

(2) محمد الأطرش، حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة،(ضمن كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل العربي ، ط1 ، 1999)، ص86.

(3) د. جان زيغلر، سادة العالم الجدد، ترجمة الدكتور محمد زكريا إسماعيل،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1 ، 2003)، ص 270.

(4) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة /. س. ذ ، ص 22.

(5) برهان غليون، الديمقراطية، جذور الأزمة وآفاق النمو/ دراسة نقدية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 1994) ، ص 116.

(6) أسعد دياب، الحرب النفسية الإعلامية في القانون الدولي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، م. س. ذ ، ص 242.

إن الاتصالات الحديثة تمثل القاعدة لتجمع مدني عالمي مؤلف من بشر متشاركين في المصالح والروابط عبر الحدود[1]. أما النتاج الصافي فهو نوع من التزايد غير القابل للإنكار لمدى خضوع حياة الناس اليومية لتأثير وسائل الإعلام، غير أن تأثيرات إضفاء صفة التجانس لعولمة هذه الوسائل تبقى أقل وضوحاً مما كان يظن[2].

وما نراه اليوم من تغيرات على الساحة الدولية الوطنية بالتالي هو بداية تحول سياسي جذري في تاريخ العالم السياسي والمفاهيم المؤطرة لعلاقاته، فالحدود مثلاً، التي هي إطار ووعاء الدولة وسيادتها ، يزداد عجزها يوماً بعد يوم عن الوقوف في وجه ما لا يعرف بالحدود في الاقتصاد والاتصالات والمعلومات والسلطة ، فالواقع السياسي المنظور منها والاجتماعي غير المنظور يفقد تدريجياً قدرتها على الإمساك بخيوط الحركة وتغيرات الذهن في المجتمع والدولة معاً[3].

فقد تبلورت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات في بنى عملية عملاقة تنتشر كأنها نسيج عنكبوتي وتتجسد فيما يعرف بالثلاثي التكنولوجي الذي ينقسم مع مجلس إدارة الاقتصاد العالمي السلطة المطلقة في تسيير شؤون العولمة والتحكم في مساراتها.

إن ثورة الاتصالات والمعلومات قد قادت إلى تحولات مهمة في أنماط الإنتاج وأساليبه ولا سيما طبيعة استعمال الحاسوب وخدمات البث الفضائي مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد يتحدد في (عولمة المعلومات) واحتكارها وعولمة إناطة الحياة عن طريق وسائل الإعلام التي تحتكر الأدوات الأحدث والأوسع، وبذلك تفاعل المفهومان العولمة والإعلام مما أدى إلى عولمة القيم عن طريق بانتشارها بالوسائل الوسائل الحديثة إلى أقصى البقاع[4].

---

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س ، ذ ، ص 21.

(2) العولمة، الطوفان، أم الإنقاذ ؟، م. س. ذ، ص 493.

(3) عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س. ذ ، ص 22.

(4) السيد يس، العرب والعولمة، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (228) آب 1998) ، ص 29 ــ 30 ، للمزيد ينظر إلى الصفحات 17 و 19 من بحوث ومناقشات ندوة العرب والعولمة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، خلال المدة من 18 ــ 20 كانون الأول، 1998).

فالعولمة تريد إقامة إنسان بلا وطن وبلا تاريخ وبلا حدود وبلا أمة أو دولة وهي ترمي إلى إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب، وإلى زيادة الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، وخلق قطيعة بين الأقلية التي تملك المال والمعرفة، والأكثرية الفقيرة المتخلفة[1].

وإذا كانت العولمة تبدو ولو ظاهرياً نتيجة حتمية للتقدم التكنولوجي الهائل في المجال الإعلامي والمعلوماتي في العقود الأخيرة من القرن العشرين فأن هناك من الباحثين من يعود بالعولمة كنظام اقتصادي وإعلامي أيديولوجي إلى مبادرة تقدم بها بعض المنظرين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1965 طرحوا فيها ثلاث قضايا جعلوا منها برنامج عمل يضمن لـ (واشنطن) الهيمنة على العالم وهي[2]:

1. **القضية الأولى** [*]: تخص الإعلام بوصفه القضية المركزية التي يجب الاهتمام بها لأحداث التغييرات اللازمة على الصعيدين المحلي والعالمي.

وكالات الأنباء والعولمة:

يبرز هنا التساؤل عن تأثيرات العولمة في وكالات الأنباء تحديداً، بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها تلك الأخيرة بين وسائل الاتصال المختلفة من جهة، وإلى أهميتها في تحقيق مصالح العولمة بما لها من وظائف وتجليات اتصالية من جهة أخرى. إذ (إن القضايا العولمية والاعتماد المتبادل العولمي هما قلب أجندة أخبار وكالة الأنباء الدولية، وأن لهما تأثيراً عميقاً في تحديد فلسفتها وبنيتها وتمويلها)[3]. وينطبق هذا الاستخلاص بخاصة على وكالة الأنباء الدولية

---

(1) علي أومليل، قضايا عربية وتحديات العولمة، منتدى شومان الثقافي ، أيلول 1998، ص 17 ـ 19.

(2) المصدر السابق نفسه.

(*) والقضية الثانية: تتعلق باستعمال السوق العالمية كأداة للاختلال والتوازن في الدول القومية أو نظمها وبرامجها الخاصة في الحماية الاجتماعية. والقضية الثالثة: وتتعلق بالسوق كمجال للمنافسة.

(3) Oliver Boyd / Barrrtt and Terni Rantanen (EDS) : The Globalization Of News, First Published , SAGE Publications LTD, London , 1998. p. 191.

بفلسفتها وبنيتها المعاصرة التي تميزها من الأشكال السابقة للوكالة إلى حد إطلاق وصف " وكالات الأنباء البديلة " Alternative News Agencies على النمط المعاصر لوكالة الأنباء [1]. إذ إن هناك ضرورة لأن تتحول وكالات الأنباء في الدول النامية إلى صيغة " وكالات الأنباء البديلة " التي تمثل القضايا العولمية والاعتماد المتبادل العولمي بقلب أجندة أخبارها، ولقد أجابت وكالات الأنباء الدولية عن هذا التساؤل، واستطاعت أن تستوعب ما طرحته العولمة من تغيرات على صعيدي التقنية والرسالة الإعلامية واستخدمته لصالحها وفي سبيل ذلك طورت وسائلها، ونوعت خدماتها، وغيرت أسلوبها الإخباري للتوافق مع المرحلة، وتبادلت الخدمات والمنافع مع وسائل الإعلام الأخرى وحدثت منتجاتها. ولم تقف وكالات الأنباء الدولية الأربع (أ ف ب) و (رويترز) و (أب) و (يو بي أي) عند استيعاب المتغيرات المتعلقة بالعولمة، لكنها - أيضاً - باتت وسيلة " أداة " للعولمة [2]. وهو الأمر الذي يعني أن تلك الوكالات أخذت من العولمة وأعطتها، وواجهت تحدياتها وأفادت من فرصها على النحو الآتي[3]:

- أفادت من آخر مستحدثات التقنية إفادة كبيرة، وشاركت - أيضاً - في تطويع تقنيات معينة للتوافق مع متطلباتها.
- عدلت أجندتها الإخبارية بما يتوافق مع القضايا العولمية.
- استحدثت خدمات جديدة تتوافق مع متطلبات العصر الذي تمثل العولمة أهم تجلياته.
- مالت إلى اعتماد الأسس الاقتصادية في إدارة أعمالها، مما أدى إلى تقويتها مؤسسياً وتقليل فرص توجيه خدماتها.

ووفقاً لما سبق فأن وكالات الأنباء في ظل العولمة تواجه جملة من التحديات التي يمكن تصنيفها إلى قسمين: أحدهما تقني يتصل بالبنيات الأساسية والأجهزة

---

(1) Ibid : p. 191-192.

(2) Ibid : p. 132.

(3) Donald Read : The Power Of News The History Of Reuters , Oxford University Press, 1992. P. 133.

اللازمة للتعامل مع ثورة المعلومات، والآخر يتصل بمحتوى الرسالة الإعلامية، على أنه ثمة تحدياً ثالثاً لا يقل أهمية عن التحديات المصنفة في القسمين السابقين، وهو المتصل ببنية الوكالة المؤسسية وفلسفتها ومن أبرز هذه التحديات[1]:

- ثورة المعلومات التي نتجت عن تراكم المعارف الإنسانية في النصف الأخير من القرن العشرين.
- الثورة التقنية المتجددة والمتسارعة التي طرحت على العالم وسائل وعلاقات جديدة وطرائق غير مسبوقة في العمل لم تعرفها البشرية من قبل.
- التقدم الكبير في مجال الإعلام والاتصال في عصر الأقمار الاصطناعية ما جعل من العالم قرية إعلامية صغيرة.
- التطورات الثقافية والعلمية التي يشهدها العالم والتي تطرح تحديات على الثقافات والهويات والحضارات.
- بدء عصر الكيانات الكبيرة والتجمعات الإقليمية التي باتت إحدى السمات البارزة في مستهل القرن الحادي والعشرين.

ولذلك فأن العولمة كما طرحت تحدياتها على شتى الأنظمة الإنسانية، خصت الإعلام بنصيب منها، بل إن الإعلام شغل بدوره حيزاً واسعاً في استراتيجيات الدول: السياسية والاقتصادية والعسكرية ،متخذاً قوة ما يعرف بـ " البعد الرابع " بعد الاقتصاد والفكر والديمقراطية.

إن هذه التحديات لم تفرق بين وسائل الإعلام في الدول المتقدمة والدول غير المتقدمة، لكن التفرقة كانت في كيفية استجابة تلك الوسائل لتحديات العولمة وقدرتها على التعامل معها بإيجابية. وبما أن ثمة اتفاقاً، لم يحظ بخلاف واحد، على أن العصر الحالي هو عصر العولمة، وأن تلك العولمة صبغت الإعلام تحديداً بصبغتها إلى حد وجود ما يسمى بـ " الإعلام العولمي "، فليس من مفر سوى تعامل وكالات الأنباء مع العولمة، بمواجهة تحدياتها والإفادة من فرصها.

---

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م. س. ذ، ص 34.

ثالثاً- الغزو الثقافي :

هل ثمة اختراقات واسعة للأطر الثقافية والحضارية التي كانت حتى الأمس القريب من خصوصيات الأمم والشعوب؟ فقد لاحظنا تمسكاً بالخصوصية في مؤتمرات عالمية مهمة معنية بالثقافة وحقوق الإنسان، في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، وليس سهلاً تصور ردود أفعال المتضررين من هذه الثورة العالمية الجديدة.

وفي ضوء هذه الثورة، يجب الاعتراف بالفرق الشاسع بين البلدان الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الوطن العربي، إن أجمالي الناتج الوطني في هذه البلدان الصناعية مستند إلى حقائق العلم بينما لا تمثل المواد الخام أكثر من (15٪) من هذا الناتج، في المقابل نلاحظ ارتكاز الاقتصاد العربي على تصدير المواد الخام بعيداً من المهارات النوعية والتطوير التقني[1].

إن الاستعمار الثقافي ينمو في النظام الإعلامي؛ فنحن نرى شروط النتاج الثقافي وشخصيته يتقرران في مركز سوق عالمية واحدة تفرض نتاجها على العالم، وحيث يكون هناك خطر في قبول مبدأ حرية انسياب المعلومات في عالم لا تتساوى فيه الإمكانيات التقنية والمادية، وبالتالي في عالم تكون فيه الدول الصغيرة والفقيرة معتمدة - بصورة كبيرة - على الدول الكبيرة في تقنية انسياب معلوماتها[2].

إن السيطرة الإعلامية الهائلة للإنتاج الأمريكي وظهور مخاوف أوروبية من انفراده المطلق على السوق الإعلامية الأوروبية بل والعالمية (كما ظهر في مفاوضات الغات عام 1997 بشأن التعريفة على مواد الاتصال) تعرض البنى الحضارية والقيمية لمجتمعات الجنوب والمجتمع العربي على وجه الخصوص لهزات عنيفة وتجعل فئات شعبية واسعة مسحورة بالقيم الوافدة. وقد أضاف احتكار عدد محدد من

(1) د. بيداء محمود أحمد، م. س. ذ ، ص 66.

(2) Herbert. Schiller, Communication and Cultural Domintion (New York : international Arts and Science Press, 1976) , pp. 3 – 5.

الشركات متعددة الجنسيات لإنتاج تقنيات الاتصال وتسويقها والإعلام تأثيراً سلبياً آخر في المضمون الثقافي والترفيهي والقيم الجمالية والمعايير الأخلاقية التي تحلها هذه التقنيات[1].

التحديات التي ترافق الغزو الثقافي :

إن التحدي الذي تواجهه دول الجنوب ومنها بلدان الوطن العربي يتمثل بالغزو الفكري والاختراق الحاد للمعلومات مما جعلها تفقد الكثير من استقلالها لتصبح تحت هيمنة الثقافة الأجنبية، فضلاً عن حاجتها إلى إيصال صوتها إلى العالم الخارجي لتأكيد هيبتها ونشر أفكارها لتكون بها وسائلها الإعلامية القوية القادرة على حماية أمنها الوطني وحصانة شعوبها من التيارات الفكرية الأجنبية، وتعد مجابهة الخلل الناجم عن تخلف وسائل الإعلام ومحدودية قنوات الاتصال وعدم كفايتها وضعف قدرتها على مخاطبة إنسانها على نحوٍ ناجح من أكبر التحديات التي واجهتها البلدان العربية، مما أدى في - الكثير من الأحيان - إلى عرقلة جهودها في بناء الإنسان الجديد، وفي بناء تنميتها، وتحقيق التطور النوعي في ميادين الحياة المختلفة، والملاحظ على نحوٍ عام هناك تفاوتاً بين البلدان العربية، من حيث منظومة وسائل الاتصال وتقاليدها، وتطورها الفكري والتقني، وحجم دورها في الحياة وتأثيرها، وربما يعود ذلك إلى أسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي وتركيبة المجتمع وقدرته على التفاعل والتغيير، فضلاً عن العوامل المادية[2]. إذ إن معظم الدول العربية شهدت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين قفزة واضحة في مجال العمل الإعلامي بالرغم من بعض الصعوبات والمشكلات، فالفضائيات العربية بدأت تأخذ مكانها الطبيعي في خارطة النظام الإعلامي العالمي، والشيء نفسه ينطبق على الصحافة العربية التي شهدت تطوراً كبيراً من حيث التحرير واستعمال التقنيات المتقدمة في الطباعة والتوزيع وإبراق النسخ عبر الأقمار الصناعية وظهور الصحافة الإلكترونية عبر آلة الحاسوب وعلى شبكة الانترنت[3].

---

(1) محمد خضير، الإعلام العربي والتحديات التقنية، م. س. ذ ، ص 44.

(2) للمزيد ينظر: تقرير التنمية البشرية لعام 2004 التابع للأمم المتحدة ، ص 15 ــ 18.

(3) للمزيد ينظر: تقرير التنمية البشرية لعام 2004 التابع للأمم المتحدة ، ص 15 ــ18.

مما سهل عملية التواصل مع الآخر والاطلاع على تجاربه وثقافته وتلقي المعلومات المتنوعة منه، إذ إن الحرب الباردة هي أخطر وألعن من الحرب الساخنة، لأن الأخيرة تعبئ الجماهير بينما الأولى تشلُّ الإرادات حيث تتسلل بمكر وتدريجياً، وتدق بمطرقتها بإلحاح واستمرار على الأذهان والعقول والأذواق فتسممها ليصبح المرء عبد قيم وأخلاقيات مستوردة غربية، إزاء ذلك أصبح استسلام الأوروبيين أمام طريقة الحياة الأمريكية يتجلى في كل مكان: في أسلوب الاستهلاك والملبس ووسائل اللهو ، وحتى في الجامعة [1].

ويتأثر نقل الأخبار بعقلية ناقليها وبالأداة الناقلة واستمرار النقل هو وظيفة الوكالة[2]، كما أن أبرز نتائج النظام العالمي الثقافي الراهن تدمير الثقافات الوطنية لشعوب البلدان النامية، ومنها ثقافة الشعب العربي، وفي ضوء ذلك نجد أن الإعلام العربي لن يتمكن من القيام بعبء المواجهة ما لم يحقق استقلاله الثقافي التاريخي الكامل مقابل الآخر[3]. وثمة الكثير من بلدان عدم الانحياز عدت نفسها ضحايا " الإمبريالية الثقافية "[4]، لأن الواقع أثبت بأن البلدان الصناعية تسيطر على وسائل الإعلام العالمية بفضل التكنولوجيا والمال والتخصص المهني وهي - عن هذا الطريق - تفرض قيمها الثقافية[5]. والغزو الثقافي لا يعود إلى أسباب التفوق التقني، وإنما لأن هذه الهيمنة هي نتاج سلطان جهاز اقتصادي وقوة نظام ايديولوجي واستراتيجي [6].

لقد حلَّ الاختراق محل الاستتباع فتحولت التبعية الثقافية إلى عملية تكريس لثقافة الاختراق[7].

---

(1) د. عزيز الحاج، الغزو الثقافي ومقاومته (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1983) ، ص 20.

(2) حسن صعب، إعجاز التواصل الحضاري ، م. س. ذ ، ص171.

(3) مي العبد الله سنو، العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال (بيروت ، مجلة المستقبل العربي، العدد 230 ، 1998/4) ، ص 32.

(4) مجموعة باحثين، العولمة ، الطوفان أم الإنقاذ ؟ ، م. س. ذ ، ص 496.

(5) هيرفيه بورج، إساءة استعمال الإعلام ، م. س. ذ ، ص 54.

(6) عزيز الحاج، الغزو الثقافي ومقاومته ، م. س. ذ ، ص 22 ــ28.

(7) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية ، سلسلة الثقافة القومية ، 25 ، قضايا الفكر العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994) ، ص171.

وبرغم إسهام وكالات الأنباء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر باختراق الإعلام حدود الدولة، فأنه لم يصبح عالمياً إلا في المرحلة الرابعة التي كانت بدايتها الأولى اكتشاف الاتصالات اللاسلكية (1896م) ثم ظهور الإذاعات (1920) والتلفاز (1940)[1].

إن وسائل الاتصال الرقمية والأقمار الصناعية وأجهزة الفاكس وشبكات الحاسوب جعلت ترخيص الدولة لوسائل المعلومات وسيطرتها على هذه الوسائل أمراً مستحيلاً بل تعدته إلى إحباط كل المحاولات للحفاظ على التجانس الثقافي بقوة الدولة[2]، كما أن هذه الوسائل لم تصبح وسائل للتبادل الثقافي وإنما أصبحت أدوات قوية من أدوات خلق النفوذ الثقافي[3]. وهذا النفوذ ظلَّ محصوراً في جانب واحد فالدول الغربية بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة تسعيان إلى أحكام السيطرة على البلدان النامية عن طريق السيطرة على عقول أفرادها وأفكارهم بالاختراق الثقافي، وتكريس القيم البالية التي تنافي قيم تلك الشعوب[4] وبالتالي توجيه رسائلها وأفكارها بالشكل والأسلوب الذي تريده هي.

ويشير تقرير لجنة اليونسكو الدولية لدراسة مشاكل الاتصال إلى أن دولاً معينة ومتقدمة تقنياً تستغل مزاياها لممارسة نوع من أنواع السيطرة الثقافية والأيديولوجية تعرض الذاتية القومية لبلاد أخرى للخطر[5]، لأنها تبث رسائل مختلفة الأغراض ومتعددة الأساليب والوسائل التي تسهم في صناعة رؤية خاصة لا تعنى بخصوصية البلدان التي تتقدم إليها، فأقمار الاتصال الصناعية أصبحت تغطي جميع أجواء الدول النامية[6]. ناقلة معلومات وأخباراً وحوادث وثقافات ومحققة مصالحها المرسومة بسهولة.

---

(1) فارس أشتي، الإعلام العالمي، مؤسساته، طريقة عمله وقضاياه، (بيروت، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996) ، صفحات متفرقة.

(2) عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س. ذ ، ص 21.

(3) غوران هدبرو، الاتصال، م. س. ذ، ص78.

(4) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص48.

(5) ماكبرايد، أصوات متعددة، م. س. ذ ، ص 97.

)6(Chalkley, Alan : Redio and Television in Asia " Heinemann". London , 1987. pp. 93-94.

في هذا الإطار يستعمل غوبار مؤلف كتاب (الحرب الثقافية) تعبير " المطرقة الثقافية الأمريكية " التي ما فتئت تضرب وتدق منذ عام 1945 ، حتى تحقق ما يراه استسلاماً ثقافياً فرنسياً وأوروبياً في كل ميدان، ثم يضيف: وبأسم (الجديد .. الجديد دائماً) تستورد آخر التقليعات الثقافية الأمريكية[1].

ولن يكون باستطاعة البلدان النامية مواجهة ذلك الاقتحام الإعلامي بالأساليب التقليدية كالمنع أو التشويش. كما أن وكالات الأنباء الدولية تمارس عدواناً ثقافياً ضد البلدان النامية[2]. إذ إن الغزو الثقافي يرمي إلى تسطيح الوعي، بالسيطرة على الاختراق وتكريس نمط في الاستهلاك يخرب الادخار ويعوق التنمية في البلدان المسماة بالنامية[3]. فلم تعد وسائل الإعلام مجرد مؤسسات لجمع الأخبار وإيصالها إلى القارئ والمستمع، بل تجاوزت هذه المرحلة التقليدية، واتضح أحياناً أنها مشاركة في صنع الأحداث[4].

إن وكالات الأنباء الدولية كانت رأس الحربة في الصراعات الفكرية الحادة بين الدول[5]. وهناك دول وقفت أمام التحديات تدفع عنها خطر التدفق الإعلامي غير المتوازن لتحول دون تأثر أجيالها بمضمون ما تشيعه وسائل خارجية من عادات سيئة لدى الناشئة، ومنها موقف الحكومة الكندية التي أعلنت على لسان وزير التربية لديها من أنها ضد غزو بعض البرامج والمسلسلات التلفازية والسينمائية الآتية عبر الحدود من الولايات المتحدة (مخدرات. . جرائم ...) المخالفة لثقافتها الوطنية وموقف فرنسا الصلب أمام بعض ما ورد في أتفاق (الغات) من بنود تتعلق

---

(1) الدكتور عزيز الحاج، الغزو الثقافي ومقاومته، م. س. ذ، ص22.

(2) هيرفيه بورج، إنهاء السيطرة الاستعمارية على الإعلام، م. س. ذ، صفحات متفرقة.

(3) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، م. س. ذ ، ص 193.

(4) محمد بن عبد الرحمن الخصيف، كيف تؤثر وسائل الإعلام ؟ دراسة في النظريات والأساليب، (الرياض، مكتبة العبيكان، 1994)، ص 66.

)(5) Leonard R. Sussman , " Mass News Media and The Third World Chllenge" : Dante B,Fascell, 1979, Op.Cit. p. 105.

بتسهيل إدخال بعض البرامج المتعلقة بالتقنيات السمعية البصرية (أغان، أفلام ...) التي تروجها الولايات المتحدة في السوق الفرنسية[1].

الآثار السلبية لتقنيات الإعلام :

ويمكن باختصار تحديد أبرز الآثار السلبية لتقنيات الإعلام بأنها تفرض على البلدان المستوردة نمطاً حضارياً وثقافياً يخص البلد المصدر لتلك التقينات، ففي ظل الضعف التقني والمالي لدى المستورد وهو ـ في الأغلب ـ من البلدان النامية تصبح الوسيلة الوحيدة لتقديم المادة الإعلامية شراءها من الدول المنتجة (الولايات المتحدة ـ دول الاتحاد الأوروبي) التي تسعى جادة لتسويق الأنموذج وترويجه الغربي في كل مناحي الحياة عبر مبدأي " التكرار " و " الإبهار "[2].

وتمارس الشركات غير الوطنية تأثيراً مباشراً في أجهزة الإنتاج الاقتصادي للدول التي تعمل فيها وتؤدي دوراً في تسويق ثقافتها وبذا تستطيع أن تدخل تعديلاً على مركز الاهتمام الثقافي والاجتماعي لمجتمع كامل[3].

وتمارس البلدان المتطورة ـ بفضل ما تملكه من وسائل فنية ـ تأثيراً على البلدان النامية ليس على الصعيد الاقتصادي أو التكنولوجي بحسب بل على الصعيد النفسي والاجتماعي أيضاً[4].

وحيث إننا نبحث عن دور الثقافة العربية في الإعلام العربي، فلن تصيبنا الدهشة عند أكتشاف تأثر ثقافتنا على حد سواء بالاختراق الثقافي والإعلامي الغربي لمنطقتنا العربية؛ إذ يمارس هذا الاختراق دوره المهدد لهويتنا، ووسيلته في ذلك السيطرة على الاختراق هي الصورة السمعية والبصرية التي تسعى إلى (تسطيح الوعي) وجعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري يغير الاختراق ويستفز الانفعال، وحاجب للعقل، وبالسيطرة على الاختراق،

---

(1) العرب والإعلام الفضائي، م. س. ذ، ص 53.

(2) محمد خضير، الإعلام العربي والتحديات التقنية، م. س. ذ ، ص 43.

(3) ماكبرايد، أصوات متعددة، م. س. ذ، ص 99.

(4) هيرفيه بورج، م. س. ذ ، ص5.

وانطلاقاً منها، تخضع النفوس، بمعنى تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق وقولبة السلوك، والغرض تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع تمثل - في مجموعها - ما يمكن أن نطلق عليه " ثقافة الاختراق "[1].

وتمارس الدول الغربية تأثيراتها الثقافية في مجتمعات البلدان النامية بواسطة الأفلام السينمائية والوثائقية والتلفاز، ومن المعروف أن إنتاج الأفلام الأوروبية والأمريكية تشكل أكبر إنتاج سينمائي في العالم، وعبر هذه الأفلام تروج مفاهيم الهيمنة السياسية ونوع من التعالي والحضاري، فضلاً عن بعض الأفكار العنصرية المغلفة بأنماط التفوق والبطولات الزائفة[2].

إن الخطاب الثقافي للنظام العالمي يركز على أن العصر المقبل هو عصر تداعي الأيديولوجيات في محاولة لتعميم قيم النظام الرأسمالي الغربي ومناهجه ونماذجه، وفرض الأنموذج الغربي للديمقراطية بعد أن ثبت أن الأنظمة الشمولية لا يمكن استمرار فرضها على الشعوب بالقوة[3]. إذ إن وسائل الاتصال الجديدة وتكنولوجيا المعلومات أضعفت السيطرة الحصرية للدولة على رقعتها الإقليمية واختزنت قدراتها على السيطرة والمجانسة الثقافيتين[4]. بحيث أصبحت تكنولوجيا الإعلام وتطورها المذهل وتوظيفها في بناء الاتصال عوامل مساعدة لاختراق الدول[5] التي تكون مهيأة لهذا الاختراق بسبب عدم وجود المصدات الفكرية والنفسية لذلك الاختراق. وما يستهدفه هذا النوع من الغزو الثقافي على الصعيد العالمي هو أولاً وقبل كل شيء، كل مقومات الخصوصية الثقافية من قيم وأذواق ومختلف أنماط

---

(1) د. قيس جواد العزاوي، الإعلام العربي وقضايا الهوية والثقافة(بيروت، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998)، ص 76.

(2) هشام شرابي، المثقفون العرب والغرب، (بيروت، دار النهار للنشر، د.ت)، ص 6.

(3) للمزيد أنظر سمير أمين، بعد حرب الخليج، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17 نيسان 1993)، ص 17 وما بعدها.

(4) عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س. ، ص 20.

(5) ياس البياتي، الإستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي،(مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، آيا ، 1994)، ص 49.

السلوك، الأمر الذي ينعكس أثره حتماً بصورة مباشرة في الفكر العربي ذاته[1]. إن الوكالات الدولية تسعى لفرض الأنموذج الغربي وإشاعة أسلوبه في العالم[2]. ويكمن الخطر الإعلامي الغربي وهدفه غمر الهويات الوطنية والقومية عن طريق عمليات غزو الثقافات الغربية إلى بيئات شعوب البلدان النامية ومنهم الشعب العربي ورفض كل تجديد أو انفتاح على جوهر التقدم الذي يحصل في العالم وتعد هذه من أبرز الإشكاليات الثقافية ولا سيما التي تواجهها الثقافة العربية وبالذات كيفية التوفيق بين التراث والمعاصرة[3].

إن القاسم المشترك الأعظم بينهما هو لفت النظر بإلحاح وتحذير إلى مخاطر الغزو الثقافي الأمريكي على فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، وتهديدها لهوياتها الثقافية ومسخها التدريجي للمواطن الأوروبي ليصبح تدريجياً عاشقاً ومقلداً لأنموذج الحياة الأمريكي ، ببنطلون (الجينز) والثياب المزركشة والكوكا كولا والهامبرغر و " الديسكو " الصاخبة ، و " السوبرمان " والعنف والانحلال الجنسي والعبثية واللامبالاة والضياع، وليكون ضحية الإعلانات التجارية المثيرة[4].

وتدعي الوكالات الدولية أن نشاطاتها ليست مفهومة بالقدر الكافي من قبل النقاد في البلدان النامية[5]. وإن الشكوى من السيطرة الاتصالية المتقدمة تكنولوجياً التي تحاول استغلال نفوذها لتحقيق مصالحها الخاصة، وفرض أيديولوجياتها، وثقافتها تعرض الدول الأخرى الأقل تقدماً لخطر جسيم يتمثل في فقدانها لهويتها القومية ويعدّ نوعاً من التبعية الثقافية[6].

---

(1) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص75.

(2) Munir Nasser , im John Martin , 1983, Op.Cit. , pp. 54-55.

(3) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الاتصال والإعلام، م. س. ذ ، ص 187.

(4) الدكتور عزيز الحاج، الغزو الثقافي ومقاومته، م. س. ذ ، ص20.

(5) Rosemary Righter, " Whose News ? Politics, The Pressand The Third World" (London : Burnett and Deutsch , 1978), p. 69.

(6) د. غازي زين عوض الله، الإعلام والمجتمع (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1995) ، ص88.

والدور المسيطر للقطب الرئيسي لهذا النظام سيطرة كاملة على مراكز المعلومات والمعطيات الإعلامية، وهو ما كانت تمارسه وتخطط له الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام (1965 ـ 1972) في سايجون، باستعمال العناصر التكنولوجية لخلق سيطرة فكرية عن طريق وسائل الإعلام بعيداً عن الأساليب التقليدية القديمة المباشرة[1].

إن عملية الاختراق القيمي للثقافة العربية، تكون عبر طرائق خاطفة وفعالة، يمهد لها الغربيون عبر جهود إعلامية جبارة، متوخين بذلك جذب المزاج الجماهيري العربي إلى ثقافة العصر الاستهلاكية وتنفيره من ثقافته الوطنية عبر إبرازها كجثة هامدة، لا وشائج لها بالعصر أو بهمومه، وليست الثقافة العربية، هي وحدها المعرضة لحظر الاختراق الثقافي العالمي، بل إن بلداناً ذات شأن، معرضة هي أيضاً لهذه العملية، وعلى نحو أشرس ربما[2].

وهذا ما دفع بعض الدول إلى المطالبة بتحصين الذات الوطنية في مواجهة الغزو الإعلامي الخارجي الذي يدخل البيوت والمجتمعات بغير استئذان، وكيف إذا كان الغزو بمثابة حرب نفسية تنفذها وسائل إعلام قوية وقادرة مادياً وتقانياً[3].

أغراض الاختراق الإعلامي:

وأهم أغراض الاختراق الإعلامي هي[4]:

1. تكييف المؤسسات الاجتماعية في البلدان النامية لتشجيع انتشار الأفكار والقيم السائدة في النظام الرأسمالي العالمي لتكون قوة ضاغطة ومؤثرة في القرار في البلدان النامية.
2. التأثير في الرأي العام والترويج لمفهوم الديمقراطية لبسط نفوذها وسيطرتها والترويج للقوة المؤثرة (الولايات المتحدة) كقوة وحيدة في هذا القرن.

---

(1) هويدا مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، م. س. ذ ، ص 111.

(2) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، م. س. ذ ، ص76.

(3) د. اسعد دياب، الحرب النفسية الإعلامية في القانون الدولي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، م. س. ذ ، ص 242.

(4) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص 187.

3. إضعاف الوحدة الوطنية وخلق عوامل الضعف واليأس لدى الإرادة الشعبية.
4. تكريس الوضع بما يخدم مصالح معينة للكيان الصهيوني وأغراضه في تبعية الوطن العربي لإرادته، وتعد الحرب النفسية والدعائية من أهم وسائل الاختراق الإعلامي.

فوق ذلك، تخترق الدول والجماعات الوطنية والقومية بالإعلام الفضائي الذي قرب المسافات والصور والمعلومات ووضعها أمام الناس بسرعة مدهشة، ويلهث القانون الدولي وراء هذه الثورة العالمية الجديدة في محاولة لضبط الاختراقات الحاصلة للخصوصيات السياسية والثقافية، فالاعتبارات الجغرافية تبدو متراجعة أمام تدفق المعلومات وشبكة الاتصالات، في هكذا حالة تبدو الإدارة العامة التابعة للحكومة محدودة الدور والأفق، ولا سيما مع التطور الإداري المصاحب لثورة المعلومات المفضي إلى تقليص الجهاز البشري العامل في الإدارة، وتغيير التنظيم التقليدي القائم على التسلسل الإداري(1).

وأصبحت (قضية تدويل الخبر)(2). فمسألة حرب الفيتنام وكمبوديا والبوسنة والهرسك والخليج وصعود الديناميات الثورية في أمريكا اللاتينية وتصدير " الأنموذج الصيني " دلائل لعملية التدويل السياسية هذه(3). ومن هنا يتضح مدى الإمكانات المتاحة لسيطرة الإعلام على عقول وأفكار الدول وشعوبها، إذ إن الدول المتقدمة تزداد سيطرتها، وقوتها الإعلامية على الدول النامية باستعمال الأقمار الاصطناعية(4). وهناك ظواهر في الإعلام العربي كانت قد نجمت عن الآثار التي خلفها إنشاء الغرب بعض وسائل الإعلام العربية في البدايات الأولى، ومن هذه الظواهر محاولة بث أساليب عمل في الإعلام العربي تتسق في بعض سياقاتها مع الإعلام الغربي(5).

---

(1) د. بيداء محمود أحمد، م. س. ذ ، ص 65.

(2) أي تقديم خبر واحد يصل بالمفهوم نفسه لجماهير عديدة ومختلفة، المصدر د. هويدا مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، م. س. ذ ، ص 121.

(3) مي العبد الله سنو ، العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، م. س. ذ، ص 33.

(4) د. غازي زين عوض الله، الإعلام والمجتمع، م. س. ذ ، ص 92.

(5) د. هادي الهيتي، الاتصال التلفازي الفضائي الوافد، م. س. ذ ، ص 155.

إن عملية توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمال العقول عن طريق ربط المثقفين بدائرة محدودة ينشدون إليها بصورة آلية وهي دائرة التسيير التي تصرف العقول عن أي شيء آخر يقع خارجها ؛ تجعل منه عقلاً محضاً وهكذا تسود " المنفعية الجديدة " وقواها ابتكار الأدوات النظرية الكفيلة بتخفيض التوترات وتطويق الصراعات واعتماد الحلول التقنية من دون الاهتمام بالجوانب الإنسانية[1].

رابعاً – حرب المعلومات :

أدت الحرب الباردة في العالم إلى ظهور تسميات مختلفة تشير كلها إلى استعمال الأزمات لتمرير مشروعات كبرى وتقويض مشروعات أخرى فمن حرب الفضاء إلى حرب المياه إلى غير ذلك حتى حرب الحكومات حيث لا توجد دولة في العالم ملزمة أو لديها دوافع حقيقية لإشباع احتياجات غيرها من المعلومات إلا إذا كان في تحقيق مصالح خاصة بها[2].

إن ثورة المعلومات كانت الركيزة الأساسية للعولمة في اتجاهاتها المختلفة إعلامياً واقتصادياً وسياسياً؛ فقد أتاحت المعلومات وتقنياتها للشركات متعددة الجنسية والكيانات الإعلامية الكبيرة أن تبرمج خططها باتجاه اختراق الحدود الوطنية للدول الأخرى وفرض علاقات جديدة بدأت تعد انتهاكا لسيادة البلدان الأخرى ولا سيما عندما تستعمل في الاتجاه الذي يخدم مصالح وسياسات البلدان الأخرى[3]. وقد تكون المعلوماتية العنصر الأهم والسلاح الأمضى من أسلحة العولمة إذا نجح أيديولوجيو العولمة في توظيف معطياته لصالحهم ، فالمعلوماتية تمتلك خاصية تنفرد بها عن باقي التغييرات الجديدة، تلك هي إمكاناتها في التأثير وتجاوز

---

(1) طالب محمد علي، العولمة الإعلامية بنية فكرية مهيمنة وأسلوب جديد في السيطرة، مجلة معلومات دولية ، م. س. ذ ، ص 1.

(2) Jim Richstad , (Transnational News Agencies,) in : Richstad and Anderson , Crisis in International News : Policies and Prospects , p, 252.

(3) عبد الرزاق الدليمي ، الإعلام والعولمة ، م. س. ذ ، ص 35.

الثقافات وحتى الاشتراك في صناعاتها[1]. ويطلق على الأسلوب الجديد الذي يحظى باهتمام المؤسسة العسكرية الأمريكية اصطلاح " عقيدة المعلومات " (Information Doctrine) حيث توصف المعلومات بأنها رصيد استراتيجي، وأن مجال المعلوماتية هو سبيلها لسيطرة الولايات المتحدة العالمية[2]. إن تقديم تغطية واسعة للعالم الثالث يتطلب الوصول إلى معلومات قد لا تسمح بها هذه الدول نفسها فتكون النتيجة (تغطية قاصرة)[3]. إن التعامل مع المعلومات يملك أبعاداً ثلاثة: جمع المعلومات أولاً، ثم تحليل المعلومة ثانياً، ثم نقل المعلومة إلى موقع الاهتمام بها ثالثاً[4].

إن السيطرة الإعلامية تتم عبر التحكم في تدفق المعلومات الذي تقوم به وكالات الأنباء الدولية العاملة في معظم الدول النامية من دون أية عوائق أو حواجز، مستعينة - في عملها هذا - بتكنولوجيا العصر المتقدمة المتمثلة في الوقت الحاضر بالتوابع الفضائية لشبكات الإعلام التي تسيطر عليها كلياً الاحتكارات الدولية الكبرى[5].

إن انسياب المعلومات في العالم ظل طويلاً خاضعاً للممارسات التمييزية، ولن تتوفر للرأي العام في البلاد الصناعية فرصة الإطلاع الصحيح على كامل المعلومات حول مطالب البلدان النامية واحتياجاتها حتى تتحرر فيه أنماط الاتصال والإعلام من توجهها نحو الرواج التجاري الذي يفرض عليها إبراز المثير من المعلومات على حساب الجوهري منها[6].

---

(1) صبري مصطفى البياتي، المعلوماتية وانعكاساتها السلبية على الطفل (مجلة المستقبل العربي، العدد(308) السنة السابعة والعشرون، تشرين الأول 2004/10، مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص 144.

(2) د. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي، (عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ، 2002) ، ص16.

(3) Leonard Sussman , in Fascell, Op/. Cit., p. 160.

(4) د. حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، (بغداد، الدار العربية، 1989)، ص298.

(5) أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، م. س. ذ ، ص 94.

(6) Rio , " Reshaping The International Order : Areport to The Ciub Of Rome" , Coordinated by Jon Tinbergen(1977), p.35.

وقد تساعد المعلومات المتبادلة بين الدول على خلق اهتمامات مشتركة بين الدول، وعلى غرس روح التعاون والإحساس المشترك بالأخطار التي تهدد مصالح الدول أو الجنس البشري كله، أو قد تؤدي - بخلاف ذلك - إلى إشاعة جو من القلق والتوتر وعدم الثقة بين الدول[1]. حيث أصبحت عملية تصدير المعلومات أيسر من تحريك القطعات العسكرية وتمرير الثقافات الاستهلاكية غزو الثقافات القومية والوطنية عن طريق هذه الوسائل، وبذلك أثبتت كونها وسيلة هيمنة لمن يتميز في خلقها ويستحوذ على نتائجها، وأن من لا يمتلك ناصيتها يرتهن مستقبله بمن يدركها، ومن معرفة سوق العرض والطلب للتكنولوجيا التي تقف وراءها الشركات الكبرى للدول الصناعية يدرك مقدار الخلل الذي تحدثه عملية نقل التكنولوجيا بسبب ضخامة ما تستنزفه من أموال وموارد خارج حدود الوطن[2] ولذلك تجد نفسها مضطرة لأن تبقى مفتوحة تحت تأثير قوى الإعلام والتكنولوجيا[*] حيث تكون الأنماط الحياتية المعروضة على شاشات التلفاز الوطنية والدولية كما في دور العرض السينمائي طاغية طغياناً كاملاً على خطاب

---

(1) راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م. س. ذ ، ص 15.

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س. ذ ، ص 26.

(*) أذكت نار النزعة الاستهلاكية عبر العالم وضاعفت من التدفق ، حتى في العالم غير الغربي، إلى سلع ومشاهد جديدة، غير أن أشكال التدفق هذه قد تجد نفسها، من الجهة المقابلة، ملاحقة بأبعاد عرقية، وإعلامية، بل حتى إيديولوجية جديدة، آخر المطاف، مثل الديمقراطية في الصين، تلك الأبعاد التي لا تستطيع الدولة أن تتحملها بعدها أخطاراً تهدد تحكمها بأفكار الأمة والشعب ، تبقى الدول في العالم كله محاصرة، ولا سيما عندما تكون الصراعات حول الأبعاد الأيديولوجية للديمقراطية ضارية وجذرية، عندما توجد تمزقات عميقة بين الأبعاد العقائدية ونظيرتها التكنولوجية (كما في حال البلدان الصغيرة جداً المفتقرة إلى تكنولوجيات الإنتاج والمعلومات الحديثة)، أو بين الأبعاد الإيديولوجية ونظيرتها المالية (كما في بلدان مثل المكسيك والبرازيل حيث تمارس القروض الدولية تأثيراً كبيراً في السياسة القومية) أو بين الأبعاد الإيديولوجية ونظيرتها العرقية (كما في بيروت حيث تخوض الانتماءات الشتانية والمحلية ، والمحلية البينية، معركة انتحارية) أو بين الأبعاد الأيديولوجية ونظيرتها الإعلامية (كما في العديد من بلدان الشرق الأوسط وآسيا).

للمزيد انظر: (العولمة، الطوفان، أم الإنقاذ ؟)، م. س. ذ ، ص 564.

السياسة القومية البلاغي ومقوضة له[1]. بعد اقتحام الإعلام العصر الرقمي واكتشاف نظام الضغط الذي يسمح باستعمال الحيز الواحد للعديد من الخدمات الإعلامية، وبالتالي سيؤدي إلى التنافس على بيع السلع الإعلامية عموماً، والتغطية الإخبارية لأحداث خاصة إلى صراع رهيب لتحقيق الأرباح على حساب جودة المنتج بعد أن تصبح البشرية بأجمعها الجمهور المستهلك[2]. وبذلك يتعرض العالم لطوفان صحافة السوق[3]. وبما أن الأساليب والاستراتيجيات الحديثة التي يستعملها الإعلام الغربي والتي تسيطر على تدفق المنتجات الثقافية تقوم على استعمال المعلومات وتوجيهها لتحقيق التأثير الذي يحقق أغراضها وإغراق العالم في المعلومات المسلية حتى يفقد المواطنون قدراتهم على تحليل الأحداث وتفسيرها ونقدها، فيعتمدون - في قراراتهم - على الاستجابات العاطفية السريعة كالخوف[4]. فهناك عشرات الألوف من المراسلين لوسائل الإعلام يتركزون في الولايات المتحدة، ويتنافسون على تنمية علاقاتهم بمصادر داخل البيت الأبيض، ولذلك فأن وسائل الإعلام لا تتنافس بالفعل على تغطية الأحداث، ولكنها تتنافس على البحث عن معلومات رديئة، تركز على الرواية الأمريكية لأحداث العالم والموقف الأمريكي من هذه الأحداث ولذا أصبحت معظم الأخبار التي تقدمها وسائل الإعلام متشابهة ومكررة ويرمي معظمها إلى التسلية أكثر من تقديم الحقائق[5].

وهكذا فأن عملية الاختيار والانتقاء التي تقوم بها وكالات الإنباء لا تؤدي إلى إخفاء الكثير من المعلومات ووجهات النظر، ومواقف الشعوب الأخرى ولكنها تؤدي إلى تحريف الأخبار، ذلك أن تحريف الأخبار وتشويهها، قد ينتج عن حذف بعض المعلومات، أو إخفاء بعض الحقائق.

---

(1) (العولمة، الطوفان، أم الإنقاذ ؟)، م. س. ذ ، ص 564.

(2) Common Weat The Joumaljor , 1983 , BBC World Serire , English , Sept. 20 , 1990.

(3) العولمة ، الطوفان، أم الإنقاذ، م. س. ذ ، ص 564.

(4) د. سليمان صالح، مفهوم التدفق الحر للأنباء والمعلومات، م. س. ذ ، ص 32.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 28 ــ 29.

أشكال تشويه المعلومات :

هناك ثلاثة أشكال لتشويه المعلومات هي[1] :

1. معلومات يشوهها مصدرها عن عمد، ففي بعض الأحيان نجد بعض الوكالات الدولية للأنباء تنقل الأخبار المشوهة أو المحرفة ثم تذكر مصادرها بقصد الابتعاد عن النقد والملامة، ولا سيما إذا كان الخبر صادراً من وجهة نظر رسمية، ففي هذه الحالة تصبح الوكالة غير مسؤولة طالما أنها نسبت هذا الخبر إلى مصدره.
2. معلومات تشوهها الوكالات عن عمد، ويحدث في بعض الأحيان، أن تقوم الوكالة بإدخال بعض التغييرات والتحريفات في صياغة الخبر بالطريقة التي تجعله يسلك المعاني السلبية بعد أن كان إيجابياً في المعنى، والغرض الرئيسي من التحريف في الأخبار هو خدمة مصالحها الاقتصادية أو السياسية.
3. معلومات تشوّه عن غير عمد لأسباب سيكولوجية أو مهنية، فتجد بعض الوكالات لا تستطيع تحريف بعض الأخبار ذات المضمون الدولي أو القضايا الدولية التي لها علاقة بهيئة الأمم المتحدة وتحت إشرافها المباشر مثل أزمة الخليج، والبوسنة والهرسك، والقضية العربية الفلسطينية وغيرها من المشكلات والقضايا الدولية التي تظهر على الساحة الدبلوماسية والسياسية الدولية، والسبب في ذلك أن هذه القضايا واضحة في مضمونها، وتكون تحت سيطرة مجلس الأمن المكون أعضاؤه من الدول المتقدمة.

إن طرائق تشويه المعلومات التي تمارسها وكالات الأنباء الدولية تتعدى حدود نشر معلومات كاذبة ليأخذ أشكالاً أخرى كـ: المغالاة التي لا ترتبط ببعضها في قالب واحد وعرضها بما يوحي بأنها متصلة وتكون حالة واحدة، وعرض الحقائق بطريقة تولد نتيجة ضمنية تعكس حالة رضا مما يقدمه النظام المهيمن،

(1) المصدر السابق نفسه، ص 28 ـــ 29.

والتشويه القائم على خلق حالة مزاجية وعقلية مسبقة نحو الأحداث وذلك بتقديم الأحداث ذات الأبعاد المعروفة بأسلوب يخلق حالة خوف أو شك لا أساس لها من الصحة، وأخيراً التشويه عن طريق (التعتيم) أو عدم نشر أية معلومات متصلة بالحدث أو الموقف الذي لا يخدم مصالح الدول التي لا تنتمي إليها وكالات الأنباء الدولية[1]. وقد ظهرت تسمية أباطرة المعلومات[*] في خضم الأعاصير المعلوماتية وهم رجال من نتاج الرأسمالية وأصبحوا يسيرون العالم بصناعتهم للأحداث وتسويقهم التجاري من أدوات الإعلام والمعلومات[2]. لأن الفجوة الرقمية لا يمكن تجاهلها، إلا أنها ليست مشكلة تقنية في المقام الأول، فالتقنية كانت وستظل منتجاً اجتماعياً[3]، يدل ذلك على مدى تركيز السلطة والهيمنة في الدول الصناعية المتقدمة، بل وفي عدد قليل من هذه الدول نتيجة لسيطرتها على المعلومات ، وعلى وسائل إنتاجها ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وذلك يكون بسرعة هائلة وعلى نطاق شاسع مما أدى إلى وجود قلة منتجة وكثرة مستهلكة صفوة مسيطرة وأغلبية مقهورة، جماعات تزداد غنى وسيطرة وجماعات تزداد فقراً وتبعية[4].

وما يحصل في الوطن العربي هو هيمنة مصلحة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص على المصلحة العامة أو مصلحة المواطنين، وأن إيجاد توازن بين هذه المصالح الأساسية ضروري ليتمكن القطاع الإعلامي العربي من الإسهام المثمر والفعال في

---

(1) د. ياس البياتي، الإستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي ، م. س. ذ ، ص 54.

(*) أباطرة المعلومات كما يذكرهم الباحثون الإعلاميون هم : بيل غيتس، روبرت مردوخ، برلسكوني (للمزيد أنظر: جون، مادويتر، احتكار الإعلام وتدفق المعلومات، ترجمة: ميشيل طوني (بيروت، دار المسار للطباعة والنشر، 2001) ص 59ـ60ـ61.

(2) أنتوني ديبونز وآخرون، علم المعلومات والتكامل المعرفي (القاهرة ، در القباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000) ، ص 73.

(3) فيليب تايلور، قصف العقول، ترجمة: سامي خشبة (الكويت، عالم المعرفة، 256، ابريل 2000) صفحات متفرقة.

(4) د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال (القاهرة ، جامعة القاهرة ، التعليم المفتوح ، 2000) ، ص 49.

التنمية الاجتماعية والثقافية، إذ إن هذه الهيمنة هي جزء من السيطرة الإعلامية والثقافية والاستعمارية وما تحمله من أخطار مدمرة على القيم العربية الإسلامية، وترويج للمفاهيم الحياتية العربية في أوساط النشء والأجيال العربية.

وانطلاقاً من الحافز القوي للهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ وازدياد المصالح، اعتمدت الولايات المتحدة عدة أساليب في مجال الدعاية الخارجية الموجهة إلى دول العالم المختلفة، وقد أعدت لكل ذلك فريق خبراء متخصصاً بشؤون البلدان المختلفة[1]. وتشير الوكالات إلى التنافس الحاد بينها، ولا تشير إلى اتفاقها أو تحالفها للهيمنة على سوق الأنباء الدولية. حيث هيمنة وكالات الأنباء الدولية والإذاعات والتلفاز والأفلام والصحف والمجلات والنشرات والكتب ومصارف المعلومات، وكان طبيعياً أن يثير اختلال التوازن هذا المطالبة لإجراء تغيير جذري في النظام الدولي الراهن والإعلام[2]. وكما تقوم الشركات ببناء مرافق ومصانع جديدة، فسوف يتعين عليها أن تقوم ببناء البنية الأساسية للحوسبة والاتصالات وتشييدها من أجل ربط تلك المنشآت والوحدات مع المؤسسات الشريكة حول العالم[3].

إن الهيمنة الاتصالية التي تمارسها وسائل الإعلام الغربية في البلدان النامية بترويجها أنماطاً من الحياة تسهم في عولمة الثقافة وتهديد مرتكزاتها القومية والوطنية في تلك البلدان[4].

ويشير تقرير سري للكونغرس الأمريكي عن كسب العمليات العقائدية والسياسة الخارجية عن طريق الهيمنة المعلوماتية إلى إمكانية تحقيق مصالح

(1) عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ، ص 77.

(2) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ، ص 25.

(3) للمزيد انظر: فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك؟ ترجمة: حسام الدين زكريا، مراجعة: عبد السلام رضوان، (سلسلة عالم المعرفة " 253 " كانون الثاني، 2000)، ص 464 وما بعدها.

(4) محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية، المفهوم والمظاهر، (الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 18 العدد2، صيف 1990)، ص 131.

السياسة الخارجية باستعمال الأدوات الحديثة وتقنيات الاتصالات[1]. لا بل أن الدول الصناعية تعمل على توظيف تكنولوجيا الإعلام في تحقيق سياساتها الخارجية في الهيمنة والسيطرة على دول العالم، عن طريق المعوقات.

خامساً – الهيمنة:

الهيمنة هي السيطرة الكلية والاحتواء من قوة كبرى على قوة أصغر أو تحديد الأشياء جميعها في إطار واحد والسيطرة عليها. هنا فأن العمليات الاتصالية التي تستخدمها القوى (دول الشمال) كسلاح ماضٍ للهيمنة على دول الجنوب (البلدان النامية)[2] ومن ضمنها وكالات الأنباء الدولية تؤدي دوراً كبيراً في إشهار هذا السلاح بوجه الشعوب.

ولن تدور رحى معركة الهيمنة الصناعية بين جدران مراكز التصميم أو في غرف اجتماعات مجالس الإدارات، بل ستخوضها الشركات الافتراضية سواء بالنصر أم الهزيمة على جبهة مواقع العمل الافتراضية[3].

وتتضح مثل هذه الهيمنة والسيطرة في عدم الاهتمام الملحوظ لدى وسائل الإعلام في البلدان المتقدمة، ولا سيما في الغرب، بمشكلات البلدان النامية اهتماماتها وتطلعاتها، فهي تقوم على القوة المالية والصناعية والثقافية والتكنولوجية وينجم عن ذلك عُدّ معظم البلاد النامية مجرد مستهلكة للمعلومات التي تباع مثل أية سلعة أخرى[4].

ونظراً لأن غالبية الناس تبني وجهات نظرها باعتمادها على الإعلام المهيمن، لذلك أصبح الإعلام من أهم وسائل الهيمنة، وقد تتحول الهيمنة وتتطور وتقوم بتعبئة

---

(1) د.ياس البياتي، الإستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي، م. س. ذ ، ص 48.

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص116.

(3) فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا، م. س. ذ.

(4) ماكبرايد، أصوات متعددة، م. س. ذ، ص 316. وكذلك أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والإعلام الدولي، م. س. ذ ، ص 594.

الرأي العام بحسب تقلبات الأوضاع[1]. وعليه فأن عملية التبادل الإعلامي الدولي بالدرجة الأولى على أخبار الدول الكبرى المتطورة والغنية وأخبار بعض الدول الأقل تطوراً المؤثرة في ميدان الأحداث والسياسة الدولية، والسبب سيطرة هذه الدول ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وعلى نحوٍ أقل روسيا وغيرها من الدول المتطورة على وسائل الإعلام الدولية مما يتيح لتلك الدول فرض وجهة نظرها عن طريق عملية التبادل الإعلامي الدولي الأحادي[2]، بحيث يكون نزوع القوة الدولية الساعية إلى الهيمنة نحو ترويض الثقافات الأخرى بخاصة الجادة احتواء لدورها في تأجيج التحدي لها، ولا سيما أن الثقافة الجادة تمثل الوعي والإحساس بالخطر والقدرة على الرفض[3].

إن المجتمعات المتطورة صناعياً والمهيمنة على الإعلام العالمي تنقل صيغاً للتعبير تتناسب مع وتيرة تغلغلها في بلدان أخرى، ومن شأن تلك الصيغ إفساد قيمها وقوانين نموها الداخلية وتوازنها الاجتماعي والثقافي وتجري ممارسة هذا (العدوان) بطرائق مختلفة منها الأخبار وطريقة العيش والأزياء والسلوك والإيديولوجيات التي تبثها وتفرضها وكالات الدعاية وبرامج الراديو والتلفاز التي تعود للبلدان المتقدمة التي غالباً ما تكون غير مناسبة لغيرها من الدول[4].

كما ساعد التقدم العلمي والتكنولوجي على تدعيم الهيمنة الاتصالية لدول الشمال التي تجسدت كأوضح ما تكون في سطوة التدفق الإخباري وتدفق المعلومات من نصف الكرة الشمالي الغني إلى دول الجنوب الفقيرة، وفي قلبها الوطن العربي، والتي بلغت نسبتها (100) مرة من دول الشمال مقابل مرة واحدة من دول الجنوب[5].

---

(1) دوغلاس كيلز، الحرب التلفازية، ترجمة ناصرة السعدون (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1 ، 1998) ، ص 74.

(2) صابر فلحوط، م. س. ذ ، ص 66.

(3) عبد الرحمن منيف، الثقافة والمثقف في المجتمع العربي، (عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1998) ، ص 18.

(4) هيرفيه بورج، إنهاء السيطرة الاستعمارية على الإعلام ، م. س. ذ ، ص 50.

(5) عواطف عبد الرحمن، التحديات الإعلامية ، م. س. ذ ، ص 22.

فبدلاً من أن تنازع الهيمنة الإعلامية الأمريكية في حقل القيم الموجهة للرسالة الإعلامية اكتفت بمنازعتها على حيز الهيمنة الهيكلية[1].

إذ إن أخطر ما يواجه الإنسان في البلدان النامية في العصر الحديث وبخاصة في البلدان العربية هو التسابق الدولي في مجال الأقمار الصناعية وتطويرها لجعلها أداة للسيطرة والهيمنة واختراق حدود الدول من دون حدود قانونية، وما يمثله هذا الخرق مستقبلاً من مخاطر على أمن الدول ثقافياً وإعلامياً واجتماعياً.

ويقوم الإعلام المهيمن بتعبئة الرأي العام بحسب الأطر التي يعرض بها الأحداث أو الأشخاص[2]. فالتغطية الإعلامية التي يقام بها الإعلام المهيمن للشركات عن أكبر تدخل عسكري أمريكي في الخليج منذ فيتنام ركز أساساً على لوجستية العملية وتأثيرها على عوائل الجنود أكثر من تأثيرها في سلامة هذا التحشد العسكري، وإلى أين سيؤدي[3]. على أن هذه الهيمنة التقليدية لبعض الدول المصدرة يوازيها توجه متنام نحو التبادلات الجوية، ونلاحظ تزايداً في حركة التبادل على الصعيد الجوي بالخصوص بين البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية[4]. وتستعمل النخبة الحاكمة الإعلام المهيمن في الترويج لبرامجها وتعزيز مصالحها[5]. إذ يميل الإعلام المهيمن إلى دعم الإدارات التي تتطابق سياساتها وبرامجها مع مصالحه[6]. كما أن التماس والتفاعل بين الغرب وبين البلدان النامية، لن يكون حوار حضارات للوصول إلى حضارة عالمية ذات جوهر إنساني، وإنما هو فرض هيمنة ناتجة عن التباين في القدرات، ذلك أن الغرب يتمتع بمستويات اقتصادية عالية ويمتلك ـ في الوقت نفسه ـ التقنية والعلم، وكل ذلك تحتاج إليه البلدان النامية لكي

---

(1) د. محمد السيد السعيد، الإعلام كسلاح دمار شامل، م. س. ذ، ص

(2) دوكلاس كيلز، الحرب التلفازية، م. س. ذ، ص75.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 84.

(4) التدفق العالمي للبرامج التلفازية، دراسة أجرتها منظمة اليونسكو عام 1983،(منشورات اليونسكو لعام 1983)، ص 473.

(5) دوغلاس كيلز، الحرب التلفازية، م. س. ذ، ص68.

(6) المصدر السابق نفسه، ص73.

تحقق نقلاتها التاريخية النوعية من مستوى إلى آخر أرفع منه، مع إصرارها على احتفاظها بهويتها القومية وأصالتها الحضارية[1].

سادساً – التشويه :

التشويه عملية تغيير الحقائق وحرفها عن دلالاتها الصحيحة إلى دلالات أخرى تتلاءم مع أهداف الطرف المشوه للحقيقة، وهو كذلك قلب الأحداث وعكس الأخبار لصالح جهة معينة.

إن تشويه وكالات الأنباء الدولية للصورة ليس مشكلة العالم العربي وحده، ولكنه مشكلة العالم النامي كله، وقد نادت الدول النامية، في اليونسكو، بإقامة نظام إعلامي عالمي جديد، مثلما نادت قبل ذلك، في الأمم المتحدة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، واعترفت بوجود " هوة إعلامية " بين العالم المتطور والعالم النامي، نتيجة الهوة الإنمائية بينهما[2].

كذلك فأن أوجه الاختلال وضروب التشويه المترتبة على ذلك تعكس ـ بصورة ما ـ المصالح المسيطرة في المجتمعات التي تنبثق منها[3]. وقد تأثرت عملية تحرير الأخبار إلى ـ حد كبير جداً ـ بنوازع التأثير في المتلقي سلباً وإيجاباً[4].

إن تشويه القدر الضئيل من الأخبار المتعلقة بالدول النامية، ونقص الأخبار التي تتعلق بهذه الدول وكيفية معالجتها لمشكلاتها[5]؛ يخلق من الحقائق والمعلومات صورة مغايرة لأنها تأتي بغير حالها الحقيقي.

لقد تعلمت الدول أن الجرعات المسممة التي تتضمنها الأخبار تؤدي دوراً كبيراً في إثارة المشاعر والأحقاد[6]. إذ إن وسائل الإعلام تستمر في اختيار ما تنشره أو تبثه وفي تحريره ما تتسلمه من وكالات الأنباء على نحوٍ يتناسب مع مفهومها

---

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص 56.

(2) د. حسن صعب، إعجاز التواصل الحضاري والإعلامي، م. س. ذ ، ص 167.

(3) ماكبرايد، أصوات متعددة، م. س. ذ ، ص 96.

(4) عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ ، ص 77.

(5) جيم ريتشستاد، التدفق الإخباري الدولي، دليل الصحفي في البلدان النامية، م. س. ذ ، ص 66.

(6) مانكيكار، التدفق الحر من جانب واحد، م. س. ذ ، ص 14.

وعقيدتها. ومن هنا فأن تعبير " الإرهابي " في خبر من وكالة أنباء دولية لابد من أن يصبح " فدائياً " أو " مناضلاً " أو " مقاوماً " في الخبر المنشور أو المذاع محلياً.

وبعض ممارسات التشويه تعرض الدول الأقل تقدماً إلى خطر جسيم يتمثل في فقدانها لهويتها القومية، وتعد نوعاً من التبعية الثقافية، إذ إن تلك الدول تشكو من تحريف ثقافتها وتشويهها عن طريق وسائل الإعلام في الدول المتقدمة[1].

إن تغطية أحداث الدول النامية يكون لمصلحة الشركات المتطورة ويسكت عما يتعلق بالمشكلات الكبرى التي تشغل هذه الدول التي تقدم بصورة عالم مليء بالكوارث الطبيعية ومحاولات الاغتيال والدكتاتورية الدموية[2]. فهذه الوكالات تلجأ إلى أن تكون الأخبار طبقاً لمصالحها ومصالح النظم السياسية والاقتصادية التي تتبعها[3].

ونظراً لكون مضمون الإعلام ينتج إلى حد كبير بواسطة البلاد المتقدمة، فأن الصورة التي يقدمها عن البلاد النامية كثيراً ما تكون زائفة ومشوهة.

وربما أتاحت كثير من الثغرات التي اكتنفت الواقع المعاش في الشرق/ الجنوب مزيداً من الفرص للاختراق والتغلغل واتساع دائرة التشويه والقصدية في طمس الأوجه المضيئة وتكريس الأوجه القاتمة[4].

إن الأخبار التي تبث تشوه وتلون استناداً إلى القيم والمعايير الأخلاقية والثقافية والسياسية الخاصة بدول معينة تحدياً لقيم ومعايير الأمم الأخرى[5]. ويمكن عمل الأخبار أو تشويهها بعدة عوامل في أثناء مرورها عبر عدة قنوات

---

(1) د. غازي زين عوض الله، الإعلام والمجتمع، م. س. ذ، ص 99.

(2) ميشيل كولون، أحذروا الإعلام، م. س. ذ، ص 350.

(3) محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية: المفهوم والمظاهر، (مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، صيف 1994)، ص 139.

(4) طاهر عبد مسلم، المشهد الاتصالي الراهن: إشكاليات الوعي المأزوم وتحولات الذات والآخر، (مجلة الإذاعات العربية، اتحاد الإذاعات العربية، تونس، العدد 2، 2002)، ص 19.

(5) أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، م. س. ذ، ص 96.

مختلفة. والنقد الموجه لوكالات الأنباء بسبب التلاعب في إبلاغها عن الأزمات ومحاولاتها إيجاد تعارض وإثارة في كل حالة لدرجة تشويه الخبر(1).

ينتقي الإعلام الغربي - من بين أطنان الأخبار اليومية - ما يروق له نشره والتركيز عليه، وهو ينقل عن البلدان النامية ما يؤيد النظرة الإمبريالية إزاء هذه الدول، وكل ما من شأنه إعطاء صورة سلبية عنها(2). أما نظام الإعلام الراهن فيعمل على بقاء نوع من الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي ينعكس في التفسير المغرض غالباً للأنباء المتعلقة بالبلدان النامية، ويتجلى ذلك في إلقاء الضوء على أحداث تكون أهميتها محددة أو حتى معدومة في بعض الأحوال، وفي تجميع وقائع متفرقة وإبرازها على أنها (كل) وفي تضخيم أحداث ضيقة النطاق بغية إثارة مخاوف لا مبرر لها(3).

ولذلك وفرت وسائل الإعلام خدمتين أساسيتين لأولئك الذين يحاولون فهم العالم: الحصول على المعلومات وفرز المعلومات، أما بالنسبة لأولئك الذين يحاولون تغيير العالم، فأن أجهزة الإعلام تقدم خدمة ضرورية ثالثة: الدعاية والإعلان، في هذه الأيام(4).

إذ بفضل الإمكانات الاقتصادية والتقدم التقاني والسياسات الخارجية والأكثر نضجاً من غيرها، أمكن الدول المتقدمة أن تتحكم في إنشاء وكالات أنباء دولية مؤثرة، وهكذا استعملت هذه الوسائل في التحريض على الحرب وإثارة التعصب الوطني والعنصري والديني، وبهذا يستعمل الاتصال كوسيلة لتوجيه الرأي

---

(1) وارن ك. أ جي وآخرون، وسائل الإعلام، صحافة، إذاعة، تلفزيون، ترجمة: ميشيل تكلا، (القاهرة، مكتبة الوعي العربي، مطبعة الاستقلال الكبرى، 1984)، ص 191.

(2) د. محمد عباس نور الدين، الخلفية الأيديولوجية للإعلام الغربي، (بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 199، 1995)، ص 79.

(3) د. فتحي الأبياري، الإعلام العالمي أو الدولي والدعاية ، (مصر، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ط1 ، 1985) ، ص 46.

(4) شيلدون رامبتون وجون ستوبر، م. س. ذ ، ص 157.

العام في الدول الأخرى[1]. فالأخبار التي تقدم للرأي العام الغربي هي - عادة - غير دقيقة بل ومحرفة وتعتمد على مضمون بعيد عن الموضوعية ، ويقوم على ردود فعل عاطفية تعكس اهتمام كل دولة بمصالحها الضيقة ومخاوفها الاقتصادية أحياناً تعكس الكراهية التي تقوم على أسس عنصرية[2]. ويمكن جعل الأخبار منحازة أو مشوهة بعدة أساليب وفي مراحل متعددة من عملية صنع الأخبار، وقد تظهر المشكلات حينما يقرر المحررون أي موضوع يقومون بتغطيته وأي موضوع يتجاهلونه[3]. ولا يخفى أن المجتمعات الغربية المتطورة تعاني حالياً من إشكالات وأزمات في إدارة العملية الإعلامية التي باتت تسيطر عليها (قوى خفية) تعمل خارج القانون وخارج الأخلاق أيضاً، ويسكنها بسهولة تعظيم أي شيء أو تضخيمه أو تهميشه أو تشويهه وكل شيء مدفوعاً أساساً نحو مرمى واحد هو الربح[4].

ومن الثابت أن هذه الوكالات قادرة على نقل مجريات الأحداث في العالم على وفق ما تراه، خيراً أو شراً، وقد اتخذت مراكزها الرئيسية في الغرب وهي لا تقتصر على تجميع الأخبار من أغلب بلاد العالم وأراضيه، بل توزع الأخبار أيضاً على أغلب البلدان والأنحاء[5]. ويطلق على القادة الذين يرغبون في إحداث تغيرات أساسية في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدولهم بالمتطرفين أو الإرهابيين أو ما شابه ذلك، في حين يطلق على أولئك الذين يعملون لصالح النظام بالشرعيين أو العمليين[6]. وتعمل وكالات الأنباء على خدمة مصالح الدولة التي تنتمي إليها، فهي - في تغطياتها الإخبارية لمختلف أحداث العالم - لا تغفل هذا الأمر

(1) بسيوني إبراهيم حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، م. س. ذ ، ص147.

(2) جيهان أحمد رشتي، الدعاية واستعمال الراديو في الحرب النفسية، م. س. ذ ، ص 478.

(3) عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام العربي، م. س. ذ ، ص

(4) عدنان علي، الإعلام العربي في ظل التحديات السياسية، مجلة معلومات دولية ، م. س. ذ ، ص 37.

(5) حسن صعب، إعجاز التواصل الحضاري الإعلامي ، م. س. ذ ، ص 168.

(6) غوران هدبرو، الاتصال والتغير الاجتماعي في الدول النامية ، م. س. ذ ، ص 80.

وإنما هو في صميم عملها في هذا الاتجاه على الرغم مما تدعيه من موضوعية وحياد في نقل الأخبار.

إن الإعلام الغربي يستعمل وسائل اتصال متطورة ويسخر لذلك مختلف أشكال التضليل الإعلامي تجاه الدول النامية[1]. ومازال العالم العربي يعاني من التشويه الذي نتج عن الصورة الجامدة للعرب والمسلمين، والتي تكونت عبر قرون طويلة من الصراع العربي ـ الأوروبي منذ الحروب الصليبية مروراً بعصور الاستعمار الغربي وحتى ظهور حركات التحرر ومقاومة الوجود الصهيوني، وارتفاع أسعار البترول، وعلى سبيل المثال، النضال الفلسطيني ضد الصهيونية تصوره بعض وكالات الأنباء الدولية على أنه إرهاب[2]. فهذه الوكالات تبث لمختلف دول العالم وبمختلف اللغات وبذلك فهي توصل أخبارها إلى مختلف وسائل الإعلام في العالم وتقوم هذه الوسائل بدورها بنشر هذه الأخبار لجماهيرها الأمر الذي يؤدي إلى تعميم الصور المشوهة عن البلدان النامية على صعيد العالم.

وكثيراً ما تتجاهل وكالات الأنباء الدولية عمداً الأخبار المهمة للدول النامية مفضلة عليها معلومات أخرى تهم الرأي العام في البلد الذي تنتمي إليه تلك الوكالات ومعنى ذلك إن هذه الأخبار التي تبثها الوكالات إنما هي أخبار مفروضة على تلك الدول، ولا تستجيب لاحتياجات جمهور القراء أو المستمعين، فضلاً عن تجاهلها الأقليات والجاليات الأجنبية التي تعيش على أرضها وتختلف احتياجاتها في ما يتعلق بالمعلومات عن احتياجات أهل تلك البلدان[3].

لقد كانت الدول النامية دائماً في موقف المتلقي لشلال متدفق من الأخبار الأجنبية المعدة بحرفية عالية، وكانت دائماً ضحية تشويه شديد بسبب التغطية الإخبارية التي كانت تخرج منها، التي اتسمت دائماً بانعدام التعاطف بل والنزعة

---

(1) عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال ، م. س. ذ ، ص 195.

(2) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي ، م. س. ذ ،ص69.

(3) أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، م. س. ذ، ص 96.

للتـدمير[1]. ومـن يـتفحص تغطيـة الأحـداث في وسـائل الإعـلام الغربيـة، في الوقـت الحاضـر يـدرك مـدى تقـصير هـذه الوسـائل في القيـام بوظيفتهـا في تقـديم المعلومـات بصورة صحيحة وغير متحيزة[2]. إن استمرار الموقف على هـذا النحـو لا بـد وأن يعـوق التفاهم الدولي ويحول نتيجة لذلك من دون الحفاظ على السلام والانسجام [3].

وكلما زاد تعقيد العـالم، أصبح مـن الـصعب علـى وكـالات الأنبـاء أن تجـد موازنـة بـين الحقـائق الـتي تنفجـر بـسرعة، والتفـسير الـذي يعطـيهم إدراكـاً بـدون تـشويه، وهـذا يحتـاج إلى إبـلاغ وكتابـة علـى أعلـى درجـة مـن المهـارة[4]. وهنـاك دول وقفت أمام هذه التحديات تدفع عنها خطر التدفق الإعلامي غير المتوازن لتحول دون تـأثر أجيالهـا بمـضمون مـا تـشيعه وسـائل خارجيـة مـن عـادات سيئة لـدى الناشـئة[5]. ويمكن جعل الأخبار منحازة أو مشوهة بعدة أسـاليب وفي مراحل متعددة مـن عمليـة صنع الأخبار [6]. وتزيد من عتمة الصورة وعدم وضوحها الطبيعـة المتحركـة للجماهير، بخاصة اليوم، إذ إن الأفكـار الـتي تلهب الإنـسان الحـديث نـادرة، بـل أن هـذا الإنـسان مـصاب باللامبـالاة[7]. وقـد زاد في ترسيخ ظـاهرة الاختلال والحيـف مـا كانت تطالعنا به يومياً كبريات الصحف الغربية مـن المواقـف العدوانيـة تحـت شـعار الحرية والديمقراطية وكـان المسلمون والأفارقة والعـرب هـم الـضحية الأولى والهـدف الأسـاسي لشحنات الحقد والتحقير[8].

(1) د. ر. مانكيكار، التدفق الحر من جانب واحد، م. س. ذ، ص 130.

(2) نبيل دجاني، أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب (مجلة المستقبل العربي، السنة 26، العدد 291 آيار 2003)، ص 30 ــ 40.

(3) د. غازي زين عوض الله، الإعلام والمجتمع، م. س. ذ، ص 100.

(4) وارن. ك. أ جي وآخرون، وسائل الإعلام، م. س. ذ، ص 187.

(5) مي العبد الله سنو، العرب في مواجهة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، م. س. ذ، ص 41.

(6) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م. س. ذ، ص 80.

(7) أحمد عرابي، إن من الإعلام لسحراً، شبكة الانترنت، موقع صحيفة البيان الإماراتية 2002/3/8.

(8) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الدولي، م. يس. ذ، ص 19.

على مدى تاريخ تصنيع التكنولوجيا، ظل القلق يراود الناس من أن تقوم الآلات بسلبهم وظائفهم وتدمير عالمهم، وقد أثبتت الأيام أن أولئك المتشائمين كانوا على خطأ كبير، فقد أصبح لدينا مستوى أعلى من فرص وظروف عمل أفضل وأكثر أمناً، فضلاً عن تحقيق مزيد من الأمن الاجتماعي لعدد أكبر من الناس أكثر من أي وقت مضى، وينطبق هذا على الدول الصناعية وليس الدول النامية[1]. ويكون التركيز على أخبار العالم المتقدم وإهمال الدول النامية[2].

كذلك شوهت القوة الهائلة للوكالات الدولية الأخبار من جوانب متعددة، هذا التشويه نجده في طريقة تقديم أخبار البلدان النامية لباقي أنحاء العالم؛ إذ تقدم وتفسر مصبوغة بالصبغة التي تخدم مصالح العالم الصناعي وبخاصة الولايات المتحدة[3].

تقلب وكالات الأنباء الدولية الحقائق، وتقوم بتحريف الأنباء لكي تتلاءم مع الصور الجامدة التي كونتها للشعوب، وهناك صور متعددة لتحريف الأنباء الدولية، من قبل الوكالات الدولية[4]. لقد كانت اتجاهات الإعلام الغربي بصورة عامة تجاه البلدان النامية ومنهم العرب بوصفها تتعامل مع المجتمع القومي إذ تستعمل جميع الأدوات والمسالك بقصد تحطيم الثقة بالذات القومية برغم أن هذا المصطلح جديد ويعد ظاهرة حديثة نسبياً من حيث التأصيل والتنظيم والعلمية إلا أنه عملية قديمة وتعود إلى الإرث الاستعماري القديم من حيث الممارسة ويظهر تأصيل جذورها

---

(1) فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا، م. س. ذ ، ص 494.

(2) S.M.Mazharul Haque ," Is Us Coverage Of News in Third World Imbalanced?" Jouralism Quartery , Autumn , 1983, p. 522.

(3) غوران هدبرو، الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية، م. س. ذ ، ص 80.

(4) أنظر : ماكبرايد، م. س، ذ ، ص 332 ؛ وكذلك فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي، م. س. ذ ، ص 69 ــ 70.

في أن تطورها عبر مراحلها المتعددة ليس إلا انعكاساً للصراع الحضاري وامتداداً له[1]. فذلك النوع من أحداث البلدان النامية الذي قامت بتغطيته وسائل الاتصال في العالم المتقدم يعرض صوراً شاحبة ومجزأة وغير كاملة ومغلوطة عما يحدث في هذه الدول[2]. فضلاً عن قلة نسبة التغطيات الإخبارية التي تنقلها هذه الوكالات عن البلدان النامية، فأن أغلب هذه التغطيات الإخبارية يتسم بالسلبية أو إغفال أو عدم الاهتمام بالجوانب الإيجابية في هذه الدول، ذلك أنها تركز في أخبار الحروب والنزاعات والمشكلات وأوجه التخلف في هذه البلدان وتغفل -في أحيان كثيرة- أخبار التنمية والتطور والأوجه الإيجابية مشاركة بذلك في إيجاد صورة مشوهة عن هذه البلدان. إن الشطر الأكبر من هذه الأنباء غربي ، يعبر عن اهتمامات الغرب ويقدم من زاوية غربية[3].

إن عملية تشويهها الأخبار المنقولة عن البلدان النامية تتعدى حدود نشر معلومات كاذبة ليأخذ أنماطاً أخرى منها: المغالاة تأكيد على أحداث ليست لها أهمية، ووضع الحقائق التي لا ترتبط ببعضها في قالب واحد وعرضها على نحوٍ يوحي بأنها متصلة وتكون حالة واحدة، وعرض الحقائق بطريقة ضمنية تعكس حالة رضا مما يقدمه النظام المهيمن، والتشويه القائم على خلق حالة مزاجية وعقلية مسبقة نحو الأحداث وذلك عن طريق تقديم الأحداث ذات الأبعاد المعروفة بأسلوب خلق حالة خوف أو شك لا أساس لها من الصحة. وأخيراً التشويه بالتعتيم أو عدم نشر أية معلومات متصلة بالحدث أو الموقف الذي لا يخدم مصالح الدول التي لا تنتمي إليها وكالات الأنباء الدولية.

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص 194.
(2) غوران هدبرو، الاتصال والتغيير الاجتماعي في المجتمع، م. س. ذ ، ص 89.
(3) د. ر. مانكيكار، م. س. ذ ، ص 30.

إن أنظمة الأخبار والحكومات والمصالح العسكرية والتجارية الغربية تقوم عمداً بالتلاعب في تدفق الأخبار العالمية لصالحها وذلك لغرض الإبقاء على الدول النامية في حالة تبعية[1].

وقد أدت هيمنة البلدان المتقدمة على صناعة الاتصال وآلية الاتصال في العالم إلى جعله يخضع لقوانين السوق وقواعد العرض والطلب، وشروط المعلنين وأهدافهم، مما أدى في معظم الأحوال إلى طغيان التبسيط والتسطيح والإثارة والجريمة والعنف والجنس ودغدغة العواطف وهبوط مستوى المضمون الثقافي[2].

يصف مراسل التايمز في " الكيان الصهيوني " توماس فريدمان، عادة، الهجمات في جنوب لبنان والموجهة ضد القوات الإسرائيلية (تفجيرات إرهابية) أو (إرهاب انتحاري)، ويطمئننا أنه نتاج (نقاط ضعف نفسية أو حماسة دينية) وهو يورد أيضاً أن سكان (المنطقة الأمنية) (لإسرائيل) الذين يخالفون القوانين التي وضعها المحتلون، تطلق عليهم النار فوراً، وتسأل الأسئلة لاحقاً، وبعض الذين أطلق عليهم النار كانوا متفرجين أبرياء. ولكن هذه الممارسة ليست إرهاب دولة، وهو يلاحظ أن (إسرائيل) قد بذلت جهوداً مضنية لضبط خروج الأخبار من المنطقة: ولم يسمح لأي مراسل تغطية عواقب الهجمات الانتحارية، وبالفعل لا تصدر معلومات عنها، وهذه الحقيقة لا تمنعه من كتابة تقارير بثقة كبيرة عن خلفية من يصفهم المحتلون (إرهابيين) وحوافزهم وهكذا في تقاريره الإخبارية أيضاً[3]. إذ إن التركيز على سلبيات البلدان النامية وإبراز مظاهر التخلف والتركيز على نقاط الضعف وإغفال الإيجابيات وتجاهل إنجازات الدول المستقلة، أمور أصبحت ممارسة يومية لهذه

---

(1) جيم ريتشستاد، التدفق الأخبار الدولي، دليل الصحفي في البلدان النامية، م. س. ذ ، ص 67.

(2) حسين العودات، السياسات الإعلامية العربية، الواقع والآفاق، (مجلة الرسالة، العدد5، أكتوبر — تشرين أول 1997)، ص 18.

(3) نعوم تشومسكي، قراصنة وأباطرة، الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي، (سوريا، دمشق، دار حوران للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996)، ص 68.

الوكالات التي دأبت على تناول الأحداث من منظور استعماري تسلطي ينتقي من الأحداث ما يؤدي إلى تشويه صورة الدول النامية.

إن السيطرة والهيمنة العامة لقمة الهرم يتحكم فيها الإعلام الغربي وهو الأداة الموصلة، بل القنوات الرئيسية التي تعد من أهم المصادر تغطية للأخبار العالمية والمحلية للدول الأقل تقدماً في التكنولوجيا مما جعل لتلك الدول حق التحكم في توجيه المعلومات على وفق الرغبات التي تتفق مع الخاصة والعامة[1]. يظهر الوطن العربي - في الغالب - في أعمال التخريب والإرهاب والحروب والمصادمات وغيرها، مما يقع ضمن ما يسمى بالأخبار المبقعة، ويغيب العرب عن أخبار التقدم العلمي الذي يحياه العصر وعن الإنجازات الفكرية والسياسية، الأمر الذي ينعكس على تأثيره في النظرة إلى الذات، إذ يرى العرب أنفسهم عبر هذه القنوات في موقف غير مرغوب فيهما، بينما يرون إلى جانبها صوراً وأنماطاً للسلوك الحضاري والإبداع الإنساني[2]. فقد رصدت الدراسات الخاصة بالآثار التي خلفتها حرب الخليج بعض السلبيات للأداء الإعلامي ومنها التبعية الإعلامية سواء للسلطة السياسية في الداخل أو للنظام الإعلامي الدولي على وفق علاقات القوى والسيطرة على مصادر المعلومات وتوزيعها[3].

سابعاً – التبعية التكنولوجية :

التبعية التكنولوجية ويقصد بها في مجال الاتصال كل ما يتعلق بالبنى الأساسية للاتصال، أي المعدات والمرافق وتسهيلات الإنتاج والتوزيع التي يحتاج إليها النشاط الاتصالي في مختلف مراحله سواء جمع المعلومات أم بإعدادها ونشرها وتوزيعها، إذ تتضمن مرحلة جمع البيانات وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية ووكالات الأنباء وشبكات

(1) د. غازي زين عوض الله، الإعلام والمجتمع، م. س. ذ، ص 99.

(2) د. هادي نعمان الهيتي، الاتصال التلفازي الوافد، م. س. ذ، ص 149ـــ158.

(3) د. هويدا مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، م. س. ذ، ص71.

التلكس وشبكات الكوابل ثم تأتي بعدها مرحلة إعداد المعلومات التي تتطلب توفير بنوك معلومات والآلات تصوير وغيرها[1].

ثامناً – الاحتكار :

هو استغلال الشيء من شخصٍ أو جهةٍ وبالتالي السيطرة الكلية عليه من دون السماح للآخر بالتغلغل فيه أو استثماره. إن الاحتكارية الإعلامية أي احتكار وسائل الإعلام وأدواته تلخص المقولة: (من يمتلك الإعلام يمتلك الحقيقة)[2]. لأنَّ الحقيقة موجودة لدى هذا المالك وهو الوحيد الذي يعرف جوهرها وبالتالي يستطيع توجيهها على النحو الذي يخدم مصالحه. إن الأخبار العالمية تغطي فقط بالقدر الذي يتلاءم مع تلك المصالح[3]. على أن التطور العام قد أدى إلى تبلور وسائل جديدة للسيطرة على صعيد عالمي أطلق عليها اسم " الاحتكارات الخمسة الجديدة " [❁]: وأبرزها احتكار وسائل الإعلام على صعيد عالمي، وهو وسيلة فعالة من أجل التأثير في تكوين الرأي العام عالمياً ومحلياً[4].

وبرغم أن طابع الاحتكار يميز الأنشطة الاقتصادية الأمريكية والغربية عموماً في مجال بيع التكنولوجيا وأن طابع الاحتكارات لا يضاعف الأرباح بل يشدد

---

(1) د.عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص 45.

(2) مصطفى الدباغ، الخداع في حرب الخليج ، معركة الإعلام، م. س. ذ ، ص37.

(3) أحمد بدر، الإعلام الدولي، م. س. ذ ، ص 95.

(❁)الاحتكارات الخمسة الجديدة هي : 1ـ احتكار التكنولوجيا الحديثة الرفيعة. 2ـ احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي. 3ـ احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية. 4ـ احتكار وسائل الإعلام على صعيد عالمي. 5ـ احتكار الوسائل العسكرية.

(4) برهان عليون ، الدكتور سمير أمين ، حوارات لقرن جديد ،م. س. ذ ، ص 80.

إجراءات سياسة التمييز العالمي ضد الدول النامية على وجه الخصوص(*) [1]؛ فقد بذلت كل من رويترز ووكالة الأنباء الفرنسية كل جهد بالرغم من فقدان مواقفهما الاحتكارية وبالرغم من المشكلات والمنافسات التي واجهتهما بعد الحرب العالمية الثانية للمحافظة على أدوارها القيادية في توزيع الأخبار لوسائل الإعلام العربية ونجحتا لأنهما استطاعتا أعطاء المحرر العربي ما يحتاجه مما كان يعني أحياناً تصميم الخدمة لتوافق الحاجات العربية مما لم تتجه الخدمات الأمريكية إلى تحقيقه[2].

وبذلك تمكنت الدول الصناعية من الانفراد بالسيطرة على حركة الإعلام الدولي وإيصال ما تريد إلى بقية دول العالم من دون توافر الفرص المتكافئة والمتوازنة بينها وبين البلدان النامية. وعند الانتقال إلى النظام الإعلامي في الدول النامية فأنهم يرون أن النظم الحاكمة في هذه الدول تواصل الدور نفسه بمساندة الشركات متعددة الجنسية في احتكار وسائل الإعلام وتسخيرها لخدمة مصالحها وحرمان القطاعات الشعبية من حقوقها الإعلامية[3].

إن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال يتعلق أيضاً برهان سياسي كبير حيث المسألة لم تعد تقنية بل قضية سلطة[4]. وقد تمكنت الدول المتقدمة ـ بفضل سبقها التكنولوجي ونظام رسوم المواصلات الدولية الذي أرسته ـ من أن تفيد من

(*)في مجال الإعلام يظهر هذا الطابع أكثر وضوحاً إذ تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً على صناعة الدوائر الالكترونية حيث تنتج ما نسبته (60 ــ 70%) من إجمالي الإنتاج العالمي وتسيطر خمس شركات أمريكية فقط على إنتاج ما نسبته (80%) من الإنتاج الأمريكي ويلاحظ أن هناك تداخلاً شديداً ومعقداً بين تكنولوجيا الإعلام الأمريكية وبين تلك الخدمات التي تقدمها تلك التكنولوجيا للأنشطة العسكرية. للمزيد أنظر : د. عبد الرزاق الدليمي ، الإعلام والعولمة، م. س. ذ ، ص 102.

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س. ذ ، ص102.

(2) وليم روو، الصحافة العربية، م. س. ذ ، ص 199.

(3) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص 43.

(4) مي العبد الله سنو، العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، م. س. ذ ، ص32.

أوضاع وامتيازات احتكارية سواء عند تحديد فئات نقل المطبوعات السلكية واللاسلكية أم في استعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات [1]. وهناك نوع من السيطرة يتمثل في التأثير الذي تمارسه المؤسسات الدعائية وتعوق به التطور الاجتماعي[2].

لقد اهتم المسؤولون الأمريكيون كثيراً بالهيمنة الأمريكية على العالم، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر المقولة المشهورة للرئيس الأمريكي الأسبق ثيودور روزفلت:(قدرنا هو أمركة العالم) التي أكدها ريتشارد نيكسون بقوله نستطيع أن نقود العالم إلى مكان أفضل، نحن لسنا ركاباً في قطار التاريخ، نحن قادته ولدينا الفرصة لنصنع قرناً أمريكياً ثانياً، في حين يذهب جورج بوش إلى:(إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكياً)[3]. ومع السعي الأمريكي فقد سعت العديد من الدول المتقدمة إلى تحقيق هيمنتها على العالم أيضاً، كانت هذه الدول قد ذهبت إلى استغلال تفوقها في هذا المجال وعملت على ترسيخ تبعية البلدان النامية لها ويؤيد ذلك ما ذهب إليه الكاتب الأمريكي المعروف هربرت شيللر حين يقول: لقد انشغل صنّاع القرار السياسي والمفكرون الغربيون بالبحث عن بدائل تضمن استمرار السيطرة الغربية وعلى وجه التحديد الأمريكية على الأوضاع الثقافية والاقتصادية الدولية فاستقر رأيهم على التكنولوجيا كبديل، وتتضمن هذه التكنولوجيا شبكات الحاسوب ونظم الأقمار الصناعية، وتقوم هذه الشبكات ببث كميات هائلة من الأخبار والمعلومات عبر دوائر عابرة للحدود القومية [4].

ومع التطورات التكنولوجية برزت أخطر المشكلات وهي مسألة مسح السيادة الوطنية للبلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كاملاً على الدول المتقدمة التي

---

(1) د. فتحي الأبياري، الإعلام العالمي أو الدولي والدعاية، م. س. ذ ، ص51.

(2) أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية ، م. س. ذ ، ص96.

(3) عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م. س. ذ ، ص 21.

(4) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م. س. ذ ، ص 52.

تحتكر الابتكارات التكنولوجية المتقدمة، فأصبح كماً هائلاً من المعلومات تفتقر الدول النامية إلى إمكانية تقييم هذا الكم ومعالجته واستعماله[1].

إن الهيمنة الاتصالية تعني تحكم نظم اتصالية من حيث المضمون كماً وكيفاً وتقنية لدول معينة في المسار الاتصالي لدول أخرى، هذا التحكم في مجال الاتصال يقود إلى أنواع أخرى من الهيمنة الاقتصادية والثقافية وبالتالي الهيمنة بمفهومها الشامل، والتي تفرز بدورها وضعاً دولياً يصنف فيه النظام الدولي إلى قوى مهيمنة وأخرى تابعة[2]، ومما يؤكد احتكارية الإعلام الأمريكي ما قاله (جون روس) بأن الإعلام الأمريكي: يشهد التاريخ أنه كلما تمضي الولايات المتحدة إلى الحرب تكون ترسانة الإعلام الرأسمالي طليعة المجهود الحربي[3].

أن توظيف الأخبار لأغراض سياسية ودعائية اختصت به وكالات الأنباء الدولية والعربية معاً، وقد اعترفت بعض وكالات الأنباء العربية بأنها تفوقت في ذلك، وأن الأغلبية من أخبارها يوظف لأغراض سياسية ودعائية، وبرغم هذا التفوق بات من الواضح أن الخبر لا بد أن يتم توظيفه لأغراض سياسية ودعائية ولا تخلو من توظيف هذا الأمر أية مؤسسة إعلامية انطلاقاً من سياستها المرسومة في تحقيق الأغراض المطلوبة وهو ما تسعى وكالات الأنباء الدولية للإفادة منه لتمرير مخططات وأغراض تخدم السياسة الغربية عموماً وهو ما يظهر بصورة واضحة ظاهرة الاختلال الإخباري في تبادل الأخبار بين وكالات الأنباء الدولية والعربية، ويؤكد مدير مكتب الشرق الأوسط في بغداد أن بعض العاملين في وكالات الأنباء الدولية يكون لديه أغراض من وراء تغطية حدث ما في سبيل تسهيل تنفيذ الخطط الموضوعة أساساً لتحقيق أغراض سياسية ودعائية؛ إذ إن الصحفيين الذين جاؤوا لتغطية الأحداث في العراق مثلاً ليسوا أشخاصاً اعتياديين إطلاقاً أو مهمتهم إعلامية

---

(1) انجيدرع بينتا، توزيعات تكنولوجيا الاتصال وآثارها على الثقافة، (تونس، اتحاد إذاعات الدول العربية، 1988)، ص 71.

(2) محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية: المفهوم والمظاهر، م. س. ذ، ص 136.

(3) مصطفى الدباغ، الخداع في حرب الخليج، معركة الإعلام، م. س. ذ، ص 34.

فقط بل أنهم يسعون وراء الخبر لتحقيق أغراض منشودة غايتها ليس الخبر فحسب، إذ مما لا شك فيه أن هناك اتصالاً قوياً بينهم وبين أجهزة مخابرات دولهم لأن أسئلتهم لا تمت للعمل الإعلامي بشيء أبداً[1] ووفقاً لذلك فأن كل وكالة أنباء تنطلق من مبدأين أساسيين في بثها للأخبار هما[2]:

- الاهتمامات التي تحددها الدولة التي تتواجد فيها الوكالة والدولة التي تتبعها الوكالة.
- المصالح غير المنظورة التي ترمي إليها الوكالة.

ولذا فإن التباين يظهر أحياناً بصورة مباشرة وأحياناً أكثر بصورة غير مباشرة، ويمكن أن يمر على القراء أو المستمعين من غير ذوي الاختصاص وهو الأمر اللازم لتمرير الأغراض المراد تمريرها، ويمكن أن يظهر ذلك واضحاً من أخبار ما يجري على أرض فلسطين وأحداث الحرب على العراق واحتلاله والتداعيات التي رافقت ذلك، إذ إن هناك قائمة طويلة من النعوت في الأخبار (المسلحون، الإرهابيون، المقاومة، الفلول، بقايا النظام السابق، يتامى النظام السابق...والخ).

ويقول مدير مكتب رويترز في بغداد: لماذا تتهم وكالات الأنباء الدولية بأداء دور سياسي للدول التي تنتمي إليها؟ ولا نستطيع أن نتهم وكالة الأنباء العربية التي تتحدث بلسان حكومتها دائماً وتدافع عن سياسات بلدانها وتمارس دعاية سياسية لماذا تتهم وكالة الأنباء الدولية؟ ولا ينطبق ذلك على وكالة أنباء عربية؟.[3]

أن انسيابية الأخبار من الإعداد إلى الظهور على شبكة الوكالة للقراء تمر عبر عدة مراحل، وفي كل مرحلة من هذه المراحل يتولى أمرها شخص ما من الصحفيين أو المراسلين، وبهذه الطريقة تضاف أو تحذف بعض التعبيرات التي قد تبدو سهلة للعيان

---

(1) إيهاب أبو سيف، مدير مكتب الشرق الأوسط في بغداد أثناء مدة البحث، مقابلة شخصية في بغداد، في 2005/1/11.

(2) فاروق شكري، مدير مكتب وكالة فرانس بريس الفرنسية في بغداد من 1984 ــ 2003، مقابلة شخصية في بغداد في 12 /2005/1.

(3) اندرو مارشال: مدير مكتب رويترز في بغداد أثناء مدة الدراسة، مقابلة شخصية في بغداد في 2004/11/19، واندرو بريطاني الجنسية من مواليد 1971، خريج جامعة كامبردج في انكلترا اختصاصه اقتصاد وأدب انكليزي، التحق برويترز عام 1994، أول عمل له في مكتب لندن ثم دبلن ثم فرانكفورت ثم جاكارتا ثم بانكوك وفي عام 2002 مدير مكتب الوكالة في الكويت ثم دبي ثم بغداد.

لكنها تعطي الانطباع المغاير للحقيقة، ففي مرة ما غيرت كلمة (استلم) إلى كلمة (استولى) بمقر الوكالة، وهو الأمر الذي أعطى الانطباع بأن العملية تمت بالإجبار وتحت ضغط السلاح، وشتان بين المعنى الأول والمعنى الثاني فالكلمتان مختلفتان كل الاختلاف في المعنى.[1]

(1) فاروق شكري، مدير مكتب وكالة فرانس برس في بغداد للمدة من 1984 ـــ 2003، مقابلة شخصية في بغداد في 12 / 1 / 2005.

الفصل الثاني

المبحث الأول: مفهوم الاختلال والتدفق الإخباريين.

المبحث الثاني: أسباب الاختلال والتدفق غير المتوازنين للأخبار في وكالات الأنباء.

المبحث الثالث: السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء الدولية والعربية.

التدفق الحر للإعلام الدولي وتكريس سياسة الاختلال الإخباري في وكالات الأنباء

المبحث الأول

مفهوم الاختلال والتدفق الإخباريين

أولاً- مفهوم الاختلال [1] : (Discripaucy)

ربما تكون هذه المعادلة متلازمة في الإعلام، ولاسيما الإعلام الذي ينبني على طرفين غير متكافئين، فالاختلال والتدفق الإخباريان يأتيان من مصدر متمكن ومتلقٍ غير متمكن، ولا يوجد من ينكر حقيقة وجود اختلال (Imbalance) في تدفق الأخبار دولياً؛ لأن هذه الحقيقة ماثلة للعيان بوصفها راسخة أمام الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية التي تواجه هذا الاختلال، وتمثل مشكلة الاختلال الإخباري في مستوياته المتعددة إحدى مشكلات الاتصال الأساسية في عالم اليوم، وتعد أحد مخرجات التفاوت في القدرات السياسية والاقتصادية والاتصالية عموماً[2].

إن الاختلال الإخباري على النطاق الدولي أحد مظاهر التفاوت القائم على المستوى الدولي في شتى المجالات ومعطياته التي تمنح الدول الأقوى مزايا كثيرة

---

(1) كان للوزير الفلبيني لوساد، فضل السبق في طرح موضوع الاختلال الإخباري ضمن تقرير قدمه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وقد أشار في ذلك التقرير إلى وجود مناطق جغرافية محظوظة إعلامياً ومناطق أخرى أكثر أتساعاً تشكو النقص والعجز، كما ألحَّ على انعدام العدل والأنصاف في ما يخص توزيع ذبذبات البث الإذاعي أو الطيف الكهرومغناطيسي واستنتج من ذلك كله أن حرية الإعلام لا معنى لها في حالة انعدام التكافؤ من حيث الوسائل بين مختلف البلدان والمناطق الجغرافية. (انظر: مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، م . س . ذ) ص29 .

(2) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م . س . ذ ، ص 167 .

يمكن وصفها بالقدرة على السيطرة وتوجيه وإدارة النظام الدولي لصالحها، تعرقل في الوقت ذاته أطرافاً أخرى في المجتمع الدولي في سعيها لتحقيق معدلات التنمية التي توافر لسكانها الحد الأدنى من متطلبات الحياة[1]. والاختلال يحدث بين مَنْ يصنعون الأخبار وبين مَنْ يتلقونها، هو ناجم عن وجود وكالات ذات قدرات كبيرة ومتلقٍ متواضع القدرات كما أسلفنا . وتتمثل مشكلة الاختلال في تبادل الأخبار بالفرق في كمية الأخبار المرسلة من العالم الصناعي إلى العالم النامي، وبين كمية الأخبار المتدفقة في الاتجاه العكسي، حيث لا تخصص وكالات الأنباء الدولية إلا نسبة ضئيلة من أنبائها للعالم النامي كله. كما أن الاختلال في الأخبار على المستوى الدولي ظاهرة تاريخية لا تزال تعكس الحقائق الاجتماعية والسياسية للمجتمعات، وأن الإعلام قد تأثر بالتكوين الحالي للمجتمعات، كما تأثر - في الوقت نفسه - بانحسار الاستعمارية وبالجهود التي يبذلها عدد كبير من الدول النامية للحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي[2]، لأن الإعلام في العالم الحديث يتسم باختلالات أساسية تعكس انعدام التوازن العام الذي يسود المجتمع الدولي، وهذه تتجسد في المجالات السياسية والقانونية والفنية والمالية[3]. وعليه فأن الاختلال هو تباين تدفق الأخبار بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولا تمثل مشكلة الاختلال في الأخبار على النطاق الدولي أخطر المشكلات التي تتناول وسائل الاتصال والإعلام فحسب، ولكنها تمتد لتشمل كل البنى والعلاقات الدولية بجميع أنواعها، وتمس مستقبل النظام الدولي ذاته على نحو مباشر[4].

وربما أن الاختلال الإخباري يمثل أحد أوجه الاختلال الإعلامي الذي تعاني منه الدول النامية في علاقتها مع الدول الصناعية فأن الجدل بشأن الاختلال الإخباري قد ازدادت حدته بسبب مسألة التدفق الدولي للأخبار وسيطرة وكالات

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 16 .

(2) ماكبرايد، م . س، ذ ، ص 17 .

(3) د. ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي ، م . س . ذ ، ص 67 .

(4) د. راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م . س . ذ ، ص 16 .

الأنباء الدولية على جمع الأخبار ونشرها، وذلك لأن عملياتها الواسعة على نطاق العالم شبيهة بالاحتكار في مجال نشر الأخبار على الصعيد الدولي[1].وهذا الاختلال جاء نتيجة مترتبة على عدم التوازن في القوى الاقتصادية والتقنية والعلمية وغيرها بين الجانبين، وذلك لصالح الدول الصناعية، الأمر الذي ترتب عليه اختلال كبير في الوضع الإعلامي الدولي فجاء الاختلال الإخباري ليمثل جزءاً منه .

وترجع الأصول الغامضة بعض الشيء لمفهوم الاختلال إلى الخمسينيات من القرن الماضي، ثم غدت أكثر تحديداً في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات [2]. ففي ذلك الحين كان الاختلال في تدفق الأخبار بين البلاد الصناعية والنامية موضوعاً رئيسياً في الاجتماعات الدولية باعتباره أحد عناصر الحوار الخاص بالقضايا الاقتصادية والسياسية الأساسية في العالم المعاصر، ولا يكاد يوجد مَنْ يشك في حقيقة هذا الاختلال، بيد أنه لا يوجد اتفاق عام بشأن التطبيقات الملموسة لهذا المفهوم، ناهيك عن حلول المشكلة والسياسات المرغوبة، ولهذا السبب أصبحت مفاهيم التدفق الحر، والتدفق في اتجاه واحد، والتوازن والاختلال قضايا للجدل بل وموضوعاً لنزاع دولي[3]. والذي لا شك فيه أن الدول النامية بما فيها العرب عاجزون عن فهم طبيعة هذا الاختلال وأسبابه وإمكانية علاجه، وأول مظاهر سوء الفهم هو انسياق الكتّاب وأساتذة الإعلام وخبرائه وراء تفسيرات إيديولوجية للاختلال مع إغفالهم أو عدم الوقوف على السبب الحقيقي وحتى التفسيرات الإيديولوجية هي الأخرى منقولة عن الآخرين، إذ إن هناك مؤشر يمكن رصده بوضوح في مجال الاتصال وهو إلقاء تبعات عجز (الدول الإقليمية) على الآخرين[4].

---

(1) لتفاصيل أكثر ينظر: تيسير أبو عرجة، الإعلام العربي تحديات الحاضر والمستقبل، م . س . ذ، ص224 وما بعدها .

(2) ماكبرايد، م . س، ذ ، ص 95 .

(3) ماكبرايد، م . س ، ذ ، ص95 .

(4) بوجدان اسولينك، أهداف واستراتيجيات النظام الإعلامي الجديد، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، فقرة 32 (باريس ، اليونسكو ، 1978) .

أشكال الاختلال الإخباري ومستوياته:

تؤكد لجنة ماكبرايد أن الاختلال في توزيع الأخبار ظاهرة معقدة ومتشعبة، فقد يكون الاختلال في الكم، وقد يكون في الكيف وقد يحدث على مستويات مختلفة ويتخذ أشكالاً معينة[1]:

1. بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية بقدر ما يتحدد التدفق الإعلامي بوجود البنى الأساسية الملائمة أو عدم وجودها.
2. بين البلاد ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
3. بين الدول المتقدمة المنتمية إلى النظام السياسي نفسه وبخاصة بين الصغرى والدولية منها.
4. بين البلدان النامية ذاتها.
5. بين الأخبار السياسية، والأخبار المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد، التي تناضل ضد مساوئ التخلف.
6. بين ما جرى العرف على تسميته بالخبر السار، والخبر السيئ، مثال ذلك أخبار الكوارث والصراع والانتكاس والحماقات والتصرف المتطرف.
7. بين الأخبار المتعلقة بالأحداث الجارية والمعلومات التي تتناول بمزيد من العمق موضوعات لها أهميتها في الحياة اليومية للشعوب والأمم.
8. بين البلد الواحد نفسه في الحضر والريف.
9. بين أطراف دول الشمال ذاتها ونعني بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وأوروبا من جهة أخرى[2].

أما محمد الجزائري، فقد أشار إلى اختلالات أخرى تتخذ مظاهر عدة منها[3]:

(1) انظر في هذا الصدد: د. راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م . س . ذ ، ص34. وأيضاً: ماكبرايد، عالم واحد وأصوات متعددة، م . س . ذ ، ص 95 — 97 .

(2) د. عبد الرزاق محمد الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال في البلدان النامية، م . س . ذ، ص 17 .

(3) محمد الجزائري، خطاب الإفصاح، فضاء الإبداع، م . س . ذ، ص 11—12.

1. اختلال كلي صارخ بين (الشمال) و (الجنوب)، نشأ عن التفاوت بين حجم الأخبار الصادرة عن العالم المتقدم والموجهة إلى البلدان النامية، وحجم التدفق في الاتجاه المضاد.
2. عدم وجود مساواة في توزيع طيف الذبذبات الإذاعية بين البلدان المتقدمة والنامية، فالأولى تسيطر على نحو 90٪ من أصل الطيف.
3. التلفاز: إذ إن 45٪ من البلدان النامية لا تمتلك محطة تلفاز خاصة بها.
4. انتشار الفضائيات والإمكانيات المتوافرة لديها في مواكبة الأحداث أول بأول.

أوجه الاختلال:

لما كان كل مجتمع ينتج أساساً المعلومات التي يحتاج إليها ، فقد نشأ اختلال بين كم الأخبار المعروضة والمطلوبة ونوعها في سوق المعلومات الدولي. ومن هنا تبرز مشكلة التداول الإخباري التي تكمن في إرسال الأخبار في اتجاه واحد فقط من الشمال إلى الجنوب أو من الدول الغربية المتقدمة إلى باقي دول العالم مع ندرة المواد المنقولة من الجنوب إلى الشمال أو من الدول النامية إلى الدول المتقدمة[1].

وعليه فأن الاختلال يأتي بعدة وجوه أبرزها :

1. اختلال نوعي (Qualitative): أي إن محتوى الأخبار والطريقة التي تعالج بها أخبار البلدان النامية تكون متحيزة ضده .[2]
2. اختلال كمي: هو الاختلال في كمية الأخبار المتداولة بين الأطراف الدولية المختلفة، في حين يعني الاختلال الكيفي توجه مضمون الاتصال نحو اهتمامات معينة، وإغفاله لاهتمامات أخرى[3]. أي إن عدم التوازن الكمي

---

(1) د. ماجي الحلواني، د. حسن عماد مكاوي، تبادل الأخبار العربية، دراسة على الإذاعة المصرية (القاهرة، دار الفكر العربي، 1986)، ص9.

(2) Unexco , Doc.No19.Op.Cit,p.7 .

(3) محمد نجيب الصرايرة، التدفق الإخباري الدولي، مشكلة توازن أم احتلال، م . س . ذ، ص255.

(Quantitative) تعني التفاوت أو عدم الانسجام في كمية ما يبث من أخبار[1]، وهو يتضمن كم التغطيات الإخبارية التي توردها وكالات الأنباء الدولية عن الدول النامية التي تُعدُّ أقل بكثير بالمقارنة مع أخبار الدول الصناعية، كما أن الاختلال الكمي هو أيضاً اختلال نوعي، وله تأثير في العقل يوصف بأنه محدد للتكيف، أما الاختلال النوعي فيتضمن نوعية التغطيات الإخبارية السلبية التي توردها من الدول النامية في أكثر تغطياتها عن هذه البلدان والذي يعد أكثر وضوحاً في تدفق الأخبار، والسبب فيه يرجع إلى عوامل التشويه والتحريف، وترتبط الآثار الكمية - النوعية لهذا الاختلال ارتباطاً وثيقاً، وتؤدي إلى التبعية من ناحية وإلى السيطرة من ناحية أخرى[2].

3. اختلال بين قطاعات الإعلام المختلفة: أي بين وسائل الاتصال حيث يتطور انتشار التلفاز بسرعة أكثر من الصحافة المكتوبة أو الكتاب، وهذا يظهر بوضوح في انتشار الأعداد الهائلة للقنوات الفضائية .
4. اختلال القوة في عالمي السياسة والاقتصاد.
5. اختلال في القيم الإخبارية[3]: إذ لا تقتصر مظاهر الاختلال على الجوانب الكمية في مجال التدفق الإعلامي فحسب بل يتضمن - أيضاً - نوعية الرسائل الإعلامية واختلال قيمها الإخبارية .

وبالرغم من كل ما تقدم فأنه لا خلاف على وجود الاختلال الكيفي ولكن الخلاف يدور حول حجم المشكلة وتفسير المشكلة ذاتها، إذ إن هناك:

1. الاختلال بين الدول .
2. الاختلال بين وسائل الاتصال .

---

(1) Unesco, Doc.No.19. op.ciy, p. 23 .

(2) اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام، تقرير مرحلي، الجزء الثاني (باريس، فقرة 169).

(3) د. عمر الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية (مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 1988)، ص 202 وما بعدها .

3. الاختلال بين ما يحصل عليه القراء في كل دولة من أخبار .

وكذلك يقسم الاختلال الإخباري كالآتي :

1. الدول الصناعية (دول الشمال) في ما بينها.
2. الدوال الصناعية مع الدول الجنوبية .
3. دول الجنوب (النامية) مع بعضها .
4. الدول العربية في ما بينها .
5. الدول العربية مع دول الشمال .
6. الدول العربية مع دول الجنوب .

فشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي الشعوب التي يمكن أن نطلق عليها بأنها شعوب لم تنجح في عملية الاتصال الجماهيري[1]. ومشكلة الإعلام العربي تكمن أيضاً في عدم وجود توازن في توجه النشاط الإعلامي العربي لخدمة ثلاث مصالح أساسية تفعل في هذا النشاط وتتفاعل معه ألا وهي[2]:

أ- المصلحة العامة (أو مصلحة المواطن) .

ب- مصلحة مؤسسات الدولة أو (القطاع العام) .

ج- مصلحة القطاع الخاص .

وهذه المصالح - إذا أردنا البحث في طبيعتها ودراسة مشكلاتها - لا تمثل توازناً منطقياً في ما بينها مما يبقي المشكلة الإعلامية العربية قائمة، وتظل الأزمة قائمة في الاختلال الإخباري الذي تتعرض له الدول العربية بصورة خاصة والدول النامية بصورة عامة. ومن الأسباب الرئيسية للاختلال الإخباري هو ضمور الرؤية الموحدة للإعلام العربي والتشابك في تحديد سلم العمل المشترك وطغيان التناقضات الثانوية على التناقضات الأساسية داخل المجتمع الواحد[3].

---

(1) د. أحمد بدر، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، م . س . ذ، ص 272 .

(2) نبيل دجاني، البعد الثقافي والاتصالي، م . س . ذ، ص 63 .

(3) د. زهير أحمد الشربتي، الإعلام والإعلام المضاد، م . س . ذ، ص 63 .

مواقف الدول الغربية من الاختلال الإخباري :

تبرز مواقف الدول الغربية من الاختلال الإخباري بعدة نقاط أهمها[1]:

1. إن ظروف العمل السيئة في الدول النامية هي التي تمنعها من إرسال مراسلين بإعداد كبيرة .
2. أنها تستعين بعاملين من الدول النامية لتغطية الأخبار .
3. إن الدول النامية ترغب في فرض مزيد من السيطرة على الإعلام .

ويفسر دكتور هستر (Hester) عملية التغطية الإخبارية من الدول النامية فيلاحظ أن تدفق مثل هذه الأخبار ودراسات حارس البوابة تصبح ذات أهمية قصوى عندما تتناول تدفق الأخبار إلى الدول النامية ومنها .

ويستطرد قائلاً: إن حجم الرسائل الإخبارية التي تنقل إلى الدول النامية ومنها يقل كثيراً عن الأخبار لمتداولة بين القوى الصناعية الغربية الدولية وهكذا فأن عملية الاختيار التي تحدد ما يتدفق من خلال البوابات قد تحجب التدفق الإخباري حجباً كاملاً إذا كان حجم الرسائل الإخبارية قليلاً[2] .

وقد نبه وورن آكي[*](Warren Agee) إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة مشكلة الاختلال الإخباري إذ إن التقييم الشامل للموقف يشير إلى وجوب زيادة الجهود المبذولة زيادة هائلة لتنبيه محرري وسائل الإعلام الغربية وأصحابها والجمهور العام، من مستقبل الدول الديمقراطية الصناعية الذي يظهر للمتأمل بحيث إن مناطق واسعة جداً من العالم قد تغلق بوجه الصحفيين الغربيين، أو أن تقوم بتغطيتها نحو انفرادي للوكالات الوطنية التي تسيطر عليها الدولة، ذلك بالضبط هو الاحتمال الوارد في حالة فشل وسائل الإعلام الغربية في محاولاتها لتصحيح عدم التوازن الإخباري بين العالمين الأول والثالث وضمن الدول الأقل تقدماً[3].

---

(1) د. ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م . س . ذ، ص 56 .

(2) د. ر . مانكيكيار، التدفق الحر من جانب واحد، م . س . ذ، ص 45 .

(*) استاذ الصحافة في جامعة جورجيا .

(3) Jim Richstad , " Transnational , News Agencies: Issues and Policies" in Jim Richstad and Michael Anderson , Eds , Crisis in International News Policies nd Prospects , New York Columbia University Press, 1981 , p. 408.

ومما لا جدال فيه أن الاختلال الإخباري الخطير الحاصل في العالم تتحدد ملامحه الأساسية على الخارطة الإعلامية بـ [1] :

1. الخلل في وضع وسائل الإعلام في العالم وتوزيعها.
2. سيطرة وكالات الأنباء الدولية على السوق العالمية للأخبار.
3. هيمنة سلاسل المحطات الإذاعية والتلفازية على الأثير الدولي .

إذ إن الدول الصناعية المتقدمة تستعمل (92٪) من الطيف اللاسلكي، ومن المدار الذي تطلق إليه الأقمار الصناعية، وإن هذه الدول تملك (98٪) من إمكانات الحاسب الآلي، وأن 70٪ من سكان العالم، وهم أبناء الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يملكون سوى (40٪) من الصحف الصادرة في العالم و (22٪) فقط من عدد النسخ المتداولة، وأن (48٪) من أجهزة الراديو توجد في أمريكا الشمالية و (32٪) في أوروبا، في حين لا يزيد نصيب آسيا على (12٪) وأمريكا اللاتينية عن (5٪) وأفريقيا (3٪) فقط، وبالنسبة لأجهزة التلفاز، فهي تصل إلى (37٪) في أمريكا الشمالية و (34٪) في أوروبا و (16٪) في آسيا و (9٪) في أمريكا اللاتينية و (3٪) فقط في أفريقيا ، أما في مجال إنتاج الكتاب فأن الولايات المتحدة وأوروبا (والاتحاد السوفيتي السابق) وكندا واستراليا ونيوزيلندا واليابان، تنتج (81٪) من مجموع الكتب في العالم، في حين لا تضم هذه الدول أكثر من (30٪) من مجموع سكان العالم، مما يدل على أن (70٪) من سكان العالم من أبناء الدول النامية لا ينتجون سوى (19٪) فقط من مجموع الكتب الصادرة سنوياً [2]. ويتضح من الجدول التالي[3] أن معظم الدول النامية تعاني من قصور فاضح في الاتصالات ويتضح من ناحية امتلاكها لأجهزة الراديو والتلفاز والهاتف والاتصالات والمواصلات وذلك إذا ما قورنت بالدول الصناعية .

---

(1) د. أسكندر الديك، اليونسكو والصراع الدولي حول الإعلام والثقافة (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1993)، ص 81 .

(2) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الجديد، م . س . ذ ، ص 25 .

(3) للتفصيل انظر:عبد سعيد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س . ذ ، صفحات متفرقة.

جدول يبين الاتصالات في العالم النامي

الدولة	أجهزة الراديو (لكل 1000 نسمة) 1994	أجهزة التلفاز (لكل 1000نسمة) 1996	أجهزة الهاتف (لكل 100 نسمة) 1996
أذربيجان		212	8.5
الأردن	234	175	6.00
أفغانستان	118	10	0.14
البلنيا	10	173	1.90
الإمارات العربية	312	282	42.50
إندونيسيا	148	232	2.10
أوزبكستان	81	190	7.60
أوغندا	107	26	0.20
إيران	237	164	9.50
باكستان	88	24	1.80
البحرين	556	429	24.10
بروناي دار السلام	271	417	26.30
بنجلاديش	47	7	0.30
ينين	91	73	0.60
بوركينافاسو	28	6	0.30
تركمانستان		163	7.4
تركيا	162	309	22.4
تشاد	246	2	0.1
توجو	212	14	0.6
تونس	199	15	6.40
الجابون	147	76	3.20

الدولة	أجهزة الراديو (لكل 1000 نسمة) 1994	أجهزة التلفاز (لكل 1000نسمة) 1996	أجهزة الهاتف (لكل 100 نسمة) 1996
جامبيا	163		1.90
الجزائر	236	68	4.40
جيبوتي	81	73	1.32
السعودية	294	263	10.60
السنغال	117	38	1.10
السودان	258	80	0.40
سوريا	257	91	8.20
سورينام	680	208	13.2
سيراليون	233	17	0.4
الصومال	41	14	0.15
طاجكستان		279	4.20
العراق	218	78	3.30
سلطنة عمان	583	591	8.6
غينيا	43	8	0.20
غينيا بيساو	40	00	0.70
كازاخستان	376	275	11.80
قرقيزيا		238	7.50
قطر	428	538	23.90
جزر القمر	129	5	0.79
الكاميرون	148	75	0.50
الكويت	445	373	23.20
لبنان	889	355	14.90
ليبيا	226	143	5.90

الدولة	أجهزة الراديو (لكل 1000 نسمة) 1994	أجهزة التلفاز (لكل 1000نسمة) 1996	أجهزة الهاتف (لكل 100 نسمة) 1996
المالديف	118	39	6.30
مالي	44	11	0.20
ماليزيا	432	228	18.30
مصر	307	126	5.00
المغرب	219	145	4.50
موريتانيا	147	82	0.40
موزمبيق	37	3	0.30
النيجر	61	23	0.20
اليمن	32	278	1.30

ويبقى الاختلال قائماً في تدفق الأخبار والمعلومات والسبب في ذلك وكالات الأنباء الدولية على الصعيد الدولي، فقد أكدت دراسة أجريت عام 1979 وتناولت (14) صحيفة من كبريات صحف أمريكا اللاتينية أن (90.7٪) من أخبارها العالمية مصدرها وكالات الأنباء الدولية، وهذا ما ينطبق ـ بالضرورة ـ على الدول النامية ومنها الدول العربية[1].

وتظهر نتائج عدد من الدراسات(*) التي أجريت على صحف تنتمي إلى دول من البلدان النامية، أن هذه الصحف تعتمد اعتماداً كبيراً في نشر الأخبار غير

(1) محمد السماك، إشكالية الإعلام في لبنان وأثرها في عملية السلام، بيروت، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، العدد 4، شباط 1999، ص 16 .

(*)ومن أبرز نتائج هذه الدراسات هي :

أ ـ في دراسة تحليلية للتغطية الخبرية في الدول النامية، وتحديداً لأربع عشرة صحيفة آسيوية في العالم 1977، تبين أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الأخبار المحلية في تلك الصحف جاء من الوكالات الأربع الدولية نفسها .

ب ـ في دراسة أجراها ولبرشرام زايرزوين ل. أتوود اعتمدت على تحليل مضمون 19 صحيفة آسيوية يومية تصدر في ثماني لغات، ظهر أن وكالات الأنباء الأربع (رويترز) و (أ . ف . ب) و (أ . ب) و (يو . بي . آي) تمد هذه الصحف بأغلب الأخبار غير المحلية بكمية ونوعية أكثر وأفضل من الوكالات الأخرى.

المحلية بخاصة على وكالات الأنباء الدولية وتحديداً ما تسمى وكالات الأنباء الأربع الكبار (Big Four) وهي وكالة أنباء رويترز، وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، وكالة أنباء اسيوشيتدبرس (AP) ووكالة أنباء يونايتدبرس انترناشنونال(UPA)[1].

آليات التحكم في مسيرة الإعلام الدولي وتأثيرها في الاختلال الإخباري:

هناك مجموعة من الآليات التي مكنت الدول الصناعية من التحكم في مسيرة الإعلام الدولي وإبقاء الاختلال الإخباري حالة قائماً ومستمراً، يمكن أن نلخصها بما يأتي:

1ـ وكالات الأنباء الدولية:

التي نعني بها الثلاث الدولية (رويترز، فرانس برس AFP، الاسيوشيتدبرس) وتمثل هذه الوكالات مصدراً مهماً وكبيراً للأخبار بالنسبة إلى مختلف وسائل الإعلام في العالم، فهذه الوكالات تمثل عملاقاً إعلامياً منتشراً في مختلف الأحداث العالمية في مجموعة كبيرة من عواصم العالم ومدنه.

ج ــ وقد أجريت دراسة مماثلة تغطي قارة أمريكا اللاتينية على 16 جريدة يومية في 14 دولة، بينت أن 80% من الأخبار جاءت من الوكالات الأربع الدولية .

د ــ في دراسة حُلِّلَ مضمون صحف تنتمي إلى تسع دول عربية تبين أن نسبة 46.7% من مجموع أخبارها الداخلية والخارجية مستقاة من وكالات الأنباء الأربع الدولية .

هـ ــ بينت دراسات عن صفحة الأخبار الخارجية في الصحف المصرية أن تلك الصفحة تعتمد ــ في نشرها الأخبار الخارجية ــ على وكالات الأنباء الغربية تبلغ 98.8% في العام 1983.

و ــ بينت عدة دراسات أن وكالات الأنباء الدولية تتحكم في 90% من الأنباء المتداولة في العالم ولا تختص الدول النامية سوى بنحو 30% من إجمالي التدفق الإخباري عبر تلك الوكالات ، في ما يبلغ عدد سكان هذه الدول نحو 75% من إجمالي سكان العالم .

ي ــ بينت دراسة أخرى أن وكالات الأنباء العربية لا تسهم كمصادر في حركة تدفق الأنباء الخارجية داخل الوطن العربي بأكثر من 22% وتعتمد الصحف العربية في مجملها على وكالات الأنباء الغربية بما لا يقل على 65% إذ إن نسبة الأخبار المتبادلة بين الدول العربية لا تزيد على 2% من جملة الأخبار المتداولة في الصحافة العربية .

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ ، ص 42 .

2ـ وسائل الإعلام الدولية:

ونقصد بها الصحف والمجلات ذات الانتشار العالمي الواسع، ومحطات الإذاعة وشبكات التلفزة التي تثبت لبلدان عديدة في العالم، وتقوم بدور في الاختلال الإخباري بين دول الشمال ودول الجنوب، وهذه الوسائل الإعلامية متركزة في الدول الصناعية، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وهذه الوسائل (وسائل الإعلام الدولية) لها قدرة كبيرة على الوصول إلى مختلف دول العالم وذلك بتوزيعها الكبير للصحف والمجلات ولوصول بثها لبلدان كثيرة في بقاع العالم المختلفة في ما يتعلق بمحطات الإذاعة وشبكات التلفزة، وذلك بفضل توافر الإمكانيات المادية الكبيرة لديها وما توظفه من تقنيات إعلامية متطورة في عملها وبفضل خدماتها الإعلامية المتطورة التي تقدمها لجمهورها، مما جعلها تصل إلى جماهير متنوعة وكبيرة في العالم.

3ـ التقنيات الإعلامية:

تمثل التقنيات الإعلامية المتطورة الموظفة في العمل الإعلامي أحد العوامل المساعدة في إيجاد الاختلال الإخباري بين دول الشمال ودول الجنوب .

ثانياً- مفهوم التدفق الإخباري:

وهي عملية انطلاق الأخبار من مصادرها إلى متلقيها عبر وسائل الاتصال المتنوعة، ومن أنواعه:

1. التدفق الحر:

إن مفهوم التدفق الحر للأخبار ظهر في ميثاق حقوق الإنسان عام 1948، لكن هذا المبدأ قد ظهر لأول مرة عند صياغة دستور اليونسكو في 16 تشرين الثاني عام 1945 حين نصت المادة (1) من هذا الدستور على أن الوظيفة الأولى لليونسكو هي التوصل إلى اتفاق دولي بشأن زيادة التدفق الحر للأفكار بالكلمة والصورة [1].

(The Free Flow Of Ideas By Word and Image)

(1) Allyne . M.D.International Power and international Communication , Hong Kong : Macmillan , 1995, p. 40 .

ومع أن هذا المبدأ لم يظهر في ميثاق الأمم المتحدة(*)، إلا أن المادة (19) من ميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948 قد جاءت لتوسع هذا المبدأ إذ نصت هذه المادة على أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في أعتناق الآراء من دون التدخل والبحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها باستعمال وسائل الإعلام دون التقيد بالحدود الجغرافية، ويأتي التساؤل الذي لابد منه، لماذا ظهر هذا المبدأ بعد عام 1945؟ فنقول بأن هذا المبدأ كان تعبيراً عن تزايد قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة دورها في صياغة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ إن أمريكا ودول أوروبا هي التي صممت النظام الدولي عقب هذه الحرب، ولذلك أصرت على أن هذا المبدأ الذي يعبر عن مبادئ الديمقراطية الليبرالية وعن التجارة الحرة. وقد عُدَّ هذا المبدأ محرماً بالنسبة إلى لسياسة الأمريكية[1] وكان دفاعها عن مبدأ التدفق الحر للأخبار يرمي إلى تحقيق أكثر من مرمى، منها ما هو سياسي تمثل في دعم القيم الأمريكية في أنحاء المجتمع العالمي لتحقيق إستراتيجية لسيطرة وتعميق صورة الحياة الأمريكية لدى شعوب العالم، ومنها ما هو هدف اقتصادي تمثل في تحقيق زيادة أرباح الاحتكارات الإعلامية الأمريكية وتوسيع

(*) ربط ميثاق الأمم المتحدة بين حرية التعبير وحقوق الإنسان والتعاون الدولي، ثم عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تكريس مبدأ حرية التعبير في إطار حرية الإعلام، في عامي 1946 و 1947، فاتخذت قرارات أساسية مؤسسة لحرية الإعلام ومسؤولياته في القانون الدولي، من هذه القرارات: القرار (59 ـــ فقرة 1) عد حرية التعبير حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وأساس جميع الحريات الأخرى التي يتمحور حولها ميثاق الأمم المتحدة على أن تتضمن حرية التعبير هذه حق جمع الأخبار وبثها في أي مكان وفي كل مكان، والقرار (110 ـــ فقرة 11) الذي طالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستعمال جميع وسائل الإعلام والدعاية المتوافرة لديهم، لتنمية علاقات الصداقة بين الشعوب ، وتشجيع نشر الأنباء التي ترمي إلى تأكيد رغبة الشعوب في السلام . والقرار(127 ـــ فقرة 11) الذي أكد على ضرورة تسهيل نشر الأخبار التي ترمي إلى تعزيز روح الصداقة والتفاهم بين الشعوب ومضاعفتها ، وتؤكد هذه القرارات الثلاثة على ضمان الحق في التعبير، وحرية تداول الأخبار ونشرها،(للمزيد انظر: عواطف عبد الرحمن، الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال،(الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، العددان 1 و 2، 1994)، ص 25.

(1) Allyne , M.D. International Power and International Communication , Op. Cit, p. 42

شبكات الأعمال الأمريكية لأغراض اقتصادية وسياسية معاً[1]. ويُعدّ التدفق الحر للأخبار مثل مفهوم التجارة الحرة ينتهي دائماً في صالح الدول التي لديها شبكات إعلامية أقوى[2]. ولقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض هذا المبدأ والعمل على إحاطته بأكبر قدر ممكن من الاتفاق الدولي، ومواجهة أية تحديات له، لأنها تعرف المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها منه، فهي تتمتع بمميزات كبيرة في صناعات الإعلام الدولي، وأن هذا المبدأ يسع لشركاتها الاقتصادية والإعلامية والاتصالية بالتوسع تحت مظلة التدفق الحر ولذا كان هذا المبدأ امتداداً لمبدأ حرية السوق والتجارة وتدفق السلع والخدمات وتوسع الشركات الأمريكية عبر الحدود القومية وهذا مما قاد إلى فرضه كمبدأ عالمي، وكان الغرض منه توفير الأساس للشركات الاتصالية والإعلامية الأمريكية أن تعمل عالمياً بدون تدخل الحكومات[3]. ولم تكن الدول التي كانت تخضع للاستعمار واستقلت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تستطيع أن تفيد من هذا المبدأ، أو تتمتع بحرية التدفق، فقد كان ضعفها الإعلامي يجعلها مجرد متلقٍ سلبي لتدفق الأخبار على المستوى الدولي، ومتلقٍ سلبي للمنتجات الثقافية الغربية، والتي يأتي معظمها من الولايات المتحدة وبريطانيا[4]. ويأتي التعبير عن تدفق الأخبار مقروناً بأجواء الحرية وقد أصبح التدفق الحر للأخبار (Free Flow Of in News) صيغة ثابتة تعبر عن مضمون معين مستمر من الحقوق الإنسانية للفرد ومما تبلور من فلسفات تتعلق بالإنسان ككائن حي يمتاز من غيره بأجواء الحرية والتمتع بحقوقه الأساسية[5]. ولذلك فأن الحرية هي الحق الأول وما بعدها يكملها، والمعلومات وتداولها وانسيابها لا بد وأن يكون في إطار من أجواء الحرية التي لا تنتهي إلا عند بداية حرية الآخرين وحقوقهم .

---

(1) بول فندلي، مَنْ يجرؤ على الكلام (بيروت، شركة المطبوعات، 1988)، ص 483 .

(2) د. ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م . س . ذ، ص 56 .

(3) Herman .E . Sand Mcchesney , The global Media (London : Cassell , 1999), p. 17.

(4) Hachten . W.A, The World News Prism , (A, Mes: Iowa State University Press, 19990 p. 161.

(5) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م . س . ذ، ص 143 .

عيوب نظرية التدفق الحر للأخبار :

تزايد الوعي بعيوب نظرية التدفق الحر للأخبار ولا سيما في النصف الثاني من القرن العشرين، وعمق منتقدوه من نظرتهم وشددوا ملاحظاتهم، إلا أنه من المهم أن نفرق بوضوح بين مَنْ يريدون أن يقيدوا من حرية هذا التدفق، ومن يعارضونه سعياً إلى مزيد من حرية الإعلام، كما يجب أن نفرق بين مَنْ يدافعون عن التدفق الحر ولكنهم لا يسعون تحت أي مسمى لاحتكار التدفق الإخباري، ومن يصممون على الحفاظ على المراكز الاحتكارية وتوسيع نطاقها، وكذلك الوضع القائم في وسائل الاتصال الدولية ويستخدمون مبدأ التدفق الحر لإضعاف انتقادات البلدان النامية[1] ويقول دعاة[*] التدفق الحر للأخبار بأن هناك علاقة وثيقة بين حرية هذا التدفق وبين التنمية، وأن التبعية تنشأ عندما تحصل الدول المتقدمة على المهارات والتقنيات التي لا تستطيع الدول النامية الحصول عليها وهكذا فأن الاستقلال يتعزز بتدفق غير مقيد للإعلام بين الدول، الأمر الذي يتيح للدول النامية أن تحصل على أي إنتاج فكري أو ثقافي تريده بأقل ثمن ممكن ،وكلما كان تدفق الأخبار حراً ،كلما أتسع مجال الفرص أمام هذه الدول[2]. أما المناهضون لمبدأ التدفق الحر للأخبار فهم ينظرون إليه كواحد من الأعمدة الرئيسية لاستراتيجية عالمية شاملة للسيطرة الإعلامية، وأنه استعمل كأداة في أيدي الأقوياء للتغلغل في ثقافات

---

(1) ماكبرايد، م. س. ذ، ص 303.

(*) ومن أبرز دعاة التدفق الحر للأخبار هم: (INTHIELDE SOLAPOOL) في كتابه (أقمار الإذاعة المباشرة وسلامة الثقافة الوطنية، و Direct Broad Cast (Satellites and The Integroty Of National Cultures) في كتابه (السيادة الوطنية والإعلام الدولي) و (National Sovereignty and International Communication). وكارل نورد نسترنج (K.Nordenstreng)، و هربرت شيللر (H. Schiller).

(2) د. ر. مانكيكار، التدفق الحر من جانب واحد، م. س. ذ، ص 5-6.

الضعفاء وتلويثها[1]. ولقد نجم عن تعارض الموقفين بين نظرتي كل من وسائل الاتصال الغربية والمؤسسات المماثلة في البلدان النامية أن طرحت الدول النامية مبدأ التدفق المتوازن للأخبار، وقد تبنت اليونسكو في عهد إدارتها السابقة برئاسة السنغالي مختار أميو هذا المفهوم، ولذلك وقفت معظم الدول النامية ضد مبدأ التدفق الحر للأخبار موقفاً ناقداً ولا سيما ضد وكالات الأنباء الدولية التبي كان اتهامها يتلخص بثلاث نقاط هي[2] :

1. إن ملف الأنباء الأجنبية لدى هذه الوكالات يبتعد عن محور اهتمامات الدول النامية فضلاً عن أنه لا يلائمها وحاجاتها.

2. إن الدول النامية لا تحصل على المعلومات المناسبة والكافية عن بلادهم وأقاليمهم المختلفة من وكالات الأنباء الدولية .

3. إن وكالات الأنباء الغربية تبرز للعالم صورة خاطئة منحازة وغير منصفة للدول النامية وتميل إلى التركيز على الأزمات والكوارث والحوادث المثيرة والأحداث الشاذة وكل ما هو سلبي في أخبار هذا العالم .

لكن الاتهامات التي وجهت للوكالات القوية تحتاج إلى مراجعة ، بخاصة من هؤلاء الشاكين في العالم فالاتهامات بـ (الغلبة) و (القوة) و (التغلغل) تكاد تكون مدائح عندما يتعلق الأمر بوسيلة الإعلام، كما أن الاتهامات بالترويج لسياسات وثقافات معينة وتطويع البنى الخبرية لمعايير السوق تكاد تكون توصيفاً وسرداً لواقع أكثر من كونها اتهاماً، ذلك أن من يدعو لإنشاء وكالة أنباء عربية أو

---

(1) د. ر. مانكيكار، التدفق الحر من جانب واحد، م. س. ذ، ص 6 .

(2) للمزيد ينظر:

أ - د. جيهان أحمد رشتي، تدفق الأنباء الأجنبية في الإعلام العربي، عرض عبد العزيز شرف، (مجلة شؤون عربية، العدد 17 تموز 1982)، ص 185 - 196 .

ب - د. عمر الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية، (مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، المجلد السادس عشر، العدد الأول 1988)، ص202 .

إسلامية أو وطنية قوية يضع هذين الاتهامين في مقدمة نصائحه لتلك الوكالات المفترضة أو المتمناة[1]. وثمة اتهام آخر يتعلق بمنع هذه الوكالات أو الأنظمة التي تعمل بواسطتها مد الآخرين أو مساعدتهم بالتقنية والخبرات اللازمة، وهذا أمر مردود عليه بالنظر إلى أن التغيرات المتسارعة التي عرفها العالم أخيراً في مجال الإعلام ووسائله التقنية والمهنية كلها مطروحة في الأسواق بل أن بعض وسائل الإعلام العربية أمتلك أحدث ما وصلت إليه التقنيات الغربية في مجال الإعلام، واستعان بملاك وخبرات من تلك الوسائل ـ فالسوق في هذا المجال ـ مفتوحة، والمسألة عرض وطلب، والفرق يكمن في كيفية استعمال تلك الوسائل لا في الحصول عليها، طالما كانت الأموال والإدارة متوافرة[2]، إنه لم يلاقِ التأييد في الغرب، وجوبه المفهوم بالنقد والتشكيك وإضفاء الطابع السياسي ـ الإيديولوجي، عليه بدعوى أن هذه المقترحات من بنات أفكار الدول الشيوعية أو الماركسية[*]، فضلاً عن أن من شأن هذا المفهوم من وجهة نظر الغرب، أن يبسط سطوة الحكومات على الإعلام ويجيز تدخلها بحجة المحافظة على (التوازن) الأمر الذي بنت عليه وجهة النظر الغربية الزعم بأنه يهدد حرية الإعلام برمتها .

دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حرية تداول الأخبار :

لقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن حرية تداول الأخبار من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها إذ إن حرية تداول الأخبار تتطلب بالضرورة ممن يتمتعون بمزاياها أن تتوافر لديهم الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها، فالالتزام الأدبي بتقصي الحقائق دون انحياز وبنشر المعلومات دون قصد سيئ يُعد إحدى الأسس المهمة لحرية تدفق الأخبار إذا كنا نتحدث فعلاً عن حق الاتصال بكونه حقاً جديداً

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م.س . ذ، ص 6 .

(2) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س ، ص 66.

(*) نسبة إلى كارل ماركس مؤسس الشيوعية .

أو تطوراً لحق الإنسان في حرية التعبير والبحث عن المعلومات والأخبار وإيصالها إلى الآخرين وتلقيها منهم برغم الحواجز والسدود، ولابد هنا من تأكيد العلاقة بين التدفق والحرية بكونهما علاقة متلازمة لا تنفك أبداً، وتأتي هنا مسؤولية المؤسسات في توفير حريات الممارسة لأصحاب الحق وهذه العلاقة واضحة لا لبس فيها أو غموض ولا يمكن أن ينال منها سوى من لا يؤمن بمبادئ حق الاتصال وحق الأفراد في ممارسة حياتهم بحرية مكفولة ولا يجوز لأحد أن يستبعدهم ويجردهم من حقهم في الحرية والحياة الكريمة ليست بالقول بل بالممارسة، وتعني - أيضاً - توفير الإمكانات لتمكين الناس من الإفادة منها وبما يؤكد إسهامهم في أداء المؤسسات القائدة لوسائل الاتصال التي بدونها لا يستطيع الإنسان أن يصل إلى الطرف الآخر، فالإتاحة والإسهام والمشاركة هي جماعة الحرية التي لا بد منها للتدفق الحر للأخبار.

النتائج المترتبة على سيادة نظرية التدفق الحر للأخبار :

والتدفق الإعلامي (أي الرسالة) أو (المضمون الإعلامي) الذي تحمله مختلف أقنية التقنية المتطورة، والتي تتجه من الغرب إلى الشرق وإلى الجنوب حاملة معها ثقافات وقيماً جديدة تعمل على إحداث التغيير في البنية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب البلدان النامية التي تستقبلها عبر التدفق الإعلامي[1].

ويعرفّ تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في البلدان العربية التدفق الإعلامي بأنه تدفق المنتجات الإعلامية والتقانية والمعلومات التي تعتمد عليها وسائل الاتصال الجماهيري ، ويدخل في هذا النطاق، الخبر والتعليق والصورة والبرنامج الإذاعي والبرنامج التلفازي، والفيلم السينمائي والمعلومات والبيانات[2]. واعتمد تدفق المواد الإعلامية مبدأ يقوم على ضرورة انتقال الرسالة

---

(1) أسامة عصفورة، التدفق الإعلامي من الناحية التقنية، م . س . ذ، ص 60 .

(2) خالد الهمداني ، وكالات الأنباء العربية ومقومات التدفق الإخباري، م . س . ذ، ص 133- 134 .

الإعلامية بحرية عبر الحدود القومية[1]. وقد ترتبت مجموعة من النتائج السلبية على سيادة نظرية التدفق الحر للأخبار بالنسبة إلى الدول النامية أبرزها [2]:

1. قصور التغطية الإعلامية لأحداث البلدان النامية.
2. تحريف المضامين الإعلامية.
3. تبعية الأساليب الإعلامية في البلدان النامية.

إذاً مبدأ التدفق الحر قد أسيء استعماله من جانب الدول الصناعية المتقدمة وكثيراً ما استعملته هذه الدول كأداة اقتصادية وإيديولوجية للسيطرة على شعوب الدول النامية، فقد حاولت بعض الحكومات الغربية - بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية - اتخاذ مبدأ التدفق الحر كمظلة للتدخل في شؤون الدول النامية سعياً لانتهاك سيادتها القومية وضرب سياساتها الإنمائية وتخريب ثقافاتها القومية[3].

واستعمل هذا المبدأ كوسيلة سياسية في الصراع بين الدول الاشتراكية بقيادة (الاتحاد السوفييتي السابق)، والدول الرأسمالية المتطورة (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية)، أبان سنوات الحرب الباردة ووسيلة اقتصادية من الدول الغنية لتحقيق أغراض سياستها الخارجية في الدول النامية، ولهذا رأت الدول النامية في مبدأ التدفق الحر للأخبار ، تأكيداً لسيطرة عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة على سيل المعلومات المتدفقة إلى الدول النامية، وترى أن حرية الإعلام تعني أن يكون تدفق المعلومات باتجاهين، تأكيداً للعدالة في التبادل الإعلامي الدولي[4]. ويعني هذا بالمطلق حرية المعلومات إلى كل الناس وهو ما نصت عليه شرعية حقوق الإنسان وما يتناسب مع مفهوم الديمقراطية ومشاركة الناس بالمعرفة وبالاطلاع، إلا أن هذا

---

(1) غوران هدبرو، الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية، م . س . ذ، ص 78 .

(2) د. عواطف عبد الرحمن، الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية، م . س ذ ، ص 78 .

(3) Phil harris , International News Media Outhority and Defencein Introduction to Mass Communnication Nigeria Logos , 1976, p. 1.

(4) صابر فلحوط، ومحمد البخاري، العولمة والتبادل الإعلامي الدولي، م . س . ذ، ص 86 .

الغرض البين في إيجابياته تحول في ظل اختلال التوازن بين مؤسسات الإعلام في الدول المتقدمة من جهة والدول الفقيرة من جهة أخرى إلى تدفق حر باتجاه واحد من المؤسسة الدولية إلى الصغرى ضمن البلد الواحد ومن الدول المتقدمة إلى الفقيرة، الأمر الذي أسقط إيجابياته وحوله إلى أداة لسيطرة المؤسسات الدولية الكبرى على الصغرى وسيطرة الدول الغنية على الفقيرة(1) .

ويمكننا هنا أن نشير إلى أن هناك ثورة في تدفق الأخبار قد حدثت في العالم، وأساس هذه الثورة وما يدفعها إلى الأمام هما مدّان قويان يهزان بنى السلطة في العالم، أحدهما: الزيادة الهائلة والتوزيع واسع الانتشار للمعرفة والمعلومات من جميع الأصناف، والآخر: الأهمية المتزايدة للمعرفة في إنتاج الثروة والهبوط النسبي لقيمة المصادر المادية(2).

والتدفق الحر هنا هو مبدأ مشبع بالهمّ الديمقراطي والمساواة حملته الوكالات الأمريكية لمواجهة احتكار الوكالات الأوروبية وأصبح الآن مبدأ يخفي كل مظاهر الاحتكار الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية عبر الوطنية ويواجه باعتراضات واسعة، ويتخذ التدفق الحر في عمل المؤسسات الإعلامية عبر الوطنية طابع التدفق باتجاه واحد ونوعين هما(3) :

1. التدفق الحر من القائمين على وسائل الإعلام العالمية وهم رجال أعمال كبار وشركات صناعية أو تجارية عابرة للبلدان، إلى الطبقات الأخرى في المجتمع.
2. التدفق الحر من الدول الحاضنة لهذه المؤسسات وهي الدول الصناعية الدولية إلى كل العالم.

ويجب أن لا توضع المسؤولية الكاملة للتدفق الإعلامي في اتجاه واحد على مؤسسات التوزيع مثل وكالات الأنباء ذلك أن توجه تدفق الأخبار في اتجاه واحد هو

---

(1) محمد السماك، تبعية الإعلام الحر، (بيروت ، دار مجد ، ط1 ، 191)، ص 17 .

(2) ولترب، رستون ، أفول السيادة ، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة: سمير عزت نصار وجورج حوزي، مراجعة: الدكتور إبراهيم أبو عرقوب، (عمان، دار النسر للنشر والتوزيع، 1994)، ص15 .

(3) فارس اشتي، الإعلام العالمي، م . س . ذ، ص 124 .

أمر واضح في مضامين الرسائل الإخبارية وفي اختيار الموضوعات وفي الأحكام القيمية الذاتية التي ينطوي عليها تقديم واختيار الأخبار .

وبنظر البلدان النامية ومنها الوطن العربي بات من الواضح بصورة متزايدة أن تدفق الأخبار عبارة بدت منطوية على حركة شاملة للأفكار والمواقف ذات الاتجاه الواحد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة .

وينكر (فرانسيس بال)(*) تلك الشكوى المتصلة من لدن الجنوب في ما يخص المطالبة بـ (التوازن) و (الموضوعية) ويعد تلك الشكوى مجرد تذكر ورد فعل عابر، ذلك أن أحالات الخبراء لهذه اللاموضوعية واللاتوازن التي تحكم فعالية الشمال الاتصالية المعلوماتية باتجاه الجنوب إنما هي إحالات تصب في مدار حرية تدفق الأخبار[1]. وهذا التدفق على درجة كبيرة من الأهمية لأن هذه الأخبار قد تكون الأساس الذي تبنى عليه السياسات الوطنية تجاه المسائل الخارجية أو التي تتقرر بناء عليها السياسات الداخلية[2]. وتعد العلاقات الثقافية أحد العوامل التي تحدد التدفق الدولي للأخبار. فالأخبار تتدفق بين الدول ذات العلاقات الثقافية بصورة أكبر من تدفق الأخبار بين الدول التي لا يوجد بينها علاقات ثقافية ، كما تعدّ العلاقات الاقتصادية أيضاً أحد العوامل التي يمكن أن تحدد التدفق الدولي للأخبار، فضلاً عن أن الأخبار تتدفق من الدول المستعمِرة (الأم) إلى الدول المستعمَرة، أو التي كانت مستعمرة من قبل ـ أكبر من التدفق في الاتجاه المضاد [3].

والتدفق الإخباري لا يعدو أن يكون إحدى الآليات التي يراد بها نشر نموذج النظام الرأسمالي ومن ثم إعادة إنتاج هيكلية على الصعيد العالمي[4]. وفي ظل هذه السيطرة الغربية يمكن أن ـ نلاحظ ـ بوضوح الكثير من الآثار السلبية السيئة

(*) أهم الباحثين في هذا المجال.

(1) طاهر عبد مسلم، المشهد الاتصالي الراهن، م . س . ذ ، ص19 .

(2) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، م . س . ذ ، ص 147

(3) محمد مراياتي، العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد 254 في نيسان عام 2000)، ص 140 .

(4) عبد الإله بلقزيز، الثقافة العربية أمام تحدي البقاء (تونس، مجلة شؤون عربية، العدد 79، 1994)، ص 85 ـ 86 .

للتدفق الإخباري الاحتكاري الغربي على الدول النامية في ما تعاني من مشكلات كثيرة، منها على سبيل المثال مشكلة الاستهلاك الترفيهي ومحاكاة الدول المتقدمة من دون تقدير لظرف مراحل التنمية المختلفة وأولوياتها، وأيضاً من دون مراعاة للقيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية[1]. ويرتبط التدفق الإخباري، ونظام الاتصال الدولي والتبادل الإعلامي الدولي بمفاهيم متداخلة مثل (حرية الإعلام) و(التدفق الحر للإعلام) و (التدفق المتوازن للإعلام) و (النمو الحر للوسائل الإعلامية) التي جاءت ثماراً طبيعية للمبدأ الأساسي الخاص بحرية القول والرأي.

تأثيرات الاختلال المحتملة في تبادل الأخبار :

ومن أبرز تأثيرات الاختلال المحتملة في تبادل الأخبار والتدفق الإخباري هي [2]:

1. اتضاح حدود للمسايرة والمغايرة السياسية .
2. تحول الأنظار إلى موضوعات سياسية محددة .
3. إثارة الشك السياسي .
4. الإغراق في الأخبار السياسية .
5. الوفرة الاتصالية السياسية .
6. الإحساس بضعف الدور السياسي العربي بالنسبة إلى الوطن العربي .
7. شيوع تسميات وتعميمات سياسية براقة .
8. شيوع الأفق الغربي في النظرة السياسية .
9. تكوين صورة جزئية ومتميزة عن وضع العالم السياسي .
10. المقارنة والتطلع السياسي .

أنواع التدفق الإخباري :

واستناداً إلى حقيقة الاختلال التي أشرنا إليها نستطيع أن نقول بأن هناك ثلاثة أنواع من التدفق الإخباري وهي :

1. التدفق الداخلي للأخبار .

---

(1) د. فؤاد عبد السلام الفارسي، في السياسة والإعلام وقضايا أخرى، م . س . ذ، ص 89 .

(2) د. هادي نعمان الهيتي، الاتصال التلفازي الوافد ، م . س. ذ، ص 149 ـ 158 .

2. التدفق العربي ـ العربي للأخبار .
3. التدفق العربي ـ الدولي للأخبار .

وقد تمكنت الولايات المتحدة من أن تكون أضخم ماكنة للتدفق الإخباري في العالم بسبب تركيز كبريات وسائل الإعلام ووكالات الأنباء فيها وتعدد شبكات اتصالاتها ومراسيلها[1]. ولذلك فقد ظهر اختلال واضح أطلق عليه (التدفق في اتجاه واحد) من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أي من الدول التي تمتلك القوة الاقتصادية والتكنولوجية إلى الدول الأقل تقدماً، كما أن عملية التحكم في تدفق الأخبار هي ـ أساساً ـ بين المؤسسات الإخبارية الدولية التي تتخذ لها مقرات في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهي الدول التي تتمركز فيها وكالات الأنباء الدولية، كما أن مجمل الأخبار والمعلومات والنشاطات التي تقوم بها هذه الوكالات هي التي تجري في الدول الغربية الصناعية مع نسبة ضئيلة جداً من أخبار منتقاة من الدول النامية غالباً ما تكون سلبية بالنسبة لهذه الدول أو مشوهة أو اختيرت على نحو يحظى باهتمام الجمهور العام في المجتمعات الغربية، أما أشكال التفاوت الناتجة فكانت تميل إلى رسم الإطار المناسب للمناقشة حتى داخل البلدان النامية، إذ إن اضطلاع عالم الجنوب بمسؤولية المشاركة في تطوير القانون الدولي الإعلامي، ومكافحة الحرب النفسية الإعلامية، مسألة ضرورية لإحداث التكافؤ في النظام الدولي، ولحماية مجتمعات الدول النامية من الانقسام والتهميش والتبعية[2].

مراحل التدفق الإخباري :

خلصت اليونسكو من واقع دراسة نشرتها وقومت فيها مراحل الدراسات الإعلامية الخاصة بعدم التوازن الإعلامي إلى وجود ثلاث مراحل للتدفق هي[3]:

---

(1) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م . س. ذ، ص 77 .

(2) أسعد ذياب، الحرب النفسية الإعلامية، م . س . ذ ، ص 46 .

(3) أ . حسن حامد، الاختراق في مجال الأخبار والمعلومات، (أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي، القاهرة 23 ـ 24/ تشرين الثاني، 1996، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ط2، 1999)، ص77 .

المرحلة الأولى: بدأت في الخمسينيات والستينيات وكانت تؤكد جوانب الرسالة ونتاجها على نحو يتخطى النمط التقليدي، ويهتم بالعامل البشري، إلا أن قصور هذه الدراسات تمثل في اكتفائها بالجانب التكنولوجي للرسالة الإعلامية وعدم تكامل التحليل الذي يتناول الجوانب الثقافية أو التعليمية أو العلمية التكنولوجية المؤثرة على التدفق كل بمعزل عن الآخر .

المرحلة الثانية: وقد تضمنت المرحلة الثانية (عقد السبعينيات) التناول النقدي لجوانب النتاج والتوزيع للرسالة ومضامينها، وتعرضت للتدفق الإعلامي الدولي في سياقه السياسي - الاقتصادي من دون تناسٍ لطبيعة تلك المدة التحررية وزيادة الفاعلية في المجال الدولي وطفرة التكنولوجيا في مجال الاتصالات ومحاولات تأسيس شبكة اتصالات دولية وانسياب الأخبار وتدفقها وأنظمة الاتصال الخاصة بالأقمار الصناعية.

المرحلة الثالثة : أصطلح تسمية هذه المرحلة بعصر المعلومات، والتي تشابكت فيها بشدة تكنولوجيا الاتصال ومفرداتها في مجال الكومبيوتر والمعدات والأجهزة والمنتجات مع الرسالة الإعلامية، وفي التفاعل بين النشاط والسلوك الإنساني والاجتماعي، أي أن الحاجة هنا أصبحت في تناول ظاهرة تدفق المعلومات والإعلام في نطاقها التكنولوجي والفردي ومستويات التدفق المحلي والدولي والكوني أو عصر الفضاء، برغم أن بعض الدول النامية و (العربية بخاصة) قد أبدت تخوفاً مما كان يحدث من تحول لبعض وسائل الإعلام الغربية إلى الطابع المؤسسي الدولي الضخم، وأن هذا التحول قد يهدد حرية التبادل الدولي للأنباء والمعلومات، إلا أن العديد من الأصوات ارتفعت لتؤكد أن التدفق الهائل للمعلومات سوف يوازن بين سيطرة الاحتكارات على المؤسسات الإعلامية الدولية وبين حرية تبادل الأنباء والمعلومات، وأن قدرة الأنباء والمعلومات على الانتشار سوف تقلل من هيمنة الاحتكارات المالكة لوسائل الإعلام الدولية[1] .

---

(1)Kivikuru – Ullamaija:Apptoaches to International Communication, " Finnish National Communication For Unesco". Helisnki. 1986.pp.72-74.

سمات التدفق الإخباري :

ما يأتي أبرز سمات التدفق الإخباري التي يمكن رصدها :

1. اختلال التدفق الإخباري العالمي:

ليس اختلال التدفق الإخباري العالمي وليد اليوم أو تطورات طرأت على الوضع الدولي في السنوات الأخيرة وإنما هو سمة رئيسية لتدفق الأخبار منذ عقود طويلة، وتظهر نتائج عدد من الدراسات(*) التي أجريت على صحف تنتمي إلى الدول النامية، أن هذه الصحف تعتمد اعتماداً كبيراً في نشر الأخبار غير المحلية ولا سيما على وكالات الأنباء الدولية وتحديداً على ما تسمى وكالات الأنباء الأربع الكبار) Big Four) وهي (وكالة أنباء رويترز، وكالة الأنباء الفرنسية AFP، ووكالة أنباء اسيوشيتدبرس AP، ووكالة أنباء يونايتدبرس انترناشنال UPA)[1].

المخطط التالي يعبر عن حال التدفق الإخباري العالمي[2] :

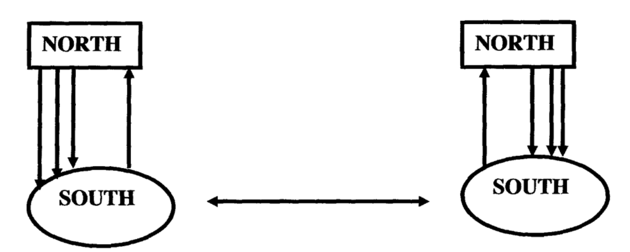
(*) ومن أبرز هذه الدراسات :

- أظهرت دراسة أجريت على أربع صحف نرويجية لرصد كيفية معالجتها لثلاث أمات عالمية، إن 87٪ من الأخبار المنشورة في هذه الصحف عن هذه الأزمات الثلاث وردت من وكالات الأنباء (رويترز) و (AFP) و (UPA) .
- وأظهرت دراسة أجريت على صحف مهمة في ثلاث دول غير متقدمة هي الهند وكينيا ولبنان ودولتين متقدمتين هما اليابان والنرويج، إن صحف الدول الخمس اعتمدت في تغطيتها للأخبار الخارجية على الوكالات الأربع الدولية نفسها بنسبة لا تقل عن 50٪ من إجمالي الأخبار الخارجية المنشورة بها، كما لم يظهر اختلاف ذو أثر بين صحف الدولتين المتقدمتين وصحف الدول الثلاث النامية في هذا الأمر.
- وهناك الكثير من الدراسات التي أظهرت دور وكالات الأنباء الدولية في احتكار الأخبار وبثها واعتماد وسائل الإعلام المختلفة في استقاء الأخبار منها .

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ، ص 42 .

(2) Mark D.Alleyne : News Revolution , Political and Martin's Press , New York , 1997 , p. 12.

شكل رقم (7)



NORTH (الشمال) = الدول الغنية ، الصناعية ، بخاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا ، فضلاً عن اليابان .

SOUTH (الجنوب) = الدول الصغيرة، الفقيرة - التي تقع في نصف الكرة الجنوب، بخاصة في أفريقيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية وآسيا .

2ـ الاختلال لصالح الدول المتقدمة :

إن الاختلال في التدفق الإخباري العالمي نشأ عن التفاوت بين حجم الأنباء والمعلومات الصادرة من العالم المتقدم والموجهة إلى البلاد النامية وبين حجم التدفق في الاتجاه المعاكس (وأن نحو 70 ـ 90٪ من التدفق الإخباري العالمي يأتي من الشمال إلى الجنوب، مقابل من 10 ـ 30٪ فقط في الاتجاه المعاكس)[1].

كما أن التدفق الدولي للأنباء ظل دوماً يتتبع تدفق الأموال بمعنى أن الأنباء تصنع وتخرج وتتجه إلى حيث تتركز الأموال: تجارة واستثمارات[2].

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء ـ م. س ذ، ص 44 .

)2 (Mark D.Alleyne : Op.Cit., p. 55 .

3ـ الاختلال لا يستثني دولاً متقدمة:

إن الكثير من الدراسات التي أجريت في مجال تدفق الأنباء أوضحت أن الدول المتقدمة(*) أيضاً لا تستثنى من اختلال التدفق، وأن صحفها تعاني من الاعتماد الكبير على الوكالات الدولية في نشر الأخبار الخارجية، ولا يقتصر الخلل في التدفق الإخباري بين الدول المتقدمة بعضها لبعض على الجوانب الفنية المتعلقة بوسائل إعلام تلك الدول فقط، لكنه يتعدى ذلك ليلقي بظلاله على مسائل (الهوية) وتنتج عنه دعوات(*) تعتمد خطاب (الغزو الثقافي) و (الهيمنة)، ربما على نحو مساوٍ أو أكثر مما يصدر من الدول النامية [1]. وعموماً فأن الاختلال لا يستثني دولاً

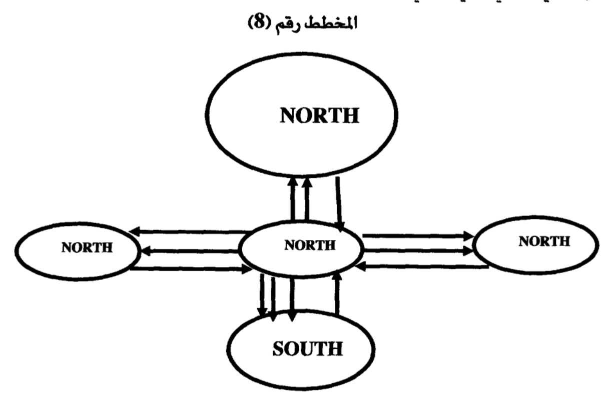
(*) إن دولاً مثل اليابان وايطاليا تمتلك اقتصاديات ضخمة وتمثل موقعاً ضمن مجموعة الدول السبع الصناعية الدولية، وهي جزء لا يتجزأ من الثقافة الغربية السياسية الاقتصادية، فهي لا تمتلك وسائل إعلام توازي موقعها الدولي، وتحديداً لا تتناسب وكالتا الأنباء اليابانية (كيودو) والايطالية (أنسا) من حيث موقعهما بين وكالات الأنباء في العالم مع موقع الدولتين اللتين تنتميان إليهما ضمن النظام الدولي لجهة القدرة والتأثير. كما أن دولاً أوروبية كثيرة وتحديداً من أوروبا الغربية ـ مثل المانيا واسبانيا اللتين تمتلكان وكالتي أنباء هما وكالة الأنباء الألمانية (د ب ا) ووكالة الأنباء الأسبانية (إي إف إي) لا ترقيان إلى مصاف (اللاعبين الكبار) أو الـ Big Four، ومن ثم فأن هاتين الدولتين تتعرضان لتدفق الأنباء الخارجية عبر الوكالات الأربع الدولية والتي تهيمن على ساحات كبيرة من صفحات الأخبار الخارجية في الصحف الألمانية والأسبانية.

(*) إذ بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية والتلفازية في دولة صناعية متقدمة وعضو في مجمع الدول السبع (G. 7) مثل كندا إلى حد أن أشار بعض الخبراء إلى أن الأطفال الكنديين من كثرة ما يشاهدونه من برامج أمريكية أصبحوا لا يدركون أنهم كنديون، وقد عبر وزير الخارجية الكندي الأسبق فولكنر عن ذلك بقوله: (لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية، فأنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضاً). للمزيد انظر:
ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م. س. ذ، ص 47.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 47.

متقدمة إذ تعاني دول متقدمة كثيرة تمثل المواقع الأمامية بين البلدان لجهة القدرات الصناعية والاقتصادية والتقنية، ولجهة الثقافة والتاريخ تعاني من مشكلات هذا الاختلال الذي يظهر أنه ناشئ عن احتكار مؤسسات بعينها للمشهد الإخباري العالمي وليس دولاً بعينها. ويمكن اعتماد المخطط التالي للتعبير عن حال التدفق الإخباري العالمي الذي يراعي الاعتبارات السابق ذكرها .

المخطط رقم (8)



مخطط رقم (8) الاختلال المروج في التدفق الإخباري[1]

(NORTH) (الشمال) في الدائرة الكبيرة = الدول المتقدمة التي تمتلك وسائل إعلام كبيرة ولا سيما إحدى وكالات الأنباء الأربع الدولية (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) .

(1) المصدر السابق نفسه، ص 48 .

(NORTH) الشمال في الدوائر الثلاث العلوية الصغيرة = الدول المتقدمة التي تملك وسائل إعلام أقل قدرة وتحديداً وكالات أنباء بين المحلية ونصف العالمية (إسبانيا، ألمانيا، هولندا، إيطاليا، كندا، ...) .

(SOTH) (الجنوب) في الدائرة السفلية = الدول النامية.

4. الاختلال قابل للمعالجة:

مما يشجع على القول بأن الاختلال قابل للمعالجة هو التجارب الناجحة التي أسست لإمكانية معالجة الاختلال القائم في التدفق الإخباري العالمي وهو حالة وكالة أنباء الأسيوشبيدبرس (AP) عندما اتهمت وكالات الأنباء الدولية (رويترز) و(هافاس) و (وولف) بأنها: تنقل للعالم أنباء حروبنا مع الهنود الحمر في الغرب، وجرائم الغوغاء والرعاع في الجنوب، وأعتى الجرائم الشاذة في الشمال، ويصورون الولايات المتحدة في صورة بلد غارق في الصراعات العنصرية وأنها أكبر مسرح لحوادث القطارات والعواصف والفيضانات والجريمة، إن الوكالات الدولية لم تنقل شيئاً عن الولايات المتحدة يمكن أن يجعل صورتها ناصعة[1]. على أن أسيوشيتدبرس لم تقف عند حدود الشكوى، لكنها بنت أكبر وكالة أنباء في الولايات المتحدة، ثم توسعت شرقاً حتى صارت إحدى الوكالات الأربع الدولية بامتياز لتبدأ في تلقي اتهامات من النوع نفسه[2].

أما في ما يخص الإعلام العربي فأن العقد الأخير من القرن العشرين شهد ظهور عدد من المؤسسات الإعلامية التي استطاعت أن تحقق اختراقات نوعية في مستوى الأداء الإعلامي العربي واستطاعت أن تنافس وسائل إعلام دولية عريقة في القدم والتقدم وتجبرها على التعاون معها والنقل عنها في إطار أجواء من المنافسة والندية، ووسائل الإعلام تلك - وإن كان بعضها برغم الملكية العربية له يصدر في أوروبا - تمثل الآن مواقع مهمة ومؤثرة ولها حضور ونفوذ قويان وهي : قناة الجزيرة

(1) د. ر. مانكيكار، التدفق الحر من جانب واحد، م. س. ذ، ص14 .

(2) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م. س. ذ، ص 49 .

الفضائية (القطرية). وقناة العربية الفضائية (السعودية) . قناة أبو ظبي الفضائية (أبو ظبي) . صحيفة الحياة اللندنية (سعودية). صحيفة الشرق الأوسط اللندنية (سعودية)[1]. كذلك نلاحظ تراجعاً لافتاً لسيادة الدولة في مجال الإعلام، ولم يعد ممكناً إخفاء الخبر المحلي عن الرأي العام، حتى ولو كانت الحكومة المعنية تعارض نشر هذا الخبر فها هي التقنية التلفازية تخترق الحدود في وقت قصير[2].

معوقات التدفق الإخباري:

إن من أبرز معوقات التدفق الإخباري هي :

1. طريقة العرض، إذ لا يوجد التزام كامل بمبدأ عرض الحقائق على نحو دقيق وموضوعي، إلا على نحو متفاوت، إذ إن الطابع الأعم لعرض الأخبار المتدفقة تغلبه انفعالات التهليل والتضخيم والشحنات الكافية فيصبح الخبر - في معظم الأحيان - شكلياً، وغير متوازن، وغير كامل، أي عاجزاً عن ممارسة وظيفته باعتباره يمثل سجلاً يومياً للأحداث المعاصرة، ولوحظ أن القارئ قد تعّود على التعامل مع مثل هذه الأخبار على أنها دعاية[3].
2. طريقة عرض الأخبار وتوزيعها بحسب التقسيمات الجغرافية، فالتقسيمات النوعية الجغرافية للخبر وأسلوب كتابته ويتضح بالنظر إلى القالب الفني لتحرير الأخبار لاحتكار وكالات الأنباء له، كما احتكرت تعميمه على وسائل الإعلام الجماهيرية، التي ينطبق عليها تعبير (الختم)، والذي يكرس نصاً بيروقراطياً يحصر المهمة الصحفية بتوفير الإجابات المتغيرة عن أسئلة مَنْ؟ ماذا؟ وأين ومتى؟ وترتيبها في الفراغات التقليدية الثابتة فضلاً عن أن هذه الصيغة أقرب إلى قالبي السرد الصحفي، والزمن المعكوسين التقليديين اللذين واكبا ظهور وكالات الأنباء، ومحاولات تحديد صيغ تحرير الأخبار منذ قرن ونصف[4].

---

(1) ياسر عبد العزيز، عولمة وكالات الأنباء، م . س . ذ، ص50 .

(2) د. بيداء محمد أحمد، العرب والتغيير في النظام العالمي، م . س. ذ، ص 65 .

(3) عبد الكريم العجمي، قضية التدفق الإخباري في الصحافة الأمريكية، م . س . ذ، ص13.

(4) محمد نجيب الصرايرة، التدفق الإخباري الدولي، مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم، م . س ذ ، ص 253 .

التوازن في الأخبار :

هو التعادل بين طرفين في ما لهما من حقوق وواجبات متبادلة، وفي ميدان الاتصال يعني التعادل بين الأخذ والعطاء والاهتمام المشترك بكل حقوق وقضايا كل طرف للطرف الآخر[1]. كما أن التوازن في أوروبا المعاصرة مشروط بعمليتين مختلفتي الاتجاه: الوحدة والاختلاف على الصعيد الاقتصادي، والخصوصية والاختلاف على الصعيد الثقافي[2]. وقد نشأ عدم التوازن هذا بسبب التفاوت بين حجم الأخبار الصادرة من العالم المتقدم والموجهة إلى البلاد النامية، وهذا التدفق يسير في اتجاه معاكس، ولا تغطي وكالات الأنباء الدولية من أخبار الدول سوى نسبة قليلة، على الرغم من أن هذه البلاد المتامية تمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع البشرية وهذا يؤدي إلى احتكار فعلي من جانب الدول المتقدمة .

وإطلاق كلمة توازن الاتصال تفترض وجود مشكلات وخلل في واقع الاتصال القائم، وتسعى الأنظمة العربية التي وفرت (واعية) أو (غير واعية) المناخ المناسب للتدفق او لما يسمونه (الغزو الإعلامي) إلى استعمال هذه المقولة كشماعة جديدة تحمل الخيبات والاحباطات الإعلامية لهذه الأنظمة إذ إن هذا التدفق أو هذا الغزو - بحسب المصطلحات السائدة - يمثل حقيقة موضوعية تعكس توازن القوى على الصعيد الدولي وتجسده[3].

إن حرية التدفق الإخباري في العالم واقع لا يمكن تجاهله أو حتى الالتفاف حوله في المستقبل، ومن تجليات ذلك انتشار إعلام الفضائيات وأجهزة استقباله، وانتشار الإقبال على التعامل مع شبكة الانترنت وهو ما يتطلب ضرورة تخفيض لكلفة رسوم تمكين المواطن من الاطلاع والتعامل مع هذه الوسائل الإعلامية والإقدام على إنشاء انترنت عربي وشبكة معلومات عربية، وهو الأمر الذي اهتمت

---

(1) محمد مصالحة، دراسات في الإعلام العربي، م . س . ذ ، ص 71 .

(2) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، م . س . ذ، ص76 .

(3) أديب خضور، الإعلام العربي على أبواب القرن الواحد والعشرين، م . س ذ، ص33 .

به بلدان أخرى كالصين والهند وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية[1]. ولكي نعالج التدفق الحر للأخبار بين فئات المجتمع الواحد لابد أن نضع في الحسبان ليس حاجة الفرد إلى الأخبار فحسب بل صياغتها له في قالب يمكنه من فهمها واستيعابها والإفادة منها لأن القضية ليست تدفقاً عشوائياً للأخبار دون هدف أو إستراتيجية تقود إلى أحداث أثر معين في الفرد أو المجتمع لضمان الفعالية والتأثر الحسن والمحسوس، ولا بد من مراعاة الفوارق الثقافية والاجتماعية بين مكونات المواطنين في المدينة والريف ووضع المعلومات في قالب يمكن لأقل الأفراد مستوى من التعرف عليها والتفاعل معها لذلك ينبغي إلا نغفل جانباً مهماً من السكان بحيث توجه العملية الاتصالية بالأسلوب الذي يناسب الريف فضلاً عن ما يحتاج الفرد في الريف صاحب الحق في أن يعلم ويتصل ويتلقى المعلومات ومع كل ذلك فأن الملاحظ على الأسلوب السائد في أجهزة الاتصال في البلدان النامية، هو الاهتمام بسكان المدينة أما سكنة الريف فعليهم أن يتقبلوا ما يوجه لهم بلغة المدينة وهذا الأسلوب يؤثر ـ من دون شك ـ في حصيلة المعلومات التي يتلقونها عبر هذه الوسائل بالرغم من أنها تشير في اتجاه واحد ولا تحقق عدلاً وتوازناً في تدفق المعلومات[2]. أنه تدفق يتم التحكم فيه ايديولوجياً لغرض ثقافة واحدة على شعوب مختلفة، وعلى أمم لها حضارات وثقافات متنوعة، فيؤدي هذا التدفق إلى تقييد حق هذه الأمم في المحافظة على شخصياتها الحضارية، وذاتيتها الثقافية، وحقها في المشاركة في الاتصال على المستوى العالمي، والتعبير عن مواقفها من أحداث العالم[3].

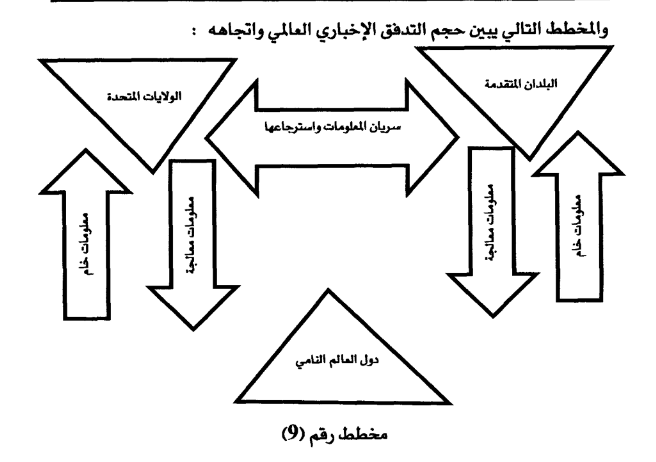
---

(1) لطفي الخولي، التعاون الإعلامي العربي: الواقع والمعوقات وآفاق المستقبل (بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، دار بلال، دار بيسان، 1998)، ص 1262.

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال في الدول لنامية، م. س. ذ، ص141.

(3) د. سليمان صالح، مفهوم التدفق الحر للأنباء والمعلومات، م. س. ذ، ص 25 ـ 26.

والمخطط التالي يبين حجم التدفق الإخباري العالمي واتجاهه :



مخطط رقم (9)

المميزات المشتركة للعالم العربي في تحديد الاختلال :

عندما نتحدث عن التدفق الحر للأخبار، وعن الاختلال الناتج عن عدم التوازن في هذا التدفق، وعن الأثر الذي ترتب على هذا الاختلال في المجتمعات النامية والمغلوبة على أمرها التي لا تملك القدرة على مواجهته ولا تستطيع الهرب منه فهو يلاحقها أينما كانت في كل زمان ومكان فيجب أن لا ننسى أن اختلال التوازن هذا قبل أن يكون بين العالم المتقدم والبلدان النامية ومنه الوطن العربي ، فهو مشكلة اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة تعاني منها تلك الدول بينها بل ويعاني منها البلد الواحد بين فئات مجتمعاته المتعددة ويؤدي بالتالي إلى اختلال واضح في البناء القومي للأمة، وإذا أخذنا العالم العربي كأنموذج (لمجموعة من الدول النامية)

تتكون من دول أو مجموعات لها ميزات مشتركة كثيرة لا توجد عند غيرها من دول هذا العالم مثل :

- الحدود الجغرافية المشتركة .
- اللغة والحضارة والتاريخ المشترك .
- المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة .
- المؤسسات السياسية المشتركة كالجامعة العربية والمنظمات التابعة لها والتي تمس كل جوانب النشاط الإنساني الذي يؤثر في الفرد العربي في كل البلدان.
- الإحساس بالخطر الموجه لكل العرب وضرورة التغلب عليه بالصلابة والوحدة والتكاتف بين جميع أفراد الأمة العربية .
- الشعور بضرورة التقارب والتفاهم بين المواطنين العرب في كل الدول العربية دعماً وتركيزاً لمفهوم الوحدة العربية في نفس المواطن العربي .

وإذا وضعنا كل ما سبق - على سبيل المثال لا للحصر - في الحسبان وحاولنا أن نمتحن التداول أو التدفق للأخبار بين هذا العالم بعضه مع بعض لوجدنا أن هناك اختلالاً ظاهراً وواضحاً للعيان يدعو إلى المعالجة السريعة وإلى وضع أسبقية تجعل منه متقدماً في المعالجة عما سواه إذا افترضنا أن (الخطوات المتلاحقة) هو الأسلوب الأمثل أو الممكن للمعالجة ، وأن إصلاح الاختلال بين الدول النامية وبينها وبين دول العالم المتطور لا يمكن أن ينجز في وقت واحد ، وبأسلوب متوازن، إذ لا بد من وضع ترتيب وأولويات وأسبقيات في هذا الصدد .

وعندما نتناول في الحديث التداول والتدفق الحر للأخبار ينبغي أن لا ينصرف الذهن إلى وسائل الإعلام الجماهيري كالإذاعة والتلفاز والسينما والصحف والكتب والشريط ... الخ ، بل أن التداول والتدفق الحر للأخبار في هذا السياق يشمل حتى الوسائل غير الجماهيرية وهي ما تسمى بالاتصال بين الأفراد .
(Person and Person Communication)

مثل الرسائل والخطابات والمحادثات الهاتفية وغيرها مما يكون محصوراً بطبيعته بين الأفراد .

واقع التداول والتدفق للأخبار في العالم العربي :

إذا ما سلمنا بما سبق واتفقنا على الإطار الذي يحدد مفهوم التداول والتدفق يمكننا أن نستعرض واقع التداول الإخباري بين العالم العربي، وهو استعراض أو مسح لا يقصد به الرصد أو الإحصاء المبني على المعلومات الرقمية، بل ما هو جارٍ اليوم ولا سيما وسائل الإعلام الجماهيرية كوكالات الأنباء والصحف والإذاعة والتلفاز والسينما ومن الوسائل الأخرى كالهاتف والتلغراف والبريد ووكالة قومية للأخبار: وهي منشأة أساسية لجمع الأخبار المحلية وتوزيعها على أجهزة النشر المحلية كالصحف والإذاعة والتلفاز وبعض هذه الوكالات يعيد بث ما يتلقاه من أخبار إقليمية وعالمية عن طريق أدوات الالتقاط للوكالات الدولية التي تصل إشارتها إليها ومحطات الإذاعة ووكالات الأنباء الدولية التي تعد مصدراً أساسياً لأخبار العالم، وفي كثير من الأحيان لأخبار الأجزاء الأخرى من الوطن العربي، كل ذلك يصل إلى دور النشر عن طريق الوكالة القومية للأنباء ، ولكن حجم الإفادة من كل تلك الحصيلة الخبرية يتأثر بعوامل كثيرة وتتحكم فيها الظروف السياسية وطبيعة العلاقات بين بلدان العالم العربي سلباً وإيجاباً ، وهي ظروف غير مستقرة وتخضع لمتغيرات مستمرة .

ثالثاً- النظام الإعلامي العالمي الجديد ـ القديم :

هو نظام يقوم على تعديل أسلوب تدفق الإعلام الدولي لكي يكون أكثر عدلاً وتوازناً بين الدول المتقدمة والدول النامية[1]، ولمواجهة المشكلات التي خلفها التدفق الإعلامي الدولي للدول النامية طالبت هذه الدول عبر المحافل الدولية بإقامة

(1) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي، م . س . ذ ، ص 202 .

نظام عالمي جديد(*) للتبادل الإعلامي الدولي[1] . أكبر عدالة وفاعلية[2]. ويعد النظام الإعلامي امتداداً للنظام الدولي(**). وتساءل أصحاب الحاجة في البلدان النامية عن أسباب عدم التوازن والتكافؤ؟ وهذا ما دفع إلى المطالبة بنظام إعلامي جديد يحقق العدالة والتوازن ويضمن حق الحصول على المعلومات الحرة المتدفقة وتوفير التكافؤ في الفرص والإمكانات التي توافر لإنسان البلدان النامية ما يحقق له التوازن ويمكنه من أن يدفع بما عنده من معلومات إلى الاتجاه الآخر وليس كما يحدث الآن من وجود تدفق هائل من المعلومات والأخبار من دول الشمال المتقدم إلى الجنوب، البلدان النامية المتخلفة[3].

وكان لدعوة إلى إيجاد نظام عالمي جديد للإعلام أسباب تتمثل في اختلال حجم الأخبار التي يصدرها العالم المتقدم ويوجهها إلى البلدان النامية عن طريق وكالات الأنباء التي لم تكن تولي أنباء هذه الدول أهمية تذكر، فإذا أوردت بعضاً منها، فلا بد أن تدخل عليها التحوير والتشويه فتظهر مجتمعات البلدان النامية في

(*) وقد تحقق تحسن ملحوظ، إذ إنشىء العديد من وكالات الأنباء التابعة للتجمعات الدولية والإقليمية من ضمنها: وكالة الأنباء الدولية: (IPS) (Service The Inter Press) المتخصصة بتوزيع أنباء الدول النامية وأفتتح مكاتب لها في أكثر من 60 دولة ثلثاها في الدول النامية. للمزيد انظر: صابر فلحوط، العولمة والتبادل الإعلامي، م . س . ذ ، ص 88 .

(1) المصدر السابق نفسه ، ص92 .

(2) غوران هدبرو ، الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية ، م . س . ذ ، ص 88.

(**) النظام الدولي: هو مصطلح قانوني في الدرجة الأولى ، يتعلق بطبيعة التنظيم الدولي السائد ، بينما يشمل النظام العالمي فضلاً عن المعنى القانوني، معطيات شاملة في تفاعلات العلاقات الدولية ، وما تنطوي عليه من متغيرات (للتفاصيل انظر: د. بيداء محمود أحمد ، العرب واتجاهات التغيير في النظام العالمي، التحدي والاستجابة ، مجلة العرب والمستقبل ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد الرابع، نيسان، 2004)، ص 60 .

(3) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال في الدول النامية ، م . س . ذ ، ص 196

مظهر غير لائق، إذ لم يكن يعنيها من أخبار تلك البلدان سوى الانقلابات العسكرية والاضطرابات التي قد تحدث هنا وهناك، والأزمات التي يتسبب الغرب نفسه في الكثير منها [1]. وتظل البلدان النامية تنادي بهذا النظام لأن بروزه مرتبط بالسياسات والمبادرات في العالم المتطور والعالم النامي سواء بسواء[2]. وقد تم تصميم النظام العالمي الإعلامي الجديد من أجل وضع كل شعوب العالم تحت نظام القانون العالمي[3]، ويقوم على سيطرة نظام إعلامي دولي واحد، وعلى هيمنة القطب الواحد[4]. وظهرت فكرة وضعه في المؤتمر العام لليونسكو الذي أنعقد في نيروبي في عام 1976 ويستند هذا المطلب الذي طرحته البلدان النامية على حقيقة تقول أن البلدان الغنية تسيطر على شبكة الإعلام في العالم بينما استبعدت البلدان النامية من تبوء مكانها المناسب في هذا الميدان[5].

مضمون النظام الإعلامي الجديد :

نستطيع هنا القول بأن مضمون النظام الإعلامي الجديد يتحدد بـ [6]:

1. ضرورة تعديل نظام التبادل الدولي للأنباء لكي يكون أكثر عدلاً وتوازناً بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولا بد أن يقوم ذلك على انسياب الأنباء والمعلومات في اتجاهين، مما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن المجتمعات النامية.

---

(1) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، م. س. ذ، ص 9 .

(2) حسن صعب، إعجاز التواصل الحضاري الإعلامي، م. س. ذ، ص 171 .

(3) تقرير فريق نورث بوينت (نورد ديفيز) ترجمة : محمد الظاهر ومنية سمارة (عمان، دار الكرمل، 1991)، ص55 .

(4) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي ، م. س. ذ ، ص 202 .

(5) هيرفيه بورج ، إنهاء السيطرة الاستعمارية على الإعلام ، م. س. ذ ، ص 1.

(6) د. فاروق أبو زيد، إنهيار النظام الإعلامي، م. س. ذ، ص 175 .

2. العمل على القضاء على عدم التكافؤ في مصادر الأخبار والمعلومات بين الدول، وأن يرتبط ذلك بمعالجة الاحتكار في ملكية وسائل الاتصال وفي اعتماد مبدأ حرية تداول الأنباء والمعلومات، والاعتراف بحق جميع الدول في الاتصال والإعلام.

ووجدت الدعوة(*) لإقامة نظام إعلامي جديد آذاناً صاغية وتلقاها المجتمع الدولي بكل ما يملك من حسن نية وحماسة، وكانت اليونسكو في مقدمة من أظهروا الحماسة له وشهدت مؤتمراتها واجتماعاتها العديدة حركة دائمة من أجل الوصول إلى الصيغة التي يمكن أن تحقق العدل الاجتماعي بين الناس بوسائل الاتصال وسبل تبادل المعلومات والمعرفة[1].

ومن المؤكد أن أدبيات علم الإعلام، لم تعرف اصطلاح (النظام الإعلامي الدولي) حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن الاصطلاح بدأ يتردد في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات عندما شاع استعمال مصطلحات مشابهة في مجالات السياسة والاقتصاد وغيرها، ثم سرعان ما أخذ الاصطلاح يشق طريقه إلى الكتابات الإعلامية والأكاديمية عقب المحاولة التي تبنتها منظمة اليونسكو في منتصف السبعينيات لمناقشة مشكلات الإعلام والاتصال الدولي، وقد منيت المحاولة بالفشل لعدم واقعيتها من ناحية، وبسبب مقاومة الدول الغربية لها من ناحية

(*) تبنت منظمة اليونسكو مشروع الدعوة لقيام نظام دولي جديد للأتصال والإعلام، ونظمت الكثير من الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشة الموضوع ،ثم تبلورت الجهود المشتركة بين اليونسكو الذي أنعقد في بلغراد في عام 1980 على مشروع نظام عالمي جديد للأتصال والإعلام، وقد وضعت المشروع لجنة مكونة من ستة عشر مفكراً وإعلامياً يمثلون جميع مناطق العالم، وبعضهم من الحاصلين على جائزة نوبل، وقد عرف هذا المشروع باسم (تقرير ماكبرايد) حيث ترأس هذه اللجنة شون ماكبرايد ذو الجنسية الأيرلندية والحائز على جائزتي نوبل ولينين للسلام. (للمزيد انظر: د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي، م . س . ذ)، ص 175 .

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م . س . ذ، ص 196 .

ثانية، وانتهى الأمر بالإطاحة بأمين عام المنظمة(*) الدولية الذي تبنى المحاولة[1]. وبنظر البلدان النامية بات من الواضح بصورة متزايدة أن (تدفق الأخبار) عبارة بدت منطوية على حركة شاملة للأفكار والمواقف وذات اتجاه واحد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة كان خاضعاً لكيانات متعددة القوميات متمركزة في الدول الأكثر تسلطاً، أما أنواع التفاوت الناتجة فكانت تميل إلى رسم الإطار المناسب للمناقشة حتى داخل البلدان النامية، ومن الواضح أن الاستقلال السياسي لم يواكب بالاستقلال على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[2].

ولكي نستوعب أبعاد هذه السيطرة الاستعمارية يكفي أن نعلم بأن أربع وكالات أنباء أوروبية وأمريكية فقط تحتكر إنتاج المادة الخام للأنباء وتوزعها للعالم كله[3]. وقد استمرت دعوات دول العالم لإقامة هذا النظام وخاصة بعد الألفية الثالثة لأن النظام الإعلامي الحالي يتسم باختلال عميق بين البلدان المتقدمة التي تسيطر على دورة المعلومات من البداية إلى النهاية[4]، وبرغم الجدل والمناقشات فأن الدول الصناعية وقفت موقفاً متشدداً من قضية النظام الإعلامي[5]. وبما أن الدول التي دعت إلى إنشاء هذا النظام بغية تحقيق شيء من التوازن فأنها اختلفت حتى في تحديد مفهومه وتعريفه، إذ يعبر عنه بعدة صياغات تنطوي على ضرب من التشابه والاختلاف في آنٍ واحد وبعض هذه التعبيرات[6] :

1- New World Information Order.
2- New World Communication Order.

(*) مختار أميو .

(1) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي، م . س . ذ، ص 148 .

(2) مجموعة باحثين، العولمة الطوفان أم الإنقاذ، م . س ذ ، ص 496.

(3) هيرفيه بورج، إنهاء السيطرة الاستعمارية، م . س . ذ، ص 1 .

(4) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م . س . ذ، ص 24 .

(5) إبراهيم الداقوقي ،نظرة في إعلام البلدان النامية، م . س . ذ، ص 39 .

(6) أمل كمال قلنجي، صناعة الأخبار في رويترز، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1996)، ص28 .

3- New World Communication and Information Order.
4- New Order .

وفي اللغة الإعلامية يستعمل مصطلح عام هو النظام الجديد .

ملامح النظام الإعلامي:

ويمكن تأشير أبرز ملامح النظام الإعلامي وتحديدها في عدة مواضع[1] :

1. إن عدم التوازن الإعلامي هو حالة يؤشرها التفاوت الكبير في توزيع الإمكانات والموارد الإعلامية التي تتركز على نحو كبير في الدول المتقدمة وتغيب ويفتقر إليها في الدول النامية، وهذا الوضع يؤدي إلى تدفق غير متوازن للإعلام والمعلومات يسير في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب .
2. الإهمال الواضح والمتعمد لوكالات الأنباء في تغطية الأحداث والنشاطات التي تعكس الإنجازات التي تشهدها الدول النامية والمشاريع الكبيرة التي تديرها هذه الدول .
3. إن هذا الكم الهائل من المعلومات المستوردة من مصادرها العالمية أثار حفيظة الدول النامية وجعلها تشعر بالضآلة والعجز وبالنقص ولا سيما وأن المعلومات المستوردة تحمل قيماً ومفاهيم تنتمي لثقافات غريبة عن الكيان الثقافي الأصلي للمتلقين .
4. إن الرسائل الإعلامية المتدفقة من مصادرها العالمية باتجاه الدول النامية تتسم بانعدام العلاقة بينها وبين الواقع الاجتماعي السائد في مجتمعات الدول المتلقية.
5. إن أوضاع الإعلام الدولي الراهن لا تمثل وضعاً دولياً من الناحية المنطقية لأسباب تتعلق بالوضع ذاته في كون مدخلات هذا النظام كلها شمالية صرفة وهي اقتصادية وسياسية وعسكرية وقانونية وتقنية وطريقة اشتغاله

---

(1) د. ياس البياتي، الاستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي، مجلة شؤون سياسية، (بغداد، دار الجماهير، السنة(1)، العدد(2)، 1994)، ص53.

وإدارته شمالية لكنه ذو مخرجات دولية وهي تمثل رغبة شمالية في الهيمنة التي تنتج عنها التبعية من الدول.

سمات النظام الإعلامي :

وفقاً للملامح السابقة يمكن أن نلخص أهم السمات لهذا النظام الذي يقع تحت وطأة جدلية محتدمة بين دول الشمال والجنوب[1] :

1. هناك عدم تكافؤ في المصادر بين الشمال والجنوب، إذ تتركز المصادر الإعلامية والثقافية من حيث الإنتاج والتوزيع بأنواعه كافة في الدول نفسها، التي تحتكر مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، إذ بوجد عدم تناسب في توزيع مصادر الأخبار، وعدد السكان واحتياجاتهم .
2. هناك دلائل على عدم تكافؤ في تدفق الأخبار بين الشمال والجنوب من الناحية الكمية، والتي يمكن تقريرها على النحو الآتي : التدفق الإخباري من الشمال الذي يسكنه ثلث سكان العالم إلى الجنوب الذي يمثل ثلثي سكان العالم، وهذا يشمل كذلك المسلسلات والبرامج والأفلام .
3. يتحدد مضمون الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام في الشمال إلى الجنوب بانعدام مضمون المواد الإعلامية، الواقع الاجتماعي والثقافي السائد في دول الجنوب، أو طبيعة المشكلات التي تواجه هذه الدول، مما يجعلنا نطلق على هذه المضامين (مضمون المواد الإعلامية غير الثابتة) .
4. تأثير التغيرات العالمية، التي حصلت في النظام الشرقي الشيوعي والتي من شأنها أن تقود إلى بعض التغيرات في النظام الإعلامي، تلك الأنظمة التي انكمشت ، فلم تجد الدول النامية إلا الاتجاه إلى دول الشمال .

ومن جهة أخرى فأن النظام الإعلامي الدولي يعني، إيجازاً، التنافس الاقتصادي بين كتل كبرى، والكتل الاقتصادية كما هي الآن: الولايات المتحدة

(1) أ .عبد الكريم العجمي، قضية التدفق الإخباري في الصحافة الأمريكية، شبكة الانترنت، الشبكة الاستراتيجية http:// www.tit.net.

وكندا، أوروبا الغربية ، بخاصة بعد وحدة ألمانيا، أي الاتحاد الأوروبي مع احتمال أتساع هذه السوق وتطورها، اليابان وبعض دول شرق آسيا، وعلاقتها بالصين، وأخيراً الاتحاد السوفيتي (سابقاً) لذلك كان النفط أحد العناصر المهمة بالنسبة إلى كتل الاقتصادية المتنافسة فاليابان تستورد كامل حاجتها من الخارج، وأوروبا تستورد الجزء الأعظم أيضاً من الخارج، أما الولايات المتحدة التي تتحكم من خلال شركاتها وعلاقتها بالدول النفطية - بالقسم الأكبر من ملكية النفط وتجارته الدولية - مما يعزز وضعها الاقتصادي، وبالتالي التنافسي، وأيضاً لاحتفاظها بأموال النفط على كودائع وأسهم، أو من مبيعات السلاح، بخاصة للدول النفطية، فأنها في وضع يمكنها من فرض صيغة للنظام الدولي الجديد [1]ولاسيما عندما بدأت ملامح التذمر من النظام الحالي تظهر قبل انحسار المد الشيوعي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، إذ جاءت الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد تتساوى فيه الفرص ويزال الغبن عن الدول النامية، فقد واجهت هذه الدعوة هجمة شرسة من القوى الرأسمالية[2].

النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات (NWICO) :

تكمن فكرة هذا النظام في محاولة العديد من الدول مواجهة المشكلات المرتبطة بما أطلق عليه بعضهم (الاستعمار المعلوماتي) (Information Imperialism) .

فالاتصال نشاط محوري لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويدعو النظام العالمي الجديد إلى أجراء تغييرات هيكلية في الاتصال على المستوى

---

(1) مجموعة باحثين، عودة الاستعمار، من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، (لندن، دار رياض الريس للكتب والنشر، سلسلة كتاب الناقد، ط1، 1991)، ص 39 .

(2) نبيل الدجاني، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 224 في 1997/10)، ص 58 .

العالمي وصولاً إلى عدالة أكثر ومساواة أكثر وتفاعل أكثر بالنسبة إلى تبادل المعلومات ، فضلاً عن ضرورة مزيد من الاعتماد على الذات والحفاظ على الهوية الثقافية[1].

ومن أبرز خصائص النظام الدولي للمعلومات هي:

1ـ **التسارع:** تتسم التغييرات في المجتمعات بتزايد سرعتها باستمرار وما يخلق فجوة كبيرة تتزايد باستمرار بينها وبين الدول النامية .

2. **الانفجار المعرفي:** وتمثل الإفرازات البارزة لأطروحة الإمبريالية الثقافية بالدعوة الصارخة إلى (نظام إعلامي عالمي جديد)، بادرت البلدان الأقل تطوراً إلى رفع شكواها الأستئنافية ضد هيمنة وسائل الإعلام الغربية أمام محكمة اليونسكو ومنابر الأمم المتحدة الأخرى، مطالبة بفرض القيود على الدعاية الثقافية الغربية وبتوجيه سيل من المساعدات إلى المستعمرات السابقة لتحسين منظومات الاتصالات الناشئة فيها[2].

غير أن خطاب النظام الإعلامي العالمي الجديد لم يفض إلا إلى القليل من الإجراءات أو الخطوط الملموسة، جزئياً لأن البلدان الأقل تطوراً، قلعت عن الاهتمام بعد أن بادرت كثرة من الدول الجديدة إلى فرض التحكم المباشر بوسائل البث المسموع والمرئي في بلدانها وتحويل أجهزة الإذاعة، التلفاز، والصحف الرئيسية إلى تنفيذ السياسات والخطط الرسمية للحكومات .

---

(1) د. أحمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، م . س . ذ، ص 90.89.

(2) مجموعة باحثين، العوالمة، الطوفان أم الإنقاذ؟، م . س . ذ، ص492 .

الظواهر الآنية المرتبطة بالنظام الإعلامي الدولي :

وقد أصبح العالم يواجه بظاهرتين تحدثان في وقت واحد[1]:

إحداهما: تطور النظام الإعلامي الدولي من طابع الثنائي إلى طابع النظام الواحد .

والأخرى: تنامي قدرات الولايات المتحدة وتعاظم نفوذها الإعلامي بحيث أصبحت القطب الواحد المهيمن على النظام العالمي مع وجود مراكز إعلامية أقل قدرة وأضعف نفوذاً مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان .

ومشكلة هذا النظام تكمن في أن هذه الكميات الهائلة من الطاقة العقلية التي تولدها تقنيات الإعلام تملك، أو تدير، غالبيتها العظمى مؤسسات إعلامية تعمل عبر الدول (Transnational Corporations) وتتحكم هذه المؤسسات عبر الدول في قنوات الاتصال في الدول الساعية للنمو، فتنساب الرسائل الإعلامية والثقافية من المركز (أي من الدول المتقدمة) إلى الأطراف (أي إلى الدول الساعية للنمو) وبالتالي تسهم وسائل الإعلام العاملة ضمن النظام العالمي الحالي في جعل الثقافة الوطنية غربية في بلدها، يتم كل ذلك ضمن ما يسمى بـ(عملية التحديث) التي تقنن الثقافة واهتمامها بالعالميات من الأمور بحيث تتأثر القيم التقليدية والفنون التي تضفي على الثقافة طابعها، فنرى الثقافة الشعبية الغربية تمتزج بثقافتنا، بل وتبتلعها في بعض الأحيان[2].

رابعاً –حق الاتصال :

إن الحديث عن حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد هو ما يجب أن يكون موضع اهتمام العالم والبلدان النامية كافة (الوطن العربي أيضاً) لكونه

(1) د.هويدا مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، م.س.ذ، ص110ـ 111 .

(2) نبيل دجاني، البعد الثقافي والاتصالي، م.س.ذ، ص 60 .

كتلة فعالة ومؤثرة وجزءاً أساسياً في البلدان النامية مما يزيد في قدراته على التأثير في الغير ويمنحه فرصة أوسع وحظاً أوفر بسبب الوضع الاقتصادي والاستراتيجي المتميز ولا سيما للعالم العربي في إطار الخريطة الدولية اليوم[1].

إن ظهور ما أصطلح على تسميته بـ (حق الاتصال) هو حق أو إطار يشمل فضلاً عن ما سبق إقراره تضمينه للمواثيق الدولية حق الفرد أو المجتمع في الانتفاع من المعلومات (Access) وبالمشاركة في خلق تلك الوسائل (Participation) وإدارتها وحق الفرد والمجتمع أيضاً في أن لا يكون تدفق المعلومات في اتجاه واحد، وبذلك تتحقق العدالة في التوازن وبالتالي يسهم في توفير ما يساعد على التفاهم الدولي والإنساني[2].

وقد جاء الاعتراف بحق المواطن في حرية الرأي والتعبير الذي يعني الحق في إلا يزعج الفرد في آرائه، وكذلك حقه في أن من يسعى دون أشياء متعلقة بالحدود للحقائق الإخبارية والآراء بجميع وسائل التعبير عنها وأن يستقبلها وأن ينشرها في المادة (19) من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 10 أيلول 1948، وأكمل هذا النص بالمادة (29) والتي أضحت من أكثر النصوص الدولية تداولاً بهذا الاتجاه في الكثير من الوثائق الدولية، وهذا التطور قد قاد ولأول مرة إلى الاعتراف بحرية التعبير للفرد كحق من حقوق الإنسانية، وما يعنيه هذا الحق من طرائق ووسائل التعبير عنه[3]. ولقد برز مفهوم حق الاتصال للمرة الأولى في 1979، وكان جان دارسي أول من رسم بعضاً من خطوطه الدولية عندما دعا إلى حق أوسع نطاقاً من الحق في الإعلام وهو الحق في

---

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام، م. س. ذ، ص 119.

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام، م. س. ذ، ص 116.

(3) الدكتورة حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، مدخل - (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)، ص43-44.

الاتصال وينطوي هذا الحق - ضمن أمور أخرى - على حق الإنسان في أن يسمع وأن يسمع وأن يعلم وأن يعلم[1]، ولذا فأن حق الاتصال هو حق الفرد في الحصول على المعلومات والمعارف والإطلاع على تجارب الغير وحقه في التعبير وإيصال الحقيقة للآخرين والاتصال بهم ومناقشتهم[2]. ولكن التطور السريع الذي جعل من العمل الإعلامي على بعض الكيانات السياسية الدولية التي أخذت تسعى تحت شعار مبدأ حرية الصحافة إلى احتكار وسائل الإعلام الدولية أو الهيمنة على نسبة مرتفعة من تداول المعلومات[3].

ولذا فأن العدالة لن تسود في الإعلام الدولي ما لم يعد تعريف حق الاتصال وتحديده على نطاق واسع[4]. والاتصال قد اصبح حاجة اجتماعية عملية بالنسبة للدول النامية فمنذ أن اصبح النموذج المهيمن هو نموذج الانفتاح، بعد انهيار النظام الاشتراكي بالذات، إن على الصعيد التجاري وإن على صعيد التبادل والدبلوماسية، فأن تقنيات الاتصال أدت دوراً ايجابياً ضرورياً[5]. يعترف عدد كبير من الدساتير الوطنية على الصعيد العالمي بحق الاتصال والإعلام وحرية التعبير والإطلاع على الأخبار والمعلومات، كما أن هذه الحقوق اصبحت موضوعاً لمختلف الأدوات

(1) مصطفى المصمودي، الحق في الاتصال في إطار النظام الإعلامي العالمي الجديد، ندوة حق الاتصال (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1982)، ص 19.

(2) حسين العودات، حق الاتصال والسياسات الإعلامية، ندوة حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، 1982)، ص 315.

(3) د. حميد سميسم، نظرية الرأي العام، م.س.ذ، ص 44.

(4) د. أحمد بدر، الإعلام الدولي، م.س ذ، ص 108.

(5) مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة، م.س.ذ، ص 35.

القضائية الدولية إذ يجب تحديد تأثيرها الحقيقي وتعريفه[1]. ولقد كان لإعلاميات الجنوب باع طويل في ميادين الحق في الاتصال، وبذلت من أجل بلوغ هذا الحق جهوداً لا يستهان بها، وواكب الجهود استواء هذه الأجهزة الإعلامية مع استواء أوضاع البلدان تلك التي نالت تواً استقلالها لتجد نفسها مسلوبة الرأي، مسلوبة الصوت، ولا تطلق إشكاليات (المصدر) و (رجع الصدى) وما كان انهيار المعسكر الاشتراكي وسقوط جدار برلين إلا علاقة التحول نحو الرأي والرأي الآخر والصوت والصوت الآخر، والمركز والمراكز الأخرى وعلى أمل انتهاء زمن المراكز والأطراف[2]. ولكن المشهد اليوم يحمل في طياته نكوصاً قيمياً بينياً وتراجعاً موضوعياً في ما يتصل بهذه المعادلة وربما كانت صورة الجنوب - في عموميتها - تحتل مساحة واسعة في هذا المشهد[3].

---

(1) سيمون زوريس، الإعلام والحدود القانونية لحريات الرأي والتعبير، مركز الدراسات العربي - الأوربي، م . س . ذ، ص 214

(2) طاهر عبد مسلم، المشهد الاتصالي الراهن، م . س . ذ، ص19 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص 190 .

المبحث الثاني

أسباب الاختلال والتدفق غير المتوازنين للأخبار في وكالات الأنباء

يُعدُّ تدفق الأخبار من مصادرها إلى جهات بثها أو الافادة منها لأغراض إعلامية كثيرة، متفاوتاً في الأداء وذلك لأسباب كثيرة يخصُّ بعضها وكالات الأنباء ذاتها، فيما يخص بعضها الآخر مصادر تغطية الحدث أو نقل المعلومة عبر المراسلين أو المندوبين من موقع الحدث، أو عن طريق نقلها على نحوٍ مباشر لتغطيتها. كما أن تمركز وسائل الإعلام الدولية في الدول الصناعية وهيمنتها على السوق الإعلامية الدولية العالمية أدى إلى خلق تفاوت في تدفق الأخبار بين الدول الصناعية والدول النامية ومنها الوطن العربي مما أسهم في تكوين الاختلال الإخباري بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وهذا التفاوت يخلق قصوراً في المعلومات - من حيث دقتها أو كمية توافرها - الأمرُ الذي يؤدي إلى الانتخاب أو الاستنتاج بعد عرض تدفق الأخبار التي تتوافر في الدول الصناعية - بسبب تطورها التقني - أكثر من توافرها لدى الدول النامية ومنها الدول العربية إذ إن النظام الإعلامي يعمل على إبقاء نوع من الاستعمار الاقتصادي والثقافي ليعكس غالباً على تفسير الأنباء المتعلقة بالبلدان النامية على نحوٍ يجعل الاستنتاج الذي يخرج به المتلقي مؤاتياً - بالضرورة - لمصالح الجهة التي تبث المادة الإعلامية(1).

(1) هيرفيه بورج، إنهاء السيطرة الاستعمارية على الإعلام، م. س. ذ، ص 17 وما بعدها.

وهناك معايير أصبحت شبه ثابتة، هذه المعايير تطلق على الدول المتخلفة(*) أو النامية؛ إذ إن كل ما يبث يضر بمصلحة هذه الدول ويفيد بصورة أو بأخرى مصلحة الدول المتقدمة واحتكاراتها[1]. وهذا الأمر يجعل وكالات الأنباء الدولية تميل إلى اختيار نوع الأخبار وكمها لبثها إلى هذه الدول ، فإلى أين يتجه الإعلام ؟ أنه يمثل في الفترة الراهنة السبب الرئيسي في التفاوت المتزايد القائم بين الشمال والجنوب، والملاحظ هنا أن التباينات لم تبلغ في أي قطاع آخر ما بلغته من عمق في هذا القطاع بالذات[2]. كما أن وكالات الأنباء الدولية لا تخصص إلا ما بين 20 - 30 بالمائة من أنبائها للعالم النامي كله[3]. مشاركة بذلك بتكوين اختلال وعدم توازن في التدفق الإخباري بين الشمال والجنوب .

إن توازن الاتصال الإخباري مازال وئيداً ، ومحكوماً بالقطع بنوعية العلاقات السياسية القائمة في نطاق المجموعة العربية وحجم العلاقات الاقتصادية الموجودة بين دولة وأخرى[4]. والفجوة تتسع يوماً بعد يوم في جميع مجالات الاتصال

(*)الدول المتخلفة: شاع استعمال هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والهيئات الدولية ووسائل الإعلام منذ الحرب العالمية الثانية، لوصف البلدان الأكثر حرماناً والتي لم تفد مجتمعاتها من الإمكانات التي يوفرها العلم والتقنية الحديثة وحتى الثروات المتوافرة لعدم القدرة على استخراجها واستعمالها، ولا تقتصر المسألة على تأثير درجة التفاوت في درجات سلم التقدم، بلدان متقدمة وأخرى متخلفة، لأن هناك عوامل أخرى يغفلها بعضهم وهو دور الدول المتقدمة في هذه التقنية، وآثار الاستعمار الذي عانت منه أغلب الدول المسماة بالمتخلفة ولا سيما في أفريقيا وآسيا، ومشكلات تقسيم العمل الدولي، واحتكار ثروات البلدان المذكورة وخاماتها من قبل دول أخرى، ويقول بعض الاقتصاديين. أن وصف هذه البلدان بالتخلف غير دقيق علمياً لأن (تخلف) هذه البلدان يختلف عن التخلف الذي كانت تعيش فيه قبل قرنين أو ثلاثة البلدان المتقدمة صناعياً اليوم. وفي معظم هذه البلدان أيضاً قطاعات اقتصادية متطورة إلى أقصى حد كصناعات النفط والتعدين والزراعة والمنشآت الحديثة، وسكك الحديد والموانئ وغيرها. كما أن مصطلح التخلف يخفي جوهر التبعية الاقتصادية التي تشكو منها والتي هي بالنتيجة ثمرة التبعية السياسية، والخروج من دائرة التخلف لا يعني فقط تأمين التقدم الاقتصادي المجرد، ولكن تحقيق الاستقلال السياسي وإمكانية المحافظة عليه والتحول الاجتماعي الشامل الذي يكون الإنسان مركزه الأساسي.(المؤلفة)

(1) هيرفيه بورج، إنهاء السيطرة الاستعمارية على الإعلام، م . س . ذ، ص 17 .

(2) ماكبرايد، م . س . ذ، ص311.

(3) المهدي المنجرة ، الحرب الحضارية الأولى، م . س . ذ، ص 366.

(4) د. محمد مصالحة، دراسات في الإعلام العربي، م . س . ذ، ص76 .

والمعلومات، وهو الأمر الذي يعوق تحقيق أغراض الاتصال والإعلام الدولي، فهل يرجع الأمر إلى اللامبالاة وحده؟ ليس ذلك جزءاً من النظام الاقتصادي السائد الذي يجعل من مصلحة الشمال إبقاء الجنوب في بؤسه؟ فالمصالح الهائلة للشركات متعددة الجنسية هي أساس الأسعار البخسة للمواد الدولية التي ينتجها الجنوب، أليسوا هم سبب الفجوة الهائلة بين العالم الصناعي والعالم النامي[1].

العوامل التي أسهمت في الاختلال الإخباري بين الشمال والجنوب :

وهناك عوامل كثيرة أسهمت في الاختلال الإخباري بين دول الشمال ودول الجنوب، وأدت إلى سيطرة الشمال بصورة محكمة وواضحة على حركة الإعلام الدولي ودفعه باتجاه واحد وإيجاد وضع غير متوازن وغير عادل في العلاقة بين الطرفين، وتتمثل هذه العوامل بالروابط الاستعمارية السابقة والاقتصادية والتكنولوجية، فمن الناحية التاريخية عانت البلدان النامية من استعمار قاسٍ واحتلال عسكري مارسته الدول الغربية ضدها، وقد تسبب ذلك في إيجاد أنواع أخرى من التبعية استمرت حتى بعد استقلال هذه الدول، وقد تمثلت هذه الأشكال بالتبعية الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية. وما زالت شبكات الأخبار الدولية - تخضع إلى حد كبير - للروابط التي وجدت في المراحل التي سبقت تحقيق الاستقلال نفسها، كما أن الروابط الاقتصادية القديمة ما زالت مستمرة، فشبكات الاتصال القديمة حالياً - تشبه إلى حد كبير- الشبكات التي وجدت في ظل النظام الاستعماري، فتكنولوجيا الاتصال الحديثة ما زالت كما كانت في الماضي تتجه نحو مراكز السلطة إلى الهوامش[2].

مشكلات الاختلال الإخباري التي حددتها الدول النامية :

حددت الدول النامية جوانب مشكلة الاختلال في تدفق الأخبار على النحو الآتي[3] :

(1) ميشيل كولون، احذروا الإعلام، م . س . ذ ، ص 36 .

(2) د. جيهان احمد رشتي، الإعلام الدولي، م . س. ذ، ص340 .

(3) راسم محمد الجمال، دراسات في لإعلام الدولي، م . س . ذ، ص 113 .

1. هيمنة فعلية ورغبة في السيطرة تتضح في عدم الاهتمام الملحوظ لدى وسائل الإعلام في الدول المتقدمة، ولا سيما في الدول الغربية، بمشكلات الدول النامية واهتماماتها وتطلعاتها ونظراً لقيام وسائل إعلام الدول المتقدمة على القوة المالية والصناعية والثقافية والتكنولوجية، فقد نجم عن ذلك أن هذه الوسائل عدت الدول النامية مجرد مستهلك للمعلومات وللمواد الإعلامية التي تباع مثل أية سلعة أخرى، وتمارس الدول المتقدمة هذه الهيمنة وتلك السيطرة في المقام الأول عن طريق التحكم في تدفق المعلومات الذي تختاره وكالاتها المتقدمة وتمارسها من دون وجود عوائق تذكر في الدول النامية .
2. نقص في المعلومات عن الدول النامية سببه أن وسائل الاتصال الدولية المتقدمة تفرض طريقتها ولا سيما على رؤية العالم للبلدان النامية .
3. تتلقى الدول النامية رسائل إعلامية لا تناسبها؛ إذ إن لا تأخذ وسائل الإعلام الدولية في الحسبان الأهمية الموضوعية الحقيقية لرسائلها الإعلامية ولا تهتم باحتياجات الدول النامية واهتماماتها .

إن ما تعاني منه دول الجنوب اليوم نفسه، عانت منه الولايات المتحدة منذ ستين سنة ، حيث دخلت الولايات المتحدة في صراع، لكي يعترف العالم بها، فقد كانت أمريكا ضمن الدول التي لا تملك شيئاً في مجال الإعلام والأخبار الدولية ولولا حملة كنت كوبر مدير عام وكالة الاسيوشيتدبرس التي رمت إلى حق وكالته في الاتصال بدول العالم، وكسر الاحتكار للأخبار الدولية الذي ظل حكراً على الوكالات الأوروبية، حين وجهت الولايات المتحدة اتهامها إلى وكالة رويترز، وهافاس الفرنسية، واتهمتهما بأنهما تقدمان صورة الولايات المتحدة بأنها بلد غارق في الصراعات العنصرية، وهي مسرح للأحداث والعواصف والفيضانات والجريمة؛ إذ إن رجال الإعلام الأمريكيين ينتقدون الأسيوشيتدبرس، لأنها سمحت لرويترز أن تفعل ما تشاء بصورة الولايات المتحدة في العالم[1].

---

(1) د. عبد الكريم العجمي، قضية التدفق الإخباري في الصحافة الأمريكية، م . س . ذ ، ص

أسباب عجز الدول النامية في مواجهة الاختلال الإخباري:

ولكن يمكن التنويه إلى أهم أسباب العجز التي يعاني منها إعلام الدول النامية والتي تتحدد[1] :

1. عدم الإلمام بالعلاقة التي يجب أن تقوم بين التخطيط السياسي والتخطيط الإعلامي .
2. ندرة الملاكات البشرية المؤهلة تأهيلاً مناسباً .
3. تجاهل الكثير من هذه الدول شروط الكفاءة العلمية والإعلامية عند اختيار الملاكات البشرية في الكثير من الأحيان وإخضاع هذا الاختيار لشروط أخرى شخصية .
4. افتقار الكثير من الملاكات العاملة في المراكز الإعلامية الدولية إلى الخلفية العلمية المناسبة .
5. ضعف المؤسسات الإعلامية في معظم الدول النامية وعدم إعطائها الاهتمام الكافي اعتماداً على ما توافره المؤسسات الغربية لها من المواد الإعلامية .
6. عدم مراعاة الربط بين التخطيط والتنفيذ والمتابعة في معظم الأجهزة الإعلامية النامية .
7. افتقار الكثير من الدول النامية ـ بسبب ظروفها الخاصة ـ إلى الإمكانات المالية الكافية لإدارة إعلام ناجح، بل وحتى عندما تتوافر مثل هذه الإمكانات فأنها غالباً ما يساء استعمالها.
8. ضعف الاهتمام بالإلمام بخصائص المستقبل للرسالة الإعلامية سواء كان محلياً أم دولياً .
9. عدم الاهتمام بدراسة المردود الإعلامي في معظم الأحوال للتطوير ولمعالجة القصور.
10. انعدام وجود خطة إعلامية ملائمة يتقيد بها في إطار منطق إعلامي مدروس.

---

(1) د. فؤاد عبد السلام الفارسي، في السياسة والإعلام وقضايا أخرى، م . س .ذ، ص 245ـ246.

11.افتقاد التعاون والارتباط بين المؤسسات العلمية والأجهزة الإعلامية .

على وفق ما تقدم تسري المعلومات باتجاه واحد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بحيث تؤدي الوكالات الدولية دوراً كبيراً في ذلك لكونها الموزع الرئيسي للأنباء على الصعيد الدولي، وتشير المعلومات إلى أن هذه الوكالات تسيطر على 80٪ من الأخبار والمعلومات التي يتم توزع دولياً، بينما تؤكد معلومات أخرى بأن واشنطن وحدها تسيطر (65٪) من حجم الاتصال المتداول في العالم، كما أن أمريكا نفسها تحتكر (35٪) من عملية النشر في العالم و (64٪) من الإعلان الدولي و (45٪) من التسجيلات و(90٪) من أشرطة الكاسيت و (35٪) من البث عبر الأقمار الصناعية[1]. وهذا يعني أن أكثر من ثلثي حجم الإعلام الذي يبث في العالم آتٍ من أمريكا بمثابة الدعم والإسناد لقدرتها الإعلامية، وإذا ما تحدثنا عن السيطرة الأوروبية في هذا المجال، نجد أن الدراسات تشير إلى أن (97٪) من الأجهزة المرئية موجودة في الغرب الذي يمتلك أيضاً (87٪) من الأجهزة المسموعة وأن (90٪) من مصادر الأخبار في الدول النامية مستوردة من الدول الغربية[2]. وعلى أساس هذه المعلومات يمكننا أن نحدد طبيعة التعامل - بوصفنا دولاً نامية - مع الغرب، ومن الواضح أن ثمة أسباباً كثيرة سواء داخل البلدان النامية أم على المسرح الدولي، تحول دون تصدي وسائل الإعلام لأثر الطمس الذي يخلطه تدفق الأنباء في اتجاه واحد[3]. وهذه الأسباب تتلخص في عدم تكافؤ طرفي معادلة التعامل الإعلامي بين الدول المتقدمة والدول النامية لذلك لا يحصل تشاطر في الأفكار وتبادل فيها بل يأتي الحوار من جانب واحد، وبمعنى آخر، حوار مقطوع، وقد كانت الدول النامية دائماً في موقف المتلقي للأخبار والمعلومات وكانت دائماً ضحية تشويه شديد بسبب التغطية الإخبارية التي اتسمت دائماً بانعدام التعاطف بل والنزعة للتدمير[4]. لذلك

(1) محمد الأصفر، الاحتكار الإعلامي، (الكويت، جامعة الكويت، ط1، 1993) ، ص 29 .

(2) المصدر السابق نفسه، ص 29 .

(3) ماكبرايد، م . س. ذ ، ص 310.

(4) ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م . س . ذ ، ص 52 .

أصبحت قضاياها ذات عيب دائم يكمن في أسلوب عرضها وضيق مساحة انتشارها أو خضوعها لاشتراطات العرض الإعلامي للدول المتقدمة. كما أن هذا الضعف في العرض الإعلامي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول المرسلة، أي منابع التدفق الإعلامي الدولي، وبين الدول المستقبلة، أي المستهلكة للمادة الإعلامية الدولية[1]. وهذا الاختلال في التوازن يؤدي إلى التضليل والتشويه في رصد حقائق الدول النامية، وعندما ينحسر هذا الاختلال سوف يتحسن التفاهم المتبادل والاتصال الدولي[2]. وأمر الانحسار هذا لا يأتي إلا بإنضاج طرفي معادلة الاتصال عن طريق التدفق الإخباري المتبادل، لأن التركيز على تدفق الأخبار في اتجاه واحد يمكن أن يؤدي إلى قيود جديدة على حرية الإعلام مع تعزيز قبضة المؤيدين لتقييد تدفق مدخلات الإعلام[3]. وتكون أخبار الجانب الواحد عادة ممثلة لاتجاه هذا الجانب ومراميه ، تلك المرامي المتنوعة التي يكون الإعلام وسيلة لها. من هنا نجد أن الواقع في المجتمعات النامية ينطوي على شلل كبير في القدرة على صناعة القرار عند مواجهة المجتمع للقضايا المصيرية، وأضحت هذه المجتمعات تواجه إجهاداً وإرهاقاً وحملاً ثقيلاً من المعطيات غير المترابطة وأخطارها غير العادية[4]. وكما هو معلوم فأنَّ الواقع يفرض على المجتمع كيفيات التعامل مع القضايا المصيرية ولا سيما تلك التي تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة تخصُ بنية المجتمع الداخلية في أغلب الأحيان، ولا تعتمد على الآخر الذي تتسلم منه أخبار تتفوق على الأخبار المتوافرة لديها، فأن حجم الأخبار الآتية من الدول الصناعية يتجاوز مائة مرة الأخبار الذاهبة إليها[5]. هذه الحقيقة تجعل المجتمعات

---

(1) صابر فلحوط، العولمة والتبادل الإعلامي، م . س . ذ ، ص 85 .

(2) ماكبرايد، م . س . ذ ، ص 385 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص 98 .

(4) د. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية والأمن القومي، م . س . ذ ، ص113.

(5) ميشيل كولون، احذروا الإعلام، م . س . ذ، ص 349 .

النامية ذات طبيعة استهلاكية إزاء المعلومات التي تجعلها مستندة إليها في اتخاذ قراراتها اعتماداً على الكم المتوافر من الأخبار. والأخبار الآتية من الخارج تمتاز باعتمادها مصادر موثوقة لأنها صادرة من جهات كبرى تحظى بالثقة والمصداقية، فيما تفتقر الأخبار الداخلية إلى التوازن والدقة[1] .

وبالرغم من حصول أكثر دول العالم على استقلالها السياسي ، فأن الثابت في واقع الخريطة الإعلامية الدولية يشير إلى حقائق مؤلمة وتكريس الهيمنة الإعلامية والسياسية نتيجة هذا الاختلال الكبير في وسائل الإعلام[2]. وذلك بسبب تواضع وسائل الإعلام في هذه الدول واستقلالها السياسي الذي لم يوافر لها الأهلية للاستقلال الإعلامي أو بصورة أدق الأهلية للوقوف على دكة الطرف الثاني من معادلة الحوار مع الدول المتقدمة، الأمر الذي عُدَّ تفاوتاً في طبيعة وسائل الإعلام، إذ إننا نجد نظماً إعلامية متطورة في الدول الصناعية المتقدمة ونظماً إعلامية مختلفة في الدول النامية[3]. وقد أصبحت هذه المعلومة قاعدة تبنى عليها جميع البحوث والدراسات والممارسات الإعلامية في الدول النامية، وقد خلق هذا التفاوت خللاً في الخريطة العالمية للإعلام وهو ناجم عن التوزيع غير العادل وما يسببه هذا التوزيع من أضرار فادحة على مستقبل الإنسان وثقافته في البلدان النامية[4]. كما أن الصناعات العربية لوسائل الإعلام والاتصال تكاد تكون معدومة في العالم العربي، وكل شيء مستورد[5]. ونعني بكل شيء، ليس الآلات والوسائل فحسب بل حتى الأساليب وطرائق العرض الإخباري.

---

(1) أديب خضور، الإعلام العربي في القرن الحادي والعشرين، م. س. ذ ، ص 96.

(2) ياس خضير البياتي ، الإعلام الدولي والعربي، م . س . ذ ، ص 43 .

(3) إبراهيم الداقوقي، نظرة في إعلام البلدان النامية عن طريق الأنظمة الإذاعية، م . س. ذ، ص 91.

(4) ياس خضير البياتي، احتلال العقول، م . س .ذ، ص131 .

(5) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، م . س .ذ، ص 233.

أسباب عدم التوازن في واقع الاتصال (الفجوات):

إن إطلاق تعبير التوازن في الاتصال يفرض وجود مشكلات واختلال في واقع الاتصال الراهن يمكن تشخيص أسبابه وفقاً لما يأتي:

1. الفجوة الاقتصادية:

وهي القائمة بين ما اصطلح على تسميته بدول الشمال ودول الجنوب ،وهذا مصطلح آخر أطلقه مفكرو الغرب على الدول النامية وهي (دول الجنوب) بينما سموا الدول المتقدمة بدول الشمال، فيما ظلت الفجوة لما أشرنا إليه في ما تقدم، إذ إن الانقسام بين الدول الثرية والدول الفقيرة أعمق منه في الدول الغنية لأن البلدان النامية معاقة بالاتصالات البعيدة المحدودة وعالية الكلفة والرديئة[1]. وهذه الفجوة تُعَدُّ طبيعية بالنسبة إلى لمعادلة التي تلخص العلاقة الجدلية بين البلدان التي تمثل ثنائية أزلية، غنية، فقيرة، متقدمة، متخلفة ... الخ، إذ إن الدول المتقدمة ما تزال تضع الحواجز أمام صادرات الدول النامية من السلع المصنعة، ولم تقدم تخفيضات في التعريفات الجمركية على المنتجات التي تعمل فيها الدول النامية بقدرة تنافسية ، هذا فضلاً عن القيود الفنية التي عرقلت دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق عالم الشمال الصناعي[2]. وكل هذه الممارسات تمارسها الدول المتقدمة لتبقي على تفوقها وأسراره التي تلهث الدول النامية لمعرفتها ومحاولة السير وراءها من أجل تحقيق موطئ قدمٍ ما في ركب التطور، ولكن الدول المتقدمة تضع عراقيل في طريقها ومن العراقيل المعروفة والمؤثرة موضوع رؤوس الأموال ـ إذ وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية لا تعاني من مشكلة ندرة رؤوس الأموال كالدول النفطية في الوطن العربي ـ بل أنها تصدر رأس المال إلى العالم الصناعي، غير أن ثمة دولاً تعاني من العجز الدائم في تدبير رؤوس الأموال لتحقيق خطط التنمية[3]. كما أن التفاوت

(1) أنطوان زحلان، تقانة المعلومات، العرب والتحدي التقاني، السلسلة الرابعة (2)، (بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(269) في 2001/7)، ص 24 .

(2) د. بيداء محمود أحمد، العرب والتغير في النظام العالمي م . س. ذ، ص 64 .

(3) د. إبراهيم الداقوقي، نظرة في أعلام البلدان النامية، م . س . ذ، ص 92.

في السلطة والثراء بين شمال العالم وجنوبه كان له انعكاساته السلبية المباشرة على البنى الإعلامية والتدفق الإعلامي مما أدى إلى خلق أنواع متباينة من عدم المساواة والاختلال والتفاوت[1] وفقدت أكثر الدول النفطية استقلالها ضمناً، وبدأت تتكون في المنطقة صيغ اقتصادية وعلاقات بين دولها اعتماداً على وجود هذه الثروة[2]. وطبيعة هذه العلاقات غير متكافئة على صعيد التفاعل الإعلامي والاقتصادي لأنها درجت ضمن إطار العلاقات المبنية على أسس القدرة المالية والقدرة العلمية وبالتالي سيكون حتماً صاحب المال مستهلكاً لمنتوجات صاحب القدرات العلمية المتقدمة، إذ إن السيطرة الإعلامية التي تمارسها الدول المتقدمة ليست ناشئة عن نظام أو مترتبة على قانون يعطيها مثل هذا الحق، وإنما تستند إلى ما تمتلكه هذه الدول من أسباب القوة سواء في المجال الإعلامي أم في غيره من المجالات [3]، وقد كان ضعف مشاركة العرب في عملية الاتصال عاملاً من عوامل سعة الهوة بينهم وبين الغرب[4]. وهذا الضعف أدّى إلى عدم التوازن في التدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب، إذ أدى هذا التوازن إلى أن يتجه الاتصال من الشمال من دون أن يوازيه تدفق من الطرف الآخر[5]. ولذا فأن الدول النامية في موقف الشاكي الذي يطالب بإيجاد نظام إعلامي يوافر قدراً من التدفق الإخباري العادل والمتوازن [6]. وقد أشرت دلالات هذه الأرقام ونسبها إلى طبيعة الاختلال وعدم التوازن فقد ارتفعت التدفقات الرأسمالية الخاصة من (5.0٪) من الناتج المحلي الأجمالي للدول النامية في المدة (1983 - 1989) من (2 - 4٪) من هذا الناتج في سنوات الأعوام (1994-1996) وهذا الأمر

---

(1) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية، م . س . ذ ، ص 72 .

(2) مجموعة باحثين، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، م . س. ذ، ص39 .

(3) د. فؤاد عبد السلام الفارسي، في السياسة والإعلام، م . س. ذ، ص 244 .

(4) د. هادي نعمان الهيتي/ د. خالد حبيب الراوي، نظرة في الاتصال الثقافي الدولي والعوامل الميسرة لسريانه من الغرب إلى العرب، م . س . ذ ، ص265.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 270 .

(6) د. ياس البياتي، الإعلام العربي، الوظيفة الحضارية وإشكالية التوصيل، م . س . ذ، ص23.

يدلُّ على تزايد الأزمة وتفاقمها بل تطورها وتصاعدها عاماً بعد عام ، كما تؤكد الدول النامية أن هناك مصدر خلل آخر يشير إلى أن الدول المتقدمة تستعمل (90٪) من الطيف اللاسلكي ومن المدار الذي تطلق إليه الأقمار الصناعية اللذين يفترض أن يكونا مفتوحين لكل بني البشر على الرغم من أن مساحات الدول النامية تفوق بكثير مساحات الدول المتقدمة، إذ إن الرابح الأكبر من اتفاقيات (غات)[*] هي الدول الصناعية، فأوروبا الغربية مجتمعة تحصل على نحو نصف ما تحصل عليه الدول الصناعية من أرباح، والولايات المتحدة تحصل على الربع، واليابان تحصل على الخُمس أما الدول النامية فأنها تحصل على نحو (17 في المائة) (نحو السدس) من الزيادة المقدرة في الدخل العالمي[1]. ومن المؤسف حقاً أن الدول العربية تأتي في أدنى السلم في استهلاك المواد الإعلامية، وتبلغ حصة العرب من سكان العالم (4.5٪)، كذلك حصتهم من مجموع سكان العالم في حين تزيد حصة الأوروبيين من الصحف اليومية عن نسبتهم من مجموع سكان العالم أكثر من ستة أضعاف، ولا يتقدم العرب على الآسيويين سوى بحيازتهم على نسبة أكبر من أجهزة الراديو[2].

والدول العربية تقع في هذا الموقع الإعلامي المتدني فهي لا تمثل إلا مستهلكاً سلبياً للمادة الإعلامية والتلقي غير المتفاعل لأنه - كما أشرنا - غير متوازن، إذ إن تقرير ماكبرايد في اللجنة عام 1980 حفز منظمة اليونسكو على الدعوة إلى إعادة هيكلة وسائل الإعلام الكوكبية من منطلقات توافقية أكثر، إلا أن التقرير تبنى أيضاً موقفاً أنتقادياً من القيود المفروضة على حرية الصحافة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية في العديد من البلدان المطالبة بوضع حد للإمبريالية الثقافية بالذات[3].

(*) غات: اتفاقيات التجارة الحرة .

(1) د. عدنان السيد حسين، دروس في النظام العالمي وتحولاته السياسية، شبكة الانترنت، موقع الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية (ميرس، تاريخ التحديث 2004/1/16) .

(2) د. ياس البياتي، الإعلام العربي، الوظيفة الحضارية، م . س . ذ، ص23 .

(3) مجموعة باحثين، العولمة، الطوفان أم الإنقاذ؟ م . س . ذ، ص 493 ــ 494.

وبقي هذا التقرير أرشيفياً لا يؤدي فعلاً عملياً لأنه لم يضع الحلول المناسبة والحقيقية اللازمة .

إن تحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات وتوسيع التجارة العالمية أتاحا للدول النامية ذات السوق المحدودة فرصة التغلب على عقبة ضيق السوق المحلية لديها ، وذلك بتوجيه التنمية إلى الخارج، أي بإتباع سياسات التنمية مرتكزة على التصدير، ومن هنا جاءت المطالبة بالاندماج الفوري في الاقتصاد العالمي والكف عن إجراءات الحماية وما إلى ذلك[1]. وبالرغم من وجود اتفاق على تحرير التجارة إلا أن الدول الصناعية بدقة لا تطبقه، وهذا ما يدفعنا إلى التفكيربما أعلنه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون بشن حرب تجارية على اليابان، ثم التوصل معها إلى اتفاق جزئي بشأن فتح الأسواق اليابانية أمام المنتجات الأمريكية في تشرين الأول 1994[2] .

وقد استجابت الدول النامية بصفة عامة لدعوة التجارة الحرة (الغات) وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية ، ففي شباط 1999 ليكون عدد أعضاء المنظمة (134) عضواً في حين لا تزال 34 دولة مرحلة التفاوض للانضمام إلى عضوية المنظمة، إذ في نهاية آيار 1997 أنضمت ثلاثون دولة من الدول-الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بالفعل إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن ثماني دول أعضاء كانت تقوم بإجراء المفاوضات بشأن الانضمام، في حين كانت تفكر 13 دولة من الدول الأعضاء الأخرى بجدية في أمر انضمامها إلى المنظمة[3]. وهذا المخاض السريع في رحلة انضمام الدول النامية إلى التجارة العالمية رافقته فورة إعلامية تتأجج للتأثير في المجتمع والرأي العام، إذ إن الإعلام سلطة رابعة، وهذه السلطة هي سلطة تقنية وسياسية في آن واحد، ولذلك فأن نزع الطابع الاستعماري عن الإعلام لا يكون إلا

---

(1) عبد سعيد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م. س . ذ ، ص77.

(2) منير شفيق، المبالغة بقدرة أمريكا والجهل بما تريد، صحيفة الحياة اللندنية، يوم 2004/1/18.

(3) عبد سعيد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م. س . ذ، ص78 .

عن طريق إعادة توازن الإعلام الدولي وقيام الدول النامية بالتعاون بينها من أجل تأسيس أجهزتها الإعلامية وإقامتها لكي تستطيع كسر طوق هذا الاستعمار الإعلامي ذي الاتجاه الوحيد وتحقيق الاكتفاء الذاتي(1) ولنتأمل أن (34) مليون كلمة يومياً: ثمانية معلومات من العشرة التي توزع في العالم تأتي من واحدة من وكالات الأنباء الدولية(اسيوشيتدبرس، ورويترز، والفرنسية AFP) ليست من بينها أية وكالة أنباء من البلدان النامية برغم أن عدد سكانه هم ثلاثة أرباع البشرية، لكنه لا يحصل إلا على (20 ـ 30٪) من أخبار هذه الوكالات، النتيجة: حجم المعلومات الآتية من الدول الصناعية يتجاوز مائة مرة المعلومات الذاهبة إليها(2).

2 ـ الفجوة التقنية:

وهي التي تكون بين مَنْ يملك التقنية وبين مَنْ لا يملكها، والتقنيات في البلدان المتقدمة وهي تتسابق في التطور السريع جداً، الأمر الذي جعلنا ـ نحن الدول النامية وبخاصة العربية ـ أو دول الجنوب ـ لا نستطيع الإمساك بالتقنيات الحديثة لأنها سرعان ما تصبح قديمة وهناك سبب آخر تخشاه الدول المتقدمة في موضوع استعمال التقنيات الحديثة وهو خوف هذه الدول من عدم إمكانية أو استعمال هذه التقنيات أو صعوبته من قبل الدول النامية وبالتالي سوف لا تتمكن من تطوير هذه التقنيات والاستعمال عامة في بث أخبارها للدول النامية، فإذن عملية تطوير استعمال هذه التقنيات من الدول النامية أمر مطروح للنقاش للسبب أعلاه، ونحن نواجه أذن تطوراً دائرياً: المزيد من التنوع والتغيير = المزيد من المعلومات، المزيد من التقنية لمعالجة المعلومات، وهذا التطور سيؤدي ـ أيضاً ـ إلى زيادة في التنوع والتغيير(3). إذ إن الدول الصناعية هي التي تسيطر على توفير الأجهزة المستخدمة في وسائل الاتصال

(1) إبراهيم الداقوقي، نظرة في إعلام البلدان النامية، م . س . ذ، ص 38 .

(2) ميشيل كولون، احذروا الإعلام، م . س . ذ، ص 349 .

(3) إلفين توفلر، خرائط المستقبل، دراسة، ترجمة: أسعد صقر، (دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، 1987)، ص174 .

وبيعها، وهي التي تحدد أسعارها، وتوافر قطع غيارها، والتدريب عليها، ولما كانت هذه الدول تحكمها مصالح الشركات الصانعة لديها، والأوضاع السياسية التي تحيط بها، لذا فأن ذلك يحدد لهذه الدول سياستها العامة في مدى ما تعرض للبيع مما لديها من هذه الأجهزة لدولة ما، والزمن الذي توافر في غضونه قطع الغيار لهذه الأجهزة، السعر الذي تبيع به، مما يجعل الدول النامية في وضع لا تملك معه إلا أن تقبل بما يقدم لها، وبالسعر المفروض، وهذا يفسر شراء بعض الدول الأجهزة المتخلفة جداً لدى الدول الصانعة، كما يوضح اختلاف السعر للجهاز الواحد بين دولة نامية وأخرى[1]. ووفقاً لهذا يتم توريد أجهزة قديمة للدول النامية ومنها العربية مع فرض أسعار عالية عليها وقلة تجهيز قطع الغيار لها وتأخيرها، ومن هذا نستنتج بأن وجود أجهزة قديمة في الدول النامية يجعلها عاجزة عن الرد السريع لما يطرح من أخبار عنها بسبب الفارق التقني بين أجهزتها.

وبسبب تنامي السمة الشاملة للتقانة أصبحت سياسة الإعلام في بلد ما تتعلق أيضاً بكل البلدان الأخرى، فجدول أعمال الإعلام صار عالمياً[2]. وتجد الحكومات ذات التقانية العالية نفسها في مواجهة مستقبل مليء بالرسائل الكثيرة والمتناقضة والمفصلة بقدر الاستعمالات التجارية والتقاليد الثقافية أو السياسية التي تقصف مواطنيها[3]. وهناك كابوس مفترس يحاصر حكومات البلدان ذات التقنية المتقدمة، وهو الاختلاف الكلي بين إعلام الأغنياء وإعلام الفقراء، كل حكومة لا تتخذ إجراءات مشخصة لكي تتجنب هذا التمييز سوف تعرض نفسها لبلبلة سياسة خطيرة في المستقبل، بيد أن هذا الاستقطاب الخطير ليس أمراً حتمياً[4].

---

(1) أسامة عصفورة، التدفق الإعلامي من الناحية التقنية (بغداد، مجلة البحوث، اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد السادس، تموز 1982)، ص 68 .

(2) الفين توفلر، تحول السلطة، المعرفة والثروة والعنف، في بداية القرن الواحد والعشرين، الجزء الثاني، ترجمة حافظ الجمالي، اسعد صقر، اتحاد الكتاب العرب، 1991، ص 601 .

(3) المصدر نفسه، ص 630 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص 659 .

ثالثاً: الفجوة الإعلامية:

وهي الناجمة عن احتكار الدول المتقدمة لوسائل الاتصال الكبيرة التي تتحكم في نوع المادة الإعلامية المتداولة في العالم الراهن ومسارها ، والهوة الاتصالية تشتمل على مجمل أوجه الإنتاج والإبداع لاتصالي ومجمل وسائل الاتصال وحدود إتاحة الوسائل والرسائل للجمهور[1].

إن نتائج الأبحاث أشارت إلى تعمق تلك الفجوة واتساعها بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة، وبين أفراد المجتمع النامي الواحد نفسه وفئاته من جهة ثانية[2]. وعليه فأن النظام الإعلامي جعل الدول النامية مجرد مستهلك للإعلام الذي تقدمه الدول المتقدمة، لا شريكاً في عملية تبادل المعلومات[3]. ولعل الأنموذج الصارخ اليوم للفجوة الهائلة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، يوجد في قارة آسيا، فحين لا يزيد عدد سكان اليابان عن (5٪) من سكان القارة، إلا أنها تحصل على (6٪) من توزيع الصحف في القارة، و (46٪) من محطات الإذاعة و(63٪) من أجهزة التلفاز و (89٪) من أجهزة الهاتف، ومن المتوقع أن تزيد نسبة التفاوت التكنولوجي بين اليابان وبقية دول القارة الآسيوية إلى النصف كل عشر سنوات [4]. وفي ضوء التشخيصات السابقة يمكن تلخيص توزيع وسائل الاتصال الجماهيري في الدول النامية كما يأتي[5]:

---

(1) د. هادي نعمان الهيتي، إشكالية الوعي في المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، آب، 2003)، ص 223 .

(2) Everett M.Roger , “ New Approachest to Development : The Rise and Fall Of The Dominant Paradigm” Journal of Communication , Vol . 28.no.19 Winter 1998. P, 64.

(3) رضوان مولوي، الإعلام وتحديات التكنولوجيا، الصحافة والتكنولوجية، (القاهرة، الاتحاد العام للصحفيين العرب، السلسلة الإعلامية ــ 5 ــ 1981) ، ص13 .

(4) رضوان مولوي، الإعلام وتحديات التكنولوجيا، الصحافة والتكنولوجية، المصدر السابق نفسه، ص 26.

(5) د. أحمد بدر، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، م . س . ذ، ص272.

1. تُعدُّ أمريكا اللاتينية متقدمة على كل من أفريقيا وآسيا في وسائل الإعلام الجماهيري، باستثناء صناعة الأفلام والسينما، ويصدق ذلك بالنسبة لمحطات الإذاعة والتلفاز بالذات، وكذلك الصحافة .
2. تسير المناطق المتخلفة سيراً حثيثاً نحو تحقيق أدنى المعدلات التي وضعتها بالنسبة لمحطات الإذاعة .
3. تنمو الصحافة في المناطق المتخلفة ببطء، ولعل ذلك مرتبط بالنمو في مجال التعليم ومحو الأمية .
4. إن هذه الاختلافات يطمسها الفارق الكلي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو النامية، أي حين يوجد معدل نمو اقتصادي عال في الدول المتقدمة، ومعدل اقتصادي منخفض في الدول النامية، إن هذا المعدل يظهر في متوسط العمر والإنتاج، والتصنيع وفي الدخل وغير ذلك من الجوانب .

رابعاً : الفجوة المعلوماتية :

وهي التي تحصل بين من لديهم كل المعلومات وبين من يفتقرون إليها ،وبين من يبثون المعلومات وبين من يتلقونها[1]. فحين نجد أن الثورة الصناعية فرقت بين المنتج والمستهلك، نلاحظ أن الثورة المعلوماتية عادت فجمعت بينهما[2]. تلك هي دينامية ثورة المعلومات التي ليست هي ذاتها إلا عنصراً من موجة أكثر أتساعاً من التغيير التي تتأهب لإطلاق رصاصة الرحمة على المجتمع الصناعي القديم[3]. وعلى الصعيد السياسي تكتسب المسائل التي تثيرها السيطرة على المعلومات وحماية الحياة ولا سيما وإدارة المد الإعلامي تكتسب أهمية متزايدة بل أنها تتخذ بعداً كوكبياً[4]. إن جميع المجتمعات تمتلك بنية للاتصال مهما تكن بدائية وهذا ما يسمى بـ (فلك المعلومات) وفلك المعلومات مرتبط بدوره على نحوٍ لا ينفصم بالفلك

(1) ماكبرايد، م. س. ذ، ص96.
(2) إلفين توفلر، تحول السلطة، م. س . ذ ، ص 601 .
(3) إلفين توفلر، خرائط المستقبل، م . س. ذ، ص174 .
(4) المصدر نفسه، ص 175 .

التقني والفلك الاجتماعي. كما أن ما وراء المعلومات Information–Lameta هي في الطريق لكي تصبح مفتاح السيطرة في كل الميادين.

ويمكن القول: إن بعض البلدان العربية وقعت تحت وطأة الاندفاع نحو (مجتمع المعلومات) الذي سعى وليم مارتن إلى رسم صفاته وملامحه على وفق معايير منها[1]:

أ - المعيار التقني: المتمثل في سيادة تقنية المعلومات وانتشار تطبيقها في المكتب والمنزل والمصنع والمدرسة .

ب - المعيار الاقتصادي: إذ أصبحت المعلومات الآن العنصر الاقتصادي الغالب كمورد وسلعة وخدمة.

ج - المعيار الاجتماعي: ويتمثل في استغلال مورد المعلومات للارتقاء في معيشة الأفراد وزيادة الوعي لديهم وتمكينهم من الحصول على معلومات ذات درجة عالية من الجودة من حيث المضمون ومعدل التجدد وسرعة التحديث .

د - المعيار الثقافي: الذي يركز على إدراك القيمة الثقافية للمعلومات والمعرفة عن طريق ترويج قيم مجتمع المعلومات لمصلحة الأعم والإفراد، ومن ثم احترام القرارات الإبداعية والأمانة العلمية منها .

هـ - المعيار السياسي: القائم على حرية تبادل المعلومات مما يؤدي إلى زيادة مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار .

خامساً: الفجوة المعرفية:

إذ إن القوة في القرن الحادي والعشرين لن تكون في المعايير الاقتصادية أو العسكرية، ولكنها تكمن في عنصر المعرفة (Knowledge)[2]. وتختلف المعرفة بصفتها وسيلة عن كل الوسائل الأخرى لكونها لا تنضب ويمكن استعمالها على نحو أفضل لتعطي الأفضلية بإستراتيجية وتكتيك هادئ، وأن خطورة المد المعلوماتي

---

(1) عيد الأمير الفيصل، الصحافة الالكترونية في الوطن العربي، م . س . ذ ، ص 218 ــ 219 .

(2) إلفين توفلر، تحول السلطة، م س . ذ، ص 178 .

الجديد تنبع من قدرته على استحواذ القنوات والأدوات التي تصنع ثقافة الفرد، وتستحوذ على بنيته المعرفية وتتحكم في سلوكه وتوجهاته، ومراميه، وبعبارة موجزة فأنها تسترقه في القطيع الإلكتروني الذي تقوده قلة ونخبة تستحوذ على معظم موارد العالم[1]. أما نسبة الفجوة المعرفية فأنها أشد خطورة، ذلك أن عشر شركات كبرى فقط من شركات الاتصال تسيطر على (86٪) من السوق، وأن عشر دول فقط تقدم (95٪) من براءات الاختراع والاكتشاف في العالم، ذلك أن المعرفة تقود إلى المزيد من المعرفة، وبالتالي إلى المزيد من الغنى والثروة والعكس صحيح[2]. ويعد الجمع بين الغنى والمعرفة من جهة أولى والجمع بين الفقر واللامعرفة من جهة ثانية يكون حالة انشطارية في المجتمع الإنساني تحمل في طياتها مضامين أشد خطورة من الانقسام القائم منذ عقود بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فنسبة الفجوة في الثروة بين أثرياء العالم وفقرائه كانت (30 إلى واحد) في الستينيات، ولكن بعد عشر سنوات تضاعفت هذه النسبة و أصبحت بنسبة (60 إلى واحد) وفي أقل من عقد من الزمن أصبحت النسبة في عام 1997 هي (74 إلى واحد)، فعلى صعيد الملكية فأن (200) بلونير فقط يملكون أكثر مما يملكه جميع سكان العالم، وعلى صعيد الإنتاج فأن (600) مليون إنسان في الدول الفقيرة ينتجون أقل من ثلاثة من أصحاب المليارات، وفي العالم (40) شركة كبرى متعددة الجنسية تملك كل واحدة منها أكثر مما تملكه مائة دولة من الدول الفقيرة[3].

سادساً: لا تزال الفجوة بين المؤسسات والمجتمعات العلمية والتكنولوجية وبين التنفيذ الفعلي اليومي للمخططات الحكومية في اتساع مستمر، ومن البديهي أن هناك عائقاً أساسياً يحول دون تحويل المدخلات الوطنية إلى مخرجات تكنولوجية[4].

---

(1) إلفين توفلر، تحول السلطة، م س . ذ، ص 39 .

(2) عبد الأمير الفيصل، الصحافة الإلكترونية، م . س. ذ ، ص 51 ــ 52 .

(3) جيسيكا ويليامز، 50 حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005)، صفحات متفرقة .

(4) مي العبد الله، العرب في مواجهة تكنولوجيا الاتصال والإعلام، ص 43 .

والمجتمع العربي في حاضره يعاني من جوانب عوز متعددة على الصعد الفكرية والعلمية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة في الجوانب المذكورة آنفاً[1]. وهذا التفاوت يقتضي حلولاً أو مقترحات متعددة مثل: إنشاء اللجنة الدولية لإقامة نظام عالمي للإعلام (لجنة ماكبرايد)، وقد تم ذلك في وقت كانت الاتجاهات تظهر فيه وتتباين الأمر الذي يعكس :

1. الأهمية المتزايدة التي أضيفت إلى الاتصال كظاهرة اجتماعية وما تلا ذلك من اهتمام بتطور وسائل الاتصال .
2. الأثر المتزايد للتقدم التكنولوجي في هذا المجال ومضاعفاته .
3. إعادة دراسة التدفق الدولي للأنباء لغرض القضاء على مواقف السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والتبعية .
4. الاهتمام المتزايد لدى العديد من الدول النامية بتقليل تبعيتها في مجالات الاتصال على أثر تصفية الاستعمار السياسي والاقتصادي في الستينيات من القرن العشرين .
5. الدور المتزايد الذي ينهض به الاتصال في تعزيز التفاهم الدولي والوعي بالمشكلات العالمية الكبرى[*] .

وعليه فقد أصبح وضع وسائل الإعلام من ناحية المظهر (البناء الطبقي لتدفق المعلومات) والمضمون (إعطاء صورة واحدة للتعبير) في حاجة إلى مراجعة لعدم ملاءمته لظروف دول الجنوب، لأن أغلب المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام وبرامج التعليم تتجاهل احتياجات السكان واحتياجات الفقراء في المناطق الحضرية، وأن حدث واهتمت تلك البرامج بالمواطنين في الريف وفقراء الحضر فأنها تهتم فقط

---

(1) د. هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، م . س . ذ ، ص 68 .

(*) وقد أدت هذه الاتجاهات إلى إعادة النظر في بعض الأفكار السائدة أو المسبقة بشأن الاتصال، وفي الوقت نفسه أثيرت شكوك واستفسارات كثيرة انطلاقاً من التطبيق العملي المستمدة من واقع الخبرة في أماكن مختلفة من العالم. للمزيد انظر: ماكبرايد، م . س . ذ، ص 109 .

بإيجاد وسائل اتصال للوصول إليهم (اتصال رأسي) [1]. وعن طريق تشخيصنا لأزمة الإعلام في الدول النامية، نستطيع أن نشخص سماتٍ رئيسية للإعلام في هذه الدول هي [2]:

1. تدفق الإعلام في اتجاه واحد من الحكام الذين يسيطرون على وسائل الإعلام إلى الجماهير أي في اتجاه رأسي من دون وجود أدنى هامش أو أفق للإعلام على المستوى الأفقي .
2. اقتصار حرية التعبير على هؤلاء الذين يملكون وسائل الإعلام أو يمولونها هم وأنصارهم، وذلك برغم ما تنص عليه الدساتير في البلدان النامية من احترام وتقديس حرية الفكر والتعبير .
3. وسائل الإعلام ليست أداة لعرض اتجاهات الرأي العام ولا تخضع لأي نوع من الرقابة الشعبية .
4. مفهوم الإعلام الذي يستعمل لخدمة الأغراض التجارية والرقابة السياسية هو الذي يسود وترجح كفته على مفهوم الإعلام الموضوعي غير المتحيز.

سابعاً : نقص واضح في ميزانيات مراكز البحوث والدراسات في الدول النامية أدى إلى هبوط واضح في سرعة اللحاق بركب الدول المتقدمة في مجال الاتصالات والإعلام .

ثامناً : ضعف واضح في البنية التحتية للمعلومات في البلدان النامية والمتمثلة في وجود أنظمة متقدمة للاتصالات تقابلها أنظمة قديمة مما يؤدي إلى ظهور إشكاليات في تدفق المعلومات عن طريقها .

---

(1) Richard Kletter , Larry Hirchbor Hudson Acceaa and The Socil Environ,ent In The United Ststes Of America In Sorancisy Berriganetal .. (eds) Access : Some Western Models Of Community Media (Unesco , Belgium. 1979) , p. 4.

(2) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م . س .ذ، ص 47 .

عوامل ضعف مواجهة الاختلال الإخباري:

لأجل التغلب على الإشكاليات بين العالم المتقدم والبلدان النامية لابد من دراسة جملة من العوامل التي أدت بالعالم النامي إلى أن يجد نفسه غير قادر على إيصال ما لديه من معلومات إلى العالم المتقدم ومنها ضعف الإمكانات التقنية والمادية والبشرية التي ما يزال يعاني منها، فحتى لو أقر عالم الشمال بمشروعية بأن ما يصل إليهم من دول الجنوب قليل وبأنهم على استعداد لتلقي ما عنده من أخبار للتعاطي بها عن طريق أجهزتهم ووسائلهم فأن العالم النامي غير قادر على التجاوب بصورة فعالة تمكن من إزالة بعض الضرر والاختلال وذلك لعدة عوامل أبرزها[1] :

1. ضعف وسائل الإنتاج البرامجي قياساً بالمستوى العالمي والمقبول بين الدول المتقدمة على وفق المقاييس والمعايير التي وضعوها لأجهزتهم والتي تعود عليها جمهورهم والتي تخضع لمواصفات دقيقة لا يستطيعون التراجع عنها لمجرد أن يقال عنهم إنهم يخصصون مساحة للآخرين في أجهزتهم. فالعالم النامي يحتاج أغلبه إلى المرافق الإعلامية المزودة بالمعدات ذات الكفاءة العالية للإنتاج، ويحتاج إلى المخرج الذي يقدم الرسالة في إطار فني مقبول ومستساغ، ويحتاج إلى كاتب الموضوع والسيناريو الذي يعرف من يخاطب وإلى من يتجه بإنتاجه وما هو مستواه، ويحتاج إلى من يضع الإستراتيجية الإعلامية التي تتضمن القضايا الملحة والمؤثرة بحسب الأسبقية التي تجد الاستجابة الطيبة من جمهور العالم المتقدم.
2. ضعف الشبكات الحاملة أو وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والمغالاة في الأسعار التي تفرضها السلطة المسيطرة على وسائل النقل الفضائي في الأقمار الصناعية وغيرها مما يجعل من الصعب على الدول ذات الموارد المحددة أن تدفع أجورها ولا سيما البث الذي يتطلب إرسال برامج عبر الأقمار

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال في الدول النامية، م . س . ذ، الصفحات 143 ـ 144ـ145 .

الصناعية للإفادة منها في الوقت الذي لا يمكن للطرف الآخر استغلال تلك البرامج أو بعضها، وهذا لا ينطبق حتى على البرامج الواردة من الدول المتقدمة للبلدان النامية أو بين للبلدان النامية نفسها، وإذا لم تحل هذه القضية فستظل الإمكانات الفنية عائقاً وحائلاً دون أن يتمكن العالم كله من تداول المعلومات وتبادلها على أساس عادل ومتكافئ، فلا بد من إعادة النظر في التعريفة الحالية للتوابع الصناعية أن كانت هناك رغبة حقيقية في أن توصل إليهم عبرها بالحجم الذي يحقق ولو قدراً محدوداً من التوازن .

3. ضعف الملاكات المؤهلة والمدربة التي تستطيع أن تتولى زمام مسؤولية هذا الجانب المهم وتقوم على أمره أو عدم وجودها، فالقضية ليست قضية حق للاتصال مجردة، ولا إمكانية التدفق الحر للمعلومات من وإلى، وإنما هي قضية المحتوى وقضية التعرف على الاحتياجات ووضع الأولويات والأسبقيات واختيار الوسائل المناسبة والظروف الملائمة، وضع ذلك كله في إطار مقبول وأسلوب مقنع يمكن أن يأتي بنتائج طيبة .

وكل هذه المسائل تحتاج إلى الكفاءة والخبرة والدراسة والإفادة من التكنيك والأساليب المتطورة الإعلامية الحديثة التي مازال العالم المتقدم سيدها المسيطر عليها. وإعداد الملاكات أمر مكلف ويحتاج إلى إنفاق هائل بل وحتى مساعدة الدول المتقدمة للأخذ بيد الدول النامية لكي تصل إلى المستوى الذي يمكنها من مجاراة ما عندها من كفاءات ومواهب معرفية في مجال الاتصال، وهو أمر لا بد من أن يتصدر أولويات السياسات الإعلامية لتحسين موقف العالم النامي في مجال الاستفادة من الفرص متاحة لسد الثغرات وتقريب الثقة بين العالمين المتقدم والنامي في مجالات ممارسة حق الاتصال والتدفق الإعلامي الحر، فلا بدّ من التشجيع في وضع إستراتيجية إعلامية تحكم خط العالم النامي في سيره نحو عالم يسوده التفاهم والعدل الإعلامي، وهناك أمر أكيد يفرض نفسه: عدا الرغبة في الانغلاق داخل عالم متغير مغلق ومتراجع أو متقوقع، بعيداً عن التطور العلمي

والاقتصادي، فأن الأخبار يجب أن تتداول، وحتى تكون الأخبار عامل تقدم بذاتها، ومن ثم مصدر لاستحداث الثروات وتسهيل الوصول للمعرفة، ينبغي أن تنتقل هذه الأخبار بحرية لأنها تطيع أو تلبي حاجة جوهرية للتعبير عن الإنسان، إذ إن تاريخ العالم يشهد على جهود بذلت من قبل أفراد للحصول على الاعتراف بهذه الحرية، وهناك ثورات لم يكن لها أغراض أخرى غير هذه الحرية، لكن التاريخ موجود ليظهر أو يكشف لنا أن حرية الإعلام وانتقال الأخبار كبقية الحريات الأخرى، يجب أن تعرف بعض الحدود[1]. إن تداول الأنباء الخارجية العالمي معني بصفة رئيسية بمجموعة من الدول بالغة في النمو وهي مسيطرة أيضاً على سياسة العالم[2]، وهذه السيطرة تجعل هذه الدول متمكنة من أداء رسالتها الإعلامية على النحو الذي تراه مناسباً لمصالحها إذ إن قوة تأثير وسائل الإعلام كانت وما زالت تحت سيطرة دول الشمال المهيمنة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً على مجموعة من دول الجنوب، وهي أغلب البلدان الواقعة في جنوب الكرة الأرضية، وهذه البلدان صنفت على إنها (نامية) أو بمعنى أدق متخلفة الأمر الذي جعلها في كفةٍ غير متوازنة مع الدول المتقدمة (دول الشمال)، لأنه يحقق أغراضاً مهمة للدول المهيمنة إعلامياً وينعكس تفاوت المعلومات وعدم التوازن بين الدول في الجانب الإعلامي على صيغ الحياة المختلفة إذ إن الحق في حياة أفضل متصل صلة وثيقة بالوصول إلى المعلومات المتنوعة[3]، لأن هذه المعلومات توفر خبرات ودلالات للفرد في أي مجتمع كان وتأخذ بيده إلى جوهر متطلباته، ويشترط توازن الاتصال في منظور علمي عربي توافر التشريعات والإمكانيات التقنية والبشرية والمادية اللازمة للاتصال[4].

---

(1) سيمون روزيس، الإعلان والحدود القانونية لحريات الرأي والتعبير، مركز الدراسات العربي — الأوروبي، م . س . ذ ، ص 214 .

(2) ولبور شرام، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، م . س. ، ص 85 .

(3) Leonard R.Suss Man " Good News and Bad " Press Freedom World Wide : 1994" (New York: Freedom House , 1994) , p. 2.

(4) محمد مصالحة، م . س . ذ، ص 74 .

سمات اللاتوازن في الاتصال بين الغرب والعرب :

صار عدم توازن الاتصال بين الشمال والجنوب أو بين الغرب والعرب تحديداً موضوعاً يستحق البحث والدراسة، ومن أجل ذلك فقد حددت سماته التي تتمثل في[1]:

1. معالجة الاختلال الذي يتصف به مضمون الأخبار، وكذلك تداولها .
2. إنه يسمح بالمعاونة في قيام السلم العادل والاستقلال السياسي والاقتصادي للبلدان النامية .
3. إنهاء مظاهر الهيمنة في مجال الاتصال من الدول المتقدمة والبلدان النامية وداخل هذه الأخيرة نفسها بين مختلف الفئات الاجتماعية .
4. توظيف الاتصال من الدول النامية في الدفاع عن سيادتها واستقلالها وحقها في وضع سياساتها الوطنية للإعلام، ومساعدتها في تدعيم قدراتها وإمكاناتها الاتصالية بالتعاون مع الدول المتقدمة وبعضها بعض .

إن دلالات الأرقام تعكس حدة الاختلال داخل المنطقة العربية من حيث التجهيز الإعلامي ووسائله المتنوعة مثل الصحف وأجهزة الطباعة والإذاعة والتلفاز والوكالات، كما يشير الواقع الإعلامي عن وجود اختلالات حادة في تدفق الأخبار .

ومن المؤكد أن هناك سيطرة غربية على الاتصال واضحة المعالم والأغراض، ولم تقتصر السيطرة الغربية على المضمون الإعلامي بل امتدت إلى إمكانيات نقل المعلومات عبر الحدود الوطنية عن طريق الأقمار الصناعية مما عمق كثيراً التدفق الحر، وزادت هيمنة الدول الصناعية مما جعل الفجوة أكبر بين هذه الدول والدول النامية[2]، ولذلك أصبحت بعض الأخبار أو الحوادث تمثل تسلية أو طرفة تنقل للعالم بأساليب متنوعة حتى وصل الأمر أن قال ابراهام مولز: الزلزال الذي يحدث في شيلي (في دولة نامية) لا يمثل لساكن برلين أو مارسيليا (في دولة

---

(1) المصدر نفسه، ص 73 .

(2) ياس خضير البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م . س . ذ ، ص 57 .

متقدمة) سوى نوع من أنواع التسلية [1]. وهنا تتضح المعادلة غير المتوازنة في الإعلام، وقد أدت العلاقة غير المتوازنة على مدى حقبة من التاريخ وتكوين الأجيال في العالمين معاً إلى تكريس مبدأ التدفق الحر الذي كاد يعصف باليونسكو في منتصف الثمانينيات عندما انسحبت الولايات المتحدة من المنظمة الدولية بسبب رأي عام ضاغط داخل اليونسكو ناوأ هذا المفهوم [2]. إن عدم التوازن يأخذ صيغة هزلية في بعض الأحيان وبخاصة إذا ما تمت مقارنة سريعة بين البلدان ذات الفائض المالي (مثل مجموعة الخليج) وبلدان عربية أخرى مدرجة في قائمة الأمم المتحدة للبلدان الأكثر فقراً (الصومال واليمن)، والموارد المالية الجديدة المتاحة لبعض البلدان العربية لا تفسر وحدها هذا الخلل، وهذا يعني أن البلدان العربية الغنية لم توظف أموالها في تطوير البنية التحتية للإعلام في بلدانها (تكنولوجيا الإعلام)[3]. ولذا فأن الدول العربية تقف عاجزة بسبب: تخلف وسائل الإعلام فيها وتفشي الأمية وتباين الحياة بين المدينة والريف وضعف التخطيط [4]. فضلاً عن العوامل التي تتولد من هذا التخلف والتي تصبُّ في عجلة بقاء الدول العربية في الدرجة الأخيرة من حيث تصنيفها على الصعيد الإعلامي والأصعدة التكنولوجية والتقنية الأخرى التي تنتج ممارسات الإنسانية المتأثرة بطبيعة التخلف هذا ، برغم أنَّ الدول العربية تعمل في ما بينها إعلامياً وضمن إطار التدفق الإعلامي المتبادل. وتعد قضية التدفق الإعلامي بين الدول العربية على المستويين الدولي والإقليمي من ناحية وبينها وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى من أهم التحديات التي تواجه الإعلام العربي، إذ إن إلقاء نظرة بانورامية لخريطة التدفق الإعلامي في الوطن العربي داخلياً وخارجياً سوف تكشف لنا النفوذ الهائل الذي تمارسه وكالات الأنباء الدولية، وهذا النفوذ قاد إلى نتائج مهمة تعد مشكلات لترسيخ ظاهرة الاختلال الإخباري .

---

(1) إنشراح الشال، الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية، دراسة لشبكات التلفاز، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1993 ، ص367 .

(2) د. اسكندر الديك، اليونسكو والصراع الدولي حول الإعلام والثقافة، م . س .ذ، صفحات متفرقة .

(3) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، م . س . ذ، ص 233 .

(4) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م . س . ذ، ص 16 .

تأثير اللغة في الاختلال الإخباري :

من أبرز المشكلات التي أحدثت اختلالاً إخبارياً واضحاً هي بروز مشكلة اللغة بين الدول النامية والدول المتقدمة فضلاً عن الاغتراب الثقافي الذي أنتشر بسبب اعتماد وسائل الإعلام في الدول النامية على اللغات الأجنبية وتجاهلها اللغات الوطنية[1]. ومن المعروف أن اللغة هي نظام من الرموز المرئية والمسموعة واللفظية وغير اللفظية التي تستعمل في تكوين الرسائل الاتصالية بقصد استحضار المعاني[2]. ولقد أصبح اعتماد الأغلبية على الأقلية أكثر وضوحاً ورسوخاً، إذ لجأت الدول الغربية إلى التأثير في البلدان النامية سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، على نحو واعٍ عن طريق وسائل الاتصال بالجماهير كالصحافة والإذاعة والتلفاز، والسينما، الأقراص الصوتية، الإعلانات الخاصة بالدعاية لنشر قيم الحضارة الغربية الصناعية وكذلك قيمها المضادة[3].

أوجه التباين والتفاوت في عملية الاختلال الإخباري :

وللوقوف على أسباب الاختلال لا بد من معرفة أوجه التباين والتفاوت ومن أبرزها :

1. التباين على المستوى القومي: ويتضح باللغة والثقافات التي قد تكون متقاطعة في بعض مفرداتها.
2. الفوارق الإقليمية: وتأتي من الاختلاف الجغرافي والتاريخي أيضاً بين البلدان.
3. التباين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية : من حيث تطورها وتفاعل مجتمعاتها مع هذا التطور مختلف الوجوه .

إن وسائل الإعلام في الدول النامية تتركز في المدن حيث التجمعات السكانية، ومعظم المناطق بالدول المتقدمة مناطق متحضرة ويعيش 80٪ من

---

(1) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م . س . ذ ، ص 71.
(2) د. هادي نعمان الهيتي، اللغة في عملية الاتصال (بغداد، دار السامر للطباعة، 1997) صفحات متفرقة .
(3) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م . س . ذ، ص 253 .

السكان في الدول النامية في المناطق الريفية، وعلى ذلك فأن وسائل الإعلام في الدول النامية تتركز في المناطق الحضرية وهي - بالتالي - تتركز في خدمة الأقلية[1]. وهو أمر يظل محصوراً في فئة من دون غيرها لذلك يصبح تأثيره محدوداً ومتلقوه محدودين أيضاً، وهذا يتبع طبيعة الحياة في الدول النامية التي يتركز سكانها في الأرياف البعيدة دائماً عن الخدمات الإعلامية فضلاً عن الخدمات الإنسانية التي تكون بعيدة عن المستوى المطلوب دائماً. وإن أجهزة الإعلام العربية بمختلف مستوياتها لا تحاول أن تقيس فاعلية الإعلام الذي تتولاه، فإذا كان من الممكن أن يقال بأن الإعلام العربي يتجه إلى الرجل العادي، أي إلى المجتمع الجماهيري وقد تخلى عن صانع القرار وقائد الرأي، وبرغم أن هذا يعني اختلالاً كلياً وشاملاً في العملية الاتصالية إلا أن الاستمرار في العملية الاتصالية من دون معرفة نجاحها من عدمه ومدى ذلك النجاح وأسباب عدم النجاح لا يمكن أن يوصف إلا أنه انعكاس للحقيقة المطلقة التي تسيطر على الإعلام العربي الخارجي[2]؛ إذ تشهد مزيداً من التدهور في العلاقات بين الدول.

وفي ميدان الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية، فالصورة تبدو أكثر اختلالاً لأن العالم المتطور أيضاً في حوزته معظم حلقات الاتصال وأجهزتها وخطط توزيعها واستعمالها في وقت لا تستطيع الدول العربية أن تواكب هذا التطور حتى في أيسر حلقاته تطوراً وأصبحت مستوردة ومستهلكة للأخبار فحسب. وشهد الكثير من الدول العربية تحولات مهمة في مجال الممارسات الديمقراطية وحرية الحصول على الأخبار ونشرها وإرساء تقاليد صحفية نابعة من تراثها الاجتماعي والثقافي والسياسي وما شهده الواقع المعاصر من مطبات أسهمت في بلورة الاتجاهات وصياغة نظرة جديدة لحركة المجتمع الدولي، وقد ارتفعت هنا وهناك في العالم صرخات

---

(1) أحمد بدر، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، م . س . ذ، ص 272 .

(2) د. حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، (الدار العربية، ط1، بغداد، 1989)، ص155.

مؤثرة تدعو إلى تحقيق شيء من التوازن والتغطية العادلة لقضايا العالم وأحداثه[1]. وذلك بسبب تفاقم الأحداث وسعة انتشارها في العالم أجمع ولكن ظلّ الوضع في الدول النامية متعثراً إعلامياً، ولعل هذا الوضع يعود إلى صعوبة المواصلات الداخلية في هذه الدول، كما قد يعود إلى زيادة الأمية في المناطق الريفية، وانخفاض الدخل، كما قد تكون اللغات واللهجات المحلية، أحد أسباب قلة التوزيع والتداول للصحف، كما هو الحال في الهند[2]. ففي عالم اليوم أكثر من (3.1) مليارات نسمة من الفقراء ومعظمهم من النساء ويتركز الفقر والأمية في دول الجنوب، بينما تستهلك المديونية الناتج المحلي في هذه الدول، وتبدد آمال التنمية. إن الواقع الراهن يفيد بوجود تفاوت اجتماعي هائل بين حقوق الشعوب، أو بتعبير آخر بين عالمي الشمال والجنوب[3].

مشكلات داخلية في الوطن العربي :

والاتصال داخل الوطن العربي يعاني بدوره من مشكلات كثيرة أبرزها :

1. تركيز وسائل الاتصال المكثف في كل دولة على الشؤون المحلية وعلى إبراز الشخصية الذاتية للدولة العربية الواحدة، مع إغفال كبير للموضوعات ذات الطابع القومي.
2. مصداقية الإعلام: ذلك أن وسائل الاتصال لعربي في ما تنتحله لم تتحدد في إطار نظري أو (رسالة قومية)، فهي أسيرة المزاجية وتوجيهات النخب الحاكمة المتنافسة .
3. عدم توزيع الترددات المقررة لكل دولة بما يكفل عدم التداخل بينها وبين دول العالم النامي .

---

(1) د. عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2001) ، ص62 .

(2) أحمد بدر، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، م . س . ذ ، ص 272 .

(3) حازم صاغية، الهوة الواسعة بين الشمال والجنوب، (صحيفة الحياة اللندنية، يوم 2003/11/23) .

4. نقص مصادر المعلومات ومراكز البحوث الإعلامية ومعاهد التدريب وعدم التنسيق القائم بينها .
5. عدم كفاية حرية العاملين في ميدان الاتصال وبالتحديد المجال الصحفي والثقافي ضد جميع أنواع الضغط والاضطهاد التي يواجهونها في مزاولة مهنتهم .
6. قلة التبادل البرامجي .
7. عدم التوازن في التبادل القائم .

هذه أبرز المشكلات التي تعاني منها البلدان العربية على الصعيد الإعلامي، إذ إن الكثير من زعماء هذه البلدان يرغبون في أن تكون لهم الحصة الأكبر من (كعكة الأخبار والمعلومات) على أن تكون هذه الكعكة على وفق ما يشتهون أيضاً، فقد شعر هؤلاء بالضجر والسأم من التردد على الخبّاز نفسه، صانع الكعكة (وسائل الإعلام الغربية)، وتناول ما ليس على هواهم[1]. ومع ابتعاد الغرب عن العرب بفاصل التقدم والتخلف، إلا أنهما ارتبطا بفعل التعامل اليومي، وفي مقدمته التعامل التجاري، فضلاً عن الاتصال الثقافي، فقد عمل الغرب على الاستعانة بالاتصال تحقيقاً لأغراض سياسية واقتصادية وثقافية، لذا كان توظيف الاتصال من بين أبرز أنشطة الغرب في توجهه نحو البلدان العربية، كما كانت هيئات الاتصال من بين أوائل الأجهزة التي عمل على إنشائها عند دخوله هذه الدول، فضلاً عن الكثير من الهيئات الأخرى التي أنشأها الغرب كان يحرص على أن تمارس أنشطة اتصالية[2]. وكلما ارتفع المستوى التكنولوجي لوسيلة الاتصال تعاظم حجم التباين، فهو أكبر في التلفاز منه في الإذاعة، وأكبر في المعالجة الآلية للمعلومات منه في التلفاز، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الدول المتقدمة تمتلك أكثر من 95٪ من إمكانات الحساب الإلكتروني في العالم قياساً بقيمة الأجهزة،

---

(1)AL – Hester “ Inter Press Service :News For and about The Third World’ : Zamoro, Op. Cit ., p. 84 .

(2) د. هادي نعمان الهيتي، د. خالد حبيب الراوي، نظرة في الاتصال الثقافي الدولي والعوامل الميسرة لسريانه، م . س . ذ ، ص 264 .

ونتيجة لهيمنة الإعلام الأجنبي على وسائلنا الإعلامية ومحتواها، اصبح مضمون وسائل الإعلام العربية يسهم بصورة عامة في تغريب المواطن عن مجتمعه بدلاً من تسهيل مشاركته في أمور هذا المجتمع، كان هذا التغريب عن طريق تقديم مضمون إعلامي يشعر المواطن بأن لا صلة له أو روابط من هكذا مضمون، والمواطن العربي يشعر بأن ما تعطيه إياه هذه الوسائل من مضمون غير واقعي ولا صلة له بواقعه، وفي حال قبوله بما تعطيه إياه هذه الوسائل يرى نفسه مندفعاً للثورة على قيمه وطرائق معيشته فيصبح غريباً عن مجتمعه، وحتى عن نفسه[1]، وطبقاً لمجلة يورو موني (Euro – Money :) كان حجم التداول اليومي في أسواق الصرف الرئيسية (ثماني أسواق) يعادل 618 بليون دولار في المتوسط عام 1989، ارتفع إلى 893 بليون دولار في اليوم عام 1992، ويقدر حجم التداول الكلي بإضافة الأسواق الأخرى، بما يصل إلى تريليون دولار يومياً في منتصف عام 1992، وصلت إلى 3.1 تريليونات دولار يومياً عام 1995، مما يعني أن حجم هذه العمليات قد تضاعفت أكثر من مرة في أقل من عقد واحد[2]. وكانت حجج لغرب تتسم بالعنف والشدة في مواجهة الكثير من البلدان النامية التي تطالب بتدفق حر ومتوازن للأخبار العالمية بينما هي - في الواقع - تضع القيود على الصحافة المحلية الصادرة فيها وتضع العراقيل أمام الصحفيين الأجانب، إذ كيف يتسنى أن تكون هناك صورة عادلة ومتوازنة لهذه البلدان في الوقت الذي لا تسمح فيه دول هذا العالم لصحفييها بقدر أكبر من الحرية في التغطية الإخبارية، وفي الوقت الذي تمنع الصحفيين العالميين من تغطية الأخبار فيها، هناك العديد من الحالات التي يستشهد بها الغرب وتؤيد وجهة نظره في هذا الصدد مثل حالات اعتقال بعض الصحفيين وتعرضهم للضرب المبرح أو القمع أو إعاقتهم عن أداء عملهم[3].

---

(1) نبيل دجاني، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالم الجديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 1997/10/224، ص 62 .

(2) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س. ذ ، ص 84 .

(3) جيم ريتشستارد، التدفق الإخباري الدولي، دليل الصحفي في العالم النامي، تحرير البرت ل/هيستر واي لان ج .تسو، ترجمة: كمال عبد الرؤوف،(القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1 ، 1988) ، ص 67ـ68.

بسبب ما تقدم من عدم تكافؤ بين الجانبين في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة وبرغم ذلك ونتيجة لتسارع وتداخل النواميس الدولية بجميع مستوياتها، وبما فيها الثقافية، هيأت الفرصة لانصهارها ضمن البوتقة العالمية، وزوال الحدود بين الشعوب والأمم وبالتالي بين القيم والحضارات[1]. الأمر الذي جعل العالم كما يعبر مكلوهان[*] (قرية) متقاربة الأبعاد على صعيد الاتصال الإعلامي والمعلومات، وهنا لا تستطيع الدول المتضررة وضع العراقيل بوجه الانحراف الإعلامي الذي ترسله الدول الكبرى لأن ذلك يتعارض مع حرية تدفق الإعلام الذي يعني من وجهة النظر الغربية إزالة العوائق التي تمنع ممارسة الحرية والتعبير عنها والمساواة في الفرص المتاحة للوصول إلى وسائل الاتصال بلا عوائق عبر الحدود الوطنية[2].

ظهور ثورة الانفوميديا :

وحين ظهرت الانفوميديا (Infomedia)، أي (تقنيات المعلومات) زادت من تعميق الفروق بين الموسرين والمعسرين، فالمدن المكدسة بالسكان تجد طريقها إليها قبل غيرها، إذ تكون قادرة على نفقات الخدمات الجديدة التي لا تقدر عليها المدن الأخرى[3].

---

(1) سمير أمين، بعد حرب الخليج، (مجلة المستقبل العربي، العدد (17) نيسان 1993)، ص 17.

(*) مارشال مالكوهان: ولد عام 1911 في مدينة أدمونتن بالبرتا ــ كندا، ودرس الهندسة ثم الأدب في جامعة مانيتويا، وبعد أن حصل على الدكتوراه في سنة 1943 من جامعة كامبردج، درس في عدة جامعات أمريكية، ولكن منذ سنة 1946، عمل استاذاً للآداب في جامعة تورنتو، وقد نشر مالكوهان مئات من المقالات في المجلات وألف عدة كتب، وقد نال كتابه عالم جوتنبرغ جائزة الحاكم العام في كندا في سنة 1962 وهي تعادل جائزة بولتزر في أمريكا توفي عام 1980. (للمزيد انظر: د. جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، م . س ذ، ص 345).

(2) د. جيهان أحمد رشتي، تدفق الأنباء الأجنبية في الإعلام العربي، م . س . ذ، ص 186 .

(3) فراتك كيلش، ثورة الانفوميديا، الوسائط المعلوماتية، وكيف تغير عالمنا وحياتك؟ ترجمة: حسام الدين زكريا، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (253) كانون الثاني 2000، ص 494.

إن القول بأننا نسير نحو (قرية عالمية) فيه الكثير من عدم الواقعية، لأن كل دول العالم مستمرة في التعامل إطلاقاً من أنموذجها الخاص مع الأحداث. وهذا الأنموذج يحدد الأهمية التي تعطيها وسائلها الإعلامية للأحداث، كما يحدد المواضيع التي تتعرض لها أو تركز عليها هذه الوسائل، ومن هنا نرى عدم التوازن في تغطية المآسي التي تواجه الأبرياء في العالم، ولا سيما تلك التي تواجه أبرياء العالم النامي، فحياة الأبرياء في هذا العالم لا تعطى أهمية حياة الأبرياء في أمريكا والكيان الصهيوني، وكذلك نرى أن (الديمقراطية) و (الحرية) و (الكرامة الإنسانية) هي مبادئ توضع على الرف كلما كان ذلك مناسباً للقوي فالنقاش الحر الذي هو أساس الديمقراطية ممنوع في دول العالم النامي إذا ما تعارض مع مصالح الدول القوية. وقد فرضت وكالات الأنباء الدولية نفسها على إعلام الدول النامية مفيدة من تطور التقنيات والإمكانات الفنية العالمية ومن منهج أدائها وطريقته، التي تمثل في شمولية التغطية للأحداث في العالم وكتابة النص بصيغة توحي بالموضوعية والتجرد، وسرعة توصيل الخبر وتأمين التسهيلات التقنية لتلقي الخبر[1]، وإننا من دون أن نشعر روجنا لهذا التدفق الإعلامي الآتي باتجاهنا عن طريق البرامج الوافدة التي ركبت موجاته محطاتنا الوطنية[2]. وهذا الترويج لم يأتِ مباشراً بل جاء عن طريق تقديم البرامج لأغراض المتعة أو التسلية دون النظر إلى أغراضها الأبعد، وهذا سببه أيضاً الضعف الإعلامي، ومما لا شك فيه أننا أمام اختلال أو عدم التوازن بين البلدان العربية في مجال تقنية الاتصال والإعلام، بين من يحتاج إلى القليل ولديه الوفرة، ومن يحتاج إلى الكثير ويعاني من عجز في قدراته المالية وهو الذي يجعل امتلاك تقنيات حديثة في هذا المجال عبئاً ثقيلاً في برامج التنمية التي قد تكون

(1) خير ميلاد أبو بكر، التدفق الإعلامي من جانب واحد: ملامح الصورة والمخاطر السياسية والأمنية على الوطن العربي، (مجلة البحوث الإعلامية، طرابلس، مركز البحوث والتوثيق الإعلامي والثقافي التعبوي، العدد 17، 1999)، ص 35 .

(2) أسامة عصفورة، التدفق الإعلامي من الناحية التقنية، م . س . ذ، ص 99 .

أكثر إلحاحاً[1]، كما أن التطور عرف العالم منذ أزمته الأولى نظام (المركز والأطراف) الذي يتألف من دولة أو دول مهيمنة غنية قوية تحت المركز، وأطراف في المحيط أقل تأثيراً وأضعف وأفقر، ولطالما كان المركز يفرض هيمنته العسكرية والاقتصادية والثقافية، وفي الأخيرة هو يعطي ويؤثر أكثر مما يأخذ ويتأثر.

- ❖ تتمتع دول المركز عادة باقتصاديات قوية[*]، في مقابل اقتصاديات هشة ضعيفة في دول المحيط، الأمر الذي يستدعي وجود أنشطة: اقتصادية، خدمية، إنتاجية، صناعية، تجارية، معلوماتية أهم وأكثر في الدول المتقدمة وهو الشيء الذي ينتج أخباراً وقصصاً إعلامية ذات أهمية كبيرة، لأنها ترتبط بمصالح الناس في العالم أجمع وتحديداً بأكثر مصالحهم حيوية.
- ❖ تتمتع دول المركز عادة بحياة سياسية ثرية، وتحظى بديمقراطية وقدر أكبر من الشفافية، وتنتعش فيها منظمات المجتمع المدني وفعالياته، وتحترم فيها الحقوق المدنية، ومنها حرية الصحافة وهو الأمر الذي يمد تلك الأخيرة بمعلومات أكثر وأهم وأشد جذباً لاهتمام الآخرين.
- ❖ تمتلك الدول المتقدمة مقدرات ثقافية أعلى وذات جاذبية، وتنتج وسائل إعلامها خدمات بلغات أكثر انتشاراً في العالم.
- ❖ تمتلك تلك الدول أعلى تجليات التقنية وأحدثها وتكرسها لخدمة قطاعاتها المختلفة وعلى رأسها الإعلام والاتصالات.

---

(1) مجموعة باحثين، العرب والإعلام الفضائي، م. س. ذ، ص 53.

(*) بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في العام 2000 نحو (9) تريليونات و (972) مليار دولار، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية ألمانيا الاتحادية في العام 2000 تريليوناً و (877) مليار دولار، وبلغ الناتج المحلي الأجمالي لجمهورية مصر العربية في العام 2000 نحو (92.5) مليار دولار؟ انظر في هذا الصدد :

_ EIU Country Report : United States Of America , Septmber 2001 .p.4 .

_ EIU Country Republic Of Germany, July 2001 . p.4.

_ EIU Country : Arab Republic Of Egypt , August, 2001 . p.4.

- ❖ تمتلك الدول المتقدمة ملاكات مهنية مدربة ومحترفة، تُعزز على أسس معيارية موضوعية غالباً، وهو الأمر الذي يزيد كفاءة الملاك الإعلامي بها ومن ثم رواج منتجه.
- ❖ الدول النامية أو دول العالم النامي (وهي الدول التي تشكو من اختلال التدفق الإخباري غالباً) لا تمتلك أياً مما تم استعراضه سابقاً .
- ❖ تلك الدول أيضاً هي التي تسمح بنشر الأخبار الآتية من الدول المتقدمة في صحفها التي تسيطر عليها وتخضعها - في الغالب - لأمور السياسية ، قبل أن تشكو هي ومثقفوها في المحافل الدولية من اختلال التدفق الإخباري .
- ❖ الدول النامية لا تقدم منتجاً إعلامياً مصنعاً مشغولاً باحتراف ولكنها تقدم في الغالب معلومات خاماً ناقصة أو أخباراً وقصصاً تخدم أيديولوجياتها ومواقفها السياسية بمباشرة وعدم احتراف .
- ❖ الرسالة الإعلامية في الدول العربية تركز على أمرين أثنين على نحوٍ أساسي: أحدهما الدعاية لسياسة الحكومة في البلد المعني، والآخر الأعمال الترفيهية[1]. وهو أمر لا يخلق رسالة منافسة تستطيع الصمود أمام الرسالة الآتية من الوسائل المحترفة .
- ❖ تكتظ الرسالة الإعلامية في بلدان الوطن العربي بالمنوعات الكثيرة وبالوعظ المباشر، وتدور حول حركة المسؤول ونشاطه ، بدلاً من أن تعكس نشاط الدولة بشقيها الرسمي والأهلي .
- ❖ التبعية الكاملة لوسائل الإعلام في العالم النامي للأنظمة السائدة، وبرغم وجود استثناءات محدودة فأنها تمثل حالات ضعيفة وهشة، وبما أن معظم

---

(1) حسين العويدات، السياسات الإعلامية العربية، الواقع والآفاق، مجلة الرسالة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد الخامس، أكتوبر 1997 ، ص18 .

الأنظمة في الوطن العربي منهمكة في ضمان استمراريتها فقد تحولت وسائل الإعلام الجماهيري في تلك الدول إلى مجرد أدوات تابعة لتلك الأنظمة[1].

❖ تقدم صحافة هذه الدول صورة غير واقعية عن الواقع، بمعنى أنها تقدم وعياً زائفاً الأمر الذي أدى إلى هيمنة خطاب رسمي بيروقراطي سطحي ومدجن وعقيم، وذلك على الرغم من الشعارات الضخمة المعلنة الخاصة بتحول الصحافة إلى مدرسة توظفها لخدمة قضايا التنمية .

❖ كثرة المشكلات التي تعتري الأداء الإعلامي لوسائل إعلام الدول التي تعاني الاختلال الإخباري وآثاره، أدت إلى انصراف المواطنين المستهدفين كجمهور لتلك الوسائل وما تحمله من رسائل إلى وسائل الإعلام الأجنبية التي تمتلكها دول المركز وثبتت ثقة تلك الجماهير في هذه الوسائل الوافدة مما عمق الاختلال وزاد من أثره .

❖ إن الفهم الكامل لأبعاد التطور الحاصل في وسائل الإعلام الدولية لا يمكن إدراك مغزاه الحقيقي بدون محاولة استيعاب الطفرة الهائلة التي حدثت في إنتاج المعلومات من ناحية والثورة التكنولوجية التي تحققت في مجال الاتصال من ناحية ثانية، ولعل أبرز الأسباب التي أحدثت خللاً كبيراً في تبادل الأخبار هي:

1. التطور التكنولوجي الهائل .
2. الانفجار المعلوماتي .
3. الانترنيت .
4. التبعية .
5. البنية الاتصالية .
6. هجرة العقول الإعلامية الكفوءة من الوطن العربي إلى الدول المتقدمة لانعدام البيئة الموافقة مع أطروحاتها ضمن التوجه نحو الديمقراطية وحرية

(1) أديب خضور، الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين، م . س . ذ، ص 10 ـ 11 .

الرأي التي تستطيع احتضانها في بلدانها، وقد استغلت هذه العقول في مخاطبة بيئاتها كونها الأقرب في كيفية مخاطبة جماهيرها النابعة منها (إصدار صحف / تحليل البنى التحتية لبلدانها) .

7. الدراسات الانثروبولوجية للمجتمعات النامية التي أعدت من الدول المتقدمة، وهذه تعد مهمة في فك رموز هذه المجتمعات وكيفية مخاطبتها، بخلاف إعلام الدول النامية الذي لا تتوافر لديه مثل هذه الدراسات لمعرفة كيفية مخاطبة مجتمعات الدول المتقدمة .

التطور التكنولوجي الهائل:

شهدت الخريطة الاتصالية قفزات تكنولوجية وإعلامية هائلة ومتسارعة، فمنذ منتصف الستينيات عندما وضع أول قمر صناعي للاتصالات في مدار قريب من الأرض والدخول في الألفية الثالثة فأن تكنولوجيا الاتصال أصبحت عنصراً ملازماً لكل مظاهر الحياة العصرية. كما أن " مصطلح تقانة الاتصال يعني " التقنيات والمؤسسات والأساليب التي بواسطتها تنتج المعلومات وتعلب وتوزع على مستقبلين متفرقين فوق رقعة جغرافية "[1]. ويمكن تعريف التكنولوجيا بأنها: مجموعة من النظم والقواعد التطبيقية وأساليب العمل التي تستقر لتطبيق المعطيات المستحدثة لبحوث أو دراسات مبتكرة في مجالات الإنتاج والخدمات كونها التطبيق المنظم للمعرفة والخبرات المكتسبة التي تمثل مجموعات الوسائل والأساليب الفنية التي يستعملها الإنسان في مختلف نواحي حياته العلمية وبالتالي فهي مركب قوامه المعدات والمعرفة الإنسانية[2]. كذلك فأن التكنولوجيا : مجموعة المعارف والخبرات المكتسبة التي تحقق إنتاج سلعة أو تقديم خدمة وفي إطار نظام اجتماعي واقتصادي

(1) Mody , " First World Communcation Technologies In Third World Contexts" p. 135 .

(2) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 96 .

معين[1]. ومن منظور اتصالي، يمكن القول أن تكنولوجيا الاتصال : هي مجموع التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة، التي توظف لمعالجة المضمون أو المحتوى، الذي يراد توصيله بعملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي، التي بها تجمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية عن طريق الحاسبات الإلكترونية ، ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أ مسموعة أو مرئية أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر، وتبادلها [2]. أما تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فهي كل ما ترتب على الاندماج بين تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية والإلكترونيات الدقيقة والوسائط المتعددة من أشكال جديدة لتكنولوجيا ذات قدرات فائقة على إنتاج المعلومات وجمعها وتخزينها ومعالجتها ونشرها واسترجاعها بأسلوب غير مسبوق يعتمد على النص والصوت والصورة والحركة واللون وغيرها من مؤثرات الاتصال التفاعلي الجماهيري والشخصي معاً[3]. كما أن تكنولوجيا المعلومات تمثل، اقتناء المعلومات واختزانها وتجهيزها في مختلف صورها وأوعية حفظها، سواء كانت مطبوعة أم مصورة أم مسموعة أم مرئية أم ممغنطة أم معالجة بالليزر، وبثها باستعمال مجموعة من المعلومات الإلكترونية ووسائل أجهزة الاتصال عن بعد [4]. وقد مهدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الطريق للانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات[5].

---

(1) أسامة الخولي، القرارات التكنولوجية وأثرها في وسائل الإعلام، (الإسكندرية، دار النهضة العربية، 2000) ، ص41 .

(2) د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، (المكتبة الإعلامية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2000)، ص 102 ــ103 .

(3) عصام سليمان الموسى، ثورة وسائل الاتصال وانعكاساهّا على مراحل تطور الإعلام، (المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 27 آيار ، 2000)، ص128 .

(4) أي , آر , بوكنان ، الآلة قوة وسلطة التكنولوجيا والإنسان منذ القرن السابع عشر حتى الوقت الحاضر، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، 2000)، ص 69

(5) المصدر السابق نفسه ، ص 72 .

إن التطورات التكنولوجية الحديثة قد عملت على إزالة الفوارق بين الأدوات الاتصالية هذه والحدود التي طالما فصلت بين وسائل الإعلام المختلفة، حتى أواخر السبعينيات، إذ نشأت علاقات لم يتوقعها أحد أو يتصورها، وهي علاقات باتت تربط بين الأدوات السمعية والبصرية والاتصالات بعيدة المدى والمعلوماتية والتداخل المتزايد بين أجهزة الإعلام التي أطلق عليها (نوراومينك) تسمية (التليماتيك)(*) التي تعني التزاوج بين الاتصالات بعيدة المدى والمعلوماتية[1].

وقد حقق هذا التزاوج والتفاعل نتائج مهمة على الصعيد الإعلامي، وأبرز هذه النتائج التوسع في التغطية الإخبارية وإفادة المجتمع الواضحة من وسائل الاتصال والمعلومات وعلى وفق ذلك يظهر العالم منقسماً إلى ثلاثة أقسام[2]:

1. 15٪ من سكان العالم يحصلون تقريباً على كل الابتكارات التكنولوجية الحديثة .
2. 50٪ من سكان العالم قادرون على استيعاب هذه التكنولوجيا استهلاكاً وإنتاجاً.

(*) التليماتيك (Telematique): هو أسلوب لتسمية نتائج الفضاء التدريجي والنسبي على الحدود التي كانت تجعل من كل وسائل الإعلام عالماً مستقلاً بذاته . وهو الثورة الرابعة من ثورات التفاعل الاجتماعي في تاريخ الإنسانية بعد ثورة الكلام والكتابة والطباعة فيما رأى آخرون أنها تمثل الثورة الاتصالية الخامسة بعد أربع ثورات أساسية هي تطور اللغة ، وتدوينها ، فيما اقترنت الثالثة باختراع الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر وبدأت معالم ثورة الاتصال الرابعة في القرن التاسع عشر باكتشاف الكهرباء والموجات الكهرومغناطيسية والتلغراف والهاتف ،والتصوير الفوتوغرافي والسينما ، ثم ظهور الإذاعة والتلفاز في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وصاحبت كل ثورة من هذه الثورات نظم جديدة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، وتغيرت هذه الثورة بإدماج ظاهرة تفجر المعلومات وتطور وسائل الاتصال وتعدد أشكالها وفي معالجة المعلومات عن بعد، وباستعمال متميز للأقمار الصناعية وبفورية الإعلام المنقول الأمر الذي فتح آفاقاً لا حدود لها من التطور. للمزيد انظر: الدكتور مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية (الأهلية والأمن القومي العربي، الأردن، عمان ، ط1، 2002)، ص 53 .

(1) الدكتورة حميدة سميسم، نظرية الرأي العام ــ مدخل ــ (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992) ، ص 271 .

(2) الفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم (بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990)، ص 37 .

3. بقية سكان العالم 35٪ يعيشون في حالة انقطاع وعزلة عن هذه التكنولوجيا. ويبدو أن الدول الصناعية وهي تدخل ميدان التنافس والإبداع ، أخذت تتحسس اتجاهات التطور القادم، ولذلك فقد شرعت بوضع الخطط وبذل الجهد لتوفير المستلزمات الضرورية لعمليات التحول التي تحدث على نحو متصاعد من ناحية - ولكنها من ناحية أخرى - تحرص على أن تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع الدولي بحيث تستطيع أن تؤثر - إلى حد كبير - في سياسات الدول الأخرى في مختلف القطاعات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، وبالمقابل فأن البلدان الأقل تطوراً من الناحية العلمية سوف تشعر - على نحو أو آخر - بأنها منجذبة إليها بحكم حاجتها إلى العون الخارجي[1].

ولقد استعمل الإنسان التقانة، عبر التاريخ كوسيلة لتساعده في التغلب على البيئة وقهرها، فالإنسان إذاً يطور التقانة ويستعملها بناء على احتياجه إليها، ومن الواضح أن تقانة الاتصال الإلكترونية بجيليها الأخيرين لم تنتج وتستعمل في الوطن العربي بناء على حاجة إليها حقيقية، فهي غريبة عنا، وعن عقولنا التي اعتادت عبر القرون الماضية على المادة المكتوبة والمطبوعة (كالكتاب والصحيفة) أو المادة المروية (كالشعر أو الحكاية)، لا عجب بعد هذا أن كانت الصحافة التي استعملها العرب في القرن الماضي قد أعطت آثاراً إيجابية أكثر من غيرها من قنوات الاتصال الأخرى التي استعملت في المرحلتين اللاحقتين، لأنها كانت الأقرب إلى ثقافتنا وتقاليدنا وطباعنا التاريخية ولا عجب بعد هذا أن نجد من يصف الاتصال والإعلام العربي الحديث في المرحلتين الأخيرتين بأنه إعلام " عاجز وتبريري وضحل وسطحي "[2]. وقد اتضح جلياً أن على البلدان النامية والوطن العربي بخاصة مواجهة

---

(1) رينيه ماهو، حضارة الإنسان، ترجمة أنطوان حمصي ومهاة شرشر،(دمشق ، 1986) ص261.

(2) عصام سليمان موسى، ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد(205) في 1996/3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص126 .

التحديات التي تفرضها عليها التطورات التكنولوجية والإعلامية، هذه التطورات وضعت بلدان العالم النامي أمام تحديات حقيقية للخوض في تجربة البث المباشر، فقد أصبح التطور الهائل في صناعة الاتصالات واستعمالها معياراً حضارياً يميز بين دولة وأخرى في عالمنا المعاصر تماماً، كما أصبحت معياراً يميز العصر الحالي من العصور السابقة، وأدى ذلك التطور إلى توسع هائل في حجم مرافق وسائل الاتصال ونشاطها والذي حصل بفضل ثلاث تطورات هي :

1. نمو نطاق البنى الأساسية لوسائل الاتصال واتساعه والكفاءة المتزايدة في تنظيمها وإدارتها .
2. استعمال أشكال جديدة من الطاقة والأجهزة لإنتاج الرسائل واستقبالها .
3. التغيير الذي طرأ على الأساليب والإشارات المستعملة في وسائل الاتصالات أي (الإشارات الرقمية) (Digital Signal) بما في ذلك التطور في استعمال الأقمار الصناعية لأغراض الاتصالات الإعلامية عموماً .

إن التطورات الراهنة في تكنولوجيا الاتصال أفرزت نمطاً اتصالياً يتميز بسمات تختلف عن الأنماط الاتصالية التقليدية السابقة التي تشمل الاتصال الذاتي والاتصال الشخصي والاتصال الجمعي ثم الاتصال الجماهيري ،وهذا النمط الاتصالي أو كما يطلق عليه أسم الاتصال الوسيطي يجمع كلاً من سمات الاتصال الشخصي المواجهي والاتصال الجماهيري وله وسائله الاتصالية الخاصة به التي تضم في داخلها كل أشكال الاتصالات عن بعد وهي الاتصالات السلكية واللاسلكية والتلغراف والهاتف والإذاعة واتصالات الحاسب الإلكتروني (البريد الإلكتروني) كما يتضمن هذا النمط الاتصالي داخله الاتصالات الاستطلاعية كالإذاعة وعمليات مراقبة البيئة والعاب الفيديو والحاسب الإلكتروني ويطلق على هذه الوسائل، وسائل الاتصال الوسيطة[1]. وفي ظل انتشار الأقمار الصناعية بدأت معالم

(1) عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي في مواجهة الاختراق الثقافي والتبعية الإعلامية في قضايا معاصرة، (دار الفكر العربي، القاهرة، 1996)، ص 39 .

صياغة مجتمع دولي كبير يتعرف كل شخص على إيديولوجيات أخرى وثقافات أخرى وأجناس أخرى، وقد اتسع نطاق الخدمة الإخبارية عن طريق الإعلام المرئي؛ إذ أصبح في استطاعة شبكات الإعلام الدولية بث الحدث لحظة وقوعه وفي موقعه سواء داخل الدولة أم خارجها ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة منها شبكة ألـ (CNN) التي يغطي إرسالها أكثر من (150) دولة، وقناة (FOX) الأمريكيتين، وشبكة اليورنيوز الأوربية التي تبث بست لغات وتشارك فيها (11) قناة دولية أوروبية ومحطة سكاينيوز البريطانية التي أتسع نطاق تغطيتها الإعلامية ليشمل أوروبا بأسرها ويمتلكها روبرت مردوخ، وشبكة ألـ(BBC) التي طورت خدماتها العالمية، ويصل إرسالها إلى جميع القارات ماعدا أستراليا وأمريكا الجنوبية[1]. وهذا الاتساع الإعلامي والإخباري على نحوٍ خاص جاء نتيجة التطور التكنولوجي السريع والذي شمل وسائل الاتصال وأدوات الاتصال والتلقي، فالتكنولوجيا بشكل عام، وتكنولوجيا الاتصال والإعلام بشكل خاص لا تؤدي دوراً حيوياً في السيطرة الثقافية فحسب، ولكنها بالفعل جزء من هذه السيطرة[2]. وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ضرورة استعمال التطور العلمي والتكنولوجي في صناعة الصحف وإنتاجها منها على سبيل المثال لا الحصر مواكبة عصر ثورة المعلومات والاتصالات، وتطوير العملية الإنتاجية للصحف، ومواجهة المنافسة بين الصحافة والوسائل السمعية والبصرية الأخرى، كذلك مواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال الإعلام[3]. وعلى الرغم من هذه التطورات إلا أن العالم النامي ظلَّ أسير أزمات ومشكلات مختلفة بشأن التكنولوجيا وتطورها وكيفية تلقيها من

---

(1) للمزيد انظر: صلاح الدين حافظ، قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي، (دار الفكر العربي، القاهرة، 1994)، ص 54 ؛وكذلك محمود علم الدين ،ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، (مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 124 نيسان، 1996)، ص 130 .

(2) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م . س . ذ، ص 52 .

(3) د. عبد الجواد سعيد محمد ربيع، إدارة المؤسسات الصحفية، دراسة في الواقع والمستحدثات، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004) ، ص58 .

قبل بلدان العالم النامي، إذ تواجه دوله العديد من المشكلات في كيفية اختيار المعدات الاتصالية أو إنتاجها، والتحدي الحقيقي لهذه الدول يكمن في كيفية الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال من دون الوقوع في شرك التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة، وفي هذا المجال يمكن ملاحظة الظواهر الآتية [1]:

1. إن التكنولوجيا تعبير عن الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه، وبالتالي فإن النماذج التكنولوجية التي تطورت استجابة لحاجات ما، قد لا تصلح - في أغلب الأحيان - لمجتمع آخر له ظروف مغايرة .
2. إن عملية نقل تكنولوجيا الاتصال ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي أداة لتحقيق أغراض التنمية الوطنية للبلدان النامية في مجال الاتصال، فالتكنولوجيا الملائمة لهذه الدول هي التي تتناسب مع الإمكانيات الذاتية لتلك المجتمعات والتي تحقق الاستعمال الأمثل لمصادر التكنولوجيا المتاحة في المجتمع، التي تعمل على تنمية مصادر التكنولوجيا الوطنية وتطويرها .
3. ولا بد أن نأخذ في الحسبان تأثير الاختيار التكنولوجي علاقة التبعية للدول المتقدمة، ذلك أن الاختيار التكنولوجي في مجال الاتصال، ليس قضية فنية فحسب، وإنما اختيار سياسي في المقام الأول .

ويطالب فريق من المفكرين والباحثين العرب بملاحقة الدول المتقدمة تقانياً وصناعياً، أما لتعويض الفجوة الحضارية بين الغرب والعرب، أو استجابة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسكاني في الوطن العربي، وإطلاق طاقات الإنسان العربي، ويذهب بعض أنصار هذا الاتجاه إلى حد الانبهار بالتقدم التقاني الذي أحرزَ في مجالات الاتصال والإعلام والتبشير بأنها تحمل الخلاص للعرب وبقية الدول النامية من أوضاع التخلف، وعلى النقيض: يرى فريق من المفكرين والباحثين العرب، وهم الأغلبية، أن أتباع الغرب والاقتداء به في مجالات التقانة سوف يزيد تبعية العرب للدول الغربية في شتى المجالات، بما قد يدمر البنى الداخلية للمجتمعات

(1) Fang . Irviag, E, : Television News , Hasting House Publishers : New York . 1989.p.341.

العربية[1]. ولا يتوقف الأمر عند حد التبعية، إذ تؤدي التقانة إلى تعميق فجوة عدم الثقة بين العالم النامي والدول المتقدمة بينها ، علاوة على أنها تستعمل للوقيعة بين البلدان النامية[2]. والواقع أن المرء إذا أمكنه تصور مساواة عظيمة جداً في وصول المعلومات إلى عمق المجتمع الذي ينبثق الآن ، فأن ذلك ليس بفعل الشفقة أو النقاء السياسي من جانب النخبة الثرية، بل بسبب ما يمكن تسميته بقانون الحضور الكلي، هذا القانون يبين أن دوافع تجارية قوية وكذلك سياسة تظهر لكي تجعل البنية التحتية الإلكترونية الجديدة شاملة، أكثر مما هي حصرية[3].

وتظهر أزمة المجتمعات النامية من عدم ملائمة الكثير من تكنولوجيا الاتصال الحديثة لاحتياجات ظروف المجتمعات النامية[4]. وكلما حدث تطور (مثير) تقنياً في تكنولوجيا الاتصال، وتاريخياً، فأن كل اكتشاف في الاتصالات يحدث هزة ثقافية خاصة، فاكتشاف الكتابة أوجد لغة الرموز، واكتشاف الطباعة نقل الثقافة من الحالة الشفوية إلى المكتوب، واكتشاف الإذاعة والتلفاز أدخل ثقافة سمعية بصرية، وأخيراً أدى اكتشاف الحاسوب والشبكات المعلوماتية، كالانترنت إلى بروز الثقافة التفاعلية[5]. ومصطلح (الثقافة التفاعلية) جاءَ من الاستجابة المشتركة بين الأطراف المختلفة ولا سيما عن طريق الانترنت الذي سهلَ الطرائق التفاعلية بين جميع الناس ومن مستويات مختلفة ومتفاوتة في الثقافة والوعي والاهتمامات، إذ أصبح المستفيدون من تكنولوجيا المعلومات هم مشاركين في

---

(1) راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م . س . ذ، ص 256 .

(2) المصدر السابق نفسه، ص 256 .

(3) إلفين توفلر، تحول السلطة، م . س . ذ، ص 659 .

(4) فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي، م . س . ذ، ص 174 .

(5) د. عبد الرحمن عزي،(دراسات في نظرية الاتصال، نحو فكر إعلامي متميز، سلسلة كتاب المستقبل العربي(28) ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003)، ص101.

الوقت نفسه وبذلك لم يعد هناك مرسل دائم ولا مستقبل دائم للمعلومات، أي أن هناك تغييراً واضحاً في خارطة العملية فلربما يصبح المرسل مستقبلاً وربما خلافه صحيح وهذا ما سمي (بديمقراطية المعلومات) أي إتاحتها للتداول لكل القادرين على ذلك .

إن دفق التغييرات التقانية راسخ ومستمر وإنفاق نحو أربعمائة مليار دولار سنوياً على البحث والتطوير يجعل هذا التدفق غير قابل للتوقف[1]، أنظر الجدول التالي الذي يبين شركات العالم الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير عام 1996[2]. بل في ازدياد مستمر، بينما أن أياً من البلدان العربية لا يولي أهمية أو أولوية لمشروعات البحوث والتطوير في هذا المجال[3].

علماً إن البلدان العربية وفي سعيٍ نحو التطور في البحث والدراسة قد خصصت 750 مليون دولار أمريكي أو نحو 0.2٪ من أجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير، أما البلدان المصنعة الجديدة فأنها تخصص من 1 -3٪ من إجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير[4]، كما أن التقديرات تشير إلى أن 97٪ من بحوث التطوير في المعلومات تجري في البلدان الصناعية[5]. وعلى الرغم من أن العرب ظلوا في ميدان البحث العلمي على الهامش إلا أنهم يشاركون العالم في وصف العصر الحاضر بأنه عصر العلم[6] .

---

(1) محمد مراياتي، العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (2564) 2000/4، ص140 .

(2) عبد سعيد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س . ذ ، ص111.

(3) مجموعة باحثين، العرب والإعلام الفضائي، م . س. ذ ، ص 53 .

(4) أنطوان زحلان، العولمة والتطور الثقافي، م . س . ذ ، ص 296 .

(5) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س . ذ ، ص 106 .

(6) د. هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، م.س.ذ ،ص43 .

جدول يبين شركات العالم الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير 1996

الشركة	البلد	القطاع	الإنفاق على البحث والتطوير مليون دولار	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من المبيعات
جنرال موتورز	الولايات المتحدة	السيارات	8.9	8.6
سيارات فورد	الولايات المتحدة	السيارات	6.8	5.8
سيمنس	ألمانيا	الإلكترونيات	4.7	7,7
هيتاشي	اليابان	الإلكترونيات	4.3	6.1
آي بي آم	الولايات المتحدة	الإلكترونيات	3.9	5.2
ديلمر بنز	ألمانيا	السيارات	3.6	5.2
ماتوشيتا	اليابان	الإلكترونيات	3.4	5.9
فوجيتسو	اليابان	الهندسة	3.4	9.2
نيبون للتغراف والتلفون	اليابان	الاتصالات	2.7	4.0
نوفارتيس	سويسرا	الكيمياويات	2.7	10.1

وبالرغم من أن عالم " الجنوب " يضم 80٪ من سكان العالم فلا يزيد نصيبه على 4٪ من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير ، ولا يوجد فيه إلا 5٪ من الحواسيب المستعملة في العالم[1].

ولا تُعدّ التقانيات الحديثة في مجالات الاتصال والإعلام ميزة في كل الأحوال بالنسبة إلى البلدان العربية التي لم تتطور بناها الاقتصادية والاجتماعية على

(1) د. برهان غليون، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين :تحديات كبيرة وهمم صغيرة (بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد (232) حزيران 1998)، ص 12

نحو يتلاءم مع إمكانية التقنيات الحديثة التي تتسم آثارها في بعض الأحيان بالغموض، والتي قد تجعل نظم الاتصال القائمة أقل مرونة أو تضخيم عيوبها على نحو يعقد عملية تكيف التقانة الجديدة مع هذه البنى الاقتصادية والاجتماعية ، وتظهر خطورة هذه النقطة في أن الوحدات التقانية قد بدأت في الوطن العربي تأخذ مكانها كوحدات متراصة، وليس كنظام مترابط ومتداخل في الجسم الاجتماعي، وفي معظم بلدان الوطن العربي ما تزال التكنولوجيا أو الممارسات التكنولوجية غير متولدة في البيئة وما تزال تحمل طابع الاغتراب[1]. وحركة الاتصال الجديدة في العالم إذا كان من قبل ذات تحديات عامة للبلدان النامية فهي - اليوم - تحمل تحديات أعمق وأدق ، ففي عصر الأقمار الصناعية لا تمتلك الدول النامية وبينها الدول العربية سوى عدد محدود من الأقمار ،بينما تمتلك الدول الكبرى عدداً كبيراً من الأقمار المدنية وهذا يعني أن العرب هم اليوم في هذا المجال خارج العصر إذ هم لا يتحكمون إلا في (0.5٪) من حجم التدفقات الإعلامية على هذا المستوى ناهيك عن المستويات الأخرى[2]. وهذه النسبة - كما نلاحظ - تعدُّ سلبية في إطار التفاعل الثقافي والإعلامي . وقد أسفر التزاوج بين كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التسعينيات عن ظهور ما يعرف بالاتصال المتعدد الوسائط (MULTI - MEDIA) الذي يركز إلى تطور أجهزة الحاسوب في جيلها الخامس، وتستند الثورة التكنولوجية الاتصالية الراهنة إلى عدة ركائز رئيسية تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تضم التلغراف والهاتف والتلكس والطباعة عن بعد والراديو والتلفاز وأجهزة الاستشعار عن بعد والمايكرويف والأقمار الصناعية والحاسبات الإلكترونية والألياف البصرية وأشعة الليزر: وقد أسفر ذلك التداخل عن ظهور الطريق السريع للاتصال والمعلومات من الهاتف والتلفاز والحاسوب والأقمار الصناعية والأطباق اللاقطة والكابلات والموجات المايكرويف في منظومة

(1) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م . س . ذ ، ص261 .

(2) د. هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، م . س . ذ ، ص223 .

واحدة، أي أمكانية جمع الصوت والصورة والنص في وعاء واحد وهو (C.D) بعد أن اكتشفت أشعة الليزر الحمراء، كذلك وجود برامجيات متقدمة جعلت من استرجاع المعلومات أمراً ممكناً وكذلك في استعمال نظم الفحص البصري (OCR) الذي يعد ثورة في عملية تحويل الصور من نمطها التناظري (Anologe) إلى النمط الرقمي (Digitail) وبالعكس، تكرس لخدمة الأفراد والمجتمعات[1]، وقد حصرت لجنة ماكبرايد الآثار الضارة المترتبة على نقل التكنولوجيا الغربية إلى الدول النامية في ما يأتي[2]:

1- إن تصدير التكنولوجيا الغربية التي تعكس الظروف والممارسات الاقتصادية والاجتماعية لجزء واحد من أجزاء العالم، يوحي بتجاهل واقع شعوب البلدان النامية واحتياجاتها، تلك الشعوب التي تستورد هذه التكنولوجيا وتعتمد عليها وتعتمد على كثافة رأس المال أكثر من اعتمادها على كثافة العمل والإنتاج .
2. التبعية لرأس المال الأجنبي ولمصادر الإنتاج الأجنبية وللأوراق والتوقعات الأجنبية .
3. الإشراف على تصدير التكنولوجيا وتوزيعها من الشركات متعددة الجنسية التي تواصل سيطرتها على الدول النامية عن طريق هذه التكنولوجيا .
4. لا يفيد من التكنولوجيا الغربية سوى جماعات النخبة ولا سيما في الصحف والتلفاز والإذاعة أكثر مما تفيد القطاعات الشعبية العريضة .
5. عدم الإسهام نقل التكنولوجيا في الاكتفاء الذاتي أو في تدعيم التعاون بين الدول النامية .
6. مساعدة التكنولوجيا الغربية على هجرة السكان من الريف إلى المدن في دول البلدان النامية .

---

(1) محمود علم الدين، تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، كانون الأول، خريف 1994، الكويت، ص118 .

(2) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م . س . ذ، ص67 ـــ 68 .

وهناك ثلاثة اتجاهات معتدلة تقوم على الإفادة من التقانة المتاحة مع مراعاة المحافظة على الأجيال والقيم الوطنية(1):

- إذ يرى الاتجاه الأول أن البلدان النامية ومنها الدول العربية ليسوا متخلفين حضارياً، وأن كانوا متخلفين تقانياً، استناداً إلى التفرقة بين الحضارة والتمدن، وأن الواجب إقامة علاقة متوازنة بين الحضارة التي يملكها العرب والتقانة الوافدة من الخارج .
- ويرى الاتجاه الثاني ضرورة أن يبتكر هؤلاء الوسائل العلمية والتكنولوجية الجديدة بالإفادة من خبرات الدول المتقدمة لتعجيل التطوير في مختلف مراحله ومستوياته .
- ويرى الاتجاه الثالث أن الإعجاب بالتكنولوجية الغربية يتغلغل في جميع زوايا المجتمع ،كما يتغلغل في زوايا المجتمع الياباني القديم، ومع أن المجتمع أعطى شرعية كافية لهذا الإعجاب، مما أدى إلى استيراد التقانة الغربية على نطاق واسع وإلى محاولة استعمال هذه الوسائل الإنتاجية، إلا أن المجتمع حجب الشرعية عن الأخذ بالقيم الغربية المصاحبة للتكنولوجيا .

إن صورة المستقبل تبشر بآفاق لا حدود لها لتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الدول الصناعية المتقدمة، ولكن الوجه الآخر من الصورة والذي يتعلق بالدول النامية، كئيب ويحمل أبعاداً لها من الشرور، وبرغم ذلك يظل الأمل قائماً في أن تتوصل البرية إلى تعميم فوائد هذا التطور، بحيث لا يظل حكراً على الدول القادرة، في حين تحرم منه الدول الأقل قدرة، فمن المهم للسلام والأمن الدوليين أن يستغلها التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلومات لتحسين التفاهم بين الشعوب، وتعزيز الديمقراطية داخل كل بلد، وفيما بين الدول وبعضها، بدلاً من أن يستعمل في دعم المصالح الخاصة على المستوى الوطني أو تكريس سيطرة عدد

(1) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م . س . ذ ، ص 257ـ258 .

محدود من الدول على المستوى الدولي[1]. وبإمكاننا أن نؤشر أخطاراً في الاستعمال التكنولوجي في الميدان الإعلامي ولا ينحصر خطر استعمال التكنولوجيا في ميدان الإعلام على سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية فحسب ، بل هناك أخطاراً تنطلق من داخل الدولة النامية ذاتها وتسعى إلى تطوير قطاعها الإعلامي وتحديثه، دون الالتفات إلى أثر هذا التحديث ،وارتباطه بالقطاعات أو الميادين الأخرى في المجتمع ، بمعنى عدم اعتماد دراسة علمية شاملة لنتائج عملية التحديث واستعمال التكنولوجيا[2]. ولا يُعدّ التقدم التقاني ظاهرة عامة في البلدان العربية كلها، فما زالت تقانة الإنتاج في بعض البلدان العربية دون المستوى المطلوب، كما لا تعد ظاهرة عامة داخل البلد العربي الواحد ، فثمة بلدان عربية أدخلت تقانيات حديثة على بعض مرافقها الاتصالية دون بعضها الآخر، ففي بعض الحالات لا يصاحب التطور التقني امتداد نطاق البث ليغطي كل الإقليم الجغرافي، أو لا يصاحب إدخال تقنيات الطباعة الحديثة توسيع نطاق التوزيع أو تطوير صناعة النشر، أو لا يصاحب تقوية البث التلفازي مد الخدمة الكهربية إلى المناطق النائية[3] . كما تمثل قضية نقل التكنولوجيا المستعملة في وسائل الاتصال الجماهيري أيضاً واحدة من المشكلات الهامة في الوضع الاتصالي العربي، إذ من الحقائق المؤسفة أن البلدان العربية لا تمتلك أية صناعة تنتج أدوات وأجهزة الاتصال أو تنتج مواد تحتاجها العملية الاتصالية، ولذلك فأن الدول العربية تستورد، وبدون وعي كبير جميع الأجهزة والأدوات والمواد المستعملة في تحقيق العملية الاتصالية وتنفيذها في مختلف وسائل الإعلام الجماهيري[4]. ومن المؤكد إن التكنولوجيا ليست مجرد آلات ومعدات، بل هي في جوهرها ـ تحمل قيم حياة وسلوك المجتمعات ونمطها وطرازها وتمثلها التي

---

(1) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي، م . س . ذ ، ص27 .

(2) رضوان مولوي، الإعلام وتحديات التكنولوجيا، م . س . ذ ، ص 14 .

(3) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام، م . س . ذ ، ص 260 .

(4) أديب خضور، الإعلام العربي على أبواب القرن الواحد والعشرين، م . س . ذ ، ص 35 .

أنتجتها، ومن المتعذر فصل أو عزل هذه القيم عن الأجهزة المادية[1]. ويسيطر عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات (*)على النشاط الابتكاري في العالم، مما يوضح أن معظم التكنولوجيا التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان النامية خاضعة لبراءات اختراع تملكها هذه الشركات[2]. ولعل تفجر الثورة التكنولوجية والعلمية وتلازمهما من أوضح سمات النصف الثاني من القرن العشرين وأصدقها تمثيلاً لأوضاعه، إذ أحرزت العلوم والتكنولوجيا تقدماً لم تحرزه لسنوات السابقة. وهذا التقدم التكنولوجي أدى إلى تطور الجانب الإعلامي عبر وسائله وأدواته التي أصبحت متيسرة. إذ إن أهمية الشركات متعددة الجنسية قد أرتفع منذ أواسط الخمسينيات، وحققت نحو عشرة الآف مؤسسة مركزها في البلاد العالية التقنية وغير الشيوعية، إندماجاً خارج بلدانها الأم، واندمجت أكثر من الفي شركة في ستة أو أكثر من البلاد المضيفة ومن بين(982) شركة صناعية كبرى، تبلغ مبيعات كل منها بليون دولار، هناك (242) شركة لها حصة (25٪) أو أكثر من السعة الأجنبية (Foreign Content) للمبيعات والموجودات والصادرات والدخول والعمالة[3] لكنه أحدث اختلالاً إخبارياً كبيراً. وقد تقوم الشركة غير القومية بأبحاثها في بلد، وتصنع المواد في آخر وتجمعها في بلد ثالث، وتبيع السلع المصنعة في رابع، وتودع فائض أرباحها في خامس، إذ إنها قد تؤدي العمليات الاندماجية في عشرات البلدان[4].

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص35 .

(*) البعض يفرق بين مصطلح الشركات متعددة القوميات (Multi – National Corporayion "MNGS") وبين مصطلح الشركات عـابرة القوميـات (Transnational Carporation" TNCs") ولكن هذه التفرقة لا تقوم على حقيقة واقعية، برغم أن تسمية الأخيرة أكثر دقة .

(2) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س . ذ، ص 112 .

(3) الفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1990)، ص 352 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص352 .

فالتكنولوجيا الجديدة تذهب إلى حيث تتواجد الإمكانات المالية أي إلى المدن الكبرى، فمدن مثل نيويورك ولوس أنجلوس، ودالاس وشيكاغو وغيرها من المدن، تحوز قصب السبق في اللحاق بركب طريق المعلومات فائق السرعة[1]. والذي كان للشركات متعددة الجنسية دورٌ مهمٌ في تعزيزه وتقدمه وبالتالي تطوره اعتماداً على مبدأ التنافس ويكون لنا هنا أن نصف العصر بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات لكونها العامل الأهم في رأس المال العالمي بحسب وصف تومبسون (Thompson)[2]. وكما نعلم فأن رأس المال والتمويل هو عنصر مهم في تطور التقنيات الجديدة ومن جملة الأسباب التي دعت إلى استعمال التقنية الجديدة، قدرتها غير المنازعة على تغطية الإقليم الحديث الاستقلال في تغطية إعلامية شاملة، موصلة بذلك نفوذ الحكومة المركزية إلى الأطراف ، مهما كانت نائية[3] .

إن المقاييس أو المعايير التي تحدد التوازن بين مصالح الدول الكبرى والصغرى لا يقاس بشكل عادل أو منصف طالما أن السيطرة والهيمنة العامتين لقمة الهرم يتحكم فيها الإعلام الغربي، وهو الأداة الموصلة بين القنوات الرئيسية التي تُعدّ من أهم المصادر في تغطيته للأخبار العالمية والمحلية للدول الأقل تقدماً في (التكنولوجيا) مما جعل لتلك الدول حق التحكم في توجيه المعلومات على وفق الرغبات التي تتفق مع مصالحها الخاصة والعامة[4] انطلاقاً من مبدأ سيطرة الموجه الذي يقدم ما يريده وما يشترطه على الآخرين من معلومات أو خدمات إعلامية مختلفة اعتماداً على إمكانياتها التي تفوق بكثير إمكانيات الدول النامية وبرغم ذلك فأن التقنيات المستعملة لدى بعض البلدان العربية هي من أحدث ما هو متوفر في

---

(1) فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا، م . س . ذ ، ص494 .

(2) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س. ذ، ص 113 .

(3) عصام سليمان موسى، ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي، (مجلة المستقبل العربي، العدد (205) 1996/3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ص124 .

(4) د. غازي زين عوض الله، الإعلام والمجتمع، م . س . ذ، ص99 .

أسواق الدول الصناعية، والعرب من أكثر المستهلكين لها في العالم حتى غدت بعض المحطات الإذاعية والتلفازية العربية معارض لأحدث ما هو متوفر في العالم وأضخمه. ومع هذا فأنها تبقى مستهلكة لأنها تتلقى ولا تستطيع أن تصدر أو أن تكون طرفاً مكافئاً للطرف المتقدم، وكلما تزايد تطور الوسائل التقنية، زادت الفروقات بين العالمين، انطلاقاً من مبدأ قوة التأثير الآتية من الدول ذات القدرات التقنية المتقدمة وبقاء الدول النامية في قاعها البعيد عن التطور. إن التقنية الحديثة المتمثلة باستعمال سواتل الفضاء في البث التلفازي قد وفرت لحرية الاتصال الدولي مجالات أوسع وقوة أكبر، ووضع المجتمع العربي قبالة حركة الاتصال الغربي المستمرة[1]. ونتيجة للارتباط الجدلي بين العلم والتقنية التي أثمرت عن ثورة علمية تقنية فقد أصبح عنوان العصر الجديد يعرف بعصر المعلوماتية الذي ولد زيادة الإنتاج الصناعي والتقني في كل من أوروبا وأمريكا وخلق في العالم النامي أسواقاً استهلاكية لهذه المنتجات ودفع الناس للهيمنة على هذه الأسواق إلى المزيد من الاختراع والتقنيات وخصوصاً الاتصال والمعلومات حتى أضحى العالم قرية صغيرة بين يدي المنتجين[2].

ويعد التقدم التقني عاملاً مهماً في تكوين الحضارة وتطور وسائل التكنيك يعبر عن مستوى تطور المجتمع الإنساني بدءاً من استعمال البرونز ثم الحديد، والماكنة، والطاقة البخارية ،والطاقة الكهربائية، حتى الطاقة النووية في الوقت الحاضر[3]. وما زال يتطور ويحقق إنجازات علمية مهمة تقدم للعالم المزيد من الخدمات المدهشة التي لا يستطيع الفرد ملاحقتها ومتابعة مفرداتها المتجددة دائماً. ويبدو صحيحاً - إلى حد كبير- القول بأن التقنية تصنع التاريخ بتأثيرها في طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل فيه، سواء شهد النظام تتابعاً معيناً أم لا،

---

(1) د. هادي نعمان الهيتي، خالد حبيب الراوي، نظرة في الاتصال الثقافي، م .س . ذ ، ص 267.

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م . س . ذ ، ص 25 .

(3) رينيه ماهو، حضارة الإنسان، م . س . ذ ، ص 260 .

وسواء كانت هذه الآثار في نطاق التحكم البشري أم لا[1]. وصناعة التاريخ هنا تعني تأشير الأحداث والمكتشفات بأسلوب أكثر دقة وحفظاً في آلات ووسائل متقدمة، ولكن مكاسب التقدم التكنولوجي ليست مقسمة بالتساوي بين كل أعضاء المجتمع الدولي. وهذا التقسيم هيمن طويلاً على العالم وسيظل مهيمناً طالما كانت عجلة التقدم مستمرة وطالما ظلَّ العالم النامي نامياً. وإن التكنولوجيا الإعلامية تسهم بدور معين في الاختلال الإخباري، إذ أسهم في نمو التكنولوجيا عاملان أساسيان لهما في الوقت نفسه دورهما في نمو العملية الإعلامية ذاتها، أحدهما: أهمية البحوث والآخر: تراكم رأس المال، فضلاً عن عامل لا يقل أهمية لكنه عامل خارجي يتمثل بالأسواق الواسعة[2].

إن الدول العربية لم تؤسس أية منظومة للعلم والتقنية ومن ثم لم تحقق سوى فائدة قليلة من أجمالي رأسمالي ثابت بلغ (2000) مليار دولار خلال (15) سنة (1985 ـ 2000)[3]. وقد كان مجموع التدفقات المالية العالمية لا يزيد على (200ـ 250) مليون دولار يومياً، ولكنها وصلت نحو (تريليون) و 200 مليون دولار يومياً، وتتزايد على نحوٍ كبير، والسبب بلا شك، يعود إلى التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب[4]، إذ إن التقنية الرقمية التي تعني تحويل جميع أنواع البث الصوتي والصوري إلى الرقمين (0-1) هي مفتاح الثورة المتسارعة في المعلومات والاتصال[5]. ويرتبط استيراد التقانة الحديثة باستيراد خبرة وعمالة أجنبية لإدارتها

---

(1) مي العبد الله سنو، العرب في مواجهة تكنولوجيا الإعلام والاتصال (مجلة المستقبل العربي ، العدد(230) 1998/4، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص 34 .

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م . س. ذ ، ص 102 .

(3) أنطوان زحلان، العولمة والتطور الثقافي، ضمن كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط3 ، 2000 ، ص 296 .

(4) عبد سعيد عبد إسماعيل، م . س . ذ ، ص 83 .

(5) محمد عارف، تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية، (سلسلة محاضرات الإمارات (14) ط1 ، 1993)، ص19 .

وتشغيلها، أو يرتبط في حالات أخرى بعدم القدرة على تشغيل النظم التقانية تشغيلاً اقتصادياً، ولم يتضح في حالات أخرى توافر القدرة على الإفادة الكاملة من إمكانات النظام التقاني[1]. كما أن حيازة هذه التقنيات لن تضيق الفجوة الآخذة في الاتساع بسبب التطور السريع لها[2]، هي تزيد في هذه الفجوة بسبب السرعة التي يتحلى بها مالكو هذه التقنيات ومنتجوها والبطء الذي يهيمن على الدول النامية، وساعد القوى المهيمنة على تيسير تدفق إعلامها التطورات التكنولوجية في مجال: الاتصالات الفضائية والحاسوب، إذ لم يعد باستطاعة دولة ما راغبة في وقف هذا التدفق الوقوف في وجهه[3]. إن التطور السريع للتكنولوجيا أثر تأثيراً كبيراً في عمل المؤسسات المعلوماتية؛ فهو ذو ضخامة كبيرة كونه لا يعد ثورة واحدة أو ثورتين إنما ثورات متزامنة تغذي كل واحدة منها الأخرى وعندما تتحد هذه الثورات فأنها تكون كاسحة ومؤلمة مثلما كان حال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر[4].

لقد توضحت معالم اهتمام الولايات المتحدة من الإدارة الأمريكية العليا بقيادة المشاريع الإستراتيجية في مجال الاتصال الكوني ومنه مشروع الطرق السيارة (السريعة) للاتصال عبر الانترنت الذي كان قد تكلف به آل غور نائب الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون عام 1992 ولتأكيد أهمية هذا المشروع يقول آل غور في حملته الانتخابية: إن شبكة الاتصالات العالمية بحكم كونها شبكة الاتصال ستغير إلى الأبد طرق عيش سكان الكوكب وطرق تعلمهم وعملهم وتواصلهم، هذه الشبكة العالمية تمكن أطباء قارة معينة من فحص مرضى القارات الأخرى وتمكن مختلف أعضاء العائلات من البقاء على اتصال دائم من قطب

(1) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام، م .س . ذ ، ص 260 .

(2) مي العبد الله سنو، العرب في مواجهة تكنولوجيا الاتصال، م . س . ذ ، ص34 .

(3) د. فارس آشتي، الإعلام العالمي، مؤسساته، طريقة عمله وقضاياه، (دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996)، ص 124 .

(4) د. حسن رضا النجار، تكنولوجيا الاتصالات وأهميتها في تناقل المعلومات، (بحث غير منشور).

الكرة الشمالي إلى قطبها الجنوبي ويلهم مختلف سكان العالم الإحساس العميق بمسؤولياتهم الجماعية كحامين ومحافظين على كوكبنا الصغير[1] .

وهذا التطور السحري إذا صح التعبير، يعبر بدقة عن المسار التطوري للتقانة والعلوم التي أدت إلى جعل العالم آلة من الممكن الإطلاع على تفاصيلها بأزرار وشاشات ورموز تؤدي إلى فتح الأبواب والنوافذ والإطلالة الواسعة على كل ما يحتاجه الفرد في أيّ مكان .

سمات تكنولوجيا المعلومات في الوقت الراهن :

تميزت تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحاضر بعدد من السمات التي أفرزتها تكنولوجيا الاتصالات بأنماطها المختلفة التي ألقت بظلالها وفرضت تأثيراتها على الاتصال الإنساني بوسائله الحديثة، ومن أبرزها[2]:

1. **التفاعلية**: من أبرز صفات التفاعلية هي تبادل الأدوار بين المرسل والمستقبل أي إن هناك أدواراً مشتركة بينهما في العملية الاتصالية (Interactive Communication) ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلاً من مصادر ومن ذلك نجد استعمال مصطلحات جديدة في عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية ، التبادل، التحكم) وأفضل مثال على ذلك استعمال نظام (Video Text)الذي يتيح تفاعلاً واضحاً بين المرسل والمستقبل. وهذا النظام يعد واحداً من أنظمة النصوص المتلفزة .
2. **اللاجماهيرية**: وتعني هذه السمة أن المعلومات التي تتبادل سوف تكون محددة الغرض أي أن هناك درجة من التحكم في معرفة المستفيد الحقيقي من معلومات معينة دون غيرها، وهذه السمة أفرزتها تكنولوجيا الاتصالات المتمثلة بإحدى أنظمة البريد الإلكتروني إلا وهي (الرزم البريدية الخادمة) التي تتيح للمشترك بها مجالاً واسعاً للتحكم بكمية المعلومات المرغوبة

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م . س . ذ ، ص 18 .

(2) د. حسن رضا النجار، تكنولوجيا الاتصالات وأهميتها في تناقل المعلومات، بحث غير منشور .

ونوعيتها، ومن الطبيعي أن يقوم بهذه الخدمة شخص يدعى (المنسق) الذي يقوم بترتيب هذه العملية عن طريق معرفة رغبات المستفيدين وحاجاتهم من المعلومات وتجهيزهم بها عن طريق (صناديق البريد الإلكتروني) الخاص بكل مشترك لقاء اشتراك شهري أو سنوي يدفع لقاء تقديم هذه الخدمات .

3. **اللاتزامنية:** وتبرز أهمية هذه السمة كونها تسمح بإمكانية تراسل المعلومات بين أطراف العملية الاتصالية من دون شرط تواجدهما في وقت إرسالها وهذا يعني أن هناك إمكانية لخزن المعلومات المرسلة عند استقبالها في الجهاز واستعمالها وقت الحاجة، فمثلاً في أنظمة البريد الإلكتروني ترسل المعلومات من منتجها إلى المستفيد منها في أي وقت .
4. **قابلية التحرك أو الحركية:** وتسمح هذه السمة في بث المعلومات واستقبالها من أي مكان إلى آخر أثناء حركة منتج ومستقبل المعلومات وذلك باستعمال عدد من الأجهزة مثل التلفون النقال وهاتف السيارة والتلفاز المدمج في ساعة اليد، وجهاز الفاكس الذي يمكن استعماله في السيارة وكذلك الحاسب الإلكتروني النقال والمزود بطابعة .
5. **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وعاء لآخر باستعمال تقنيات تسمح بتحويل الأوعية الورقية إلى مصغرات فلمية وبالعكس، كذلك إمكانية تحويل المعلومات المسجلة على المصغرات الفلمية (Microform) إلى الأوعية المغنطة أو الليزرية وكذلك إمكانية تحويل النصوص من لغة إلى أخرى أو ما يسمى بنظام الترجمة الآلية .
6. **قابلية التوصيل:** هذه السمة تتمثل بإمكانية استعمال الأجهزة المصنعة من قبل الشركات المختلفة التي تحكمها معايير معينة في توحيد صناعة الأجزاء المختلفة لهذه الأجهزة مما يتيح إمكانية تناقل المعلومات بين المستفيدين وبغض النظر عن الشركات المصنعة للأجهزة المختلفة.
7. **الشيوع والانتشار:** ويتمثل بالانتشار المنهجي لوسائل للاتصال حول العالم وفي الطبقات المختلفة للمجتمع، إذ كلما تظهر وسيلة لتناقل المعلومات تعد في

البداية ترفاً ولكنها في النهاية تصبح بعد حين تقليدية يمكن استعمالها من فئات وطبقات مختلفة في المجتمع مثل استعمال التلفون أو أجهزة الفاكس بل وغيرها من التقنيات .

8. العالمية أو الكونية: ونعني إمكانية تناقل المعلومات بين المستفيدين على مستوى العالم وذلك لتوافر كميات ونوعيات من التقنيات التي تسمح بذلك وهذه السمة من السعة في تناقل المعلومات بين البشر تضفي الكثير من المميزات على التواصل العلمي والتقني وفي تناقل الخبرات بينهم وبالتالي يكون التقدم في وتائر متصاعدة.

2 ـ المعلوماتية(*) : (Informatics)

يدور مصطلح المعلوماتية في فضاء واسع من الحقول والتخصصات المتنوعة ويرتبط بأبعاد وعلاقات ومداخل متباينة، منها ما هو واضح ومرئي وملموس، ومنها ما هو مؤثر وحيوي وغير مرئي في الوقت نفسه .

(*) وكلمة معلومات (Information) أصلها في اللغة اللاتينية هو كلمة (Infprnatio) التي تعني شرح أو توضيح شيء ما ، وتستعمل الكلمة كمفهوم لعمليات الاتصال ، لغرض توصيل الإشارة أو الرسالة التي هي المعلومة والإعلام عنها ، كما تتصل الكلمة بأي مفهوم تفاعل بشري بين فرد وجماعته أو بين مجموعة وأخرى ، في حين أن كلمة (معلومات) في اللغة العربية مشتقة من كلمة (علم) وترجع إلى كلمة (مَعْلَم) ،أي الأثر الذي يستدل به على الطريق . انظر د.شريف درويش اللبـــان، تكنولوجيـــا الاتـــصال، المخـــاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2000، ص101 .

وعلم المعلومات: هو العلم الذي يدرس خواص المعلومات وسلوكها والعوامل التي تحكم تدفقها ووسائل تجهيزهـــا لتيسير الإفادة منها إلى أقصى حد ممكن ، وتشمل أنشطة التجهيز: إنتاج المعلومات وبثها وتجميعها وتنظيمهـــا واختزالها واسترجاعها وتفسيرها واستعمالها وأعمال مشتق من أو متصل بـــ : الرياضيات، المنطق، اللغويات، علم النفس، تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني، بحوث العمليات، علم الإعلام .

ونجد أن التعريف أعلاه حدد ثلاثة ملامح أو مواصفات أساسية لعلم المعلومات هي :

1ـــ إنه يدرس ظاهرة المعلومات خواص وسلوكاً وتدفقاً وتجهيزاً لغرض الإفادة .

2ـــ له جانبان نظري والآخر عملي (تطبيقي) .

3ـــ إن له ارتباطات وتداخلات موضوعية أساسية مع حقول علمية متعددة .

والمعلوماتية: واحدة من هذه المستجدات التي أنتجتها الوتيرة المتسارعة لتطور التكنولوجيا على نحوٍ خاص تكنولوجيا الاتصال، وفرضتها حاجة الإنسان الغربي بشكل خاص الذي تجاوز أزمته في قبول الإنسان لهذا الإيقاع المتسارع[1].إذ إن مفهوم ثورة المعلومات والتدفق المعلوماتي أختلف من دولة إلى أخرى، ففي الوقت الذي نجد الدول الكبرى ذات الكيانات الطامعة تعتمده على أنه نوع من الهيمنة وفرض السيطرة وتسيد مفاهيم بدل مفاهيم أخرى، نجد الدول النامية تفسر هذا التدفق على أنه نوع من الانتشار والإطلاع على ما يحدث في المجتمعات المختلفة والمتطورة علمياً[2].

ومن المعلومات نشأت تكنولوجيا خاصة بها تسمى بـ (تكنولوجيا المعلومات)، والواقع أن تعريف (تكنولوجيا المعلومات) ينطوي على معنى هذا التزاوج، إذ ينص في إحدى صيغه على أنه، اقتناء المعلومات واختزانها وتجهيزها في مختلف صورها وأوعية حفظها ،سواء كانت مطبوعة أم مصورة أم مسموعة أم مرئية أو ممغنطة أو معالجة الليزر وبثها باستعمال توليفة من المعلومات الإلكترونية، ووسائل أجهزة الاتصال عن بعد[3].

والمعلوماتية: حالة من تسامي قيمة المعلومات إلى المستوى الذي يجعلها واحدة من عناصر الإنتاج وأحياناً أهمها، وواحدة من عناصر القوة المعاصرة حالة تحققت بفعل التقدم التكنولوجي الهائل في مجال إنتاج المعلومات وإيصالها وتوزيعها، فانتقال النشاطات البرية من حالة التصرف السلوكي إلى حالة التصرف الإجرائي، ويعني هذا أمننا أمام حالة أوجدها الارتفاع في درجة تفاعل التطورات الهائلة في حقل التكنولوجيا مع تغير في نمط النشاط الإنساني وطبيعة دفع المعلومات إلى المستوى الذي وصلت إليه[4].

(1) د. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي م . س . ذ ، ص115 .

(2) صبري مصطفى البياتي، المعلوماتية وانعكاساتها السلبية على الطفل، م . س . ذ ، ص144.

(3) د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال ، م . س .ذ ، ص 102 .

(4) صبري مصطفى البياتي، م . س . ذ ، ص 14ـــ145 .

ويعـــرف الـــدكتور حـــسن النجـــار، مجتمـــع المعلومـــات[1] (Infornation Society) كما يأتي :

ظهر هذا المصطلح نتيجة لتعدد التسهيلات الجديدة والشبكات المتخصصة ففي عقد الخمسينيات من القرن الماضي استعمل الحاسب الإلكتروني في مراكز البحوث والجامعات ثم أمتد إلى مجالات التجارة والصناعة وأصبح الحاسب أداة فعالة لعمل الحاسوب المعقدة أما في عقد الستينيات فقد زاد الاهتمام بالحاسب في أداء الوظائف التجارية وظهرت الحاجة لاستعمال (منافذ) Teiminais للمعالجات المركزيـــة وتبادلهـــا ونـــتج عـــن ذلـــك تطـــور توصـــيل البيانـــات (Data Communication) كما أمكن تحويل الإشارات التماثلية إلى إشارات رقمية (Digital Signals) لإتاحة استعمال أفضل لشبكات الهاتف . وفي عقد السبعينيات أستمر التقدم في مجال استعمال الحاسبات ووسائل الاتصال وتكنولوجيا المواد شبه الموصلة للحرارة (Semi Conductor) أثر ذلك في ظهور خدمات عديدة لنقل المعلومات مثل البريد الإلكتروني والخدمات التلفازية التي تتيح استرجاع المعلومات مثل التليتكست، الفيديوات، والصوت والفيديو والمؤتمرات عن بعد. أحدثت هذه التطورات مفاهيم جديدة مثل المكاتب التي تدار ذاتياً (Atito Mates Offices) ذلك كله جعلنا نعيش في عصر المعلومات فالطفل الذي يولد في منزل فيه حاسب إلكتروني هو طفل مجتمع المعلومات، أما الطفل الذي ينشأ في منزل بدون حاسب فهو طفل فقير معلومات. ومجتمـــع المعلومـــات لم يولد على يد تكنولوجيا الاتصالات وحدها ولا على تكنولوجيا الحاسبات ولكنه ولد بالمزاوجة بينهما ويعتمد هذا الاتجاه على ظهور نظم متكاملة من معدات معالجة المعلومات وبرامجها ووسائل الاتصال ، وهكذا تندمج معدات تخزين الأصوات والصور مثل أقراص الفيديو وأشرطتها والحاسوب مع الأقمار الصناعية في شبكات معقدة تتيح لنا الضغط على زر ما في مكان ما لنحصل من مصارف المعلومات أو

(1) د.حسن رضا النجار ، مجتمع المعلومات ، بحث غير منشور.

قواعد البيانات في أي مكان آخر على المعارف العلمية أو التقنية المعاصرة عن طريق وسائل الاتصال في الأرض أو في الفضاء . وهكذا تضيف الشبكات بعداً هائلاً لقدرة الإنسان على توسيع معارفه وخزنها وتنظيمها ولإنتاج المعلومات وبثها واستعمالها .

ويرى الكثير من الخبراء أن مجتمع المعلومات هو البديل الجديد للمجتمع الصناعي الذي عشناه معظم القرن العشرين والدليل على ذلك أن الوظائف المختلفة في مجال المعلومات (Information Accusations) قد زادت نسبتها في الولايات المتحدة من 10٪ إلى نحو 50٪ من حجم القوى العاملة، من جانب آخر تناقص حجم العمالة في الصناعة إلى نحو 20٪ كما تناقص حجم العمالة في المهن الزراعية إلى أقل من 40٪ وكذلك فأن أكثر من 25٪ من الناتج القومي في المجتمع الأمريكي يأتي من إنتاج المعلومات وخدماتها وتوزيعها ففي العصور الأولى من تاريخ البشرية كان الغذاء هو أكثر المواد أهمية والعنصر الأساسي للحياة وبعد ذلك جاء اكتشاف الطاقة التي اكتسبت أهمية متزايدة في حياة البشر، ثم أصبح كل من الغذاء والطاقة أهم موارد التطور البشري .

والآن ونحن في القرن الحادي والعشرين أصبحنا ندرك أهمية المعلومات بكونها المورد الثالث الذي يوازي في الأهمية الموردين السابقين، ويمكن تحدي هذا القرن في قدرة الإنسان على استثمار هذه الموارد (الغذاء والطاقة والمعلومات) بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، وتقع مسئولية تحقيق ذلك على العاملين في حقل المعلومات ووسائل الاتصال وذلك يكون عن طريق أدراك الفروق الأساسية بين المورد الثالث (المعلومات) والموردين الآخرين (والطاقة) .

إن عصر المعلوماتية، وعصر الفضاء الإعلامي المفتوح، ثورة أنصهر فيها الرقم مع الحرف في تفاعل مع أجهزة التلفاز والهاتف والحاسوب لتكون ما يطلق عليه(الطرق السريعة للإعلام)(*) والتي ليست لها كوابح تحد من اندفاعها ولا

(*) طريق المعلومات السريع : (Information Superhigh Ways).

حواجز تعيق التدفق الإعلامي المنهمر من كل الاتجاهات[1]. وقد أظهرت الفوارق المعرفية أن مستويات الإفادة الإعلامية (المعرفية والمعلوماتية) تختلف من شريحة اجتماعية إلى أخرى، فالأكثر (معرفة) أكثر إفادة إعلامياً من الأقل معرفة، ويتبين أن وسائل الاتصال قد تفيد الجميع على السواء في المدى القصير ، ولكنها تفيد الأكثر معرفة أكثر من غيرهم على المدى المتوسط والبعيد، ويعني ذلك أن وسائل الاتصال تزيد في تعميق الهوة بين الأكثر معرفة والأقل معرفة [2]. ومن هذه العوامل، مراتب الدولة، فالمعلومات الآتية من الدولة القوية قد تكون معلومات حيوية إلى حد كبير بالنسبة إلى بقاء جاراتها من الدول الصغرى، وقد يكون من المعقول أن نتصور أن كم المعلومات الذي يتدفق من الدول الأقوى إلى الدول الأضعف كم سيكون أكبر من كم المعلومات التي تتدفق من الدول الضعيفة إلى الدول الأقوى[3]. كما أن عنصر المعرفة المعلوماتية الاتصالية اقترن بنمو متزايد لفاعلية المجتمع المدني، الأمر الذي كشف عن ظهور ما يعرف بوحدات دعم اتخاذ القرار بناء على وفرة المعلومات[4]. وقد أصبح الاتصال - عن طريق الأقمار الصناعية وتطورات الجانب الإلكتروني - من أبرز سمات عصر المعلومات[5]. الذي سكب على الفرد معلومات كبيرة متنوعة، علماً أن طاقة استيعاب الإعلام العادية للفرد الواحد تقدر بنحو ثمانين (80) الف معلومة يومياً[6]. وقد حققت وسائل الاتصال كميات مذهلة تفوق هذا الرقم الاستيعابي بكثير، وهذا ناتج عن تحكم نظم اتصالية من حيث

---

(1) أحمد بن حلي، الإعلام العربي الأوروبي، حوار من أجل المستقبل، م . س . ذ ، صفحات متفرقة.

(2) د. عبد الرحمن عزي، دراسات في نظرية الاتصال، م . س . ذ ، ص121 .

(3) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، ط1 ، 1993)، ص 148 .

(4) د. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، م . س . ذ، ص 112 .

(5) Singleton Loya , Telecommunication In The Information age. Cambridge Massaconuseffs; 2nd , Ballinger Publishing Company, 1986.p.74.

(6) المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، م . س . ذ ، ص 368 .

المضمون ـ كماً وكيفاً وتقنية ـ لدول معينة في المسار الاتصالي لدول أخرى[1]. فالقوى التي تقوم ثورة المعلومات على أساسها تجري تحولاً لهذا في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية[2]. لقد كان انهيار (الاتحاد السوفييتي) والكتلة الاشتراكية ونهاية النظام ثنائي لقطبية إيذاناً بسقوط الأطر النظرية القديمة في العلاقات الدولية والسياسية، الذي فتح الباب واسعاً وعريضاً أمام نشوء مجتمع المعلومات الكوني، والذي هو التعبير البليغ عن الثورة الاتصالية الكبرى ومجالاتها الرئيسية، وأبرزها البث التلفازي عبر الأقمار الصناعية، وشبكة الانترنت بكل آثارها العميقة السياسية والاقتصادية والثقافية، وهكذا برزت مفاهيم لم تكن موجودة من قبل مثل: الديمقراطية، والرقمية ـ Digital والتجارة الإلكترونية والاتصالات غير الحضارية [3].

إن الأشخاص في البلدان المصنعة معرضون لاستقبال مائتي ألف معلومة في اليوم الواحد، فضلاً عن ذلك فقد ارتفعت طاقة معالجة الإعلام بالنسبة للسنتمتر المكعب الواحد في أجهزة تسجيل الحاسبات الإلكترونية، بمليار مرة في غضون 30 عاماً، بينما انخفضت تكلفة معالجة الإعلام ومدتها بصورة مذهلة، ذلك أن معالجة مليون عملية إعلامية أصبحت تكلف (0.06 دولار)، وتستغرق نصف ثانية ، بعدما كانت تستغرق عشر دقائق بتكلفة تقدر بثلاثمائة (300) دولار، وهكذا فأن سعر التكلفة قد انخفض بـ(30) الف مرة عما كان عليه في السابق، وأصبحت مدة المعالجة أقل بـ (12000) مرة[4]. وهذه النسب أحدثت أنتقالة نوعية مهمة في المعلومات ووسائل بثها كما أنها زادت اتساع الفجوة بين من يملكون المعلومات

(1) محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، م . س. ذ ، ص111 وما بعدها .

(2) ولترب . رستون، أفول السيادة، م . س .ذ ، ص14 .

(3) السيد يس، أوراق ثقافية، نحو معايير جديدة للتقدم الإنساني/من الانترنت، تاريخ التحديث 2004/12/16 من موقع تقارير وصحف .

(4) المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، م . س . ذ ، ص 368 .

ووسائل نشرها وتوزيعها وبين من يفتقرون إليها[1] ومن الضروري ملاحظة أن تقنية منظومة العلم تتمتع في عصرنا بعدة صفات أهمها [2]:

1. الدرجة العالية من التخصص المطلوبة من القوة العاملة .
2. ضرورة قيام شبكات عمل بين الأفراد العلميين والتقنيين من دون وجود قيود تحد من حرية الباحثين والعلماء .
3. الحاجة إلى بيئة قانونية ومالية وسياسية مناسبة لزيادة التفاعل بين شبكات العمل.
4. تعزيز وجود الجماعات العلمية الناضجة .
5. تراكم في المعرفة العلمية والتقنية وقيام مؤسسات ترعى وتنميه هذا التراكم.

ومن ثم ظهور ما يعرف بظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية، وهي ظاهرة يحل فيها ـ بدرجات متفاوتة ـ تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية، مما يؤدي إلى تهميش الثقافات القومية ويتداخل التخطي المعلوماتي مع التخطي الاقتصادي والتجاري، الأمر الذي أتاح للشركات متعددة الجنسية لكونها تمثل خط الاختراق الأول للحدود السياسية والاقتصادية وفرصة غير مسبوقة لتوظيف وسائل الإعلام المتزاوجة مع شبكات المعلومات لإكمال مهمتها باختراق الحدود الاجتماعية والثقافية[3]. ويعد هذا الدور مهماً في ظهور مفاهيم جديدة مثل مجتمع المعلومات الذي يعتمد أساساً على إنتاج المعلومات واستهلاكها، وهذه الدورة تمثل إيقاع حركيته السريعة، وتعد التكنولوجيا أول المظاهر الأساسية التي تحقق لهذا المجتمع تلك الحركية[4].

---

(1) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية، م . س . ذ ، ص72 .

(2) محمد مراياتي، العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير م. س . ذ، ص 143 .

(3) للتفصيل كثر انظر: د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، (ندوة العرب والعولمة، بيروت، ديسمبر 1997)، صفحات متفرقة .

(4) د. هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، م . س . ذ، ص 219.

إن ثورة المعلومات تغير شكل اتجاه الأحداث الوطنية والدولية ونمطها، إذ إنها ثورة في العلاقات بين الدول ذات السيادة وفي العلاقات بين الحكومة والمواطنين وبين هؤلاء المواطنين وأقوى المؤسسات الخاصة في المجتمع، و(صانعو الآلات) هم الثوريون القادة[1]، لأنهم يحققون قيادات علمية تنطلق من أداء أدوارهم في توفير مناجم المعلومات وسبل عرضها وانتشارها كما أن الوفرة المعلوماتية ليست بالضرورة أن تكون عاملاً مساعداً أمام المجتمعات كافة، بل أن العديد من المجتمعات بخاصة المجتمع العربي إذ لا تملك هذه المجتمعات القدرة التقانية على مواجهة الكيانات الطامعة لتحقق بالتالي حداً أدنى من الموازنة العلمية على الأصعدة كافة، تجد نفسها في طريق يكتنفه التشويش والضبابية[2]. وينظر إلى ثورة المعلومات عادة على أنها مجموعة تغييرات تحدثها تقنية المعلومات، وأهم تغييرين أثنين هما: تقنية الاتصالات الجديدة لبث المعلومات، وأجهزة الحاسوب لمعالجتها، وقد اقتران هذان النوعان من التقنية [3]. فقد أزداد الإعلام عن طريق الأقمار الصناعية وساعد بالتالي على تبادل الأخبار والبرامج مما يثري المستوى العام لمعلومات البشر وذلك بزيادة المعلومات المتوافرة لسكان العالم وبطريقة لم تحدث من قبل، إذ يتميز العصر الذي نعيشه بالانفجار المعرفي مما يزيد ارتباط أجزاء العالم بعضها ببعض ، وهذا ما كان يمكن أن ينعكس على تقليل الشعور بالتباين بين هذه الأجزاء ويزيد من إمكانية التفاهم بين البشر في مختلف مناطق العالم بأجناسهم كافة وألوانهم لو أن عملية التبادل هذه كانت على نحوٍ متوازن وسليم [4]. وما تزال ثورة المعلومات، برغم كونها أكثر الثورات ذكراً في التاريخ ، تفهم فهماً قليلاً[5]، لأنها - في الكثير من البلدان - غير واضحة المعالم وغير معروفة ولا سيما في البلدان النامية وقد نؤشر

(1) ولترب، رستون، أفول السيادة، م . س . ذ ، ص 14 .

(2) د. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، م . س . ذ ، ص 112 .

(3) ولترب . ستون، أفول السيادة، م . س . ذ ، ص 14 ــ15 .

(4) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م . س . ذ ، ص17 .

(5) ولترب، رستون، أفول السيادة، م . س . ذ ، ص 14 .

مصطلحات مثل معلوماتية، واتصالات، وسمعي بصري، ذلك هو الثالوث الذي يحكم كل التحولات في هذا القرن؛ إذ تقاس قوة الدول والمجتمعات بقدرتها على السيطرة على تدفق المعلومات ومعالجتها، وحيث تصبح المعلومات والطاقة الإستراتيجية الأولى قبل النفط أو حتى قدرة التصنيع[1].

وبرغم التقنية المعلوماتية الحديثة التي أتاحت آفاقاً واسعة على نطاق العالم في تيسير الوثائق، والمعلومات، والمخططات وسبل المعرفة لأرجاء المعمورة كافة إلا أن الفجوة التي كانت ولا تزال بين إمكانات الدول المتقدمة والنامية ظلت عقبة أمام الافادة المثلى من هذه الإمكانات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن هذه التقنيات تخضع لقيم مادية وتجارية تقف - في بعض الأحيان - حجر عثرة أمام الافادة من محفوظات مصارف المعلومات[2]. إن ثورة المعلومات تُعد تهديداً عميقاً لبنى القوى في العالم ولسبب وجيه، فطبيعة الدولة وسلطاتها ذات السيادة تتغير بل تتعرض للخطر بطرائق أساسية، كما أن خريطة العالم السياسية الجغرافية يعاد رسمها، فعناصر توازن القوى التي سيطرت في السنوات الماضية قد أصابها الخلل بصورة دائمة[3]. والدول العربية من أكثر دول العالم تعرضاً لثورة المعلومات التي تتناول الإنسان العربي وقضاياه الوطنية والقومية بصورة مغايرة لواقع هذا الإنسان وعاداته وقيمه وعدالة قضاياه المصيرية[4].

وتتوافر قنوات المعلومات في الوطن العربي على نحوٍ مبعثر وغير مخطط، بل إن بعضها يقوم بوظيفته على نحوٍ مثالي، وبعضها لا يعرف دوره كاملاً وتنمو أو تتوقف هذه القنوات بحسب مواقف الدول العربية والعوامل المؤثرة فيها من الناحية

---

(1) مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة، الدور والتحديات الجديدة ،(بيروت، دار النهضة العربية، ط2، 2001)، ص 179 .

(2) محمد عبده يماني، أقمار الفضاء، غزو جديد، سلسلة بحوث ودراسات تلفزيونية، (الرياض، جهاز تلفزيون الخليج، 1984)، ص34 ــ 35 .

(3) ولترب . رستون، أفول السيادة، م . س . ذ ، ص 14 .

(4) د. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، م . س . ذ ، ص 115 .

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولم يكن هناك تنسيق بين أي من هذه القنوات على نحوٍ مخطط ومدروس على المستوى العربي[1]. ويظهر أن قلق الباحثين من تأثيرات وسائل الاتصال غير نابع من القدرات غير المحدودة لهذه الوسائل على التأثير، ولو بصورة غير مباشرة، فحسب بل إن القلق الأكبر نابع من عدم قدرة الأفراد على التعامل مع الكم الهائل من المعلومات والمعارف التي تضخها هذه الوسائل من قنوات لا تحصى وعلى مدار الساعة، ذلك أن الانفجار المعرفي متسارع الإيقاع وآثار ثورة وسائل الاتصال والسرعة البالغة لإيقاع الحياة والمعلومات الهائلة وتشابكها وإلغاء الأبعاد وترابطها ونقلها، بسرعة فائقة، ولد أنماطاً ونماذج كثيرة من الأفكار والثقافات المختلفة من التغييرات في الحياة الفكرية ومظاهر العادات والقيم الاجتماعية، وهو أمر متزامن مع أو ناتج من ظاهرة الإغراق الإعلامي وتنوع مصادره، وهو الإغراق الذي يؤدي أحياناً إلى تنمية القلق داخل الشخصية، وإحداث ثغرات في الشخصية والمعارف والسلوك والاتجاهات، انسجاماً مع الرأي الذي يقول إن تزايد المعلومات وتدفقها في نظام اجتماعي يؤدي إلى توسيع ثغرة المعرفة بدلاً من تناقصها بل يؤدي كذلك إلى ثغرات في السلوك والاتجاهات[2].

إن تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات هما وجهان لعملة واحدة، على أساس أن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق، وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد ـ بالدرجة الأولى ـ على الحاسوب

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الإعلام، الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي (تونس: المنظمة، 1987)، ص 125 .

(2) أحمد عرابي، أن من الإعلام لسحرا، شبكة الانترنت، موقع صحيفة البيان الإماراتية في 2002/3/8 .

واستعمال تكنولوجيا الاتصال، لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات[1].

وهكذا فأنه لا يمكن الفصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات، وهو ما نلمسه واضحاً في حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس عبر شبكات الهاتف، وفي بعض الأحيان مروراً بشبكات أقمار الاتصالات، وما نتابعه على شاشات التلفاز من معلومات تأتي من الداخل، وقد تأتي من أي مكان في العالم أيضاً، وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال، وتطور كل منها في طريق كما كان الحال في الماضي، ودخلنا عصراً جديداً للمعلومات والاتصال يسمونه الآن:

. (Computer Communication) - (Com–Com)

فالمعلوماتية تزيد من كمية الأخبار المجموعة والمنشورة فضلاً عن أنها تسرع التقدم والذي عنده تبث هذه الأخبار وتخلق طرائق متنوعة لتقديمها إلى الجمهور[2]. وقد توافرت لذلك بنوك للمعلومات، وهذه المصارف هي أهم أركان المجتمع الحديث الذي يوصف في الوقت الراهن بأنه مجتمع المعلومات[*]. كما برزت ظاهرة طوفان المعلومات المتدفق إلى الجنوب وما يسببه من نتائج سلبية على النظام الإعلامي الوطني وتهديده لأمن الدولة ثقافياً وإعلامياً[3]. وظاهرة الطوفان هذه تكرس مفهوم التباين الواضح بين دول الشمال (المتقدمة) ودول الجنوب (النامية).

---

(1) د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال، م . س . ذ ، ص102 .

(2) Bernard Roshco , Newa Making , Chicago , The University Of Chicago . Press, 1975. P. 10.

(*) مجتمع المعلومات: يطلق على المجتمع الحديث تسميات كثيرة منها: مجتمع المعلوماتية ومجتمع ما بعد الصناعي ،ومجتمع الموجة الثالثة، ومجتمع الرأسمالية المتأخرة ومجتمع الرأسمالية غير المنظمة، ومجتمع الشركات متعددة الجنسيات ، ومجتمع التراكم الرأسمالي المرن أو ما بعد الفرويدية، ومجتمع ما بعد الحداثة ومجتمع الثقافة العالمية وغيرها من التسميات .

(3) ياس البياتي، احتلال العقول، م . س. ذ ، ص 131 .

إن عدداً كبيراً من الدول النامية لا يصل إنتاجه إلى واحد بالمائة من الإنتاج الفكري العالمي في العلوم والتقنية وربما كان نصيبه أقل من ذلك بالنسبة إلى حصيلة المعلومات التكنولوجية بينما نجد أن بعض الدول المتقدمة يتجاوز إنتاجها (5٪) من الإنتاج الفكري العالمي في العلوم والتقنية.

إن صناعة تقنية المعلومات تتركز في عدد محدود من الدول المتقدمة، إذ ينتج نحو 90٪ منها ضمن دول منظمة محدودة [1]، وقد نمت السوق العالمية لتقنية المعلومات بنحو 12.2٪ سنوياً منذ عام 1985، أي ما يزيد على خمسة أضعاف معدل نمو الناتج لمحلي الإجمالي العالمي، وتقدر السوق قيمة السوق المعلوماتية بأكثر من 3 تريليونات دولار وفي بداية الألفية الثالثة وصلت إيرادات التجارة الإلكترونية (300) مليار دولار [2].

وتتجمع خيوط تكنولوجيا المعلومات لدى عدد قليل من الدول تلك الدول التي تتحكم في صناعة المعلومات وتشغيلها وأختزانها واسترجاعها وتمتلك القنوات التي تمر عبرها هذه المعلومات [3]، وقد كتب جوزيف نيباي أحد كبار المسؤولين السابقين في البنتاغون مقالاً مهماً في مجلة فورين أفريز (Foreign Affairs) توقع فيه أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم هيمنتها على العالم، عبر قدراتها على التحكم في المنظومات المعلوماتية وتقنيات الاتصال، ذلك أن (الجغراستيا Geo - Strategy) أصبحت تتحدد بمدى قدرة استعمال القوى غير المادية (القوة الناعمة) (Soft Power) أي تقنيات الاتصال والمعلوماتية [4]، وقد أقترح وزير الخارجية المصري السابق والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى تأسيس مجلس الوزراء العرب للمعلومات والاتصالات البعيدة واعتبر عمرو موسى أن

---

(1) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س . ذ ، ص 106 .

(2) المصدر السابق نفسه، ص106 .

(3) حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، (القاهرة، جامعة القاهرة ـــ التعليم المفتوح ، 2000)، ص48 .

(4) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س . ذ ، ص 101 .

تقانة المعلومات نتاج للعولمة، ويعتقد أن تقانة المعلومات إما ستغرق الوطن العربي، أو تصبح أداة يستعملها العرب لتفادي التهميش والمزيد من الخسائر في القوة التنافسية، ولم يلقِ الدور المركزي لتقانة المعلومات في تقليل نفقات المعاملات بوصفها تدعم الشفافية في المؤسسات العامة أي اهتمام[1].

النظام الدولي للمعلومات :

هو نمط جديد للتطور والسيطرة والسلطة يعتمد على المعرفة العملية المتقدمة والاستعمال الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة، ويتصف هذا النمط بسيطرة المعلومات والمعرفة عن مختلف مجالات الحياة وبروز دور صناعة المعلومات بكونها الركيزة الأساسية في بناء اقتصاديات وطنية وتميز الأنشطة المعرفية (الفكرية والذهنية) لتكون في أكثر الأماكن تأثيراً وحساسية في منظمات الإنتاج والخدمات . إن النظام الدولي للمعلومات يعتمد أساساً على العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والحاسوب وهندسة الاتصالات والذكاء الصناعي .

ومصطلح النظام الدولي للمعلومات يقصد به هو ذلك المجتمع الذي يستند إلى قوة المعلومات التي أصبحت حجر الأساس في مختلف مجالات الحياة في المجتمع، فالانفجار المعرفي وانهيار الحواجز الجغرافية، والتطور التكنولوجي وتقلص قيمة المكونات المادية أصبحت هي السمات الرئيسية لهذا النظام[2]. فضلاً عن أنه يتسم بالمعلوماتية والانترنت [3]، وهذا النظام يحقق الفرصة للجميع للتخلص من الحدود والحواجز والرقابة لأدراك العالمية ويسهم في خلق الفضاء غير المتناهي الذي يتنافس فيه الجميع كل حسب إمكانياته وقدراته، كما يحقق النظام الدولي للمعلومات

---

(1) في كلمته التي ألقاها في مؤتمر القاهرة المنعقد للمدة من 18ـــ19/آذار 2001 بعنوان (تقانة المعلومات والاتصالات البعيدة في الوطن العربي). انظر: أنطوان زحلان، تقانة المعلومات، م. س . ذ، ص 31 .

(2) د. محمد قيراط، الإعلام والمجتمع، الرهانات والتحديات، (بيروت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 2001) ، ص282 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص 282 .

المجتمع الافتراضي أو التخيلي الذي يتعامل فيه الناس دون أن يلتقوا أو يتعارفوا وإنما يتم التعامل وفق قنوات ووسائل اتصالية وإلكترونية وفضائية[1].

3 ـ الانترنت (Internet):

برزت شبكة الانترنت كمصدر عالمي للمعلومات وكآلية مستحدثة تكمل الدور الإعلامي الذي تقوم به وكالات الأنباء كآليات تقليدية لنقل الأخبار العالمية ونشرها وترويجها[2]. ولا يُعد بروزه خروجاً عن الإطار الاحتكاري، إذ تشمل (50ألف) شبكة مختلفة في العالم تغذي مصارف معلوماته الشركات القادرة على إنتاج البرامج ، وتنتهج أجهزته الشركات العملاقة في هذا الحقل[3].

وقد بدأ العمل في شبكة الانترنت منذ العام 1975 في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ثم أدخلت في الميادين الأكاديمية والاقتصادية، وغدت مصدراً للتجارة والربح المالي[4].

ودفعت شبكة الانترنت ثورة المعلومات إلى آفاق جديدة من الربط الكبير لملايين الحواسيب في كل أنحاء العالم في شبكة واحدة، وشبكة الانترنت تخاطب الجماعة، وهي تتعامل معها على نحوٍ مباشر بغياب الرقابة المفترضة على المعلومات المقدمة، ولذلك يكون التأثير أكبر عندما يكون الفرد معزولاً عن محيطه الاجتماعي أو مرجعيته الثقافية، أو الاجتماعية، أو الفكرية . وقد حرص المسؤولون الأمريكيون على الانترنت إذ أطلق العمل به منذ عام 1993 كجزء رئيس من الجسر نحو القرن الحادي والعشرين، بالنحو المستند إلى شبكة الانترنت التي أصبحت لاحقاً من أهم وسائل الاتصال بين ملايين البشر ومختبراً لكميات هائلة من

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص283 .

(2) عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وقضايا العولمة ،(القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، 1999) ، ص33 .

(3) فارس آشتي، الإعلام العالمي، م . س . ذ، ص 120 .

(4) منصور سليمان، ثورة الاتصالات في عالمنا الراهن، شبكة الانترنت، موقع إسلام اونلاين تاريخ التحديث 2002/9/17 .

المعلومات وإلى شبكات اتصالية تفاعلية ذات نطاق أوسع، وإلى تلفزة رقمية تتحول من بث برامج منسابة إلى خازنة لبرامج يمكن الرجوع إليها في أية لحظة بحسب الطلب[1]. وقد ازداد عدد المتسوقين عبر الانترنت من (3) ملايين في عام 1995، إلى (23) مليون في عام 1999، كما ازدادت أرباح المبيعات عبر الانترنت من 0.7 بليون دولار في عام 1996 إلى (11) بليون دولار في عام 1999.

إن الوصول إلى الانترنت محدود جداً في معظم البلدان النامية وحتى من يستطيعون الوصول إليه لا يمكنهم الحصول على المعلومات عن حكوماتهم وإداراتهم. إلا أن هذه ليست حال سنغافورة وبعض النمور الآسيوية [2]. وتُعدّ اليابان دولة متقدمة بالفعل في هذا المضمار، وهو ما يجعل كبريات الشركات الأمريكية والأوروبية تتعجل اللحاق بركابها[3]. ولا تزال الدول العربية مستوردة لأجيال الحواسيب الإلكترونية، في ما الولايات المتحدة هي الدولة الأولى المهيمنة على صناعة هذه الأجهزة عبر الأجيال الأربعة بين عامي 1948 و 1982 [4]. وبلغ عدد مستعملي الانترنت عام 2003 نحو (600) مليون في العالم[5]، بينما بلغ عدد مستخدمي الانترنت في كل الوطن العربي عام 2000/1999 لا يزيد على مليون من بين 250 مليوناً هم مجموع العرب، بينما في (الكيان الصهيوني مثلاً) التي يبلغ سكانها نحو ستة ملايين، هناك مليون مستخدم لها، أي واحد من كل ستة وهي نسبة عالية بالمقياس العالمي عموماً والغربي خصوصاً[6]. وهذا بطبيعة الحال يكرس الاختلال بين الشمال والجنوب ويؤكد أحد أسبابه الرئيسية. إذ إن من أهم العوائق

---

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م . س . ذ ، ص 19.

(2) أنطوان زحلان، تقانة المعلومات، م . س . ذ ، ص 24 .

(3) فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا، م . س . ذ ، ص 464 .

(4) منصور سليمان، وسائل الهيمنة الإلكترونية، موقع إسلام اونلاين، تاريخ التحديث 2003/7/25.

(5) صلاح الدين حافظ، الصحفيون العرب، جنود الحرية، (القاهرة، مطبوعات اتحاد الصحفيين العرب، 2004) ، ص38 .

(6) المصدر السابق نفسه .

التي تواجه المستعمل العربي اليوم، ضعف وارتفاع تكلفة خدمة الاشتراك في شبكة الانترنت وارتفاع كلفتها إذا ما قورنت بالدول المختلفة، فانعدام البنية التحتية للاتصالات في أغلب البلدان العربية، وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة في هذا المجال فضلاً عن أنها بالكاد تسدُّ حاجة الاتصالات الصوتية ومحدودية ما تقدمه من خدمات اتصال دولي، ونقل المعلومات، كل هذه الأمور مجتمعة أدت إلى محدودية الانتشار خدمة الانترنت وبطء آرائها مقارنة بالدول الأخرى مما أدى إلى عزوف شريحة كبيرة من المستعملين[1] ولكن هناك مجموعات مختلفة أقامت مراكز للحاسوب وخدمات تدريب في بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مثلاً. ويزداد انتشار مقاهي الانترنت في مدن عربية كثيرة، ونصب محطات حاسوب طرفية في دوائر بريدية يتاح استعمالها لقاء رسم زهيد وما شابه ذلك[2]. وفي الجانب الايجابي، حاولت الصحف العربية المطبوعة، ملاحقة النشر الإلكتروني ،قبولاً لتحدي المستقبل فمن بين 140 صحيفة يومية، تصدر في الوطن العربي كله، هناك 76 صحيفة منها تمتلك مواقع على شبكة الانترنت بنسبة 54 في المائة، منها 68 صحيفة تصدر في الدول العربية تمثل 89 في المائة و8 صحف عربية تصدر في الخارج تمثل نسبة 11 في المائة، الأمر اللافت للنظر أن هناك عقبات راسخة تعوق انتشار استعمال الانترنت والإفادة من النشر الإلكتروني في الوطن العربي ، أهمها :

1. ضعف القدرة المالية ،نظراً للمستوى الاجتماعي والاقتصادي.
2. اتساع نسبة الأمية الأبجدية والأمية التكنولوجية.
3. استمرار عقلية المنع والرقابة والتقييد حتى على الانترنت بوضع ضوابط حكومية مشددة .
4. قوة هيمنة الاحتكار الغربي لوسائل الإعلام والنشر الإلكتروني على حساب فقراء العالم ، ونحن جزء منهم في كل الظروف[3].

---

(1) عبد الأمير الفيصل، الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي، م . س . ذ ، ص213ـــ214.

(2) أنطوان زحلان، تقانة المعلومات، م . س. ذ ، ص 24 .

(3) صلاح الدين حافظ، الصحفيون العرب جنود الحرية، م . س . ذ ، ص39 .

ويقضي أولئك الذي يستعملون الانترنت أكثر من 25 ساعة كل شهر على خط الانترنت وهم يبحثون في العمل، وقد استعمل أكثر من نصف عدد سكان الولايات المتحدة الانترنت في عام 2001 مقارنة بـ8٪ فقط في عام 1990[1] .

إن الانترنت يربط بين أكثر من (30000) شبكة حواسيب لتوصيل أكثر من مليوني جهاز وأكثر من (34) مليون مستعمل ، وتطلق الدول باستمرار أقمار صناعية جديدة وصل عددها الآلاف في وقت تزايد فيه استعمال التلفاز؛ إذ تجاوز عددها أكثر من 235 جهازاً لكل الف شخص[2]، وهذه الأرقام هي انعكاس لما موجود في دول الشمال في حين لا تزال دول الجنوب تعيش في غالبيتها البؤس وتفشي الأمية والجوع والأمراض المختلفة ، وهو ما يؤكد موضوع الاختلال بل وأحد أسبابه المهمة .

وهناك اليوم ما يقدر بـ 600 مليون مستعمل للانترنيت في العالم، هذا عدد هائل، ولكنه برغم ذلك لا يمثل سوى (10٪) من عدد سكان العالم، ويوجد 90٪ من مستعملي الانترنيت هؤلاء في البلدان الصناعية، يمتلك أقل من 1٪ من إجمالي عدد السكان في إفريقيا ـ أي 800 مليون شخص ـ حاسوباً، وأنه لم يسبق لهم أبداً إرسال بريد إلكتروني أو استعمل محرك بحث، فنسبة 70٪ من عدد سكان العالم لم يسبق لهم أن سمعوا إشارة خط الهاتف، بينما يتمتع الذين يدخلون على الانترنت بمنافع الثورة الصناعية (التكنولوجية) فهم يخلفون وراءهم أولئك الذين لا يستطيعون ذلك، مما دفع إلى إحداث نوع جديد من الغني والفقير (الغني بالمعلومات) و (الفقير بالمعلومات) ـ المتكهنين إلى تحزر حصول (تقسيم رقمي)[3]. ويبدو هذا من النظرة الأولى كمثال آخر عن الصراع بين العالم الغني والعالم الفقير، وشاعت عدة اصطلاحات يتداولها المعنيون بالانترنت أبرزها (اقتصاد انترنيت) و (الاقتصاد

(1) المصدر السابق نفسه، ص205 .

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م . س . ذ ، ص 20 .

(3) جيسيكا وليامز، 50 حقيقة ينبغي أن تغير العالم، م . س . ذ ، ص 206 .

الشبكي)، وذلك يعود أساساً للطفرة التي تعرفها التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي بفضل الانترنت والشبكة العنكبوتية[1].

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 إلى أن قدرة البلاد العربية على الوصول إلى أحدث الابتكارات التكنولوجية المتمثلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستعمالها محدود جداً، وإذ يستعمل شبكة الانترنت 0.6٪ من السكان فقط حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2002. وهذا الأمر واضح في انقطاع الدول العربية عن التواصل الإعلامي مع العالم بهذه النسبة الضئيلة من الاستعمال، لأن شبكة الانترنت تُعد أهم بنية تحتية لمجتمع الإعلام المتنامي، فهي بيئة إنسانية وتكنولوجية يتعامل فيها أفراد من جميع البلدان والثقافات واللغات، ومن جميع الأعمار والمهن، وهو وسيلة الاتصال الأكثر ديمقراطية في العالم، إذ إن الديمقراطية الرقمية تندرج في سياق إشكالية دمقرطة الاتصال، وترمي إلى تأمين وحماية حقوق الأفراد في الافادة من المجال السيبرنتي[*] في مجتمع إعلامي أكثر حرية [1].

---

(1) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س . ذ ، ص 99 .

(*) أثارت التحولات السيوسيو اقتصادية الناجمة عن استعمال هذا المجال السيبرنتي مخاوف جل الدول والحكومات، وانكبت على استشراف الوسائل الملائمة لأحتواء تأثيراته على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للحياة، ولمواجهة تنوع القضايا القانونية والأخلاقية وتعقيدها، تلك التي يطرحها الانترنت. تسلك الأنظمة الديمقراطية سياسات شديدة الحذر، تحسباً للعواقب المحتملة لاستراتيجياتها التنظيمية، ليس على حرية مواطنيها فحسب، بل وحتى على مصداقيتها، فسعت إلى وضع مقاربة جديدة تقوم على نقل مبادئ المجتمعات الديمقراطية إلى مجتمع الإعلام في عصر الانترنت (حرية التعبير، تعدد الآراء، وحماية الأطفال والمستهلكين، التنوع الثقافي / احترام المنافسة) وتعتمد هذه المقاربة على فكرة إحداث آلية تنظيمية تمكن من ملائمة مجموع القوانين والممارسات مع السياق الجديد لمجتمع الإعلام ، إلا أن هذا التنظيم يطرح بدوره إشكالاً عميقاً : فهل سيكون تنظيم هذا القطاع ذا بعد سياسي محض ، أم هل سيكون ذا بعد تقني صرف ، أم هما معاً ؟ ومن هذا المنطلق نشأت ثلاثة خيارات رئيسية :

1ـ تنظيم الدولة: وهو النظام السياسي الذي تقوم فيه السلطات العمومية لوحدها بمهمة تنظيم القطاع ، وهو ما لم تأخذ به معظم الديمقراطيات .

4 ـ التبعية :

لقد ظهر مفهوم " التبعية " مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي وبدأ أولاً في مجال الاقتصاد ، ثم أنتقل منها إلى السياسة ثم إلى الثقافة والإعلام[2].

إن مفهوم التبعية الإعلامية يجسد عدم التكافؤ في الإمكانيات المادية بالرغم من أن هناك دولاً تتمتع بإمكانات مادية جيدة ولكنها تتجه بتبعيتها للإعلام الغربي والمصادر الإعلامية بين الدول الغربية المتقدمة وبين الدول النامية ، كما يجسد عدم التوازن في التغطية الإخبارية وتبادل المعلومات ما بين الشمال والجنوب[3]. وتُعدّ تكنولوجيا الاتصال عاملاً حاسماً في خلق التبعية الإعلامية والثقافية وفي محاولة من الغرب لفرض نمط معين من الحياة على البلدان النامية[4] ، وبالتالي ترك الباب مفتوحاً أمام الوقوع الكامل في التبعية المطلقة للمرسل الإعلامي الأجنبي المضاد[5].

وهناك مظهر آخر للتبعية التكنولوجية يتعلق بسوء التوزيع الجغرافي لمصارف المعلومات، واحتكارات الدول الصناعية المتقدمة لجميع الحقائق والمعلومات المتعلقة بالنشاط المصرفي والصناعي والتجاري والمعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والأحوال المناخية التي يكون الحصول عليها بالأقمار الصناعية وغيرها[6].

2ـ التنظيم الذاتي : وهو النظام التقني الذي يقوم فيه الفاعلون والمهنيون الخواص وحدهم بتنظيم شؤون القطاع ، وهو النظام الذي تعمل به كندا .

3ـ التنظيم المشترك : وهو نظام يمزج بين التقني والسياسي ، يجمع بين ممثلي الدولة والفاعلين وجمعيات المستعملين للحوار والعمل على تنظيم القطاع ، وقد أخذت بهذا النظام فرنسا وهو مفهوم انبثق عن قمة نظمتها اليونسكو بشأن الموضوع بباريس سنة 1999.

المصدر: تكنولوجيا الانترنت والديمقراطية الرقمية، من شبكة الانترنت موقع إدرار في 20054/5/9 .

(1) المصدر السابق نفسه .

(2) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م . س . ذ ، ص43ـ58 .

(3) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م . س . ذ ، ، ص173 .

(4) د. ياس البياتي، احتلال العقول، م . س . ذ ، ص 146 .

(5) طالب محمد علي، العولمة الإعلامية بنية فكرية مهيمنة وأسلوب جديد في السيطرة، مجلة معلومات دولية، م . س . ذ ، ص106 .

(6) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م . س . ذ، ص 135 .

ولكن الهوة اتسعت كثيراً بين بلدان العالم الصناعية وبلدان العالم النامية على صعيد امتلاك ناصية تكنولوجيا الاتصال مما أدى إلى بروز تبعية اتصالية أو تبعية إعلامية إلى جانب التبعية التكنولوجية التي تتبادل التأثير مع القدرات والمهارات الفنية في التعامل مع الوسيلة الاتصالية وما لها من قدرات، من جهة، ومع الجمهور من جهة أخرى[1]، ومنع التبعية الذي تعاني منه الدول العربية في هذا المجال تأثيراً كبيراً ويؤثر في خططها الإنمائية ويحرمها من المعلومات الحيوية في مجالات كثيرة وغالباً ما يعوق موقفها التفاوضي عندما تتعامل مع حكومات أجنبية أو شركات غير وطنية[2]. ويوجد محوران للتبعية الاتصالية في الوطن العربي، أحدهما هو سيطرة السلطة السياسية على ملكية الصحف، وإصدار قوانين الاتصال، ورسم السياسات الاتصالية، والإشراف على نشر المادة الاتصالية ، والآخر يتعلق بالبعد الدولي الذي يتضمن التبعية التقنية للدول الغربية والتبعية الاتصالية لوكالات الأنباء الدولية ثم التبعية الأكاديمية لمعاهد الاتصال الغربية وكلياتها [3]. أما التبعية الثقافية: فالواقع يقول: إن مصدرها هو الطلبة الدارسون في الدول المتقدمة، إذ إنهم بعد عودتهم وإكمال دراساتهم الأولية أو العليا وقد تشبعوا بالأفكار والنظريات المتداولة في تلك المجتمعات، وبذلك يكونون من أشد المدافعين والمنتمين لهذه الأفكار، وهذه بالحقيقة تمثل أهم مصادر التبعية، وتمثل تبعية تخلق داخل المجتمع وليس هناك أدنى شك في ذلك. أما أولئك الذين ينظرون إلى الأمام فهم يتكهنون بالتبعية التجارية والتكنولوجية المتبادلة بنوع من الفردوس الافتراضي الذي اصبح ممكناً بفضل انتشار الأسواق والتكنولوجيا العالمية، فيصرحون بأن كل شيء بات أو سيصبح قريباً مختلفاً، غير أن المتابعين المنافسين يستشيرون، على ما يظهر، تقاويم مغايرة مأخوذة من مكتبات كواكب مناوئة[4].

---

(1) د. هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، م . س .ذ، ص 222 .

(2) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية، م . س. ذ، ص 135 .

(3) مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة، م . س . ذ، ص 55 .

(4) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، م . س . ذ ، ص 47 .

ومن أبرز الظواهر المهمة التي تدل على تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة في مجال الاتصال والإعلام :

1. الأجهزة والمعدات: إن غالبية وسائل الاتصال والإعلام المستعملة في الدول النامية، قد صنعت خارجها، فهذه الدول تستورد آلات الجمع الصحفي والمطابع والأحبار وورق الصحف، وهي تستورد أيضاً أجهزة الإذاعة والتلفاز والفيديو ومعدات الاستوديوهات وكاميرات التصوير وآلات التسجيل والصوت والإضاءة، وكل ما له علاقة بصناعة الاتصال والإعلام .
2. الإرث الاستعماري: إن المؤسسات الإعلامية، وأغلبها مملوك للدول الاستعمارية القديمة، تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات الإعلامية المستعملة في دول البلدان النامية ،وتكاد تنفرد وكالات الأنباء الدولية الثلاث بالسيطرة على حركة تبادل الأخبار الدولية (رويترز، فرانس برس، الاسيوشيتدبرس) ولكل وكالة منها مكاتب في أكثر من مائة دولة وتستعمل عدة الآف من المراسلين والمحررين والموظفين، وتبث الأخبار على مدار أربع والعشرين ساعة إلى عشرات من الوكالات الوطنية والمئات من الصحف ومحطات الإذاعة والتلفاز [1]، ولم تعد تكتفي بالأخبار المكتوبة إنما أضافت إليها الصوت والصورة[2].

فالذي يصنع المعرفة ويعتمد على استهلاكها محكوم عليه بالخضوع والتبعية[3] ولذا فأن ذلك من أكبر أسباب الاختلال الإخباري.

فلقد ترتبت على التبعية الإعلامية نتائج بالغة الخطورة على وسائل الإعلام في الدول النامية وأبرزها :

(1) Faster . Heoll : Communication In History . " The Mac Millan Company" London . New York . 1987. Pp. 37-42.
(2) Ball . Land : Am Inntroduction ti Communication. " Heinemann' , London . 1986 . pp. 112-118 .
(3) د. محمد قيراط، الإعلام والمجتمع، الرهانات والتحديات، م . س ., ذ ، ص 268 .

1. إن تزايد نفوذ وكالات الإعلان الدولية على أسواق الإعلان في الدول النامية يكاد يفقد وسائل الإعلام في هذه الدول استقلالها الفكري، ويهدد بالقضاء على أي أمل في تحقيق الصحافة على نحوٍ خاص، إذ بات الإعلان اليوم المورد الرئيسي للصحف المعاصرة بعد أن تزايدت نفقات التوزيع بحيث كادت تستهلك مجمل العائد من ثمن بيع نسخ الصحيفة .
2. إن تزايد اعتماد وسائل الإعلام في دول البلدان النامية في الإنتاج الإعلامي الأجنبي من شأنه أن يخلق رأياً عاماً منحازاً للمصالح غير الوطنية ، كذلك فأن استمرار سيطرة وكالات الأنباء الدولية من شأنه أن يستمر في رسم الصورة المشوهة لشعوب البلدان النامية في العالم الخارجي ، بفضل ما تحدثه تلك الوكالات من تحريف وتشويه وتلوين للأحداث التي تنقلها عن المجتمعات النامية.
3. في الوقت الذي تعاني دول البلدان النامية من ضعف في البنية الأساسية لوسائل الاتصال فأنها تواجه ـ في الوقت نفسه ـ بفيض من المعدات الاتصالية المتطورة جداً في المجتمعات المتقدمة على النحو الذي يهدد سيادة الدول النامية على فضائها الوطني[1] .
4. إن الدول الغنية مالكة التكنولوجية وصاحبة الحضور الإعلامي في كل بقاع الدنيا والمتمثلة في شركات الإنتاج والنشر والبث تقوم بدور حارس البوابة (GAT EKEEPER) وتختار ما تعتقده مناسباً لها في المواقع وتمرره على الدول المتلقية، وهذا ما أوجد وضعاً أطلق عليه (التبعية الإعلامية)[2].

)1 (Smith, Williams : Television In Amerika . “ Hasting House’ , New York , 1989. P. 119 .

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م . س . ذ ، ص 18 .

5. السيطرة على ثقافات البلدان النامية وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالي العالمي مستعينة بقدراتها الضخمة[1].
6. عرقلة جهود الدول الأصغر في التنمية وحرمانها من صفة الوجود الفعلي المؤثر أو في الأقل حرمانها من إثبات وجودها ككيان دولي فعال[2].
7. جعل الإمكانيات الثقافية والإعلامية لهذه البلدان في خدمة مصالح رأس المال العالمي وأجهزته .
8. خلق أنماط تنموية غربية تقود إلى أسلوب عمل وتفكير يساعد على تعزيز الهيمنة الأجنبية وتسهيل الغزو الثقافي .
9. عوامل بارزة تهدد الأمن الثقافي العربي، فهذا الأمن يرتبط بقدرة البلدان العربية على منح ما تحتاج إليه من أدوات ثقافية وتربوية وترفيهية وذلك لأن الأجيال العربية تقبل إقبالاً متزايداً على المنتوجات الثقافية المستوردة[3].

5. بنية الاتصال :

حينما نتحدث عن بنية الاتصال فأننا نقصد مجموعة المؤسسات والمرافق وأجهزة الخدمات المساندة التي تكون - في مجموعها - مكونات " النسق الاتصالي " (Communication System) وتقييم كفاءة البنية لأي نظام اتصالي إنما يستند إلى[4] :

- تنوع المؤسسات التي تكون النسق الاتصالي (Variety Of Institutions).
- المقدرة الإنتاجية لمؤسسات النسق الاتصالي .
- وتظهر كظاهرة عامة في البلدان النامية أنها تشكو من ضعف البنى الاتصالية، وأن حكوماتها تعمل على تنمية هذه البنى بحيث لا تقتصر على

---

(1) مصطفى المصمودي، النظام العالمي الجديد، م . س . ذ ، ص 10 .
(2) د. راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي، م . س . ذ ، ص 17 .
(3) د. ياس البياتي، احتلال العقول، م . س. ذ ، ص 147 .
(4) د. محمد مصالحة، دراسات في الإعلام العربي، م . س . ذ ، ص 78 .

امتلاك الأجهزة وعلى رسم سياسات اتصالية تضع في الحسبان إقامة المرافق الإضافية والترتيبات المؤسسية .

وفي أي بلد في البلدان النامية نجد أن هناك خللاً كبيراً في تدفق المعلومات حجماً ونوعاً وكماً وكيفاً، وأنه غير متوازن وعادل، ولا يمكن وصفه بأنه تدفق حر وفي اتجاهين إذ إنه في الأغلب يسير في اتجاه واحد لأسباب كثيرة أهمها ما يأتي:

هيمنة الدولة على وسائل الاتصال :

بسبب تركز السلطة في العاصمة حيث تكثر وسائل الاتصال الجماهيري التي غالباً ما تملكها وتديرها الدولة، كالإذاعة والتلفاز أو تصدر في ظل القانون المنظم لها كالصحف الرسمية أو الصحف المملوكة للقطاع الخاص وهي تعبر عن سياسة مركزية موجهة إلى كل المواطنين؛ إذ تصدر في الأنحاء المختلفة من البلد ودرجة إسهام الفرد فيها أو حصيلة ما يعكسه المراسلون في الريف لا يمثل إلا جزءاً يسيراً لا يعادل ما يتلقاه المستمع أو المشاهد أو القارئ لهذه الوسائل المركبة، ولذلك فأن تدفق المعلومات من المركز إلى الأطراف يسير غالباً في اتجاه واحد ولا يجد المواطن في الريف مثلاً فرصاً مساوية لأقرانه في المدن ولا تتوافر لمناطق الريف الفرصة لتتبادل المعلومات في ما بينها مباشرة إلا عن طريق ما تسمح الأجهزة الاتصالية المركزية ببثه بواسطة قنواتها المتعددة، فهي تسيطر حتى على تدفق المعلومات بين الأقاليم أو المناطق بعضها مع بعض .

تباين المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية :

إذ يلاحظ أن سكان المدينة في العالم العربي والبلدان النامية أكثر تقدماً من سكان الريف ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فكمية المعلومات التي تصل إليهم واستيعابهم لها وقدرتهم على الإفادة منها تجعلهم في وضع أفضل من سكان الريف، كما أن الإمكانيات المادية التي يتمتع بها متوسطو الدخل منهم وتمكنهم من اقتناء وسائل المعرفة كأجهزة التلفاز والمذياع والكاسيت والصحف الأجنبية والهاتف

بخلاف المواطن في الريف ذي الدخل المحدود جداً فضلاً عن عامل مهم وهو الطاقة فكثير من مناطق الريف العربي بخاصة في الدول الفقيرة منه تعاني من انعدام شبكات الطاقة الكهربائية .

وسائل النقل والمواصلات :

وهي من الوسائل الحيوية والضرورية لنمو الإنسان وتطوره وإنجاز متطلباته الحياتية اليومية فضلاً عن أنها ذات صلة وثيقة بنقل وسائل المعلومات والاتصال إلى الريف كإيصال الصحف والمجلات والكتب ووسائل الثقافة والمعرفة الأخرى التي لا تبث مباشرة عبر الأثير، وجميعها تحتاج إلى وسائل نقل كالطرق وخطوط السكك الحديدية والطائرات التي تنقل إلى سكان الريف في العديد من البلاد العربية أغلب احتياجاتهم، وسكان الريف يمثلون السواد الأعظم الذين يوفرون للأمة محاصيل الزراعة والرعي لتوفير الغذاء، وهم ـ في ذلك ـ أحوج ما يكونون إلى المعلومات التي تساعدهم على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الفرد عبر الجهود والسياسات التي تضعها الدولة لتضمن توزيع الإمكانات وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكن سكان الريف من أن يجدوا الطريق إلى المدينة لينقلوا إليها ما عندهم من معلومات ومعارف تساعد على حسن التفاهم وتعميق الصلات بين الريف والمدينة .

ضعف البنية الأساسية :

تُعدّ البنية الأساسية عصب التدفق الحر للمعلومات عبر الوسائل الاتصالية وهذه البنية ضعيفة في الريف إن وجدت وفي عدد غير قليل من الدول النامية يندر أن نجد محطة للإذاعة يمكن أن يسمعها سكان الريف، فالموجود في الغالب هو محطة التقوية للإذاعة المركزية الموجهة من العاصمة أو قاعدة الميكروييف معها محطة إرسال للتلفاز فقط .. وهي مخصصة للأماكن النائية عن المركز، أما في الريف القريب منه فيمكن تغطية مناطقه بواسطة الإرسال المباشر، وهذا ينطبق على الهاتف، فقد نجد في بعض القرى جهاز هاتف واحد لكل القرية وفي الغالب لا يوجد جهاز أبداً، ومثل ذلك مكاتب البريد والتلغراف فكل هذه العامل تؤثر في حق

المواطن القروي أو الريفي في الاتصال وبالتالي تسبب خللاً واضحاً في تدفق المعلومات من الريف وإليه، ولن يستقيم الحال إلا إذا اهتمت الحكومات بالتنمية الريفية وأقامت البنى الأساسية ووفرت للمواطن وسائل التعبير والاتصال بنفس القدر المتاح لرديفه الذي يسكن قرب موقع المركز والسلطة [1].

أن قلة عدد المراسلين في بعض الدول بسبب الوضع الأمني هو أبرز الأسباب التي تحول دون تغطية أحداثها ثم يأتي بعد ذلك ضعف الدعم المالي من قبل الدول العربية لوكالاتها، وكذلك الإهمال المتعمد من الوكالات الدولية لقضايا العالم النامي، وعليه فأن اختلاف الأسباب لا يحول دون ترسيخ ظاهرة الاختلال الإخباري بين الوكالات الدولية والعربية، وبخاصة في أسباب القصور لتغطية الأحداث التي تقع في بعض دول العالم النامي بالرغم من أن وكالات الأنباء الدولية لا ترى أن هناك قصوراً في تغطيتها لأحداث العالم النامي بينما تعترف وكالات الأنباء العربية بهذا القصور، وحدد كلا الوكالتين أسبابه التي هي بالضرورة أسباب الاختلال الإخباري، ومن الجدير بالذكر أن نركز هنا على قول مدير مكتب الشرق الأوسط في إسلام آباد بأن دول العالم النامي يفضلون مراسل وكالة دولية على مراسل وكالة عربية فالمسؤولون الباكستانيون مثلاً يفضلون إعطاء الأخبار والتصريحات إلى مراسلي (BBC) أو (CNN) ويحرمون المراسل العربي من هذه التصريحات، كذلك هو حال الهند التي تفضل وكالة فرانس بريس (AFP) وتخصها في التصريحات دون غيرها وهذا ما يُعدُّ خللاً إخبارياً بين وكالات الأنباء[2].
ويقول مدير مكتب الشرق الأوسط في بغداد إيهاب أبو سيف: إن الخلل يكمن في المسؤول العربي أيضاً الذي يفضل مراسل وكالة دولية ولا يمنح المراسل العربي أية فرصة في نشر تصريحاته، كما أن الخلل يكمن في الخطاب العربي الذي يوجهه المسؤول العربي ويخاطب به الغرب ولا يخاطب العرب عن طريق وكالات الأنباء

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م . س . ذ، ص 84 .

(2) حسن أنور، مقابلة شخصية .م . س . ذ .

الدولية وبخاصة ما يتعلق بالقضايا العربية التي تهم مصير المواطن العربي[1]. كذلك فأن الخلل يكمن في المتلقي العربي الذي يسعى وراء من يقول له إن الذي يجري في بلدك خطأ، وذلك نتيجة لتراكمات السنوات السابقة من غياب المصداقية في القيادات العربية، والإرث في إخفاء الحقائق فاتجه لاستقاء معلوماته من المصدر الغربي[2]. وبذلك فأن وكالات الأنباء الدولية تسهم بنصيب كبير في تكوين الاختلال الإخباري بين الدول النامية والدول المتقدمة من الناحيتين الكمية والنوعية، إذ إن الاختلال النوعي (Qualitative) عادة يتبين من المحتوى والطريقة التي تعالج بها أخبار العالم النامي التي تكون متحيزة ضده ويتميز هذا الاختلال بنوع التغطيات السلبية المنقولة عن العالم النامي، ويعترف الصحفيون الغربيون بوجود إختلالات في تدفق الأخبار وقصور في التغطية الإخبارية لقضايا العالم النامي، إذ إن ما ينقل عن العالم النامي يعد قليلاً، فضلاً عن سلبيته، كما أن بعض أحداث الدول النامية أو الدول الشيوعية (سابقاً) مثلاً لا تحظى باهتمام مراسلي وكالات الأنباء الدولية لأسباب راجعة إلى الخلاف في وجهات النظر بشأن مفهوم الخبر ومعاييره بين العالم الغربي والعالم النامي.

إن قلة كمية الأخبار عن العالم النامي تعود لأسباب كثيرة ولعل أهمها: الإهمال المتعمد من الوكالات الدولية، وقلة عدد المراسلين لهذه الوكالات في العالم النامي، إذ نجد أن التوزيع لمراسلي وكالات الأنباء الدولية في العالم يشير إلى أفريقيا والشرق الأوسط (بضمنه الوطن العربي) تأتي في مؤخرة التوزيع، وكثيراً ما تتجاهل هذه الوكالات عمداً الأخبار المهمة للدول النامية وتحاول إبرازه في صورة مشوهة، وإغراقه بالأخبار غير المطلوبة وغير المتوازنة، وهذا الأمر لا يعني وكالات الأنباء وحدها، بل يعني أيضاً الصحفيين في دول العالم النامي الذين لا يزالون

---

(1) إيهاب أبو سيف، مدير مكتب وكالة الشرق الأوسط في بغداد أثناء مدة البحث/مقابلة شخصية في بغداد في 2005/1/11 ــ وهو من مواليد القاهرة 1953ــ يحمل بكالوريوس آداب/ قسم التاريخ.

(2) وليد إبراهيم، مسؤول أخبار العراق باللغة العربية في مكتب رويترز في بغداد، مقابلة شخصية في 2005/1/16.

يعتمدون اعتماداً كلياً على نشرات وكالات الأنباء الدولية الرئيسية في الحصول على الأخبار التي يقدمونها لجماهيرهم، حتى عندما يعالجون أحداث بلادهم، وبذلك فأن وكالات الأنباء الدولية تؤدي دوراً مهماً في إثارة أو عدم الاهتمام بالأزمات وكذلك في تدعيم هذا الاهتمام أو تقليصه.

إن الشطر الأكبر من هذه الأنباء غربي، ويعبر عن اهتمامات الغرب ويقدم من زاوية غربية، ولذلك تدافع وكالات الأنباء عن نفسها ضد تهمة فشل المراسلين في إعطاء صورة حقيقية عما يجري في العالم النامي بالقول: إن بعض الحكومات تضع تحت ذرائع شتى مختلف العراقيل في طريق عمل المراسلين، وفي الوقت الذي يصف العالم النامي فيه أخبار الوكالات الدولية بأنها تجارية أو ذات مضامين تخريبية، فأن الإعلاميين في الغرب يتخذون موقفاً مشابهاً من الأخبار الصادرة من وكالات وطنية ويطلقون عليها مصطلح " أخبار معدّة" (Managed News) وهي إشارة إلى دور حكومات الدول النامية في السيطرة على نشاط الوكالات الوطنية وتحديد السياسة العامة لعملها وطريقة إعداد أخبارها.

كما أن مراسلي الوكالات الدولية يتعرضون إلى عدة أخطار، من أبرزها المضايقات السياسية التي يتعرضون لها من الدول أو الملاحقات التي تحول دون تغطيتهم للأحداث ومحاولة قتل البعض منهم أو اغتيالهم بعدة طرائق أو الاختطاف والطرد المتعمد أو العزل المهني والتصفية الجسدية وبالرغم من اتفاق الوكالتين على طبيعة الأخطار التي يتعرض لها المراسلون إلا أن ذلك يُعدّ اختلالاً إخبارياً في طريقة الوصول لتغطية الأحداث من دون الالتفات إلى ما يتعرض له المراسلون وعليه فأن وكالات الأنباء الدولية برغم تعرض مراسليها في أغلب دول العالم إلى مختلف المضايقات إلا أن مراسليها يواصلون تغطية الأحداث، وبخاصة في المناطق الساخنة بينما تحول وكالات الأنباء العربية دون إرسال مراسليها في الأماكن التي يتعرضون فيها للمضايقات أو غيرها وتتحكم بذلك اعتبارات العلاقات بين الدول والخلافات السياسية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في ذلك، ويرى مدير تحرير وكالة الشرق الأوسط

المصرية محمد حسن هيكل بأن المضايقات تحدث في دول العالم النامي أكثر من الدول المتقدمة بسبب اتهام المراسل بأنه تابع لجهاز المخابرات في بلده[1].

أن وكالات الأنباء الدولية والعربية تعتمدان وتتبعان الأساليب والوسائل التقنية كـ(الانترنت) و(عن طريق الوكالة) لتوزيع أخبارهما ولكن ما تتفوق به الدولية على العربية، بأن مراسليها يحملون أخر التقنيات الحديثة كالحواسيب الشخصية لنقل الأخبار أولاً بأول من قلب الحدث، وقد ينقل المراسل الحدث وهو ينظر إليه وينقل الأخبار والمعلومات عن طريق حاسوبه الشخصي المحمول وهو ما لم يحصل عليه مراسل الوكالات العربية، الذي يستلم المعلومات ثم يعود إلى مكتبه لبثها لمقر الوكالة الرئيسي، وهذا الأمر يستغرق وقتاً ويجعل الوكالات المنافسة التي تتبع أسلوب التقنية الحديثة في إيصال الأخبار عن الأحداث قبل غيرها متفوقة عليها، وهنا تكمن ظاهرة الاختلال الإخباري، وهو ما يحصل بين وكالات الأنباء الدولية والعربية.

ويقسم المراسلون الغربيون أساليب العالم النامي في التعامل معهم إلى[2] :

1. أسلوب التعتيم على المعلومات .
2. أسلوب المتردد في أعطاء المعلومات .
3. الضغط الذكي.
4. الرقابة من خلال غطاء الضيافة.
5. الإقناع الودي .

ومن أبرز المعوقات التي تواجه هؤلاء المراسلين الغربيين في البلدان النامية هي:

1. فشل المراسلين في الحصول على المعلومات المطلوبة بسبب نقص المصادر وصعوبة الاتصالات .

---

(1) محمد حسن هيكل، مدير مكتب الشرق الأوسط في بغداد للمدة 1992 ــ 1994، مقابلة شخصية في القاهرة 2005/12/11، يشغل منصب مدير تحرير الشرق الأوسط ورئيس الدسك العربي فيها، يحمل بكالوريوس في الآداب وماجستير في الصحافة والنشر، وقد تبوأ عدة مراكز قيادية في أبرز المجلات الأسبوعية والصحف المصرية.

(2) د. عبد الستار جواد ، اللغة الإعلامية ، م . س . ذ ، ص64 .

2. غالباً ما تكون حصيلة الوكالة معلومات سياسية بحتة ، وغير وافية عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية والثقافية .
3. عدم استطاعة المراسل إرسال الأخبار التي لم تنشرها الوكالات المحلية .
4. النفقات الباهظة لعمل المراسلين .
5. مواجهة احتمالات تأميم الحكومات لمكاتب الوكالات ومصادرتها .
6. إبعاد المراسلين الأجانب بتهمة إساءتهم واستبدالهم بمراسلين محليين (Stringers).

أن المعايير المعتمدة في اختيار الأخبار لا تختلف في الوكالات الدولية والعربية ولكن ما يختلف هو المرتبة والدرجة التي تحدد أي معيار يكون في الاختيار، ولذا فإن وكالات الأنباء الدولية، عدت الفورية هي المعيار الأول والأساس في اختيارها للأخبار وبثها ثم تلتها المصداقية، وضخامة الحدث، والأهمية، وأخيراً الحداثة، حين تتحدث عن المعايير التي تتبعها في استقاء الأخبار، بينما تحدد وكالات الأنباء العربية معاييرها في الاختيار بأن عدت ضخامة الحدث بالمرتبة الأولى في اختيار الخبر وبثه ثم تلتها الأهمية، والمصداقية، والفورية، وأخيراً سياسة الوكالة وهي حتماً سياسة الدولة التي تضع معايير العلاقات الدولية والمصالح الدبلوماسية والاقتصادية في مقدمة تعاملها مع الأحداث وبث الأخبار عنها ومتابعتها، مما يُعد تجسيداً منظوراً لظاهرة الاختلال الإخباري بينهما، ويتضح ذلك جيداً في هذه المعايير التي اعتمدت عليها في اختيار الأخبار، إذ إن معايير الأخبار تحددها نسبة عالية من التفاعلات والمؤثرات الأجنبية التي تسيطر على وكالات الأنباء الدولية، بينما وكالات الأنباء المحلية في الدول العربية قد نهجت الأسلوب والنمط الفرنسي والإنكليزي في عملية صياغة الأخبار المحلية والخارجية كي تستطيع أن تجذب المتلقي لأخبارها في الوكالات التي تعتمد في تمويلها على الدولة تنحصر في حدود اهتمامات

الدولة أو اهتمامات الجهات السياسية المهيمنة عليها ولمدد قصيرة تتحدد بموجب طبيعة علاقات هذه الدولة بتلك وتحسن تلك العلاقات، أما وكالات الأنباء الدولية فأن اهتماماتها أوسع وأشمل وتنظر إلى مستقبل بعيد، كما أنها تنسجم أو تنسق مع سياسات بلدانها أو بلدان أصحابها في رسم وتحديد مسار عملها واهتماماتها[1]، وهو ما تفعله الوكالات الدولية وتعجز عنه الوكالات العربية، ويسهم في الوقت نفسه بترسيخ ظاهرة الاختلال الإخباري.

ويذكر مدير مكتب رويترز في بغداد[2]: بأن كثيراً من الناس يعتمدون علينا فقط في معرفة الأخبار، وعلينا مسؤولية توصيل ذلك بدقة وسرعة، وفي هذا الإطار، فإن السرعة تتبع الدقة وليس العكس، وإذا ما اعتبرت الأخبار الأخطاء فإن ذلك لن يخدم نزاهتنا المهنية. وخلافاً لما يعتقده العامة، فإننا في عالم الأخبار لا يمكننا السيطرة على مجرى الأحداث، لكنه بمقدورنا أن نقول الحقيقة التي تقبع وراء الخبر.

ولكن الفرق في قدرات كلا الجانبين في استقاء الأخبار يكمن الاختلال الإخباري في مميزات الملاك المتخصص وكفاءته الذي يدير العمل الإخباري، ولكن هناك خلل داخلي يكمن في أن اختيار المراسلين لا يكون على أسس سليمة، بل يعتمد على شروط ليست لها صلة بالكفاءة أو بإمكانيات المراسل الشخصية وهذا يعد خللاً كبيرا في تغطية الأحداث بين المراسل العربي والمراسل الأجنبي[3].

---

(1) فاروق شكري، مدير مكتب فرانس بريس الفرنسية في بغداد للمدة من 1984 ــ 2003، مقابلة شخصية في بغداد في 12 /1/ 2005.

(2) اندرو مارشال، مدير مكتب رويترز في بغداد، م ، س ، ذ.

(3) حسن أنور، مدير مكتب وكالة الشرق الأوسط في إسلام آباد، مقابلة شخصية في بغداد في 2005/1/11.

ووفقاً لذلك فأن وكالات الأنباء الدولية لديها مساحة حرية مطلقة في أداء مهامها مما يمنحها الثقة الكاملة في التحرك بالساحة العالمية للحصول على الأخبار وبثها وهذه المساحة المطلقة هي التي تمثل خط المواصلة والإبداع في صناعة الخبر وبثه للمتلقين وإشباع فضوله في تناول جوانبه المختلفة وهذا ما يُعد اختلالاً إخباريا إذا ما قارناه بوكالات الأنباء العربية التي لا تملك مساحة الحرية الكافية للتحرك على ساحة الأحداث على نحو مقيد بل قد تكون في بعض الأحيان تتحرك ضمن مجالات محددة، وهذا الأمر حتماً يحول دون متابعة الأحداث وبث الأخبار عنها وهو ما يكرس الاختلال الإخباري بين وكالات الأنباء العربية والدولية، ويقول مدير مكتب رويترز في بغداد اندرو مارشال: ليس للوكالة علاقة رسمية بالحكومة البريطانية تربطها معها، لأن الوكالة شركة عالمية وليس لدينا اتصال بأية حكومة أخرى، وحالنا ليس كحال وكالة الصحافة الفرنسية المرتبطة بالحكومة الفرنسية وتمولها، إذ أن رويترز مستقلة وهذا ما يميزها كما أن أخبارها ليست لها صبغة سياسية[1]. وإدعاء رويترز هذا لا يعدو أن يكون شعاراً تتخذه من أجل المحافظة على صورتها الإعلامية.

وبهذا فأن وكالات الأنباء الدولية استطاعت أن تتفوق على وكالات الأنباء العربية بمصادر تمويلها التي تعتمد عليها ذاتياً دون اللجوء إلى ضوابط الدولة التي تقيد حرية الحصول على الأخبار أو الحصول على أحدث التقنيات وهو ما يسهم إسهاماً واضحاً في ترسيخ ظاهرة الاختلال الإخباري بينهما، من ناحية حجم التمويل ومصادره التي تستطيع الوكالة فرض مبادئ عملها

(1) أندرو مارشال: مدير مكتب رويترز في بغداد أثناء مدة الدراسة، م. س. ذ، في 2004/11/19, واندرو بريطاني الجنسية من مواليد 1971، خريج جامعة كامبردج في انكلترا اختصاصه اقتصاد وأدب إنكليزي، التحق برويترز عام 1994، أول عمل له في مكتب لندن ثم دبلن ثم فرانكفورت ثم جاكارتا ثم بانكوك وفي عام 2002 مدير مكتب الوكالة في الكويت ثم دبي ثم بغداد.

الإعلامي في الساحة الإعلامية العالمية وهو ما أضفى على وكالات الأنباء الدولية صفة العالمية وبقيت وكالات الأنباء العربية تنظر بعين الدولة التي تمولها وتسيطر على مصادر تمويلها وتهتدي بهدي سياستها. وعلى الرغم من أن وكالات الأنباء العربية لديها أحدث وسائل الاتصالات التي يمكن تدعيمها وربطها مع بعضها في شبكة اتصالات إقليمية تتيح سهولة التبادل الإخباري بين دول العالم إذا ما توافر قدر من التنسيق وإزالة العوائق السياسية بين الدول إلا أنه لا توجد نفقات تغطي العمل الإخباري فيها(1).

أن تقاليد العمل هي التي تحول دون مواكبة التقنيات الحديثة واستعمالها في عمل الوكالات من أجل المنافسة والإبداع في العمل الإخباري وفرض صياغة خبرية واضحة تحمل صفة الوكالة وهويتها ولذلك فأن أسباب عدم مواكبة وكالات الأنباء العربية للاستعانة بالتقنيات يضعها أمام العجز عن تحقيق التفوق في ميدان صناعة الأخبار وملاحقة الحدث على وكالات الأنباء الدولية، وهنا نستطيع تشخيص أحد أسباب الاختلال الإخباري، لأن الوكالات العربية تحتاج إلى إمكانيات أكبر كي تستطيع أن تلحق بمثيلاتها من وكالات الأنباء الدولية بالرغم من أن التطور التقني فيها يسير بصورة جيدة.

وبموازاة هذا الاختلال الإخباري وهذا التباين في تدفق الأخبار ظهر هناك تباين آخر في رؤية الإعلاميين العرب ونظرائهم الغربيين وحتى بين الغربيين أنفسهم بشأن مدى حيادية تغطية كل من وكالات الأنباء العربية ووكالات الأنباء الدولية وبخاصة بشأن القضايا الرئيسية التي تشهدها المنطقة العربية، إذ حرص إعلاميون غربيون(*) على التأكيد بأن الموضوعية

(1) حسن أنور، مقابلة شخصية. م . س . ذ.

(*) منهم كريس كريمر المدير التنفيذي لشبكة سي أن أن أنترناشيونال.

هي المحور الأساسي الذي تعتمد عليه وكالات الأنباء الدولية في تغطياتها للأحداث داخل منطقة الوطن العربي وخارجها، فقد شكك إعلاميون غربيون وعرب بحيادية وكالات الأنباء الدولية مشيرين في هذا المجال إلى أسلوب تعاطي هذه الوكالات مع الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك قضية احتلال العراق، وفي المقابل تعرضت وكالات الأنباء العربية لانتقادات تراوحت بين "الافتقاد للموضوعية" و"ممارسة التضليل الإعلامي" و(اللعب على وتر المشاعر الشعبية)[1].

(1) سجاد الغازي، مقابلة شخصية في بغداد في 2004/11/27 الذي حضر أعمال منتدى الإعلام العربي في دبي للمدة من 2003/10/7 ـ 2003/10/12.

المبحث الثالث

السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء الدولية والعربية

السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء :

تعد السياسة الإعلامية لوكالات الأنباء عامة هي الموجه الأساسي لعمل هذه الوكالة أو تلك لأنها تعتمد على أسلوبها ومنهجها في التعامل مع الأحداث أو الأخبار أو أية رسالة اتصالية أو إعلامية تبثها إلى المتلقي ـ الجمهور ـ عبر وسائل الاتصال .

إن الحديث عن الخريطة الإعلامية الدولية ينبغي أن يرتبط بحقيقتين، فالدول الصناعية عادة تمتلك أكثر وسائل الإعلام تطوراً وتنوعاً لهذا ، فنظامها الاتصالي أكثر وضوحاً وانتشاراً بينما تعاني الدول العربية من ضعف في الصناعات الإعلامية، وضعف في بناء الاتصال [1] .

وهناك ثورة جديدة في الاتصال بدأت منذ منتصف السبعينيات ترتب عليها تغير النظرة إلى تكنولوجيا الإعلام وسياساته ونظرياته. [2] أدت هذه الثورة إلى الكثير من المتغيرات سواء على صعيد وسائل الاتصال أم على صعيد المادة الإعلامية، وتبقى ثوابت عملية الاتصال قائمة طالما أن شبكة الإعلام العالمي في أيدي الغرب الغني المسيطر، فأن العالم العربي لم يتبوأ مكانته المشروعة في نظام الإعلام العالمي، ومن هنا تبرز ضرورة وضع سياسة إعلامية تعيد التوازن وتقدر على

---

(1) ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م ، س ، ذ، ص42.

(2) Ducey, R ((Informationas public cood: Information New York)) Unpublished Paper mi0chigan state university, Dopartment of Tel Communiction , 1979 , P.3.

تقليص سيطرة الدول الكبرى على هذا الميدان[1] ولذلك فأن المناقشات بشأن إيجاد نظام إعلامي عالمي جديد يمكن أن تنتج سياسات اتصالية جنوبية تزيد من قدرة دول الجنوب على المقاومة والتخلص من التبعية [2]، والتي تتناول النظام الاتصالي كله بمكوناته وهياكله ووظائفه وجوهره ومضمونه إلى جانب مجموعة من الأمور المتنوعة الضابطة والموجهة للنظام سياسية وتشريعية واجتماعية وأخلاقية وتقنية واقتصادية وإدارية وقانونية وبحثية وغيرها من الأمور. إن تداخل هذه الاعتبارات وتشابكها يؤدي إلى مجالات متداخلة ومعقدة للتخطيط الاتصالي على جانب كبير من الأهمية لأي بلد وينبغي أخذها في الاعتبار حتى يعمل النظام الاتصالي على نحو منتظم وسليم [3]، فالسياسة الاتصالية تنبع من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبيئة الخاصة بها.[4] كما أن الواقع يؤكد أن وكالات الأنباء برغم أن بعضها يدعي الاستقلال إلا أنها تعكس في حالات كثيرة الأغراض والمصالح السياسية لحكومات الدول التي تصدر منها .

مفهوم السياسة الإعلامية ـ الاتصالية : ـ

أضحى استعمال مفهوم السياسات الاتصالية أعم وأشمل من استعمال مفهوم السياسات الإعلامية، ولا سيما في الوقت الحاضر، ولذا فأننا سوف نتطرق إلى تعريف كل منها، وهذه أبرز التعريفات :

- **السياسة الاتصالية** :ـ مجموعة المبادئ والقواعد والتوجيهات والممارسات الواعية والسلوكيات الشائعة التي يقوم عليها النظام الاتصالي في زمن معين، التي قد تكون مصاغة بدقة أو تظل ضمنية إلى حد كبير.[5]

(1) هيرفيه بورج، إنهاء السيطرة الاستعمارية، م ، س ، ذ، ص9 .

(2) د. سليمان صالح، مفهوم التدفق الحر للأنباء والمعلومات، م، س، ذ، ص17 .

(3) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م ، س ، ذ ، ص47 .

(4) ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال في العالم النامي (القاهرة، الطباعي العربي، ط1، 1986) . ص3 .

(5) مي العبد الله سنو، العرب في مواجهة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، م ، س ، ذ، ص45 .

- **السياسة الاتصالية :** ـ مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم رقابة نظم الاتصال المختلفة وإدارتها وتقويمها ومواءمتها، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري، من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار الأنموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدول .[1]
- **السياسة الاتصالية:** ـ الممارسات الواعية والمدروسة والسلوكيات الاتصالية في مجتمع ما والتي ترمي إلى تلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية عن طريق الاستعمال الأمثل للإمكانيات، والمصادر البشرية والطبيعية المتاحة في المجتمع .[2]

أما التعريفات التي تطرقت إلى السياسة الإعلامية فأبرزها :ـ

- **السياسة الإعلامية :** ـ هي الخطط الإستراتيجية والمرحلية التي يحددها مسار عمل وسائل الإعلام وآليته وخطابها الإعلامي في دولة من الدول ضمن سياستها العامة بحيث تأتي السياسة الإعلامية لتخدم أغراض السياسة العامة منطقها وتدعم مؤسساتها وتضبط حركة سلوكها، ويحدد هذه السياسة الإطار الاجتماعي والإيديولوجية السياسية والقاعدة التقنية ليصبح الأساس في بناء أية سياسة إعلامية هو التكامل مع السياسات الفرعية الأخرى كالاقتصادية والدفاعية والخارجية وغيرها .[3]
- **السياسة الإعلامية :** ـ مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم نظم الاتصال المختلفة وأنماطها، وإدارتها ورقابتها، وتقويمها، ومواءمتها، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري، من

---

(1) سعد لبيب، السياسات الثقافية العربية في ضوء تطور التقنيات الحالية والمستقبلية في مجال الاتصال في: الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي (تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1994) . ص150 .

(2) ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال، م ، س ، ذ، ص3 .

(3) د. حميد جاعد، السياسة الإعلامية، الخصائص، الإطار العام (بغداد دار الحرية للطباعة، 1984) ص10 وما بعدها .

أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار الأنموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة .[1]

إن سياسة الاتصال لا يمكن أن تنفصل عن حقيقة التطور الحضاري الإعلامي؛ لأن السياسة الاتصالية وجه من وجوه السياسة بمعناها الشامل والإعلام هو محور جوهري من محاور صناعة الحضارة [2]، ولا يعني هذا بالضرورة أن تكون هذه السياسة معلنة أو مكتوبة في وثيقة ما بل أن القليل من مكونات السياسة هو الذي يدون، وطبيعي أن عدم وجود هذه (الوثيقة) لا يعني عدم وجود سياسة إتصال، ولكنه يعني أن الصورة غامضة غير واضحة المعالم، وهو ما ينبغي أن تبذل الجهود لتفاديه، وواضح أنه لا يوجد فروق جوهرية بين هذه التعريفات كلها، وإن ثمة اتفاقاً على الخطوط العامة [3] .

وفي بعض المجتمعات تؤدي وسائل الاتصال أدواراً مهمة في التفاعل الاجتماعي والجدل السياسي وتكوين الرأي العام بحكم كونها أدوات اتصالية - اجتماعية تساعد الجمهور في تكوين قراراته وأحكامه على وفق أسس متينة حددتها مسبقاً السياسات الاتصالية، ولذا فأن نوع التغطية الإخبارية التي يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء الدولية تخضع لسياسات مدروسة وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها المراسل في تحديد الأولويات والأفضليات سواء في اختيار الأحداث أم تحريرها أم نشرها.

وتستطيع الباحثة تعريف سياسات الاتصال بأنها عبارة عن مجموعة من العوامل التي تساعد على أداء عملية الاتصال ونجاحه وفقاً للأغراض المرسومة والمعطيات التي تنهض بهذه الأغراض عن طريق أطراف الاتصال وكيفية تعاملهم مع

---

(1) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م ، س، ذ، ص44 وكذلك انظر: سعد لبيب، دراسات في العمل التلفازي العربي (بغداد، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، 1984) ص11.

(2) د. ياس البياتي، الإعلام العربي، الوظيفة الحضارية وإشكالية التوصيل (بغداد، مجلة آفاق عربية، مايس، السنة التاسعة عشر 1994) ص .

(3) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م ، س ، ذ، ص44 .

الرسالة الإعلامية الوافدة من مصادرها، المتضمنة للأساليب والوسائل التي تختارها الوكالة من أجل تحقيق غاية الرسالة، والمعايير التي تحكم هذه العوامل والتي تساعد على ذلك: ـ الإمكانات المتاحة، والوسيلة المناسبة، والجمهور المنتخب، ونوع وسيلة الاتصال.

أما السياسات الإعلامية: ـ فهي تتبع إلى موجهاتها التي تمتلك أهدافاً وايديولوجية محددة تؤدي فيها أفكارها ورسائلها للتأثير في الجمهور وإقناعه بالفكرة أو الرسالة التي تبثها في وسائل الإعلام، وهي بذلك تستعمل الوسيلة المناسبة للجمهور المناسب.

أبعاد السياسة الاتصالية والإعلامية لوكالات الأنباء : ـ

تتحدد السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء بأبعاد أبرزها [1]: ـ

- البعد الاتصالي.
- البعد الاجتماعي.
- البعد التشريعي.
- البعد الخاص بالمعلومات.
- البعد المهني.
- البعد الاقتصادي والمالي.
- البعد التنظيمي والإداري لمرافق الاتصال ومؤسساته .
- البعد التكنولوجي .
- البعد الإنمائي .
- البعد الخاص بالبنى الأساسية المتصلة بالنشاط الاتصالي .

وإذا كان السياسي يحدد القضية فأن رجل الإعلام هو الذي يتولى مهمة إيصال هذه القضية إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام ومنها وكالات الأنباء،

(1) سعد لبيب، دراسات في العمل التلفازي العربي، م، س، ذ، ص19 ـ20 .

وبأساليب مناسبة وفقاً للأبعاد المذكورة التي وضعها المخطط الإعلامي، ولذلك فأن أي تخطيط سياسي لا بد أن يرافقه تخطيط إعلامي .[1]

وتُعدّ وسائل الاتصال الجماهيرية على رأسها وكالات الأنباء أدوات للنظام السياسي القائم، ولذا جاء الاهتمام بخصائص النظام السياسي ذاته وكيفية استعماله وإداراته لوسائل الاتصال أكثر من الاهتمام بملكية وسائل الاتصال التي تعد أمراً ثانوياً بالنسبة لوظيفة الوسائل داخل النظام السياسي. إذ إن وكالات الأنباء إحدى أدوات النظم السياسية الفعالة، كما يُعدّ تدفق الأخبار في اتجاه واحد انعكاساً للبنية السياسية والاقتصادية السائدة في العالم، التي تميل إلى الإبقاء على اعتماد الدول الأفقر على الدول الأغنى، وتقوية هذا الاعتماد .[2] وقد ثارت تساؤلات بشأن (الاتصال المتوازن) بين الدول المتقدمة والدول النامية مفادها، ماذا يمكن أن يفعل الإعلام (النامي) للإعلام (المتقدم) إذا لم يحقق أغراضه من الأبعاد السياسية الاتصالية، فالأول قائم في دول تحكم معظمها أنظمة حكم فردية، وغالبية مادته موجهة للترويج بينما إعلام الدول المتقدمة يمكن أن ينقل القيم الثقافية لهذه الدول أو سواها .[3]

دور منظمة اليونسكو في رسم السياسة الاتصالية : -

كان لمنظمة اليونسكو دور واسع في توصياتها إلى تبني سياسات اتصالية وطنية مستقلة لا تمثل امتداداً لسياسات أخرى، واقترحت في ندواتها ومؤتمراتها الكثيرة أن يتم تأسيس مجالس وطنية للسياسات الاتصالية في كل بلد تكون

---

(1) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م ، س ، ذ، ص76 .

(2) ماكبرايد، م ، س ، ذ، ص318 .

(3) محمد مصالحة، دراسات في الإعلام العربي، م ، س ، ذ، ص73 .

مهمتها تخطيط الإعلام في بلدانها وتكون أداة للتغير الاجتماعي والثقافي المخطط له. وأشارت اليونسكو إلى :ـ [1]

1. يكون عمل وسائل الإعلام ونشاطها امتداداً للتنمية الشاملة وخطط الدولة الضرورية في مختلف الميادين ضمن سياسة اتصالية واضحة.
2. إن الشعور بالانتماء الوطني والقومي هو ضرورة يجب أن تشارك سياسات الاتصال في تكريسها وخلق الوعي بالاكتفاء والثقة بالذات .
3. المزاوجة بين التقنية الجديدة والأنماط الثقافية التقليدية التي تتضمن التراث الحقيقي وهو أمر يتطلب تخطيطاً ضمن صيغ تنفذها سياسات الاتصال الوطنية ، وبغض النظر عن دور المنظمة في تحديد ملامح السياسة الاتصالية فأن هناك شبه إجماع بين أساتذة الاتصال سواء هؤلاء الذين ينتمون إلى المدرسة الغربية بمختلف تياراتها التقليدية والراديكالية (❁)، أم الذين يتزعمون المدرسة الاشتراكية (❁❁)، أم أولئك الذي برزوا عن العالم النامي (❁❁❁)، كلهم يجمعون على أنه هناك إيديولوجيا للدولة وأخرى لوسائل الاتصال، بل هناك إيديولوجيا واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ، كما تحدد موقف الدولة من الاتصال وأدواره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة ، رامية إلى تحقيق التوازن الذي يؤدي إلى دعم قيم القوى المسيطرة على وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع وحمايتها هي ومصالحها وأغراضها وتتحكم بالتالي في أدوات التغيير السياسي والنظام التعليمي والثقافي والاجتماعي [2] .

---

(1) د. فاروق أبو زيد، التحديات الإعلامية العربية في الخمسينيات إلى الثمانينات (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 128، 1989) ص70 .

(❁) مثل شرام وشيللر وهالوزان وغريتر .

(❁❁) مثل سازورسكي، ونورند سترنغ وماشليارات .

(❁❁❁) مثل حميد مولانا، فرانك أوباجا، مصطفى المصمودي، مختار أمبو .

(2) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، م ، س ، ذ، ص157 .

1 ـ السياسات الاتصالية لوكالات الأنباء الدولية: ـ

إن وظائف الإعلام والأخبار وأدواره في أي مجتمع إنما يستمد عادة من المفاهيم السائدة في ذلك المجتمع ومن السياسة التي تقوده، كما أن الأسلوب الذي تعمل به وكالات الأنباء في أي بلد يعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي ونفوذ السلطة وطبيعة العلاقة التي تربط الأفراد بالمؤسسات [1]. وعلاقة السياسة بوسائل الإعلام الجماهيرية هي علاقة وثيقة لأن وسائل الإعلام ومن أبرزها وكالات الأنباء تخدم على نحو رئيسي بوصفها أداة دعم للدولة .[2] لأن الوجه السياسي والوجه الاقتصادي، والوجه الاجتماعي، والوجه التربوي والثقافي، والوجه المالي هذه الأوجه الكثيرة لا تمثل ألا أنموذجاً من الجوانب المهمة التي ترتكز عليها السياسات الاتصالية في مختلف الشعوب والأوطان .[3] إذ إن السياسة هي التي تستعمل وسائل الاتصال بالجماهير وتطوعها لتحقيق أغراضها في الداخل والخارج، ولهذا الغرض فقد وضعت الدول الغربية خططاً وسياسات دقيقة لأحداث التأثير المطلوب في الجماهير والتحكم في ردود أفعالها.[4] وبالرغم من أن وكالات الأنباء الدولية تستعمل وسائل اتصال متطورة وتسخر لذلك مختلف أنماط التضليل الإعلامي تجاه دول العالم النامية فإن هذه الدول قادرة على مقاومة الإعلام الموجه فيما لو تبنت سياسات اتصالية موحدة على وفق خطط إستراتيجية معدة مسبقاً تتضمن دراسة معمقة لأساليب وكالات الأنباء والطريقة التي تستعملها في تضليل الرأي العام في بلدان العالم النامية .[5]

---

(1) ياس البياتي، الإعلام الدولية والعربي، م ، س ، ذ، ص41 .

(2) عبد القادر محمد فهمي، مكانة الإسلام والمسلمين في الإدراك السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية (بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 19، 1999) ص565 .

(3) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، م ، س ، ذ، ص283 ــ 290 .

(4) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م ، س ، ذ، ص54 .

(5) المصدر نفسه، ص195 .

أولويات السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء الدولية : ـ

إن بعض العبارات التي يطلقها المسؤولون في بعض الوكالات أو المكاتب الإعلامية مثل: لا يوجد لدينا شيء اسمه سياسة إعلامية، نحن لدينا مهنة، فالأخبار هي أخبار أينما تقع، وعلينا أن نغطيها سواء أكانت في إنكلترا أم في بغداد، أم في أي مكان من هذا العالم.(1) هذا الرأي كما نعلم رأي ينطوي على انفعال وتعميمها ومن المعروف أن وكالات الأنباء الدولية توزع أخبارها وفقاً لأولويات سياستها الاتصالية الخاصة، فإذا كان هناك خبر عاجل وضعت في مقدمته عبارة (Snap) أو (Urgent) التي ترتبط بالأصوات العالية التي تحدثها أجراس أجهزة استقبال الأخبار بقصد التنبيه لأهمية الخبر.(2) كما أن هذه الوكالات تنقل للدول النامية أخبار الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة، وتبث الأخبار الجديدة بالتقديم، وبهذا تفرض على الدول النامية رؤيتها هي للعالم وليس كما تراه شعوب هذه الدول، وتلجأ إلى تلوين الأخبار طبقاً لمصالحها ومصالح النظم السياسية والاقتصادية التي تتبعها (3)، التي أسهمت في وضع أولويات سياستها الاتصالية، ومن دراستنا واطلاعنا استطعنا أن نؤشر بعض الأولويات التي تستند إليها السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء الدولية:

- إن الظاهرة الأهم هي انتصار النظام السياسي الغربي الذي يعطي وكالات الأنباء دوراً سياسياً لإدارة ثقافة المجتمعات (4) وهو ما تعطيه بالأساس لوسائل الإعلام ككل، إذ إن السياسة الاتصالية الغربية تفرض نفسها بوضوح سواء أكانت وسائل الإعلام مستقلة في ذاتها أم موصولة ، حديثة أم قديمة، إنما هي وسائل تفعيل الاتصالات، وهي متنوعة جداً في طرائقها، كما أنها

(1) أندرو مارشال، مدير مكتب رويترز في بغداد، مقابلة شخصية في 2004/11/19 .

(2) أمل كمال قلنجي، صناعة الأخبار في رويترز، م ، س ، ذ، ص201 .

(3) محمد نجيب الصرايرة، التدفق الإخباري الدولي، م ، س ، ذ ، ص139 .

(4) Jean – Michel Salaun , Medias etcimmunication on eneurope (Grenoble ; Pressesde Grenolde , 1990) . P. 74 .

متنوعة في غاياتها، قد يكون الأمر متعلقاً بتبادل خاص أو ودي، فيصبح الهاتف والفاكس أي تقنيات بث الأخبار على شبكة اتصالات بعدية أمثلة دامغة.[1]

- كان الغرض من إيجاد نظام عالمي جديد للاتصال إطلاق المزيد من الإصلاحات وإيجاد نظم عالمية جديدة أخرى أكثر عدالة وأعم فائدة للمجتمع البشري بأسره، وتشمل الجوانب التي تعرض لها هذا النظام في بحوثه ودراساته وتوصياته الأساسية للجماهير ومواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية والحفاظ على الذاتية الثقافية، والمساعدة في إنشاء البنى الأساسية لأجهزة الاتصال[2]، وترسيخ سياسة اتصالية واضحة ، ويؤكد أدوار هيرمان[*] : إن وسائل الاتصال تُعد في الواقع الذراع للنخبة المسيطرة، وتناقش القضايا ضمن إطار مرجعي مقبول[3].
- مكنت سيطرة البلدان المتقدمة سواء الهيئات الأهلية أم الحكومات على وكالات الأنباء الدولية في التحكم في أعمال وسائل الاتصال بالجماهير عن طريق تزويدها بالأخبار، وتُعدّ هذه الوكالات المصدر الرئيسي وأحياناً الوحيد التي ترفد وسائل الإعلام في العالم الأخبار.
- في العملية السياسية فأن وسائل الإعلام ومنها وكالات الأنباء تقوم بتقديم القيم الثقافية والاجتماعية التي تتوافق والمتلقين (الجمهور)، كما أنها تعمل كأداة للضبط الاجتماعي من أجل تماسك المجتمع وتجانسه وترسمه السياسة الاتصالية بأفضل وجه[4].

---

(1) فرنسيس بال، جيرار إيميري، وسائط الإعلام الجديدة، ترجمة: فريد أنطونيوس (بيروت، لبنان، عويدات للنشر والطباعة، ط1، 2001) ، ص9 .

(2) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م ، س ، ذ، ص119 .

(*) أحد أهم الأصوات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية .

(3) د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، م . س . ذ، ص121 .

(4) Doris A. Garber, Media and Amrican polities, Washingtion, Congressional Quarterly Press , Secind Editon – 1984 . P.5 .

- في العديد من وكالات الأنباء الدولية يُعدّ نشر معلومات جديدة يجب أن لا ينظر إليه كنتيجة لتحقيق استقصائي (وهو وظيفة مستقلة) لكن نتيجة التسريبات التي يقوم بها صنّاع السياسة أنفسهم في محاولة للتلاعب بالأخبار المكشوفة أو لقمع بعض السياسات أو ترويجها [1]، عن طريق رسم سياسة اتصالية تخدم السياسة العامة للدولة، بالرغم من أن المجتمع هو الذي يحدد احتياجاته الاتصالية، وأن النظام الاتصالي هو الذي يحدد الوظائف والقيم الاجتماعية التي تشبع تلك الاحتياجات، وأن النظام الاتصالي هو الذي يقوم في بعض الحالات بتحديد الاحتياجات الاتصالية للمجتمع في ضوء تصوره لمصالحه، وبالتالي تحديد الوظائف والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشبع تلك الاحتياجات.[2]
- أن وكالات الأنباء الدولية تحرص على نقل وتوزيع الأخبار والتعليقات والتحليلات السياسية والاقتصادية والعسكرية من منظور المصالح التي تمثلها أخذه بالحسبان مصالحها السياسية والاقتصادية الخاصة بها [3] وقد شبه باغديكان (Baqdikian) في خاتمة كتابه(الأحتكار الإعلامي) الصادر عام 1992 وسائل الإعلام التجارية في الدول المتقدمة وأبرزها وكالات الأنباء بالإعلام السوفييتي(السابق) إذ تسيطر قلة من الشركات القوية على وسائل الإعلام والترفيه وليس بالأوامر الرسمية بصياغة الأغراض السياسية والاقتصادية وبالتأثير في السلطات السياسية والسياسة العامة [4]، التي وضعت سياسة اتصالية لإدارة تلك الوسائل، ويمكن ضرب الأمثلة الكثيرة على هذه العلاقة بعضها قديم والآخر حديث:

(1) د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، م ، س ، ذ، ص121 .

(2) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م ، س ، ذ، صفحات متفرقة .

(3) صابر فلحوط، د. محمد البخاري، العولمة والتبادل الإعلامي، م، س، ذ، ص73 .

(4) Ben H. Bagdikoan , Media Monopoly , Op. Cit, P. 240 .

أ - الإعلام البريطاني:.

علاقة وكالة أنباء رويترز الخاصة بالحكومة البريطانية وتدخلها في أمور إيران وتوقيعها اتفاقية مع شاه إيران في العام 1872 أعطاها حق مد سكك حديدية وإنشاء مشروعات ري والسيطرة على الغابات ونجاحها في إنشاء مصرف إمبراطوري بريطاني - إيراني في العام 1888، فضلاً عن تدخلها في مصر والسودان وخدماتها للسياسة البريطانية[1] ولكن التوجه الإعلامي البريطاني، انسجاماً منه مع السياسة البريطانية العليا، أخذ يركز على المعسكر الاشتراكي والمناطق الإستراتيجية في العالم كالشرق الأوسط مثلاً.[2]

والسياسة البريطانية تسعى جاهدة لجعل الإنكليزية لغة الإعلام الدولي وجعل لندن عاصمة العالم الإعلامية[3]. إذ إن هناك سياسة اتصالية في بريطانيا يرسمها العامة كرئيس الوزراء وكبار وزرائه، وأن وكالات الأنباء تخضع بصورة أو أخرى إلى نوع من الإشراف تقوم به مؤسسات حكومية تهتدي بتوصيات اللجنة أو الهيئة الملكية الخاصة بالصحافة[4]، وهو حال وسائل الإعلام كافة، ويشترك في وضع السياسة الاتصالية أيضاً اتحاد النقابات والجمعيات من أجل الحفاظ على مصلحة المواطن البريطاني والشركات البريطانية ولذلك فأن الحكومة البريطانية لا تسمح باستيراد أكثر من 14٪ من المنتوجات الإعلامية الأجنبية كالأفلام والمسلسلات والصحف والمجلات[5].

ب - الإعلام الأمريكي وفلسفته :

إن أسس مفهوم الإعلام الأمريكي وفلسفته إنما هي إنعكاس للفلسفة الرأسمالية، بحيث يقوم على أسس علمية يفرزها واقع السوق على نحو

---

(1) د.إبراهيم إمام، وكالات الأنباء، م، س، ذ، صفحات متفرقة (129 ـ 132 ـ135 ـ146).

(2) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م ، س ، ذ ، ص34 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص34 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص55 .

(5) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م . س . ذ ، ص55 .

ببرغماتي(*)، إذ إن الإعلام الأمريكي ووسائله من وكالات وإذاعات وشبكات إخبارية وتلفازية وسينما، قد طبعت العالم بطابعها الخاص، يساعد في ذلك بالطبع الإعلام البريطاني متمثلاً في وكالة رويترز وهيئة الإذاعة البريطانية BBC وما تصدره بريطانيا من نتاج إعلامي. وقد أطلق الباحث الإعلامي جيرمي تونستول على التعاون الإعلامي هذا عبارة: (التحالف الإنكلو أمريكي الإعلامي العالمي)[1]، وعندما نتحدث عن إعلام أمريكي فأننا نتحدث - في حقيقية - الأمر عن سياسة أمريكية، وذلك لأنه إذا كانت السياسة قد وظفت لخدمة الحرب فأن الإعلام وظف لخدمة السياسة والحرب في آن واحد ومن ثم بمثابة ترجمة للسياسة وأداة من أدواتها، وكان المخطط السياسي هو المخطط الإعلامي في أغراضه ومنطلقاته[2] عند وضع سياسة اتصالية لوسائله، إذ إن أغلب الناس يعتقدون بأن المؤسسات الإخبارية تتستر على أخطائها وتتعدى على الحياة الخاصة للأفراد وتهتم بإبراز

(*) البرغماتية هي: مذهب فلسفي وجد على يد الفيلسوف الأمريكي تش . س. بيرس في عام 1878 ولم تكن هذه الكلمة مستعملة على الإطلاق في سياق الحديث الفلسفي، وتطورت النظرة إلى هذا المفهوم، وتشوهت على يد الفلاسفة الأمريكان: وليم جيمس وتشللر، وجون ديوي، والجانب المشترك بين هؤلاء جميعاً هو أولاً وقبل كل شيء نظرية الصدق التي عدت منذ ذلك الحين جوهر البرغماتية، فلقد قال جيمس: إن الأفكار تصبح صادقة بمقدار ما تساعدنا في الوصول إلى علاقات مرضية مع أجزاء خبرتنا الأخرى، وما يربط بين آراء الفلاسفة الذين ذكرناهم، ورأي بيرس نجده في العبارة الآتية (البرغماتية تسأل سؤالها المعتاد: أفرض أن فكرة أو اعتقاد يوصف بالصدق، فما الذي يترتب عليه من نتاج عملية في حياتنا الفعلية؟). وتعد البرغماتية حالياً فلسفة أمريكية النشأة، رأسمالها الاتجاه، تمثل فلسفة المجتمع الرأسمالي، وقد أنبثقت مع الروح المادية للقرن العشرين، وارتبطت بتطور مناهج البحث العلمية والاتجاهات الواقعية المعاصرة، ويعيد بعضهم هذه المفردة إلى أصلها اللغوي المشتق من كلمة يونانية تعني العمل النافع أو المزاولة المجدية، ويذهب إلى أن المقصود منها هو (المذهب العملي) أو (المذهب النفعي)، وقد نشأت البرغماتية بوصفها مذهباً علمياً نفعياً في أمريكا مع بداية القرن العشرين وساعد على نشأتها انتشار استعمال الطريقة العملية، وما ترتب عليها من نفع علمي ، وتقدم صناعي، وقد وجدت في النظام الرأسمالي الأمريكي خير تربة للنمو والازدهار.للمزيد انظر: سماح رافع محمد ، المذاهب الفلسفية المعاصرة، (القاهرة، مكتبة مدبولي، د. ت)، ص 49 — 52 .

(1) د. عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي، م . س . ذ، ص10 .

(2) د. كرم شلبي، الإعلام والدعاية في حرب الخليج، م ، س ، ذ ، ص68 .

الأخبار السيئة قبل الجيدة [1] حين يتم تتحدد ويخطيط سياستها الإعلامية وأثبتت دراسات تحليل المضمون أن هذا التخطيط كان مطابقاً للسياسة الخارجية الأمريكية في أكثر الحالات المدروسة، وهذا يعني، أن وكالات الأنباء الدولية الأمريكية تُعدّ أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، لكون أن الإعلام هو وسيلة من وسائل السياسة، وهو عبارة عن سلاح يستعمله السياسيون في حالات السلم والحرب لتنفيذ مخططاتهم سواء على صعيد محلي أم دولي [2]

النظريات التي تحكم السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء :

بما أن السياسات الاتصالية المرآة العاكسة لإرادة السلطة السياسية ونظامها الدستوري والقانوني فأن هناك أربع نظريات تحكم هذه السياسة والتي بالضرورة تعمل بها وكالات الأنباء وتنعكس على إدارة عملها الإخباري وهي :ـ

1. **النظرية السلطوية**[3]: ـ وهي التي تعني بخيارات السلطة بوصفها المسؤول الوحيد عن السياسة الاتصالية.
2. **النظرية الليبرالية**[4]:ـ وهي التي لا تأبه بموجه محدد للسياسة الإعلامية بل تتركها كما تريد أن تقول.
3. **النظرية الشمولية (الشيوعية)**[5]: ـ وهي التي تأخذ إطاراً إيديولوجيا يمثل توجهها محدداً.
4. **نظرية المسؤولية الاجتماعية** [1]: ـ وهي النظرية التي تنطوي على الاختيار الملائم لتوجهات المجتمع واحترامها .

---

(1) ت . ديفيد أس. برودور، وراء الصفحة الأولى نظرة صريحة على صناعة الخبر، ترجمة عبد القادر عثمان (عمان، 1990، (ب ، د)، ص13 .

(2) محمود اللبدي، الإعلام الصهيوني، الحملة على الاتحاد السوفييتي (شرق برس، نيقوسيا، ط1، 1989) ص57 .

(3) د. صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة (عمان، دار آرام للدراسات والتوزيع والنشر، 1995) ص255 ــ 256 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص256 ــ 257 .

(5) د. صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة (م ، س ، ذ، ص256) .

ثانياً -السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء العربية :

أصبحت زحمة القرارات، والاجتماعات، والبيانات الداعية إلى (نظام جديد) في البنى والسياسات الاتصالية إحدى سمات المشهد العالمي أوائل سبعينيات القرن العشرين[2]، ولذا فقد سعت الدول العربية إلى وضع سياسات اتصالية بارزة استلهمتها من السياسات الاتصالية في العالم، ولكن النظام الاتصالي الإعلامي لأي بلد عربي يتوافق عضوياً مع نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويتسق مع قيمه الثقافية [3] لأن لوسائل الاتصال في المجتمعات المعاصرة دوراً ذا اتجاهين، أحدهما هو إبلاغ (المحكومين) بسياسات وأفعال (الحكام) والآخر هو إعداد تغذية مرتدة عكسية لإبلاغ (الحكام)بردود فعل (المحكومين) إزاء تلك السياسات والأفعال[4] وإذا ما حاولنا أن نحدد ثوابت السياسة الاتصالية على المستوى الدولي والقومي فأننا سنجد أن هناك أكثر من مرمى وإستراتيجية تتناقض مع بعضها أحياناً وسنجد ـ أيضاً ـ ثوابت ومحددات تعيق الرسالة الإعلامية العربية، ولكن المتتبع للخريطة الإعلامية في الوطن العربي اليوم يلاحظ أن الحكومات هي المسيطرة على وسائل الإعلام وبخاصة تبعية وكالات الأنباء وذلك كجزء من السيادة الوطنية على مصادر التعبير الثقافي والإعلامي[5]، ولذا فأن وكالات الأنباء تقوم بجمع الأخبار التي تخدم بصورة مباشرة فلسفة النظام وأغراضه وبثها .[6]

---

(1) جون . ريبتنر، الاتصال الجماهيري، ترجمة عمر الخطيب (بيروت المؤسسة العربية للدراسات، ط1)، ص450 .

(2) مجموعة باحثين، العولمة، الطوفان أم الإنقاذ، م ، س ، ذ، ص495 .

(3) د. راسم محمد الجمال ، الاتصال والإعلام في الوطن العربي ، م ، س ، ذ ، ص44 .

(4) D. R. Namkeskar, “Media and Third Worid” (New Delhi :Indian Institute od Mass Communication , 1979) , P.11 .

(5) للمزيد انظر: ـــ د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية، م ، س، ذ، ص129 .

(6) د. راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام العربي، م ، س ، ذ ، ص88 .

الأشكال التي تتخذها وكالات الأنباء العربية : ـ

ضمن مبادئ رسم السياسة الاتصالية العربية، فأن وكالات الأنباء العربية تتخذ أشكالاً مختلفة في عملها[1]:ـ

- **الشكل الأول** :ـ الذي تتبناه كل من السودان والعراق واليمن وليبيا والجزائر وتونس وعمان، وإذ تقوم على عدم السماح باستقاء الأخبار الخارجية إلا عبر الوكالة الوطنية التي يقوم بتلقي هذه الأخبار وإجراء التعديلات اللازمة عليها، تنفيذاً لتعليمات السلطة السياسية، ثم توزع على الصحف .
- **الشكل الثاني**: ـ يطبق في كل من البحرين، الأردن، مصر، الكويت، المغرب، قطر، سوريا، الإمارات، السعودية، وفي هذا الشكل لا تحتكر الوكالة استقاء الأخبار الخارجية بل يسمح للصحف بالاشتراك مباشرة في وكالات الأنباء الدولية، أما الأخبار المحلية فهي حكراً على وكالة الأنباء المحلية .
- **الشكل الثالث**:ـ وهو مطبق في لبنان ويجمع بين نظامين من ملكية وكالات الأنباء فهي تجمع بين وكالة الأنباء الحكومية ووكالة الأنباء الخاصة، ولكن برغم الهدف الذي أنشئت من أجله وكالات الأنباء العربية إلا أن سيطرة وكالات الأنباء الدولية عليها ما زالت واضحة وبصورة مطلقة.

أنواع السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء العربية:

هناك نوعان من السياسة الاتصالية العربية هما:ـ

1 ـ **السياسة الاتصالية على المستوى المحلي**[2]:ـ وهي التي تتبنى الفكر السياسي للدولة على وفق توجيهات نظامها السياسي، وعادة ما تعكس فلسفة الدولة ونظامها من وسائل الإعلام، وتشترك السياسة الاتصالية الوطنية لكل قطر

---

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م ، س ، ذ ، ص125 .

(2) د. ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م ، س ، ذ، ص426 .

عربي بسمات تعبر عنها بمضمون الرسالة الإعلامية إذ تركز على الشخصية الوطنية لتلك الدولة وحمايتها من الغزو الثقافي والإعلامي والتعبير عن إيديولوجيتها والمشاركة في الحملات التنموية والثقافية والاجتماعية التي تتناولها وكالات الأنباء في أخبارها .

والسياسات الاتصالية على المستوى المحلي تتحدد بمفاهيم محددة أبرزها[1]:

- سياسات ينقصها التنسيق والتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والتربوية والثقافية مما يجعلها تعاني من التناقض والتكرار .
- سياسات تحكمها النظرة المحلية الضيقة في كثير من توجهاتها .
- سياسات ليس لها ارتباط وتنسيق مع السياسة الاتصالية العربية وهذا يفقدها عنصر التفاعل والحيوية .
- أنها سياسات من دون جهاز متطور في التخطيط والمتابعة .

2 ـ **السياسة الاتصالية على المستوى القومي**[2]: ـ التي توصف عادة بالنشاط الإعلامي والدعائي الذي تمارسه مؤسسات جامعة الدول العربية منها وكالات الأنباء لتحقيق أغراض وغايات من شأنها التعبير عن مصالح الأمة العربية سياسياً وإعلامياً وعربياً ، بالبرغم من أنه لا يوجد إلا عدد قليل من وكالات الأنباء تعمل بمثابة مؤسسات قومية .

وتعاني السياسة الاتصالية على المستوى القومي من مشكلات أبرزها [3] :ـ

- تداخل هذه السياسة الاتصالية مع السياسة الاتصالية المحلية .
- عدم وضوح الرؤية السياسية للكثير من القضايا العربية المشتركة التي تتناولها وكالات الأنباء سواء بالأخبار أو التحليل أو التعليق .
- ضعف في التخطيط والمتابعة الصادقة لنشاطات وكالات الأنباء العربية .

(1) المصدر السابق نفسه، ص428 .

(2) د. ياس البياتي، الإعلام الدولي والعربي، م . س ، ص426 ــ 427 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص428 .

- عدم استيعاب الواقع الدولي ومتغيراته ولثورات تكنولوجيا الاتصال والإعلام التي توظف لتطوير عمل وكالات الأنباء الدولية دون أن تلتفت وكالات الأنباء العربية لذلك .

الأنظمة الصحفية في الوطن العربي:

ومن أبرز الأنظمة الصحفية في الوطن العربي [1] التي تعمل بموجبها وكالات الأنباء العربية هي :.

1. أن النظم الصحفية العربية (سلطوية أم ليبرالية أم الاشتراكية) هي انعكاس لأنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية، سلطوية أو ليبرالية أو اشتراكية قائمة في هذه المجتمعات العربية .
2. أن النظام السلطوي يمثل الاتجاه الغالب على الأنظمة الصحفية العربية مع وجود مواقع قليلة للنظامين الليبرالي والاشتراكي في المجتمعات العربية .
3. لا يوجد نظام صحفي عربي نقي، فلكل نظام صحفي عربي طابعه الخاص سلطوياً أم ليبرالياً أم اشتراكياً إلا أنه يحمل خصائص الأنظمة الغربية الأخرى، وهكذا فأن القيم الإخبارية في الصحافة العربية هي الأخرى غير متجانسة، وخاضعة لاشتراكات المراحل السياسية والاقتصادية لكل بلد .

وعند الحديث عن نظام إعلامي(*) ما، يشار إلى خمسة أبعاد للمفهوم[2]:.

---

(1) د. فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة، عالم الكتب، 1988) صفحات متفرقة .

(*) إن النظام الإعلامي في مجتمع ما، ليس سوى انعكاس للنظام السياسي والاجتماعي السائد في هذا المجتمع ودرجة التطور الحضاري به، وقد حال التعدد في النظم السياسية والاجتماعية والتنوع في درجة التطور الحضاري من إقامة أنموذج إعلامي واحد على الصعيد الدولية وانتهى الأمر في النصف الثاني من القرن العشرين بوجود نظامين إعلاميين تحققت لهما السيطرة الإعلامية على المستوى الدولي وهما: النظام الإعلامي الغربي والنظام الإعلامي الشرقي وبعد انهيار(الاتحاد السوفييتي السابق) تحول الأمر إلى سيطرة القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الجديد، م، س، ذ ، ص149 .

1. الفلسفة الإعلامية التي يقوم عليها النظام الإعلامي، وهي مجموعة المبادئ والأسس الفكرية.
2. السياسات الإعلامية وهي البرامج التطبيقية للفلسفة الإعلامية .
3. الإطار القانوني الذي يترجم الفلسفة الإعلامية إلى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الإعلامية .
4. البنية الاتصالية الأساسية وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والملاكات البشرية المتاحة والإمكانات المادية وغيرها .
5. الممارسات الإعلامية في الواقع الفعلي .

الأسباب التي تعيق النشاط الدولي والإقليمي لوكالات الأنباء العربية:

ومن الأمور التي تعيق النشاط الدولي والإقليمي للكثير من وكالات الأنباء العربية :ـ

1. الارتباط الوثيق بين هذه الوكالات والسلطة السياسية في بلادها، حيث تخضع معظم الوكالات العربية للسيطرة الحكومية المباشرة .[1]
2. أن معظم الأنظمة العربية تحول وكالات الأنباء المحلية العربية إلى أداة لإحكام الرقابة وتشديد القبضة وتعميق الرؤية الواحدة والموقف الواحد وترسيخها، وأسلوب التغطية الواحد .[2]
3. غالباً ما يكون الحزب الحاكم هو الذي يمتلك الأنباء لتُعدّ لسان حاله والتعبير عن توجهاته الفكرية والإيديولوجية، ومن المعروف أن وكالات الأنباء كلها رسمية وتعبر عن رأي السلطة السياسية وقد تأسست معظمها في الخمسينيات وحتى السبعينيات، وهي تشكل المصدر الأساس للأخبار المتدفقة وطنياً، والتي تستغلها النسبة كبيرة وكالات الأنباء وباقي وسائل

---

(1) د. فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الجديد، م ، س ، ذ، ص134 .

(2) وليم روو، الصحافة العربية، م ، س ، ذ، ص46 .

الإعلام، كالصحافة، والإذاعة والتلفاز[1] وهو ما يؤدي إلى خلق الاختلال الإخباري بين وكالات الأنباء العربية والدولية .

سمات ومميزات السياسية الاتصالية الغربية :

تختلف البلدان العربية في ما بينها في أسلوب وضع السياسات الاتصالية، قد لا توجد سياسة اتصالية مكتوبة، ومن ثم لا توجد أجهزة معينة بصياغتها ، ويترك الأمر برمته للتشريعات والقوانين المختصة التي تحكم العملية الاتصالية والإعلامية بجوانبها المختلفة في إطار التوجهات العامة للنظام الاتصالي، الذي تحدده توجهات النظام السياسية، وقد تتولى الأجهزة البيروقراطية تحديد هذه السياسة في إطار التوجهات العامة للنظام الاتصالي، وقد تتولاها مجالس عليا متخصصة[2] وهذا الترابط بين السياسة الاتصالية والسلطة جعل وكالات الأنباء لا ترى في الغالب إلا ما تراه السلطة، ولا تتحرك إلا بتوجه منها، بل إنها أصلاً لا تنشأ إلا بترخيص من السلطة، وجعل السياسة عصب النشاط الإخباري الذي تمارسه، ويعبر عنها فقط بالممارسات الشائعة، وإنها تجد - في معظم الأحوال - سندها التشريعي في الدستور والقانون الجنائي ، والقانون المدني أو القانون الإداري، وتُعدّ اللوائح والمذكرات التفسيرية مكملة للتشريعات الإعلامية، ويدخل في هذا الإطار، مجازاً، المواثيق المهنية، إلى جانب قوانين المطبوعات[3]، ولذا فأن السياسات الاتصالية يختلف من بلد إلى آخر، تبعاً لدرجة تطور هذا البلد ونموه، وتبعاً لفلسفته السياسية، ويوجد محوران(*) للتبعية الاتصالية في الوطن العربي، أحدهما هو سيطرة السلطة

(1) د. عبد الرزاق الدليمي، الإعلام والعولمة، م ، س ، ذ، ص54 .

(2) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م ، س ، ذ ، ص45 .

(3) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م . س .ذ ، ص45 .

(*) المحور الثاني: يتعلق بالبعد الدولي الذي يتضمن التبعية التقنية للدول الغربية، والتبعية السوسيو ثقافية للشركات المتعددة الجنسية عن طريق الإعلانات والتبعية الاتصالية لوكالات الأنباء الدولية ثم التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الاتصال الغربية (للمزيد انظر: ـــ بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، م ، س ، ذ، ص170 .

السياسية على ملكية الصحف، وإصدار قوانين الاتصال، ورسم السياسات الاتصالية، والإشراف على نشر المادة الاتصالية[1]. وفي حالة الملكية العامة لوسائل الاتصال فأن الحكومة - بطبيعة الحال - أو الحزب في الدول ذات نظام الحزب الواحد - هي صاحبة القرار، أما في حالة الملكية الخاصة فأن سيطرة الحكومة لا تكون بعيدة إلا في حالات محدودة جداً، وهي تزاول هذه السيطرة عن طريق سلطتها القانونية في المنح والمنع عن طريق التوجيه أو الدعم المالي أو الرقابة. وتسود المركزية الشديدة سياسات الاتصال في مختلف الدول العربية سواء بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي للوسائل أو بالنسبة للإدارة والعاصمة هي مركز وكالات الأنباء[2]، كما تتميز سياسات الاتصال بالطابع الشمولي والأوتوقراطي الذي تتسم به معظم أنظمة الحكم[3] في العالم العربي، وبما أن سياسات الاتصال تعتمد على المصادر الرسمية فأن ذلك يعكس اعترافاً رمزياً مهماً بشرعيتها[4] وكل وكالات الأنباء في الوطن العربي تُعدّ ملكية عامة للدولة، بعضها يتبع وزير الإعلام مباشرة، ولبعضها الآخر شخصية اعتبارية مستقلة[5]، ومن المعلوم أن أي اتصال ناجح هو القائم بين نقطتين متفاعلتين لكن الاتصال في المنطقة العربية هو في مجمله عبارة عن نوع من الدعاية المباشرة للدولة، إن لم يكن مجرد إعلان عنها وعن منجزاتها الحقيقية والمفترضة أو نوعاً من الدعاية الساذجة قياساً بالدعاية عندما تكون قائمة على أسس علمية ومدروسة [6].

---

(1) سعد لبيب، دراسات في العمل التلفازي العربي، م ، س، ذ، ص16 .

(2) سعد لبيب، دراسات في العمل التلفازي العربي، م ، س، ذ، ص160 .

(3) د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، م ، س ، ذ ، ص27 .

(4) د. فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، م ، س ، ذ ، ص122 .

(5) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م ، س ، ذ ، ص127 .

(6) د. تركي الحمد، الإعلام العربي في عالم متغير (القاهرة، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي، العدد 11، نيسان، 2004) ص88 .

السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء العربية وأسباب إخفاقها في تحقيق أهدافها :

إن السياسة الاتصالية التي تتبعها وكالات الأنباء العربية لم تستطع تحقيق أغراضها المرسومة وتعرضت لإخفاقات كثيرة جعلتها تسهم بصورة أو بأخرى في ترسيخ الاختلال الإخباري بينها وبين وكالات الأنباء الدولية، ومن أبرز أسباب الإخفاق:-

- الالتصاقية بين السياسة والإعلام على المستوى الوطني وتبع هذه الالتصاقية أن زج الإعلام (رسالته ووسائله) في خضم المنازعات السياسية الداخلية بين الدول العربية، وأسس توظيف الإعلام سياسياً بحيث أصبحت (الوكالات الوطنية) أدوات تحريض وتسميم سياسيين للمجتمعات العربية التي تسود العلاقات السياسية بين الأنظمة الحاكمة فيها[1]، وفقاً للسياسات الاتصالية المتبعة، وبهذا ضاعفت الحكومات العربية من تلك السيطرة واستثمارها لخدمة سياسة الدولة وتوجهاتها الفكرية والتعبير عن القيم التي تحاول الدولة ترسيخها في المجتمع وكل ما يقوم على فكرة المحافظة على النظام السياسي والإخباري القائم.
- إن السياسات الاتصالية في أغلب البلدان العربية تعتمد مراحل زمنية قصيرة، لذا فأن تحليل الإعلام العربي يفصح عن أن الرسائل الإعلامية تركز على ما هو آني - إلى حد ما - حيث تشغل الرسائل التي تدور بشأن الأحداث والوقائع الآنية حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام العربية بخاصة وكالات الأنباء، وبذا ينشغل المتلقي بأحداث يومه أكثر من انشغاله بمستقبله وأكثر من انشغاله بمقومات بناء الشخصية القومية، على الرغم من أن وظيفة الإعلام لا تقتصر على نقل الأخبار فحسب.[2]

---

(1) محمد مصالحة، دراسات في الإعلام العربي، م ، س ، ذ ، ص124 .

(2) د. هادي نعمان الهيتي، الواقع الراهن للإعلام العربي في مواجهة الإعلام المعادي (موسكو: المجلس المركزي للنقابات السوفيتية، ط1، 1987) ص5 ـ 6 .

- إن السياسة الاتصالية العربية تتأطر بإشكاليات منهجية من ناحية العلاقة مع المواطن العربي المتمثلة بمبدأ (حق الاتصال) (ديمقراطية الإعلام) فهناك فجوة واضحة بين الإعلام العربي كرسالة حضارية وبين المواطن الذي يفضل دائماً إلى استقاء الأخبار من وكالات الأنباء دون غيرها، وتتجسد هذه الفجوة في التناقض بين التشريعات الإعلامية والسياسية والتطبيق، وضعف حق الاتصال في الوطن العربي[1]، وعلى الرغم من أن كل الدساتير العربية تنص على مبدأ حرية التعبير وحرية النشر وحرية الصحافة والإعلام بعبارات متشابهة فأنها جميعاً قد قيدت هذا المبدأ بعبارة في (حدود القانون) والتي تمثل في حقيقتها العصا التي تسوق بها السلطة عملية حق ممارسة العمل الصحفي وحق إصدار الصحف ذاتها .[2]
- <u>الرقابة</u> :ـ يرى تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2003، أن الرقابة التي تمارسها الدولة عاقت وسائل الإعلام العربية المستقلة وقطاع النشر في المنطقة، ويقول هذا التقرير: إن المعلومات التي تهم غالبية السكان في المنطقة العربية والتي ترتبط بانشغالاتهم اليومية والتي يكون بمقدورها إغناء معارفهم العلمية والثقافية غالباً ما تكون نادرة، بيد أن المعلومات المتعلقة ببعض قضايا السياسة والمجتمع والدين تُخفى باستمرار، ويؤكد التقرير أن غالبية الدول العربية تضع وسائل الإعلام العمومية تحت رقابة السلطات والمؤسسات السياسية المهيمنة وتستعمل هذه الوسائل للدعاية السياسية. إن هذه الحقائق تنطبق على أوضاع الإعلام وسيادة المعلومات في الوطن العربي التي تصنف المنطقة العربية ضمن المناطق الأكثر تأخراً في الإصلاح السياسي العام في العالم، وضمن المناطق التي يعيش فيها الجانب التنموي تعثراً كبيراً، فالوطن العربي الذي يصل سكانه إلى أكثر من (284) مليون نسمة، وفيه جميع المؤهلات التي كان من

---

(1) ماكبرايد، م ، س ، ذ، ص351 .

(2) د. راسم محمد الجمال، البنى الأساسية ووسائل الاتصال في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001) ص129 .

المفروض أن تجعله في طليعة المجتمعات فيما يتعلق بالقراءة وإصدار الصحف والمجلات وإنشاء المحطات الإذاعية والتلفزة الحرة، لم يتلمس بعد مسالك النجاة من وضع غارق في التخلف والتردي، فإذا كان كل ألف مواطن في الدول الصناعية يفيد من 285 جريدة، فإن هذا المعدل ينخفض بشكل مذهل في العالم العربي إلى 53 جريدة كل ألف مواطن، وإذا كان المعدل العالمي يقول إن لكل ألف مواطن يجب أن يتوفر 78 حاسوباً، فإن المعدل لا يتجاوز في العالم العربي 18 حاسوباً لكل ألف مواطن، بيد أن مستعملي شبكة الانترنت لا تتجاوز نسبتهم 1.6٪ من مجموع السكان[1].

- وليس مفاجئاً القول إن بعض حكومات البلدان العربية ما زالت مع العقد الأول للقرن الحادي والعشرين تطبق قوانين مطبوعات عتيقة على وكالات الأنباء ورثتها من عهود الإمبراطورية العثمانية والاستعمار البريطاني والفرنسي، تعدل فيها وتطور مع مرور السنين وتوالي الأحداث لكنها لا تصلح، بل هي تشدد القيود وتغلظ العقوبات لإحكام القبضة على وكالات الأنباء والإعلام بصورة عامة وتتحكم في درجات حريته أو كبتها وقهرها على وفق مصالحها هي وهذا هو طابع النظم الاستبدادية والسلطوية بالمفهوم الكلاسيكي.[2]
- **القوانين والتشريعات** : ـ على الرغم من تعددية التشريعات، التي تغطي جوانب العمل الاتصالية كلها والسياق العام الذي تمارس فيه فأن عدداً من البلدان العربية لا توجد فيها أية تشريعات أو قواعد قانونية، بالمعنى المتعارف عليه، فهي تنظم السياسة الاتصالية ويترك الأمر برمته للتوجهات العامة للنظام، وللسلطة التقديرية للأجهزة المعنية، التي تتركز ـ في معظمها ـ في الأجهزة الأمنية، أو

(1) عبد الله البقالي، تحرير الإعلام من الاحتكار الحكومي، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر العام العاشر ـــ اتحاد الصحفيين العرب ـــ القاهرة للمدة 2 ـــ 5 تشرين الأول 2004 .

(2) صلاح الدين حافظ ، حرية الصحافة في الوطن العربي، هوامش ضيقة وانتهاكات واسعة (القاهرة، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي، العدد 115، نيسان، 2004) ص11 .

الأجهزة البيروقراطية التابعة لوزارات الإعلام.[1] وليست العبرة بالتشريعات والقواعد القانونية في كل الأحوال، ولكن العبرة بالممارسات الفعلية التي تعكس روح التشريعات لصالح النظام الاتصالي ذاته، وتوفر لمكوناته إمكانية التفاعل السليم لتحقيق أغراض النظام[2]، وتكمن صعوبة دراسة التشريعات في سياسات الاتصال بعدم تجميعها في قانون واحد، وتعرضها للتعديل المستمر، وكثرة الأحكام القضائية المتصلة بها، تلك التي تُعدّ مكملة للصور التشريعية القائمة في كل قطر ، فضلاً عن أن هذه التشريعات كثيراً ما تتضمن عبارات تختلف دلالاتها من بلد عربي إلى بلد عربي آخر[3]، إذ إن القوانين السائدة ـ حتى الآن ـ في 17 دولة عربية تقيد حرية الصحافة بصورة أو بأخرى سواء بفرض الرقابة أو بالتحكم في حرية إصدار الصحف وملكيتها أو بالسيطرة الحكومية على وكالات الأنباء أو تغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر وصولاً لعقوبة الحبس والغرامات المالية الباهظة أو انفراد السلطة التنفيذية بحق إغلاق الصحف ومصادرتها بإجراءات إدارية من دون اللجوء إلى القضاء، أما الدول الخمس الأخرى فغائبة كلياً عن هذا الموضوع[4]، ذلك كله يحدث على وفق ما يسمى بالسياسة الاتصالية المتبعة، ومن التناقض أن كل الدساتير العربية تقريباً تنص في عدة أبواب على حرية الصحافة والرأي وعلى ضمانات حقوق الإنسان ولا سيما في البحث والاجتهاد والتعبير وفق مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 بخاصة في المادة 19 منه، لكنها تشرع قوانين تصادر ما جاءت به الدساتير وتنتهك ما أقرته مواثيق حقوق الإنسان الدولية دون أي خجل وتتخذ ذرائع كثيرة لتفعل ذلك تحت شعارات وصياغات مطاطية مبهمة مثل الأمن القومي، ومواجهة العدو، وحماية نظام الدولة،

---

(1) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، م ، س ، ذ ، ص45 .

(2) المصدر السابق نفسه، ص46 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص46 .

(4) صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة في الوطن العربي، م ، س ، ذ ، ص11 .

والآداب العامة، تعكير صفو الأمن العام، والحض على كراهية النظام، والتحريض على الشعب والعنف أو الإساءة إلى مقام الحاكم أو الإساءة لدولة صديقة ، وغيرها .[1]

- لا وجود لوكالة أنباء مستقلة فعالة في المنطقة العربية إذ إن وكالات الأنباء مملوكة من قبل الدولة وخاضعة لسيطرتها ولذا توصف بأنها تابعة لإعلام (مؤدلج) إلى حد كبير فضلاً عن عدم (مهنية) القائمين عليها جعل منها اتصالاً من نقطة واحدة، وباتجاه واحد: ـ من السلطة (صراحة أو ضمناً) إلى المجتمع، من دون أن يكون لهذا المجتمع دور كبير فيه أي ما يسمى تغذية استرجاعية(Feed back)، كما لا توجد دراسة لاستجابة للفعل(Resbort).[2]
- سيادة الأمية الأبجدية هي عامل مهم من عوامل الاختلال الإخباري إذ إن عوامل سيادة الأمية الأبجدية وارتفاع تكاليف الطباعة والنشر وضعف مستوى العيش وعامل الحرية تؤدي دوراً في هذا التخلف. فالكتاب الواحد في الوطن العربي يواجه 21 رقابة ويكاد يكون من المستحيل أن ينجو من مخالبها.[3]
- على الرغم من المطالبة بوضع خطط إعلامية عربية وتنفيذها لتصحيح صورة العرب والمسلمين في الغرب والرد على الحملات المضادة التي تستهدف العرب والمسلمين إلا أن ذلك يتطلب قبل كل شيء إصلاح السياسات الاتصالية في الدول العربية سواء من حيث المضمون أم القائمين بالاتصال أو الإفادة من التقنيات الحديثة.[4]
- هناك قصور فاضح في دور وكالات الأنباء العربية في الخارج، إذ إن وكالات الأنباء في الخارج ومكاتبها في الداخل لا يتوافقان تأريخياً بالنسبة إلى

(1) صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة في الوطن العربي، م . س . ذ ، ص11 .

(2) د. تركي الحمد، الإعلام العربي في عالم متغير، م ، س ، ذ ، ص87 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص46 .

(4) مجموعة باحثين، صناعة الكراهية في العلاقات العربية ــ الأمريكية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003) ص339 .

مشكلات الوطن العربي، فحتى الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك وكالات أنباء عربية داخلية وكانت هذه المنطقة يسيطر عليها مبدأ الحرية الإعلامية من حيث استقلال أدوات الإعلام عن التعامل الحكومي من حيث مضمون عملية الاتصال.(1)

- إن السياسة الاتصالية المحلية كثيراً ما تكون بديلاً عن السياسة الاتصالية العربية الدولية، مما يؤدي هذا التداخل إلى خلق أكثر من سياسة إتصالية لا تحقق إلا التناقض وتشتت الجهود السياسية والإعلامية بحيث لا تصبح قادرة على التأثير في الرأي العام ومجابهة الإعلام المعادي.(2)

ولو قارنا عناوين معظم الصحف العربية اليومية بعضها ببعض نجدها في كل صباح متشابهة بالصور والأخبار والمحتوى والتوجه، لأنها جميعاً تلقت أخبارها وصورها ومحتواها وتوجهها من وكالات الأنباء الدولية.(3)

- أن سيطرة الحكومات على وسائل الاتصال قيدتها بسياستها أي بسياسات هذه الحكومات وبمدى رضاها عن هذا الموضوع أو ذاك ومنعتها من عقد الصلة والتواصل بين المجتمعات العربية ونادراً ما تهتم وكالات الأنباء بقضايا البلدان العربية الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى يكاد العرب يجهل بعضهم بعضاً وشجونه وشؤونه.(4) وبما أن القضايا الساخنة في المجتمع تكون عادة مرتبطة - بصورة أو بأخرى - بالسياسيين وبالنظام

---

(1) د.حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي (بغداد، الدار العربية، ط1، 1989) ص137.

(2) د. ياس البياتي، الإعلام العربي، الوظيفة الاتصالية، م، س، ذ، ص25 .

(3) د.أحمد الطحان، عولمة الإرهاب، إسرائيل، أمريكا والإسلام، (بيروت، لبنان، دار المعرفة، ط1، 2003) ص340 .

(4) حسين العودات، السياسات الإعلامية العربية، الواقع والآفاق (مجلة الرسالة، الكويت، تشرين أول، 1997، العدد (5)) ص 17 ـــ 18 .

السياسي، فأن وسائل الاتصال تقوم، هنا، بدور الوسيط ين السياسيين وبين أفراد الجمهور.[1]

الاتجاهات السائدة في السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء العربية :

ومن الاتجاهات العامة لسياسات الاتصال لوكالات الأنباء وممارسته في المنطقة العربية، أكثر من اتجاه في هذه السياسة أهمها :-[2]

- تسود المركزية الشديدة في ممارسات وكالات الأنباء في البلدان العربية، سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافي أو بالنسبة للإدارة .
- الاهتمام الزائد بممارسات وكالات الأنباء بالنشاط السياسي والدعائي الموجه وما يقابله من نشاط ترفيهي على حساب وظائف الاتصال الأخرى.
- الاعتماد على المنتجات الإعلامية الخارجية لسد النقص في الإنتاج المحلي في الأخبار ولا ينطبق هذا على وكالات الأنباء فحسب بل يشمل وسائل الإعلام الأخرى كالتلفاز والصحافة والسينما.
- إن حرص الحكومات العربية على وكالات الأنباء وإخضاع سريان الأخبار إلى رقابة صارمة، فالحكومات العربية فرضت مضامين محددة لبث الأخبار ورسمت للوكالات مساحات محددة للاشتغال وهي بذلك إرادتها وكالات للدعاية لسياستها والترويج لأفكارها ومواقفها وخياراتها، وتمرير رسائلها، وهو إعلام للحشد والتعبئة لبرامج غير ذات مصداقية ولا فعالية ووصل الأمر في عدة دول عربية أن عززت حكومتها موقعها في الصراع السياسي التي كانت ولا تزال طرفاً فيه باحتكار وكالات الأنباء والإعلام السمعي المرئي.[3]

---

(1) محمد علي العويني، دراسات في الإعلام الحديث (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1986) ص22 .

(2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نحو نظام عربي موحد للإعلام والاتصال، (تونس، 1985) ص85 ـ86 .

(3) عبد الله البقالي، تحرير الإعلام العربي ومن الاحتكار الحكومي، م ، س ، ذ .

الاحتكار الحكومي لوكالات الأنباء العربية :

ما زال الطابع الاحتكاري وشبه الاحتكاري هو السائد ولا سيما في وكالات الأنباء[1]، وهذا الاحتكار الحكومي يتجسد بستة مداخل رئيسية: - [2]

1.احتكار مريح لوكالات الأنباء:

عمدت حكومة كل بلد عربي منذ أول يوم في الاستقلال إلى تشريع قوانين تضمن بموجبها احتكار الاستثمار في وكالات الأنباء وألغت أية إمكانية للحديث عن حرية الاستثمار في هذا القطاع، وبذلك كانت وكالة الأنباء ناطقة باسم الحكومة العربية التي تسيطر عليها، هي التي تسمي المسؤولين عليها ويرأس مجالسها الإدارية وزراء في تلك الحكومة، إن احتكار وكالات الأنباء توجه سيئ وخطير وغير شرعي ويفقد الحكومة الكثير من احترامها، ويغيب على نحو مطلق وهي عوامل تضمن إنتاج أخبار ذات جودة وقدرة على التأثير في المجتمع، فوكالات الأنباء في حال احتكارها تتحول إلى فرع من فروع الأجهزة الحكومية والصحفي مجرد موظف يؤدي خدمة مملاة عليه يتقاضى عليها أجراً .

2. شبه احتكار لوكالات الأنباء : -

إن القاعدة العامة في الوطن العربي تؤكد احتكار الحكومات العربية لوكالات الأنباء وللإعلام على نحوٍ عام، فالتشريعات العربية تضع في غالبيتها عراقيل كثيرة وكبيرة، ليس فقط أمام إمكانية تطوير وكالات الأنباء بل وتتضمن مقتضيات تجعل الوكالة مهددة في أي وقت من الأوقات بالإهمال حالها حال الجريدة التي نجت بأعجوبة من مقصلة الترخيص بالإصدار مهددة في أي وقت من الأوقات بالإغلاق [3]، إذ إن الاستثمار في قطاع الإعلام المكتوب في الوطن

---

(1) د. عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وقضايا العولمة (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1999) ص22.

(2) عبد الله البقالي، تحرير الإعلام العربي من الاحتكار الحكومي، م ، س ، ذ .

(3) حرية الصحافة وقيود التشريعات (القاهرة، منشورات اتحاد الصحفيين العرب، 2004) ص14.

العربي لم يمثل أبداً مركز جذب للاستثمارات بالنظر إلى المخاطر التي تنتظره، لذلك خلت الساحة من حركة استثمار نشيطة.

3 - الرقابة واحتكار الأخبار :

إذ يؤكد تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2003 وجود هذه الرقابة على تداول الأخبار في الوطن العربي، وهي رقابة بادية سواء كانت رقابة مباشرة عن طريق إخضاع توزيع الأخبار إلى إجراء قبلي يقضي بالاطلاع على مضامينها والترخيص ببثها أو بتعيين مسؤولين عنها بقرارات إدارية تجعل منهم موظفين تابعين لسلطة الحكومة وهم يقومون بدور الحكومة في الرقابة على الأخبار أو على نحوٍ غير مباشر عن طريق التحكم في رواج الأخبار، إذ تسمح بتداول الأخبار التي تراها مناسبة وتوافق عليها، كما أن قطاعات إستراتيجية رئيسية في الوطن العربي لا زالت محرمة على التداول الإخباري، وهي غالباً ما تكون مرتبطة بمحيط الحاكمين وبأوساط الجيش والأمن أو متعلقة بالمال العام، حتى وأن تجرأ الصحفي على الاقتراب من هذه المناطق المشتعلة والملتهبة فإنه يكون مهدداً بمقصلة العقوبات الثقيلة المنصوص عليها في القانون .

4- تشريعات مقيدة لعمل وكالات الأنباء :

إن مجمل التشريعات المتعلقة بحرية عمل وكالات الأنباء العربية ذات نزعة زجرية، انتقامية واضحة، وهي بعيدة كل البعد عن أن تكون تشريعات منظمة لحرية العمل الإخباري في هذه الوكالات، إذ تغلب المقتضيات المتضمنة للعقوبات التأديبية عوض تلك المتعلقة بكيفية ممارسة حرية تعبير أم الحريات الصحفية الأخرى، وتتميز هذه التشريعات بكونها مثقلة بالعقوبات السالبة للحرية والغرامات الكبيرة ، وبالتضييق.[1] وبرغم التطورات التكنولوجية الهائلة والمذهلة الحاصلة في هذا المجال فإن الحكومات العربية لا تزال متمسكة بتشريعات غارقة في التخلف إذ جعلت هذه التطورات تلك التشريعات متجاوزة، وغير ذي موضوع كثير من

(1) حرية الصحافة وقيود التشريعات، م . س . ذ ، ص18 .

الأحيان.[1] إذ إن المشرع تعمد إثقال هذه التشريعات بالتعابير المبهمة ، الغامضة والمفاهيم الفضفاضة من قبيل الإخلال بالنظام العام والأمن العام والثوابت وغيرها والتي يفهم من الحرص على تضمينها فسح المجال أمام التكييف القانوني لكل عمل يراد زجر صاحبه، ووضع مصير حرية العمل الإخباري أمام السلطة التقديرية للقضاء الذي يعاني بدوره من المشكلات في الوطن العربي، وفي مقدمتها استقلاليته عن السلطة التنفيذية وعن مجموعات الضغط .[2]

5. التحكم في سوق الإعلان والإشهار :

كان لأسواق المال والبورصة والأسهم والتجارة دور في تنشيط وكالات الأنباء في الساحة الإعلامية ولذا فقد تفطنت الحكومات العربية إلى أن الإعلان والإشهار يمثل المورد الرئيسي لضمان استمرارية أية وسيلة إعلامية بخاصة وكالات الأنباء، ولذلك سارعت إلى السيطرة والتحكم في صنبور هذا المورد الأساسي، بأن أغدقت العطاء على وكالات الأنباء الموالية لها، المناصرة إلى خياراتها وسياساتها، وضعت عن وسائل إعلام أخرى وتركتها تموت تدريجياً من دون حاجة إلى منع ولا توقيف، وسارعت بعض الحكومات إلى إنشاء مؤسسات مكلفة بتوزيع الإعلانات والإشهار على وكالات الأنباء، وقامت بتعيين المسؤولين عنها، وأتضح بجلاء أن هذه المؤسسات تكلفت بتصريف سياسة الحكومة في هذا السياق، في حين لم تر حكومات عربية أخرى حاجة إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات وكلفت أجهزتها في وزارات الإعلام والداخلية بإدارة هذه السياسة الإخبارية لوكالات الأنباء .

6. أوضاع مادية ومهنية قاسية للعاملين في وكالات الأنباء :

إن المخبرين والمندوبين في عدة بلدان عربية يصنفون ضمن الفئات الأقل دخلاً، إذ لا مجال لمقارنتهم بالأطباء أو المهندسين أو المحامين وغيرهم وكثير منهم يشتغل في ظروف تنعدم فيها شروط الكرامة، بالرغم من الإعداد الكبيرة من

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 22.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 36.

صناع الأخبار والمندوبين المحليين الذي ينتمون لوكالات الأنباء، وبرغم كل ما تقدم فقد شهدت المدة الأخيرة اهتماماً متزايداً من مصر والأردن والإمارات وسوريا تبلورت في صورة خطط وطنية لدفع جهود البنى التحتية في مجال الاتصالات وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وإتاحة خدمات الانترنت للمدارس وأقامت مناطق حرة لتقنيات المعلومات والاتصالات مثل مدينة دبي للأنترنت والقرية الذكية في مصر، وتلال السليكون في الأردن.

كما أن واشنطن أطلقت قناة الحرة التلفازية(*) وإذاعة سوا (**) ومجلة هاي، ودخلت في مشاركات عربية عديدة، لإصدار صحف ومجلات جديدة في

(*) ظهرت بعد احتلال العراق بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في 2003/4/9 . واتخذت من موقع الفضائية العراقية قبل الاحتلال المدار الذي كانت تبث منه .

(**) تعود فكرة إذاعة (سوا) التي تعني باللغة العربية الفصحى (معاً) إلى ماقبل أحداث أيلول 2001 بمدة طويلة، لكن الفكرة اكتسبت تأييداً كبيراً بعد تلك الأحداث ، خاصة داخل الكونجرس الأمريكي، وكان نورمان باتيز المدير التنفيذي لـ(ويست وردوان) التي تُعدّ أكبر شركة إذاعية في الولايات المتحدة هو صاحب الفكرة التي يرمي من ورائها إلى كسب جمهور الشباب العربي عبر استعمال برامج شبيهة ببرامج الإعلانات التجارية الرامية إلى ترويج سلعة ما، ولكن في حالة (سوا) تصبح الأخبار والقيم الأمريكية هما السلعتين موضوع الإعلان، وقد استهلت (إذاعة سوا) بثها المباشر في آذار 2002 على موجة (أف أم) والذبذبات القصيرة، فضلاً عن موقع الانترنت، وعن قنوات (نايل سات) و(أرب سات) و(يوت سات) و(هوت برد) وهي قنوات إذاعية رقمية تبث البرامج بواسطة الأقمار الصناعية.

وتقدم (إذاعة سوا) موجزاً للأخبار كل نصف ساعة ، يتضمن أحدث الأخبار عن السياسة الأمريكية، وتطورات منطقة الشرق الأوسط وبقية دول العالم، ولا يستغرق الموجز أكثر من بضع دقائق، تعود بعدها الإذاعة إلى الموسيقى الراقصة وأغاني البوب العربية والأجنبية، حيث تشغل موسيقى البوب نسبة 85% من إجمالي الإرسال، بينما تحتل الأخبار المنتقاة التي تخدم السياسة الأمريكية نسبة 15%، وقد حظيت (إذاعة سوا) بموافقة أربعة دول عربية للقيام باستقبال إرسالها، وإعادة بثه على موجات الـ(أف إم) وبذلك أصبحت سوا تتمتع بأربعة نقاط تقوية في كل من عمان والكويت ودبي وأبو ظبي، وتعمل (إذاعة سوا) على مدار الساعة بخمسة لهجات عربية محلية من مصر والسودان والعراق والشام ودول الخليج. وهذا التنوع يعطي الإذاعة جاذبية لمختلف الشباب العربي المستهدف أصلاً من قبل الإذاعة التي ربما تسعى في الأيام المقبلة إلى استعمال اللهجات الخاصة بدول المغرب العربي أيضاً، وتعد (إذاعة سوى) واحدة من الخدمات الدولية الأمريكية التي يشرف عليها ويمولها مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية، وقد رصد لها (15) مليون دولار. (للمزيد انظر: موقع إذاعة سوا على شبكة الانترنت)

أكثر من عاصمة عربية فضلاً عن مشروعات إعلامية أخرى، ضمن برنامج إعلامي متكامل، تم دمجه مؤخراً في ما يعرف بمبادرة الشرق الأوسط الكبير.[1]

ملامح السياسة الاتصالية لوكالات الأنباء العربية :

من الضروري تحديد ملامح هذه السياسة وفقاً لما يأتي :.

- تتبع السياسة الاتصالية من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بها .
- ارتباط وكالات الأنباء بالسياسة ارتباطاً وثيقاً.
- يعد الإعلام الوجه الآخر للسياسة وتوليه الحكومات أهمية كبيرة.
- تترجم السياسة الاتصالية إرادة السلطة السياسية ونظامها الدستوري والقانوني.
- وبرغم ذلك فأننا لا نجد سياسة اتصالية في البلدان العربية واضحة المعالم محددة الأغراض والوظائف شاملة جميع مناحي الحياة وغالباً ما تترك السياسة الاتصالية العربية لردود الفعل على الأحداث الطارئة وللمبادرات الفردية.[2] وتتصف هذه السياسات في الغالب الأعم بأنها موجهة في الداخل من مرسل إلى متلق دون تبادل بينهما أي إنها سياسة رأسية، ترفض الحوار ولا تقبل الرأي الآخر في صناعتها للأخبار[3] ولذا وصفت السياسة الاتصالية العربية بأنها مترددة وحيدة الجانب قصيرة النظر.[4]

السمات العامة للسياسات المحلية في الوطن العربي (أوجه التشابه) :

1. أن سياسات الاتصال والإعلام لم تدمج على النحو الملائم في سياسات التنمية المحلية، ولم تحتل الأولوية المناسبة، على الرغم من التصريحات المتكررة

(1) صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة في الوطن العربي، م ، س ، ذ ، ص34 .

(2) حسين العودات، السياسات الإعلامية العربية، م ، س ، ذ ، ص18 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص18 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص18 .

والإدراك والوعي المتزايد لأهمية الاتصال والإعلام من أجل التنمية، وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في عدة مظاهرة :-[1]

- ضعف الاستثمارات التي يتلقاها قطاع الاتصال والإعلام.
- تستهدف سياسات التنمية ـ بصفة عامة ـ دعم الاعتماد على النفس بينما تتجه سياسات الاتصال على إبقاء الاعتماد على الخارج ، وهذا دليل على الانفصام العملي بين سياسات التنمية الكلية وسياسات الاتصال.
- في كثير من البلدان العربية توضع سياسات الاتصال في مستوى أدنى من المستوى الذي توضع فيه سياسات التنمية عموماً .
- ثمة فجوة وفقدان في التنسيق وفي الوعي بالاحتياجات والأولويات القائمة.
- قد لا تربط السياسة الإعلامية بخطط التنمية على فعال .

2ـ عدم قدرة معظم البلدان العربية على تحويل سياساتها الاتصالية إلى خطط طويلة المدى ، لها أغراضٌ طموحة بسبب :-

- غياب التنسيق بين السياسات الاتصالية والتخطيط الذي يؤدي إلى التعارض والتضارب.
- عدم الاهتمام وعدم القدرة على التخطيط الاتصالي في معظم البلدان العربية.
- غياب الإحساس بأهمية عملية التخطيط الاتصالي وأهمية وضع سياسات اتصالية.
- عدم تقدير أبعاد الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال الجماهيري بالنسبة إلى خطط التنمية الاقتصادية من جانب المخططين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية .

(1) للمزيد انظر: د. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الإعلام والاتصال، م . س . ذ ، صفحات متفرقة وكذلك حسين العودات، السياسات الإعلامية العربية، م . س . ذ ، صفحات متفرقة وأيضاً : صلاح الدين حافظ :حرية الصحافة في الوطن العربي ، م . س . ذ ، ص36 وما بعدها.

- افتقار الأجهزة الحكومية المعنية بالتخطيط إلى روح التعاون الفعال وإلى النزعة البيروقراطية التي تغلب على عمل الأجهزة المعنية بالتخطيط الاتصالي.

3. تفتقر عملية صنع سياسات الاتصال والتخطيط وصياغتها في بلدان الوطن العربي كلها إلى أساس تبنى عليه من المعلومات والوثائق والبحوث النظرية والميدانية التي تتناول أبعاد العمليات الاتصالية كلها وعناصرها .

وتأثيرها في السياق الذي تمارس فيه بسبب :-

- عشوائية وضع سياسات غير مبنية على فهم صحيح.
- مشكلة الندرة في المعلومات والأبحاث تشترك فيها البلدان العربية مع بقية الدول النامية.
- غياب المعلومات الضرورية .
- ارتفاع درجة التبعية في الحصول على المعلومات.
- أمور سياسية واقتصادية تحول دون الحصول على المعلومات.
- الافتقار إلى الملاكات اللازمة كما وكيفاً.
- النقص الواضح في قنوات ووسائل تدريب الباحثين.
- ضعف الشبكات الوطنية والقومية للمعلومات ومراكز التوثيق.

4. تتجه السياسات الاتصالية كلها ، في البلدان العربية إلى خدمة سلطة النظام القائم وتوجهاته في المجالات المختلفة وخدمة مصالحه الحقيقية المتصورة بصورة مباشرة على النحو الذي يخدم تماسك النظام وديمومته، لأن وسائل الاتصال والإعلام العربية هي بنت السلطة الحاكمة.

5. تركز وسائل الاتصال والإعلام العربية في العواصم فحسب وإهمال المدن الأخرى إعلامياً.

6. تتسم السياسات الاتصالية والتخطيط لها في الوطن العربي بقلة القطاعات المشاركة فيها والانعزال الكلي أو الجزئي للسياسات الاتصالية عن السياسات التعليمية والثقافية أو فقدان التنسيق بين السياسات الاتصالية والسياسات

الأخرى التي تمثل مخرجاتها مضمون الاتصال، وذلك في المجالات الدينية والصحية والشبابية والرياضية والثقافية والتنموية عموماً .

7. ارتباط وسائل الاتصال والإعلام بتوجهات السلطة السياسية والنظام الاتصالي الكلي، حتى ولو سمح للأفراد والمنشآت الخاصة بإصدار الصحف والقنوات التلفازية.

8. إن مضمون الاتصال سواء كان إعلامياً أم جارياً في إطار التثقيف العام لا يحتوي في الغالب على ما يحتاج إليه الجمهور أو على ما يمكن أن يساعد في تكوين شخصية الإنسان الواعي ومشكلاته وقضاياه أو قضايا وطنه.

9. ثمة تجاهل أو عدم اهتمام بالاحتياجات الأساسية لفئات كثيرة من المواطنين.

10. كل ما تقدم يولد الاختلال في تدفق الأخبار والمعلومات ويرسخ هذه الظاهرة الخطيرة ويعيق المنظومة الإعلامية العربية في مواجهة تحديات الإعلام الغربي.

قائمة المصادر

- القرآن الكريم

أولاً : المصادر باللغة العربية :

1. الموسوعات:

- طعمة، ماجد، موسوعة السياسة، الجزء السابع (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994).
- الموسوعة العربية العالمية، ط2، مج2 .

2 ـ الكتب العربية :

- إمام، إبراهيم: وكالات الأنباء (القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، 1994).
- آيار، فريد : سماسرة الأخبار، دراسة حول وكالات الأنباء الدولية ومناطق النفوذ (الكويت، وكالة الأنباء الكويتية " كونا"، ط1، 2004) .
- ——— : وكالات الأنباء العربية(اليونسكو، باريس، أيلول 1980).
- الأبياري، فتحي: الإعلام العالمي أو الدولي والدعاية (مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 1985).
- الأسود، صادق: الرأي العام والإعلام (بغداد، وزارة الدفاع، مديرية لتوجيه المعنوي، 1990).
- أبو زيد، فاروق: انهيار النظام الإعلامي الجديد، هيمنة القطب الواحد (القاهرة، مطابع الأخبار، ط1، 1991).
- ——— : النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1988).
- ——— ،وليلى عبد المجيد: فن التحرير الصحفي (جامعة القاهرة، التعليم المفتوح، 2000) .
- أنيس جرار، فاروق: الرسالة والصورة، قضايا معاصرة في الإعلام (الأردن، وزارة الثقافة، ط1، 2001).
- آشتي، فارس: الإعلام العالمي، مؤسساته، طريقة عمله وقضاياه (بيروت، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996).
- أومليل، علي : قضايا عربية وتحديات العولمة (عمان، منتدى شومان الثقافي، أيلول 1988).
- إبراهيم حماده، بسيوني: دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، ط1، 1993).

- الأصفر، محمد: الاحتكار الإعلامي (الكويت، جامعة الكويت، ط1، 1993).
- أدهم، محمود: فنون التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، فن الخبر (القاهرة، بدون دار نشر، ط2، 1987).
- أبو عرجة، تيسير: الإعلام العربي تحديات الحاضر والمستقبل (عمان، دار مجدلاوي للنشر التوزيع، 1996) .
- أبو إصبع، صالح خليل: إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي (عمان، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1997).
- البياتي، ياس خضير: الإعلام الدولي والعربي (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993).
- ———— : احتلال العقول (بغداد، دار الحكمة، 1991).
- بدر، أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه (الكويت، وكالة المطبوعات، 1986) .
- ———— : الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية (القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1998).
- ———— : الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية (القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1998) .
- ———— : دراسات معاصرة في الاتصال والدعاية الدولية (الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الثالثة، 1982) .
- البيلاوي، حازم: عولمة الإعلام بين الاتجاهات الحديثة والتحديات المعاصرة (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط 1977).
- بينتا، أتجيدرغ: توزيعات تكنولوجيا الاتصال وآثارها على الثقافة (تونس، اتحاد إذاعات الدول العربية، 1998).
- باسكير، راكيل ساليناس : وكالات الإنباء والنظام الإعلامي الجديد (النظام الإعلامي الدولي الجديد (بيروت، اتحاد وكالات الأنباء العربية، 1989) .
- التهامي، مختار: تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق (القاهرة، دار المعارف بمصر، 1975) .
- التدفق العالمي للبرامج التلفزيونية، دراسة أجرتها منظمة اليونسكو عام 1983 (منشورات اليونسكو، 1983) .
- تقرير التنمية البشرية لعام 2004 التابع للأمم المتحدة .

- جواد، عبد الستار: فن كتابة الأخبار (الأردن، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 2001) .
- ———— : اتجاهات الإعلام الغربي ،دراسة في الإعلام الانكلو ـ أمريكي (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، مركز التدريب الإعلامي، 1995) .
- الجابري، محمد عابد : العولمة والهوية الثقافية، ندوة العرب والعولمة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر1997) .
- ———— : إشكاليات الفكر العربي المعاصر (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1990) .
- ———— : المسألة الثقافية، سلسلة الثقافة القومية (25) قضايا الفكر العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994) .
- الجزائري، محمد : خطاب الإفصاح، فضاء الإبداع (بغداد، الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق ، 1984) .
- الجمال، راسم محمد : البنى الأساسية ووسائل الاتصال في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001) .
- ———— : الاتصال والإعلام في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001) .
- ———— : دراسات في الإعلام الدولي / مشكلة الاختلال الإخباري (جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1985) .
- جرجيس، فواز : السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000) .
- جبران كرم، جان : الإعلام العربي إلى القرن الواحد والعشرين (بيروت، دار الجيل، ط1، 1999).
- جاعد، حميد: السياسة الإعلامية، الخصائص، الإطار العام (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1984).
- جودت ناصر، محمد: الدعاية والإعلام والعلاقات العامة (عمان، دار مجدلاوي، ط، 1997 ـ 1998).
- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة : توصيات اللجنة الدائمة للإعلام العربي، دورة(55) (القاهرة، 1995).
- حرية الصحافة وقيود التشريعات: (القاهرة، منشورات اتحاد الصحفيين العرب، 2004).

- حميدي، عاصف : العمل الإذاعي والتلفزيوني، مفاتيح النجاح وأسرار الإبداع (الإمارات، أبو ظبي، مطابع الظفرة للطباعة والنشر، ط1، 2004).
- الحاج، عزيز: الغزو الثقافي ومقاومته (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1983).
- الحديثي، مؤيد عبد الجبار: العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2002).
- حافظ، اسما حسين: الخبر الصحفي، أصوله العامة من منظور التقدم العلمي والتكنولوجي (القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2000) .
- الحمامصي، جلال الدين: المندوب الصحفي (القاهرة، دار المعارف، ط1، 1993) .
- حسين محمد، سمير: دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام (القاهرة، عالم الكتب، ط3، 1999) .
- ———— : تحليل المضمون (القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1996) .
- حق الاتصال: (بغداد، دائرة الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة والإعلام، 1982).
- الحلواني، ماجي، وحسن عماد مكاوي تبادل الأخبار العربية، دراسة على الإذاعة المصرية (القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1986).
- حافظ، صلاح الدين: الصحفيون العرب، جنود الحرية (القاهرة، مطبوعات اتحاد الصحفيين العرب، 2004).
- الخطيف، عبد الرحمن: كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ دراسة في النظريات والأساليب (الرياض / مكتبة العبيكان، ط1، 1994) .
- خضور، أديب : الإعلام العربي على أبواب القرن الواحد والعشرين، النشأة، التطور، الواقع (القاهرة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط2، أيلول 1997).
- خليل، محمود : الصحافة الإلكترونية، أسس بناء الأنظمة التطبيقية في التحرير الصحفي (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع ، 1997) .
- ———— : إشكاليات الإعلام والاتصال في العالم الثالث (الأردن، عمان، دار مكتبة الرائد العلمية، ط1، 2004) .
- الداقوقي، إبراهيم : نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية/ سلسلة الكتب الإعلامية (1) (بغداد، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، مطابع اليقظة، ط1، 1982) .

- الدباغ، مصطفى: الخداع في حرب الخليج، معركة الإعلام (عمان، مكتبة الرسالة الحديثة، 1993) .
- دسوقي، سامي : قضايا الإعلام الدولي ، دراسات صحفية ـ 1 ـ (مصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، د.ت) .
- دويدري ، رجاء وحيد : البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية (دمشق ، دار الفكر ، 2000) .
- الديك ، اسكندر : اليونسكو والصراع الدولي حول الإعلام والثقافة (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، 1993) .
- رافع محمد ، سماح : المذاهب الفلسفية المعاصرة (القاهرة، مكتبة مدبولي ، د.ت)
- ———— : الإعلام الدولي (القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1986) .
- ربيع ، حامد : الحرب النفسية في الوطن العربي (بغداد ، الدار العربية ، ط1 ، 1989).
- سميسم حميدة : نظرية الرأي العام ـ مدخل ـ (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1992) .
- سكري، رفيق : دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية (لبنان، جروس برس ، ط1 ، 1991) .
- ساري ، حلمي خضر : صورة العرب في الصحافة البريطانية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1988) .
- سالم ، أحمد : الإعلام الأمني ودوره في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية (بيروت ، مركز الدراسات العربي ـ الأوربي ، ط1 ، 1998) .
- سعيد محمد ربيع ، عبد الجواد : إدارة المؤسسات الصحفية ، دراسة في الواقع والمستحدثات (القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004) .
- سنّو، مي العبد الله : الاتصال في عصر العولمة ، الدور والتحديات الجديدة (بيروت ، دار النهضة العربية ، ط2 ، 2001) .
- شلبي ،كرم : الإعلام والدعاية في حرب الخليج (القاهرة ، مكتبة التراث الإسلامي ، ط1، 1992) .
- شرابي، هشام : المثقفون العرب والغرب (بيروت ، دار النهار للنشر ،د.ت).
- شرف، عبد العزيز : وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة (القاهرة، مكتبة الدراسات الإعلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999) .
- ———— : المدخل إلى وسائل الإعلام (القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ط2 ، 1989) .

- الشال، إنشراح : الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية ، دراسة لشبكات التلفزيون (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط2 ، 1993) .
- صالح، سليمان : صناعة الأخبار في العالم المعاصر (القاهرة ، دار النشر للجامعات ، د.ت) .
- صعب، حسن : إعجاز التواصل الحضاري الإعلامي ، نحو وكالة عربية دولية للأنباء (بيروت ، الجامعة اللبنانية ، كلية الإعلام ، ط1 ، 1984) .
- صبحي ، سمير : الخبر اليقين من دق الطبول إلى الأقمار الصناعية (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ، 2000) .
- طاش، عبد القادر : الصورة النمطية للإسلام والعرب في مرآة الإعلام الغربي (الرياض ، شركة الدائرة للإعلام المحدودة ، 1989) .
- طعيمة، رشدي :تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية (القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1987) .
- الطحان، أحمد : عولمة الإرهاب، إسرائيل، أمريكا والإسلام (لبنان، بيروت، دار المعرفة، ط1 ، 2003) .
- عبد الحميد ، محمد : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام (جدة ، دار الشروق ، ط1 ، 1983) .
- ———— : البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (القاهرة ، عالم الكتب ، 2000) .
- عوض الله، غازي زين : الإعلام والمجتمع (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995).
- عارف، محمد : تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية (دبي ، سلسلة محاضرات الإمارات (14) ط1 ، 1993) .
- عزت، محمد فريد : وكالات الأنباء في العالم العربي (جدة ، دار الشروق ، 1983) .
- عبد إسماعيل، عبد سعيد : العولمة والعالم الإسلامي ، أرقام وحقائق (جدة ، دار الأندلس الخضراء ، ط1 ، 2001) .
- عبد الرزاق ربيع، محمد : صنع السياسة الأمريكية والعرب (عمان ، دار الكرمل ، ط ، 1990) .
- عبد العزيز، ياسر : عولمة وكالات الأنباء (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ، 2005) .
- عبد الرحمن، عواطف : الإعلام العربي وقضايا العولمة (القاهرة ، دار العربي للنشر والتوزيع ،ط1 ، 1999) .

- ــــــــــــــــــ : الإعلام العربي في مواجهة الاختراق الثقافي والتبعية الإعلامية في قضايا إعلامية معاصرة (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط1 ، 1996) .
- ــــــــــــــــــ : قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث (الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 78 حزيران 1984) .
- عبد المجيد ، ليلى : سياسات الاتصال في دول العالم الثالث (القاهرة ، الطباعي العربي ، ط1 ، 1986) .
- عبد الملك ، أحمد : قضايا إعلامية (عمان ، دار مجدلاوي للنشر ، 1999) .
- عبد اللطيف ، صلاح : الصحافة ووكالات الأنباء في أفريقيا (القاهرة ، وزارة الإعلام ،الهيئة العامة للاستعلامات ، 1991) .
- عبد الباقي، زيدان : قواعد البحث الاجتماعي (القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط3 ، 1980) .
- العتابي، جبر مجيد حميد : طرق البحث العلمي (الموصل ، جامعة الموصل ، 1999) .
- العياضي، نصر الدين : مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفي (الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، ط ، 1994) .
- عودة ، أحمد سليمان ، وفتحي حسن مكاوي : أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية (عمان ، مكتبة لمنار للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1987) .
- غرايبه، فوزي (وآخرون) : أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية (عمان ، الجامعة الأردنية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، ط2 ، 1998) .
- الغنام، عبد العزيز : مدخل في علم الصحافة (بيروت ، دار النجاح ، 1972).
- غليون، برهان : الديمقراطية ، جذور الأزمة وآفاق النمو / دراسة نقدية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1994) .
- ــــــــــــــــــ ، وآخرون : حوارات لقرن جديد ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة (دمشق ، دار الفكر ،ط2 ، 2002) .
- الفارسي، فؤاد عبد السلام : في السياسة والإعلام وقضايا أخرى ، الكتاب العربي السعودي (118) (جدة ، تهامة للنشر ، ط1 ، 1990) .
- فلحوط، صابر، ومحمد البخاري: العولمة والتبادل الإعلامي الدولي ، (دمشق، منشورات دار علاء الدين ، 1999) .
- قيراط، محمد : الإعلام والمجتمع، الرهانات والتحديات (بيروت ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2001) .

- لبيب، سعد : دراسات في العمل التلفزيوني العربي (بغداد ، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ، 1984) .
- اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام ، تقرير مرحلي عن مشكلات الإعلام في المجتمع المعاصر (باريس ، الجزء الثاني ، 1978) .
- مصطفى، هويدا: دور الإعلام في الأزمات الدولية (مصر، مركز المحروسة، ط1 ، 2000) .
- المصمودي، مصطفى : النظام الإعلامي الجديد (الكويت ، سلسلة عالم المعرفة "94" ، 1985) .
- المنجرة ،المهدي : الحرب الحضارية الأولى (الدار البيضاء ، ط4 ، 1992).
- منيف ، عبد الرحمن : الثقافة والمثقف في المجتمع العربي (عمان ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ط1 ، 1998) .
- محمد حسين ، سمير ، تحليل المضمون (القاهرة ، عالم الكتب ، ط2 ، 1996).
- الموسى ، عصام سليمان : المدخل في الاتصال الجماهيري (الأردن ، دائرة الصحافة والإعلام، جامعة اليرموك ، 1986) .
- مكاوي ، حسن عماد ، و محمود سليمان علم الدين : تكنولوجيا المعلومات والاتصال (القاهرة ، جامعة القاهرة ، التعليم المفتوح ، ط1 ، 2000).
- محمد سيد أحمد ، غريب : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي (القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، 1983) .
- مولوي ، رضوان : الإعلام وتحديات التكنولوجيا ، السلسلة الإعلامية -5- (الاتحاد العام للصحافيين العرب ، 1981) .
- مجموعة باحثين : العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت ، سلسلة كتب المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1999) .
- مجموعة باحثين : صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ، 2003) .
- مجموعة باحثين : الإعلام العربي - الأوربي ، حوار من أجل المستقبل (بيروت ، مركز الدراسات العربي- الأوربي ،دار بلال ، دار بيسان ،ط1 ، 1998) .
- مجموعة باحثين : عودة الاستعمار ، من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج (لندن ، دار رياض الرئيس للكتب والنشر ، سلسلة كتاب الناقد ، ط1 ، 1991).
- مجموعة باحثين : العرب والعولمة (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، 2000) .

- مجموعة باحثين : العرب والإعلام الفضائي (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي(34) ط1 ، آب ، 2004) .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : إدارة الإعلام ، الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال العربي (تونس : المنظمة ، 1988) .
- مصطفى عليان ، ربحي ، وعثمان محمد غنيم : مناهج وأساليب البحث العلمي ، النظرية والتطبيق (عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2000).
- الميري، وليم: الأخبار ومصادرها ونشرها (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968) .
- الهيتي، هادي نعمان : الاتصال والتغيير الاجتماعي (بغداد، وزارة الثقافة والفنون، 1978) .
- ـــــــــــــــ : إشكالية المستقبل في الوعي العربي (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، آب ، 2003) .
- ـــــــــــــــ : اللغة في عملية الاتصال (بغداد، دار السامر للطباعة، ط1، 1997)
- همام ، طلعت : مائة سؤال عن الصحافة (عمان ، دار الفرقان ، ط2 ، 1988) .
- يماني ، محمد عبده : أقمار الفضاء .. غزو جديد /سلسلة بحوث ودراسات تلفزيونية (الرياض، جهاز تلفزيون الخليج ، 1984) .
- الياسري ، قيس وحميد جاعد : الخبر الصحفي ، دراسة نظرية وتطبيقات (بغداد ، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1987) .
- اليونسكو : وسائل الاتصال في العالم ، مسح للتطورات الاجتماعية والاقتصادية للأقطار العربية (القاهرة ، وحدة اليونسكو الإقليمية لوسائل الاتصال للبلاد العربية ، 1999) .

3ـ الكتب المترجمة :

- أيه روو، وليم : الصحافة العربية، الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، ترجمة: د. موسى الكيلاني (عمان، مركز الكتب الأردني، 1989).
- أي . آر . بوكتان : الآلة قوة وسلطة التكنولوجيا والإنسان منذ القرن السابع عشر حتى الوقت الحاضر ، ترجمة : شوقي جلال (الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، 2000) .
- بينتز، جون ،ر : الاتصال الجماهيري ـ مدخل ـ ترجمة : عمر الخطيب (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1987) .
- بيار، البير : الصحافة ، ترجمة : محمد برجاوي (بيروت ، منشورات عويدات ، 1970) .
- بورج، هيرفيه : إنهاء السيطرة الاستعمارية على الإعلام ، ترجمة : جاسم الياسري (بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ،د.ت) .

- برودور، ت. ديفيد أس : وراء الصفحة الأولى ، نظرة صرحة على صناعة الخبر، ترجمة : عبد القادر عثمان (عمان ، ب د ، 1990) .
- بال، فرنسيس، جيرار أيميري: وسائط الإعلام الجديدة ، ترجمة : فريد أنطونيوس (لبنان ، بيروت ، عويدات لنشر والطباعة ، ط1 ، 2001) .
- بن، ريتشارد (وآخرون) : تحليل مضمون الإعلام - المنهج والتطبيقات العربية ، ترجمة : محمد ناجي الجوهر (أربد ، قدسية للنشر ، 1992) .
- تشومسكي، نعوم : قراصنة وأباطرة ، الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي (سوريا ، دمشق، دار حوران للدراسات والطباعة والمنشر والتوزيع ، ط1، 1996) .
- ———— : هيمنة الإعلام ، الإنجازات المذهلة للدعاية (دمشق، دار الفكر ، ط1 ، آب 2003) .
- توفلر ، إلفين : تحول السلطة ، المعرفة والثروة والعنف ، الجزء الثاني، ترجمة : حافظ الجمالي ، أسعد صقر (دمشق ،منشورات اتحاد الكتب العرب، 1991) .
- ———— : خرائط المستقبل/ دراسة، ترجمة: أسعد صقر(دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد ، 1987) .
- ———— : حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة : عصام الشيخ قاسم (بنغازي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1990) .
- تايلور، فيليب : قصف العقول ، ترجمة : سامي خشبة (الكويت ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 191) .
- تودوروف، ازفيتيان : اللانظام العالمي الجديد، تأملات مواطن أوربي ، ترجمة : د. علي أسعد (سوريا ، اللاذقية ، دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005) .
- تيلور، بيتر وكولن فلنت: الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، ود. اسحق عبيد، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة (الكويت، العدد (282) يونيو، 2002) .
- تقرير فريق نورث بوينت نورد ديفيز: درع الصحراء والنظام العالمي الجديد، ترجمة محمد الظاهر ومنية سمارة (عمان ، دار الكرمل ، 1991) .
- تقرير لجنة الجنوب، إدارة شؤون المجتمع ، العالم - جيران في عالم واحد، ترجمة : مجموعة من المترجمين، سلسلة عالم المعرفة (200) (الكويت، سبتمبر 1995) .
- جون، ماكدينز: احتكار الإعلام وتدفق المعلومات، ترجمة/ميشيل طوني (بيروت، دار المسار للطباعة والنشر، ط1 ، 2001) .

- دينوابيه، ب : الصحافة في العالم، سلسلة الألف كتاب (129)، ترجمة : عبد العاطي جلال (القاهرة، دار سعد ،د.ت) .
- دالين، ديو بولدفان وآخرون: مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس، ترجمة : د. نبيل نوفل وآخرون (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1997) .
- ديبونز، أنتوني وآخرون: علم المعلومات والتكامل المعرفي (القاهرة، دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000) .
- د. ر. مانكيكار : التدفق الحر من جانب واحد، ترجمة : فائق فهيم، مراجعة: حمدي قنديل (ليبيا، بنغازي، الرابطة العربية للتدريس والتدريب الإعلامي، ب ت) .
- رستون ، ولترب : أفول السيادة ،كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا ، ترجمة : سمير عزت نصار وجورج خوري ، مراجعة : الدكتور إبراهيم أبو عرقوب (عمان ، دار النشر للنشر والتوزيع ، 1994) .
- ريفرز (وآخرون) : وسائل الإعلام والمجتمع المعاصر ، ترجمة : إبراهيم إمام (القاهرة ، 1975، ب . د) .
- زيغلر ، جان : سادة العالم الجدد ، ترجمة : الدكتور محمد زكريا إسماعيل (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2000).
- شرام ، ولبور : أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية،دور الإعلام في البلدان النامية ، ترجمة : محمد فتحي ، مراجعة : يحيى أبو بكر (مصر ، وزارة الثقافة ، المكتبة العربية ، 1969) .
- شيللر ، هربرت : المتلاعبون بالعقول : ترجمة : عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت ، 1986) .
- فندلي ،بول : مَنْ يجرؤ على الكلام (بيروت ، شركة المطبوعات ، 1988) .
- كولون ، ميشيل : إحذروا الإعلام ، ترجمة : ناصرة السعدون ، (بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، 1994) .
- كيندي ، بول : نشؤ وسقوط القوى العظمى ، ترجمة : مالك البديري (عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1994) .
- كيلز، دوغلاس : الحرب التلفزيونية ، ترجمة : ناصرة السعدون (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط1 ، 1998) .
- كيلش، فرانك: ثورة الأنفوميديا ، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك ؟ ترجمة : حسام الدين زكريا ، مراجعة : عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة (253) (الكويت ، كانون الثاني ، 2000) .

- مجموعة من الباحثين السوفييت : الأخطبوط الإعلامي الدعائي ، ترجمة : حسين حبش (بيروت ، دار الفارابي ، 1976) .
- موور، مايكل : أيها المتأنق .. ماذا حل ببلادي ؟ ترجمة : حسان البستاني (بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2005) .
- ماكبرايد ، شون : أصوات متعددة وعالم واحد : الاتصال والمجتمع اليوم وغداً (اليونسكو) ، (الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981) .
- ماكدوغال، كورتيس : مبادئ تحرير الأخبار، ترجمة : د. أديب خضور، (دمشق، سلسلة المكتبة الإعلامية، 2000) .
- ماهو، رينيه : حضارة الإنسان ، ترجمة : أنطوان حمصي ومهاة شرشر (دمشق ، ط1 ، 1986) .
- مارتيني، هانس بيتر وهارالد شومان : فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة : د. عدنان عباس علي ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت ، تشرين أول 1998) .
- هدبرو، غوران : الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية : نظرة نقدية ، ترجمة : محمد ناجي الجوهر ، سلسلة المائة كتاب الثانية (بغداد ،وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1991) .
- هاملتون ، جون ماكسويل ،وجورج أ. كريمسكي : صناعة الخبر في كواليس الصحف الأمريكية ، ترجمة : أحمد محمود (القاهرة ، دار الشروق ، ط1 ، 2000) .
- هاشكوفيتش ، سلافوري وياروسلاف فرست : مدخل إلى الصحافة ، صحافة وكالة الأنباء ، ترجمة جيانا (بيروت ، دار الفارابي ، د.ت) .
- هيستر، ألبرت . واي لان ج، تو: دليل الصحفي في وكالات الأنباء، ترجمة: كمال عبد الرؤوف (القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1988) .
- ويليامز، جيسيكا: 50 حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ترجمة : مركز التعريب والبرمجة (بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، 2005) .

4. المقالات العلمية : (المجلات والصحف) :

- أبو زيد، فاروق : التحديات الإعلامية العربية في الخمسينيات إلى الثمانينيات (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد 128 ، 1989) .
- أبو عامود، محمد سعد السيد : الوظائف السياسية لوسائل الإعلام ، (مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد الخمسون ، 1988).
- أبو بكر ، خير ميلاد : التدفق الإعلامي من جانب واحد : ملامح الصورة والمخاطر السياسية والأجنبية على الوطن العربي (مجلة البحوث الإعلامية ، طرابلس ، مركز البحوث والتوثيق الإعلامي والثقافي التعبوي ، العدد(17) ، 1999) .

- آيار ، فريد : وكالات الأنباء العربية ، مهامها وواقعها (مجلة الدراسات الإعلامية ،دمشق ، العدد(228) آب 1998) .
- أمين ، سمير بعد حرب الخليج (مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد(17) ، نيسان 1993) .
- البياتي ، ياس خضير : الإعلام العربي : الوظيفة الحضارية وإشكالية التوصيل (مجلة آفاق عربية ، مايس ، السنة التاسعة عشرة ، 1994) .
- ———————— : الاستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي (مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، آيار ، 1994) .
- البياتي، صبري مصطفى : المعلوماتية وانعكاساتها السلبية على الطفل ، (مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد(308)، السنة السابعة والعشرين ، تشرين الأول ، 2004) .
- بلقزيز، عبد الآله : الثقافة العربية أمام تحدي البقاء (مجلة شؤون عربية ، تونس، العدد 79 ، 1994) .
- البكري ، أياد شاكر : لنشاط الفضائي الإعلامي الدولي وتأثيره على المنطقة العربية (مجلة دراسات إعلامية ، بغداد ،وزارة الثقافة والإعلام ، مركز التدريب الإعلامي ، 1993) .
- بورج، هيرفيه : الإعلام ذو الاتجاه الواحد ، ترجمة : عبد المجيد البدوي (تونس ، المجلة التونسية لعلوم الاتصال ، معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، العدد 2 ، كانون الثاني ، 1989).
- الجويلي، عمر : العلاقات الدولية في عصر المعلومات ، مقدمة نظرية (القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 123 كانون الثاني 1996) .
- الجابري، محمد عابد : العولمة والهوية الثقافية (بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 37 ، 1999) .
- الحمد ، تركي : الإعلام العربي في عالم متغير (القاهرة ، مجلة الدراسات الإعلامية ، المركز العربي الإقليمي ، العدد 115 نيسان 2004) .
- الخطيب، عمر : الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية (الكويت ، جامعة الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول 1988) .
- خضير ، محمد : الإعلام العربي والتحديات التقنية (دمشق ، مجلة معلومات دولية ، العدد 55 كانون الأول ، 1997) .
- دجاني، نبيل : البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 1997/2210) .
- رشتي، جيهان : تدفق الأنباء الأجنبية في الإعلام العربي ، عرض : عبد العزيز شرف (مجلة شؤون عربية ، العدد 17 تموز 1982) .

- زحلان، أنطوان/ تقانة المعلومات، العرب والتحدي التقاني ، السلسلة الرابعة(2) (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 269 تموز ، 2001) .
- سنّو ، مي العبد الله : العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 230 ، نيسان 1998) .
- السماك، محمد : إشكالية الإعلام في لبنان وأثرها في عملية السلام ، (بيروت ، مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة ، العدد 4 ، شباط ، 1999).
- سليم مرتضى، كريم : الإعلام الأمريكي وحرب الخليج (بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، مجلة دراسات إعلامية ، مركز التدريب الإعلامي ، 1993) .
- الشريتي، زهير أحمد : الإعلام والإعلام المضاد (مجلة البحوث ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين ، العدد الثامن والعشرين ، كانون الأول 1989) .
- شفيق، منير : المبالغة بقدرة أمريكا والجهل بما تريد (صحيفة الحياة اللندنية ، يوم 2004/1/18) .
- الصرايرة، محمد نجيب : الهيمنة الاتصالية ، المفهوم والمظاهر ، (الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 2 ، 1990) .
- ــــــــــــــــ : التدفق الإخباري الدولي، مشكلة توازن أم اختلال مفاهيم (الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة 17 ، العدد1 ، 1989).
- صاغية ، حازم : الهوة الواسعة بين الشمال والجنوب (صحيفة الحياة اللندنية ، يوم 2003/11/23) .
- ــــــــــــــــ : البث الوافد ومسألة الاختراق (مجلة بحوث ودراسات ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (42) ، 1998) .
- عبد الرحمن ، عواطف : التحديات الإعلامية والثقافية ي الوطن العربي في إطار ثورة الاتصالات (دمشق ، مجلة معلومات دولية ، العدد 55 كانون الأول 1997) .
- العودات ، حسين : السياسات الإعلامية العربية ، لواقع والآفاق (مجلة الرسالة ، العدد5 ، تشرين الأول 1997) .
- علي ، عدنان :الإعلام العربي في ظل التحديات السياسية (دمشق ، مجلة معلومات دولية ، العدد55 ، كانون الأول ، 1997) .
- عبد مسلم ، طاهر : المشهد الاتصالي الراهن : إشكاليات الوعي المأزوم وتحولات الذات والآخر (تونس ، مجلة الإذاعات العربية ، اتحاد الإذاعات العربية ، العدد 2 ، 2002) .
- علم الدين ، محمود : ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال / دراسة وصفية (القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 123، كانون الثاني ، 1996) .

- عبد النبي، المنجي : الإعلام وإستراتيجية صنع القرار (دمشق ، مجلة معلومات دولية ،العدد 55 كانون الأول 1997) .
- عصفورة، أسامة : التدفق الإعلامي من الناحية التقنية (بغداد ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، مجلة البحوث ، العدد السادس ، تموز 1982) .
- عوض الله ، غازي بن زين : صيغة الخطاب الإعلامي العربي الإسلامي الموحد الموجه للآخرين (تونس ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، مجلة الإذاعات العربية ، العدد2، 2002) .
- القرني، علي بن شويل : الخطاب الإعلامي العربي (القاهرة ، كلية الإعلام ،المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد الأول ،مطبعة كلية الإعلام ، 1997).
- مراياتي، محمد : العرب وتحديات العلم والتقانة : تقدم من دون تغيير (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 254نيسان 2000) .
- المصمودي، مصطفى :النظام الإعلامي الجديد وتطبيقاته في المنطقة العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 12 ، 1980) .
- محمد فهمي، عبد القادر : مكانة الإسلام والمسلمين في الإدراك السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية (بغداد ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 19 ، 1999) .
- المليكي، فهد بن عبد الرحمن : هيمنة وكالات الأنباء الدولية على الخبر الدولي في العالم الثالث (القاهرة ، جامعة القاهرة ، ، كلية الإعلام ، مجلة الإعلام، العدد الخامس آذار / نيسان ، 1999) .
- محمود أحمد ، بيداء : العرب والتغيير في النظام العالمي، التحدي والاستجابة (بغداد ، الجامعة المستنصرية، مجلة العرب والمستقبل ، العدد الرابع ، نيسان ، 2004) .
- الموسى، عصام سليمان : ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام لعربي القومي (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 205 ، آذار ، 1996) .
- محمد علي، طالب: العولمة الإعلامية بنية فكرية مهيمنة وأسلوب جديد في السيطرة (دمشق ، مجلة معلومات دولية ، العدد 55 كانون الأول ، 1997).
- نور الدين، محمد عباس : الخلفية الأيديولوجية للإعلام الغربي (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 199 ، 1995).
- النعاس، عبد الرزاق : التغطية الإخبارية قناة الجزيرة الفضائية لأحداث نيويورك وواشنطن والهجوم العسكري على أفغانستان / دراسة تحليلية (بغداد ،جامعة بغداد ، كلية الآداب ، مجلة كلية الآداب ، العدد 65 ، 2004) .
- الهيتي، هادي نعمان : ملاحظات عن حدود ومجالات استخدام مناهج وطرق وأدوات البحث العلمي في بحوث الإذاعة والتلفزيون في الوطن العربي (مجلة البحوث، العدد 7، كانون الأول، 1982).

- ـــــــــــــ : الاتصال التلفزيوني الوافد واحتمالات تأثيره السياسي على الوطن العربي (بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(205) ،آذار ، 1996) .
- الهمداني، خالد : وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري (مجلة المستقبل العربي، العدد(205) آذار، 1996) .
- هندي، إحسان : إيصال الرسالة العربية إعلامياً إلى المجالات العالمية (دمشق، مجلة معلومات دولية ، العدد 55 ، كانون الأول ، 1997) .
- وناس، المنصف : هوية الآخر في الإعلام الغربي : نماذج تحليلية (تونس ، مجلة الإذاعات العربية ، العدد3 ، 1998) .
- يس، السيد : العرب والعولمة (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 228 ، آب 1998) .

5. البحوث غير المنشورة :

- المجد، ناديا، الخبر في وكالات الأنباء، الأساليب المتبعة، بحث غير منشور مطبوع بالحاسوب، 2005.
- ارينت، بيتر: الحرب الوقائية، بحث غير منشور مطبوع بالحاسوب مقدم إلى منتدى دبي للإعلام العربي المنعقد للمدة من 10/7 ـ 2003/10/12.
- البقالي، عبد الله / تحرير الإعلام العربي من الاحتكار الحكومي ، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر العام العاشر/ اتحاد الصحفيين العرب (القاهرة ، للمدة من 2ـ5 تشرين أول 2004) .
- بشارة، عزمي : التناقض في الأفكار والأخبار ، بحث غير منشور ، مقدم إلى منتدى دبي للإعلام العربي المنعقد للمدة من 10/7 ـ 2003/10/12 .
- السيد سعيد، محمد : الإعلام كسلاح دمار شامل ، بحث غير منشور مقدم إلى منتدى دبي للإعلام العربي المنعقد للمدة من 10/7 ـ 2003/10/12 .
- جوريس، بولا دولا : الإعلام كسلاح دمار شامل ، بحث غير منشور مقدم إلى منتدى دبي للإعلام العربي المنعقد للمدة من 10/7 ـ 2003/10/12 .
- النجار، حسن رضا : تكنولوجيا الاتصالات وأهميتها في تناقل المعلومات ، بحث غير منشور مطبوع بالحاسوب .
- ندوة الإعلام العربي وانتفاضة الأقصى، بحوث غير منشورة، نقابة الصحفيين العراقيين/ نقابة الصحفيين العرب(بغداد للمدة 10.8 كانون الأول، 2002).
- وتوت، صالح، الأخبار في وكالة الأنباء العراقية، بحث غير منشور، مطبوع بالرونيو.

6. الرسائل الجامعية :

- أمل كمال قلنجي: وكالة أنباء رويترز وصناعة الأخبار، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد/كلية الآداب ـ قسم الإعلام، 1996.

- عبد الأمير الفيصل : الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد/كلية الإعلام، 2004.
- محمد جاسم فلحي : الوظيفة السياسية للتلفزيون ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد / كلية الآداب - قسم الأعلام ، 1998 .
- كامل خورشيد : تغطية وكالة الأنباء الفرنسية لأخبار العالم الثالث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد / كلية الآداب - قسم الإعلام ، 1996 .
- نوح عز الدين عبد الرزاق : تدفق الأخبار والمواد الإخبارية عبر الصحافة العربية، دراسة تحليلية للصحف (الأهرام المصرية، النهار اللبنانية، الاتحاد الإماراتية، الدستور الأردنية، السياسة الكويتية) للمدة من2001/6/1 - 2002/6/1، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد/كلية الإعلام، 2004 .

7 - المحاضرات :

- الهيتي، هادي نعمان: مناهج وطرق البحث العلمي، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة الدكتوراه في كلية الإعلام - بغداد ، 2002 - 2003.

8. النشرات :

- النشرة الدورية لوكالة أنباء رويترز للأعوام 2002 - 2003 - 2004 .
- النشرة الدورية لوكالة أنباء الشرق الأوسط للأعوام 2002 - 2003 - 2004 .

9 مواقع شبكة الانترنيت (باللغة العربية) :

- أبو حلاوة، كريم ، الهوية والعولمة، المجتمع العربي كمثال، موقع صحيفة النهار اللبنانية، السبت 2004/11/13 .
- السيد حسين، عدنان : رؤى في النظام العالمي وتحولاته السياسية، موقع الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية (ميدس) تاريخ التحديث 2004/1/16.
- سليمان، منصور : ثورة الاتصالات في عالمنا الراهن، موقع إسلام أونلاين، تاريخ التحديث 2002/9/17 .
- ———— : وسائل الهيمنة الإلكترونية ، موقع إسلام أونلاين ، تاريخ التحديث 2003/7/25 .
- السباعي، نوال، إعلامنا ووكالات الأنباء: شبكة الانترنت، موقع إسلام اونلاين، تاريخ التحديث 2004/5/9 .
- العجمي، عبد الكريم : قضية التدفق الإخباري في الصحافة الأمريكية - من موقع الشبكة الاستراتيجية (http://www.tit.net).
- عرابي، أحمد: إن من الإعلام لسحرا ، شبكة الانترنت، موقع صحيفة البيان الإماراتية، 2002/3/8 .

- يسن، السيد: أوراق ثقافية، نحو معايير جديدة للتقدم الإنساني، موقع تقارير وصحف تاريخ التحديث 2004/12/16 .

10 المقابلات الشخصية :

- آندرو مارشال/مدير مكتب رويترز في بغداد .
- داين روايتز/محرر أخبار في مكتب رويترز في بيروت .
- أيهاب أبو سيف/مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في بغداد .
- محمد حسن هيكل/مدير تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة .
- حسن أنور/مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في إسلام آباد .
- صلاح مغاوري/محرر الأخبار والشؤون الاقتصادية في وكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة.
- سجاد الغازي/الأمين العام السابق لاتحاد الصحفيين العرب وعضو لجنة ماكبرايد .
- فاروق شكري/مدير مكتب وكالة الصحافة الفرنسية في بغداد للمدة من 1984 ـ 2003 .
- وليد إبراهيم/مسؤول أخبار العراق باللغة العربية في مكتب رويترز في بغداد .

ثانياً- الكتب الأجنبية :.

- Allyne M. D. International Power and international Communication , Hong Kong : Macmillan , 1995 .
- Al. Hester , "Inter Press Service : News For and about the Third World" in L Zamora .
- Ball . Land : An Introdction to Communication ((Heinemann)) London 1986 .
- Burne ssaint Pattick Ho Hy Man , "The New World Information order" in : Mario D. Zamora , (etal) , "Third World Mass Media : Issuer\s , Theory and Research" (rirginia : aollege of College of Willian and Mary Williams bury , 1979 .
- Boyed Barrett . O. ((The Global News Whalesalers)) in Gerbaner . G. (ed) , Mass Media Policie sin Changlng Caltures (N.Y. : John Wiley and Sons , 1977)
- Bernard Rosh co, News Making , Chicago , the university of chicago , Press , 1975 .
- Brooks Bria , and James L. Pin Son : Working With Word Cohis , Hand Book For Media Writers and Editors , 2nd (New York , Martin's Press , 1993)
- Brendan Hennessy : Writing Feature Articales . A Practical Guide to Methods and Markets . 3rd , ed Focal Press , UK , 1997 .
- Curtis , Ted : New Ageney . ((The Free Press)) Paris , 1990 .
- Chalkley . Alan : Amanual of Develop ment journalism (Foundation of Asia Publivtion , 1977) .
- ——————— : Redio and Television Asia ((Hein emann)) . Londom , 1987 .
- Cherles R. Wright , "Mass Communication Asociol ogical Perspective" (New Yirk : Rand om house , 1981) .
- Common Weat the Joumalhor 7, 1983 , BBC World Serire , English , Sept . 20 , 1880 .
- David H. Weaver , (etal) (eds.) "The News of the World in Four Wire Services" in : Unesoc Foreign News in the Media" (Paris : Unesco , 1985) .

- Doris A. Garber ; Media and American Polities , Washingtion Congressional Guorterly Press , Secind Editon . 1984 .
- D. R, Mankekar , " Media and Third World" (New Delhi : Indian Institute of Mass Communication , 1979 .
- Daryil . Frazell , George Tuck : Principles of Editing : Comparative Guide Fir Students and journalists , the Mc Graw hill , Comp . anies , Inc, New York , 2000 .
- Donald Read : The Power of News the History of Reuters , Oxford University Paress , 1992 .
- Ducey R. ((Information asapublic Cood : "Information New York" Un Published Paper . Michigan State University , Department of Tel Communication , 1979 .
- Everett M. Rogers , ((New Ap Proachest to Development : The Rise and Fall of the Dominant Paradigm)) Journal of Communication , Vol. 28, No.1 (Winter , 1998) .
- EIU Country Report : United States of America , Septmber 2001 .
- Fang , Irving . E. ; Television News . (Hating House Publisher ; New York , 1989) .
- Faster . Heill : Communication in History . ((the Mac Millan Company)) London , New York . 1987 .
- George Thomaskurian (ed.) , World Press Encyclopedia , Facts on File (NC. 1982) .
- Herberit . Schiller , Communication and Cultural Domination (New York : Int .
- Herbert . Schiller , Communication and Cultural Domination (New York : International Arts and Scien Cespress , 1976) .
- Hachten . W.A, The World News Prism (A, Mes : Iowa State University Press , 1999)
- Henry F. Schulte , "Mass Media Asvehicles of Education Presunation and Opinion Making in the Westam World" in Martin , 1983 .
- Herman . E.S and Mc chesney , The Global Media , (London : Cassell , 1999) .
- Jimrichstad , (Transnational News Agencies) in : Richstad and Anderson ; Crisis in International News : Policies and Prospects .
- John Martin : " Comparativemass Media Systems" (New York , 1983) .
- Jean – Michel Salaun ; Media Slet Communication en Europe (Grenoble ; Press esde Grenoble , 1990) .
- Johnason harry , Sociology L asystem aticintroduciton routte dge and Kegan Poul , London , 1981 .
- Hohr . Merrill , "Globl Journalism Asurvey of the World's Mass Medio , (New York : Long Mans , 1983) .
- Jeremy Tunstall , "World Wide News Agencies : Private Wolesalers of Public Information ' in : Jim Ricgstad 1981 .
- Kivikura – Unomaija : AP Proaches to International Communication . ((Finnish National Communication for Unesco)) , Helisnki . 1986 .
- Leonard R. Sussman Good News and Bod : Press Freed on World Wide : (New York : Freedom House , 1994) .
- ———————— : "mass News Midia and the Third World Chllenge" in : Dante B. Fascell , 1979 .

- Michael Palmer : Thje Historian and the News Agency m in : Howard Tumber (ed) : Media Power Professionals and London , 2000 .
- Michael Kunezik , Concepts of journalism : North and South , Bonn : Courir m 1988 .
- Munir K. Nasser , "News Valuesverus Ideology , Athird world Press Pective" in john Martin and Anju Grover Chaudhery , Comparative Mass Media Systems , N.y : Londom , 1983 .
- Mark D. Alleune : News Revolution Political and Economic Deci Sions about Global Information Martines Press , New York , 1997 .
- Michael H. Anderson "Emerging Patteras of Global News Cooperation" , in Rich Stad and Anderson (eds) .
- Oliver Boyd / Barrett and teri Rantaren (EDS) : The Globalization of News Firts Publishes , ASGE Publication , LTD , London , 1998 .
- ——————— : "The International News Agancies" (London : SAGA , 1980
- Philip Pekie ffer , AFP : Cent cinguanteans auper Sent Peretvel , Paris , Liberation , OCT, 1985 .
- Rosemary Righter , "Whose News ? Politics , the Press and the Third World" (London Burnett and Deutsch , 1978) .
- RLO , << Reshaping the International order : Areoprt to the of Rome >> Coordinatedby Jon Tinbergen , 1977 .
- Richard Keltter , Larry Hir Chbor Hudson Access and the Socil Environment In the United States of America In Sorancisy Berroganetal . (eds) Access : Some West ern models of Communty Media (Unesco , Belgium , 1979) .
- Smith , Williams : Television in America . ((Hasting House)) , New York , 1989 .
- S.N. Nazharul Hague "Isuscoverage of News in Third World Imbakanced ? jpurnalisn Guartery , Autumn , 1983 .
- Singletonloya , Tele Communication in the information age . Cambridge Massacnuseffs ; 2^{nd} , Ballinger Publishing Company , 1986 .
- Telivays , Azadkhadion ; The Press in Developing Counries (International organization of Journalists) , Prague , 1979 .
- Tom Rosentiel , the Myth of Cnn , in : Jerel , A. Rosati (ED) , Reading in the Politics of U.S Foreign Policy U.S.A, Harcourt Brace and Co. , 1998 .
- Unesco , "Survey of National Legislation (2) "Paris : Unesco , Document No. 24 . N.D.) .

13. مواقع الأنترنيت (الأجنبية) :.

- http:// about.reuters.com /Midia/ Productist . asp .
- http:// www.ap.org/pages/products/prooduct.html .
- http:// about. Reuters : Com / products / index asp.
- http:// www.afo.com/arbic/afp/sat prodts .
- http:// www.Mokatel.com/Mokatel/dataBegoth/Fenon Elam 4/ She.../ inokatel .
- http:// www.mena.org.eg/Arabic/about mena.asp .



وكالات الأنباء والتحكم الإخباري



للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

هاتف: 00962 6 5658253 / 00962 6 5658252

فاكس: 00962 6 5658254 ص.ب: 141781

البريد الإلكتروني: darosama@orange.jo

الموقع الإلكتروني: www.darosama.net



الأردن - عمان - العبدلي

تليفاكس: 0096265664085

ISBN 978-9957-22-551-3

